جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

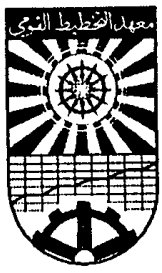

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٦٢)

تقسيم مصر
إلى أقاليم تخطيطية

يناير ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

فريق البحث:

١- السيد الأستاذ الدكتور/ سيد محمد عبد المقصود **الباحث الرئيسى**

٢- السيد الأستاذ الدكتور/ السيد محمد كيلانى

٣- السيد الأستاذ الدكتور/ عبد القادر حمزه محمد سعيد

٤- السيدة الأستاذة الدكتورة/ علا سليمان الحكيم

٥- السيد الأستاذ / رمضان عبد المعطى محمد

٦- السيد الدكتور/ محمد عبد اللطيف خفاجى

٧- السيد الدكتور/ فريد أحمد عبد العال

٨- السيد الأستاذ/محمود عثمان

من خارج المعهد :

١- السيد الأستاذ الدكتور / محمد السكرى

٢- السيد الدكتور / عماد سامى يوسف أحمد

٣- السيد / محمد رشاد الدسوقى

فهـــرس الدراســـة

		رقم الصفحة
	مقدمة	١
	١- مشكلة الدراسة	١
	٢- أهمية ونطاق الدراسة	٢
	٣- أهــداف الدراسة	٥
	٤- فروض الدراسة	٦
	٥- منهجية الدراسة وحدودها	٦
	٦- خطـــة الدراسة	٧
الباب الأول:	**بعض جوانب الإطار النظرى للتقسيم إلى أقاليم**	٨
الفصل الأول:	**المفاهيم النظرية الأساسية للتقسيم إلى أقاليم**	٨
	١- مفهوم التقسيم إلى أقاليم	٩
	٢- مفهوم المكان والإقليم	١٠
	١/٢ تعريف المكان	١٠
	٢/٢ تعريف الإقليم	١٠
	٣- العوامل الواجب مراعاتها عند التقسيم إلى أقاليم تخطيطية	١٥
	٤- أنواع أو تقسيمات الأقاليم	١٦
	٥- أهداف عملية التقسيم إلى أقاليم	١٧
الفصل الثانى:	**المعايير المستخدمة في التقسيم إلى أقاليم**	٢٥
	١- مقدمـــة	٢٥
	٢- الاعتبارات الأساسية للتقسيم	٢٥
	٣- معايير التقسيم إلى أقاليم تخطيطية	٢٩
	١/٣ مقـدمة	٢٩
	٢/٣ معايير التقسيم إلى أقاليم تخطيطية	٣١
	المعيار الأول: وحدة المهام التخطيطية	٣٢
	المعيار الثانى: وحدة الطبيعة الجغرافية للإقليم مع مراعاة الحجم	٣٣
	المعيار الثالث: التجانس الاجتماعى "وحدة التركيب الاجتماعى"	٣٤
	المعيار الرابع: التكامل الاقتصادى بين الوحدات المكونة للإقليم	٣٥
	المعيار الخامس: وجود ميزه نسبية للإقليم	٣٥
	المعيار السادس: وجود قاعدة إنتاجية	٣٧
	المعيار السابع : درجة تنوع الهيكل الاقتصادي الإقليمي	٣٨
	المعيار الثامن: وجود مركز إشعاع حضارى	٣٨
	المعيار التاسع: وجود مشكلة تنموية ملحه	٣٩
	المعيار العاشر: الطاقة الاستيعابية للإقليم	٣٩

تابع فهرس الدراسة

		رقم الصفحة
الباب الثانى:	**الجوانب الطبيعية المحددة لعملية التقسيم**	٤٢
الفصل الثالث:	**مصر المساحة والموقع والمحددات الأخرى للعمران**	٤٢
	١- المساحة والموقع	٤٣
	٢- التركيب الجيولوجى	٤٣
	٣- سطح مصر	٤٦
	٤- أقاليم مصر الجغرافية	٤٦
	١/٤ إقليم وادى النيل ودلتاه	٤٨
	٢/٤ إقليم منخفض الفيوم	٤٩
	٣/٤ إقليم الصحراء الغربية	٤٩
	٤/٤ إقليم الصحراء الشرقية	٥٢
	٥- الموارد الطبيعية في ارض مص " الخامات التعدينية "	٥٥
	١/٥ التوزيع الجغرافي للخامات التعدينية	٥٥
	٢/٥ مستقبل التعدين في مصر	٥٨
	٦- خصائص العمران المصرى وكيف تكون على مر العصور	٦٠
الفصل الرابع:	**مصر - الأقاليم المناخيـــة**	٦٣
	٠١ تعريف المناخ	٦٣
	٠٢ العوامل التى يتوقف عليها مناخ مصر	٦٣
	٠٣ دراسة لبعض العناصر الجوية المؤثرة	٦٧
	١/٣ الضغط الجوى	٦٧
	٢/٣ درجات الحرارة	٦٩
	٣/٣ الرطوبة النسبية	٧١
	٤/٣ الهطول " الأمطار بانواعها "	٧١
	٥/٣ الرياح السطحية	٧٢
	٦/٣ سطوع الشمس	٧٧
	٠٤ تقسيم مصر إلى أقاليم مناخية	٧٧
	الإقليم الأول: الساحل الشمالى الغربى	٧٩
	الإقليم الثانى: الساحل الشمالى الشرقي	٨٠
	الإقليم الثالث: سيناء	٨١
	الإقليم الرابع: الساحل الشرقى	٨٣
	الإقليم الخامس: الدلتا والقاهرة	٨٥
	الإقليم السادس: مصر الوسطى	٨٦
	الإقليم السابع: مصر العليـــا	٨٨
	الإقليم الثامن: الصحراء الغربية	٨٩

تابع فهرس الدراسة

رقم الصفحة

الفصل الخامس:	**خريطة الموارد الأرضية الزراعية المصرية**	٩٢
	٠١ تمهيد	٩٢
	٠٢ الموارد الأرضية في الوادى القديم حصراً وتصنيفاً	٩٥
	١/٢ تقسيم مساحة الأراضى المنزرعة وفقا لدرجة خصوبتها	٩٦
	٢/٢ الحصر التصنيفى الانتاجى للرقعة الزراعية	٩٧
الباب الثالث:	**الجـــوانب الاقتصادية المكانيـــة**	١٠٣
الفصل السادس:	**أثر تجاهل البعد المكانى على نمو الاقتصاد القومى ١٩٧٥-١٩٩٧**	١٠٤
	مقـدمة	١٠٤
	٠١ فجوتان تواجه الاقتصاد المصرى.	١٠٤
	٠٢ مرحلة الانفتاح الاستهلاكى خلال الفترة (٧٥-١٩٨٢).	١٠٥
	٠٣ المرحلة الثانية: الانفتاح المخطط خـــلال الفـترة (٨٣/٨٢-١٩٩٢/٩١).	١٠٧
	٠٤ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى.	١٠٨
	٠٥ أثر سياسات التكيف الهيكلى على بعض النواحى الاقتصاديـة والاجتماعية والإقليمية.	١٠٨
	٠٦ بعض المشاكل الناجمة عن تجاهل البعد الإقليمى في خطـــط الدولة.	١٠٩
الفصل السابع :	**تصنيف استخدامات الأرض في مصر**	١١٧
	١. مقـدمة	١١٧
	٢. تكوين التربة في الوادي والدلتا	١١٧
	٣. استخدامات الأرض في مصر	١١٧
	١/٣ استخدامات الأرض على مستوى مجموعة المحافظات	١١٨
	٢/٣ استخدامات الأرض داخل كل محافظة	١٢٠
الفصل الثامن :	**خريطة النقل في مصر ودور قطاع النقل في تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية**	١٣١
	مقـدمة	١٣١
	أولا: النقل البـــرى	١٣٢
	١. شبكة الطرق البرية في مصر	١٣٣
	٢. كثافة الطرق في المحافظات عام ١٩٩٩	١٣٨
	ثانيا: النقل بالسكك الحديدية	١٤٠
	١- شكل شبكة السكك الحديدية في مصر	١٤١
	٢- أهم محاور شبكة السكك الحديدية في مصر لخدمـــة التنميـــة الإقليمية	١٤٢

تابع فهرس الدراسة

رقم الصفحة

	ثالثا: النقــل البحرى	١٤٣
	١- التصنيف الوظيفى للموانى المصرية	١٤٤
	٢- الطاقة الاستيعابية للموانى المصرية	١٤٤
	رابعا: النقــل النهرى	١٤٥
	- مزايا وعيوب النقل النهرى	١٤٥
	- الموانى النهرية	١٤٦
	- المراسى النهرية السياحية	١٤٧
	- الوضع التنافسى للنقل النهرى مع وسائل النقل الأخرى	١٤٧
	خامسا: النقــل الجــوى	١٤٨
	سادسا: النقــل بخطوط الأنابيب	١٤٩
	- كفاءة وسائل النقل المختلفة ودورها في تقسيم مصر	١٥٠
الفصل التاسع	**خريطة توزيع السكان وقوة العمل في مصر**	١٥٧
	أولاً: السكان	١٥٧
	مقــدمة	١٥٧
	أولا: توزيع السكان في مصر	١٥٧
	ثانيا: كثافة السكان	١٦٧
	ثالثا: إعادة توزيع السكان وتخفيف حدة التركز السكانى الحالى	١٧٢
	ثانيا: القوى العاملة	١٧٤
	مقدمــة	١٧٤
	- تطور حجم قوة العمل ونموها على المستوى القومى	١٧٥
	- تطور ونمو قوة العمل حسب المحافظات ٨٦-١٩٩٦	١٧٦
	- التوزيع المكانى لقوة العمل حسب الأقاليم	١٧٧
	أولا: حسب الأقاليم	١٧٧
	ثانيا: حسب المحافظات	١٧٩
	- تطور معدلات النشاط الاقتصادى الخام	١٨١
	- هيكل الأنشطة الاقتصادية لقوة العمل	١٨٥
	- الهيكل المهنى لقوة العمل	١٨٩
	- توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية	١٩٣
الباب الرابع :	**تقسيم مصر إلى أقاليـــم**	١٩٧
الفصل العاشر :	**تقييم تجربة مصر في التقسيم إلى أقاليم**	١٩٨
	٠١ مقــدمة	١٩٨
	٠٢ تجربة مصر في التقسيم إلى وحدات إدارية	١٩٨
	١/٢ التطور التاريخى للتقسيم في مصر	١٩٨
	٢/٢ تقييم خبرة مصر في التقسيم إلى وحدات إدارية	٢٠٠
	٣/٢ محاولات تقسيم مصر إلى أقاليم	٢٠١

تابع فهرس الدراسة

رقم الصفحة

٤/٢ محاولات التقسيم إلى أقاليم تخطيطية للتنمية ٢٠٣
٥/٢ تقييم تجربة التقسيم الصادر بموجب القرار ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧. ٢٠٥

الفصل الحادى عشر: محاولة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ٢١٥
٠١ مقدمة ٢١٥
٠٢ إطار التقسيم أو محدداته ٢١٥
٠٣ اختبار فروض الدراسة ٢١٧
٠٤ المعايير الكمية للتقسيم ٢٢٣
٠٥ الأسس العامة للتقسيم ٢٢٥
٠٦ الصورة العامة الأولية للتقسيم ٢٢٧

مقدمـــــــة

١- مشكلة الدراســـــة :

قامت مصر بتنفيذ العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية والسـنوية على مدار ٥٠ سنة مضت. وقد نجح بعضها في تحقيق أهدافها وفشل الكثير منها. هذا ومـن أهم الأهداف التى لم يتمكن التخطيط من تحقيقها هدف تقليل التفاوت في مسـتويات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية بين وحدات الحيز المصرى. لقد استمرت جـهود التنميـة خـلال الخمسين عاماً الماضية في نفس الحيز المأهول تقريباً، وبقيت معظم مساحة مصر خالية مـن السكان والعمران بأنواعه المختلفة. بل أن الحيز المأهول نفسه تعتريه فوارق صارخة بيـن الحضر والريف، وبين وحدات الحضر، وبين وحدات الريف. وظـاهرة الـهجرة الداخليـة واضحة كدليل على الفوارق الإقليمية، وظاهرة البطالة في كل من الريف والحضر دليل على انخفاض القدرات الاقتصادية في الأقاليم ، وتظهر الفوارق واضحة في التكدس والازدحام في المناطق الحضرية مما أثر على حياه مواطنى الحضر ورغم هذا فهو يجذب أبناء الريـف، ونشأت العشوائيات وانتشرت حتى طالت الريف أيضاً بسبب قصور جهود العمـران لعـدم وجود أراض وتجريم البناء فوق الأرض الزراعية التى تقلصت حتى بلغ نصيب الفرد ٠,١٢ من الفدان. هذه المشاكل وغيرها كان يمكن التغلب عليه بتطبيق التخطيط الإقليمى ، وأهـم أدوات التخطيط الإقليمى التقسيم إلى أقاليم متضمناً ذلك وجود آلية جيـده للتخطيـط علـى المستوى الإقليمى، والتنسيق بين مجموعة الأقاليم المختارة والمحددة مرحلياً لتحقيق إعـادة توزيع السكان وترشيد تخصيص جهود التنمية واستخدام الموارد على مستوى الحيز بما فـي ذلك المناطق الخالية - الصحراء- وتقليل الفوارق بين الأقاليم والوحدات الإدارية المكونـة لها (المحافظات)، وذلك مرحليا (خطوه خطوه) حتى يتم تقليلها إلى الدرجة التى يصبح فيـها النمو الاقتصادى الاجتماعى ذاتيـا - تلقائيا والفـوارق في مستواها المأمون أو المبرر الذى لا يعوق التنمية المستدامة. ان عدم وجود تقسيم اقليمى جيد ، بل وعدم وضع التقسيم الـذى تم عام ١٩٧٧ فى حيز التنفيذ رغم مايرد عليه من نقاط نقد ، فقد أثر ذلك سلباً على تخطيط جهود التنمية خلال الخمسين عاماً الماضيه ، بل أثر فى الاستخدام الأمثل لمـورد الارض المتاح فى مصر لترشيد جهود التوسع العمرانى - الاقتصادى - الاجتماعى ٠

- **أهمية ونطاق الدراسة :**

التقسيم الى أقاليم [1] (الأقاليمية) **Regionalization** هو تجزئة او تقسيم الحيز المتاح لدوله من الدول أو مساحه الدوله **National space Area** ، وهو ما يطلق عليه المكان السياسى والمكان السياسى هو الحيز الذى تحده حدود معترف بها من جيران تلك الدولة.

وعملية تقسيم الحيز فى دوله ما الى اجزاء مكانية أصغر **Sub-spaces** أو أقاليم **Regions** هو عملية فنية معقدة ، ويرجع السبب فى صعوبتها الى أنه ليس هناك إتفاق على مفهوم واحد للاقليم يمكن أن يخدم جميع الأغراض ٠ هذا ومما يزيد تعقيد عملية التقسيم ان مفهوم الأقليم قد يعتمد على الغرض أو المشكله التى سوف يستخدم من اجلها التقسيم ٠

وعملية التقسيم أو رسم الحدود هى الخطوه الأولى للقيام بوظائف عديده من جانب الحكومة المركزية ، حيث تتم عملية رسم أو تحديد الحدود الداخليه وعلى وجه الخصوص للقيام بمهام أو بأداء وظائف حفظ الأمن ، وتحقيق العداله ، وتحصيل الضرائب ، أى وظائف الاداره الحكومية التقليدية ٠ هذا وقد شهد القرن العشرين الذى جاوز على الانتهاء تقدماً إدارياً ضخماً ، كما أضاف التقدم العلمى الحديث وثورة نظم المعلومات وظائف جديدة وعديدة للحكومات من أهمها وظيفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

هذا وتتطلب عملية التنمية ان يتم القيام بها على أسس علمية وبطريقة شامله متناسقة وتحديد كيفية وفترات إنجاز (تنفيذ) مشروعاتها وتحقق ثمارها للمواطنين ، وهذا ما يطلق عليه وظيفه أو عمليه التخطيط للتنمية أو تخطيط الإنماء الاقتصادى والاجتماعى ٠ ولتحقيق تنمية فعاله بأسلوب جيد (علمى) من التخطيط فإنه لابد من تحديد مواقع مشروعات تلك التنمية ٠

ويجب الاشاره ، فى هذا الصدد ان عملية التقسيم ليست هدفاً فى حد ذاتها ، بل هى أداه لتسهيل تحقيق أداء مجموعة من الوظائف أو المهام الإنمائية ، أو تسهيل وضع حلول لمجموعة من المشاكل التنموية أو بصراحة اكثر لتحقيق مجموعه من الأهداف الإنمائيه

---

[1] يطلق على الأقليم أيضاً منطقة ، وعملية التقسيم الى مناطق تسمى التمنطق وهذا ينطبق كثيراً فى التقسيم الى أقاليم زراعية ٠ حيث منطقة أو أقليم القمح ، ومنطقة أو أقليم زراعة الأرز ٠٠٠ الخ ٠

المحددة، وخاصة التنمية الإقليمية وتقليل الفوارق في المستويات الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة أقاليم الدولة. بل أنها تخدم أيضاً أهدافاً سياسية واستراتيجية أمنية وعسكرية كذلك.

وعملية التقسيم بالمعنى السابق تعتبر عمليه متعددة الأغراض أو الأهداف **Multi-Purpose Process** وعملية تقسيم حيز وطنى / قومى ما إلى أقاليم تتم طبقاً لمجموعه من المعايير **Set of Criteria** وطبقاً لمنهجيه معينه **Methedology** وطبقاً لاساليب معينة **Approaches**، هذا بالإضافة الى تحقيق أهداف محددة ٠

لقد أصبحت الاقتصاديات المكانية **Spatial Economies** (الدول) عباره عن شبكه **Network** من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، والمستوطنات البشريه (المدن وأماكن الاقامه ومشتملاتها) ٠ لقد رتبت هذه المحتويات داخل المكان (المحتوى/ الدوله) بكثافات معينه ، ونمط معين على طول وعرض وحسب شكل مساحه الحيز المتاح **Landscape** ٠ هذه الانماط ترتبط معاً بعلاقات وظيفية **Functional Relations** قد تكون رأسيه أو أفقية متقاطعة ، أو متوازيه أو كل ذلك معاً ، كما انها تهتم أيضاً بمجموعة من العلاقات تنتج آثاراً معينة ٠

فى إطار ما سبق كله كيف نجد أو نحصل على المجموعه المثلى من الاقاليم ؟ أى الوصول الى افضل تقسيم **Proper Areal Division** الذى يفى بالأغراض المحددة أو تحقق الأهداف المطلوبة الآتية:-

- أعلى أداء وظيفى بما يحقق مستوى تنمية مستدامة مرتفع يؤدى لرفع مستوى معيشة السكان.
- تعديل التنظيم المكانى الحالى إلى تنظيم مكانى جديد قادر على تحقيق الأداء الوظيفى المطلوب بكفاءة أعلى.

إن موضوع التقسيم لا يتسم بالسهولة ، اذ أنه من الضرورى التعامل مع مجموعه كبيره من العوامل الاقتصادية [1] **Economic Factors** والعلاقات التى تربط بين تلك

---

[1] العوامل الاقتصادية / أو مايطلق عليه الموارد الاقتصادية ، هى الارض والعمل ورأس المال وهى العوامل التقليدية ، أما العوامل الحديثة فتشمل ، قوه العمل أو العامل البشرى ، الاستثمارات ، الانتاج بأنواعه المختلفة ، والتخطيط وكذلك الدخل ، أو القيمه المضافه ، والمستوى الفنى (التقنيه) ٠٠٠ الخ ٠

العوامل ٠هذا وعاده ماتؤثر وتتأثر العوامل الاقتصادية بمجموعه أخرى من العوامل الاجتماعية [١] ، والعلاقات التى تربط بينها ٠ والعلاقات التأثيرية المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، ينشأ عنها توليفه جديدة من العوامل والعلاقات ٠ هذا ولايخفى على أحد أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تعمل فى إطار نطاق عمرانى وسياسى معين له مواصفاته وخصائصه٠

التشابكات المتبادلة السابقة تشكل فى أحيان كثيرة صعوبات تؤثر على القرار الممكن الوصول اليه بتطبيق معيار معين أو اتباع اسلوب معين طبقاً لمنهجيه ما وذلك بغرض تحقيق هدف محدد ، أى اختيار مجموعه معينه من الأقاليم (تقسيم)٠

المناقشة السابقة تظهر ان عمليه التقسيم أو رسم الحدود الداخليه فى حيز قومى لأغراض التنمية المخططه تعتبر أداة أساسية فى صياغه (رسم ووضع) السياسه العامه للتنميه القومية في بعدها المكانى **National Spatial Development Policy** ٠ بالإضافة الى تقسيم تلك السياسة ، أى اشتقاق سياسة التنمية الاقليمية من السياسة العامة للتنمية ، فتتكامل السياسات الفرعية مع السياسة العامة فيمكن تعظيم الأهداف المطلوب الوصول اليها خلال فترة زمنية معينة ٠ وهذا يتطلب القيام بعملية التقسيم بدرجه عالية من الكفاءة وبطريقة متأنية وأن تعامل عملية التقسيم كجزء أساسى من التحليل الحيزى **Spatial Analysis** والتخطيط المكانى ككل ، وأن تتبنى هذه العمليه هيئة التخطيط العليا في الدولة.

وبذلك تمثل عمليه تقسيم الحيز المتاح لدوله ما الخطوة الاساسية [٢] الأولى فى مسار تطبيق اسلوب التخطيط الاقليمى ٠ ان عملية رسم الحدود تعتبر عملية أساسية لتنفيذ سياسه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدوله فى بعدها المكانى (الاقليمى) ، هذا بالإضافة الى مساهمتها أصلاً فى رسم وصياغه تلك السياسه مسبقاً ٠ ان عملية التقسيم سوف تجيب على الأسئلة الآتية :

س١ : أين تتوطن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ؟

س٢ : أين يمكن أن يكون الإستثمار الجديد أعلى إنتاجية ؟

---

[١] العوامل الاجتماعية التقليدية ، هى العادات والتقاليد والجنس / العرق والثقافة والحضارة ، والتاريخ والعلاقات التجارية ٠٠٠الخ٠

[٢] تطبيق التخطيط الاقليمى كأسلوب علمى فى إطار التخطيط الشامل يتطلب عدة خطوات قبل البدء فيه من أهم تلك الخطوات التحضيرية ، عملية التقسيم / أو رسم الحدود ، إعداد نظام معلومات على المستوى الاقليمى ، تنظيم إدارى جيد لربط مستويات التخطيط المختلفه ، وأخيراً كوادر فنيه مؤهله للقيام بالتخطيط الاقليمى ٠ انظر لمزيد من التفاصيل عن الخطوات التحضيرية للتخطيط الاقليمى ، د/ سيد محمد عبد المقصود ، الإطار النظرى العام للتخطيط الاقليمى ، مذكرة رقم ٦٢٨ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢ – ٢٤ ٠

س٣ : كيف يمكن التوفيق بين أهداف كلاً من السلطات الاقليمية والمركزية معاً دون حدوث خلاف **Conflict** يؤثر على الاستقرار السياسى والاجتماعى للبلاد ؟

العرض السابق يفيد أيضاً أن التخطيط الاقليمى على المستوى الوطنى (**National Interegional Planning**) هو الإطار العريض أو الأداه الاساسيه لصياغه سياسه التنميه الاقتصادية والاجتماعية فى بعدها المكانى .

٣- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في نهايتها إلى وضع محاولة لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية طبقا لمجموعة من المعايير ترى الدراسة أنها أنسب ما يكون في ظل الوضع الراهن.

ولتحقيق هذا الهدف الأساسى، فإن الدراسة يمكن أن تحقق بجانب ذلك بعض الأهداف الفرعية الهامة سواء للأستفادة بها في عملية التقسيم أو وضعها أمام صانع السياسة في محاولة ترشيد سياسة التنمية في بعدها المكانى وهذه الأهداف هى:

- تحليل الهيكل المكانى للاقتصاد المصرى حسب مجموعة من المتغيرات الأساسية المؤثرة في التقسيم مثل الهيكل المكانى للسكان وقوة العمل، موارد الأرض الزراعية المتاحه وخصوبتها، شبكة النقل ، الأقاليم المناخية، استخدامات الأراضي...

- استخلاص مجموعة من الأسس والشروط المسبقة اللازمة لتحقيق تقسيم إقليمى يخدم أهداف التخطيط القومى ، وكذا تحسين التقسيم الإداري الموجود ليقوم بالمساهمة في جهود التنمية بشكل أفضل واكفأ مما هو عليه الآن.

- المساهمة في بناء قاعدة معلومات إقليمية بما يتوافر من إحصاءات ومعلومات على مستوى المحافظات المصرية ، وأهم سمات الحيز المصرى اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً.

هذا وتعتبر هذه الدراسة في حالة تحقيق أهدافها السابقة على جانب كبير من الأهمية العملية في آن واحد مع أهدافها العلميه . ان ديناميكية التقسيم إلى أقاليم ومواكبة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بعدها الإقليمي تجعل من هذه الدراسة اداة بل أساس في متناول المخطط لإعادة تنظيم قاعدة المعلومات الإقليمية لمواكبة عوامل النمو والتنمية التى تعمل مكانيا، وتمكنه بكفاءة من إعادة تنظيم المكان القومى بوحداته المختلفة بشكل يمكنه من تسهيل

عمل واتجاه عوامل النمو والتنمية بما يؤدى لزيادة وتعظيم النمو ورفع قدرات الأقاليم الأقـــل تطوراً لتعظيم النمو القومى وكذلك تحقيق أفضل تنظيم مكانى **Spatid Organization** .

٤- فـــروض الدراســـــة:

تطرح الدراسة بعض الفروض في محاولة لاثباتها من عدمه، وهى كالآتى:

الفرض الأول: التقسيم الإداري الحالي لمصر كاف ويمكنه القيام بمهـــام التخطيط للتنمية في بعدها المكانى في المرحلة القادمة.

الفرض الثانى: يمكن تفعيل التقسيم الحالى إلى أقاليم (القرار ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧) لخدمة أغراض التخطيط للتنمية المكانية في المرحلة القادمة حسب معطياتـــها مـــع بعض التطوير .

الغرض الثالث: تحتاج مصر فعلاً إلى تقسيم الحيز المتاح إلى أقاليم لأغراض التخطيط للتنمية في بعدها المكانى لتحقيق استغلال اكبر جزء (مساحة) من الأرض في التنمية وتوليد دخول وفرص عمل للموارد البشرية المتاحة وحل مشاكل التنمية فـــي بعدها المكانى سواء على مستوى المناطق الحضرية أو الريف.

٥- منهجية الدراسة وحدودها :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى حيث تم الرجوع إلى العديد من المراجـــع العلمية، العربية ، والأجنبية في موضوع التقسيم نظرياً وعملياً كما تم الاستفادة بجميع البحوث العلمية المتوفرة بمكتبة معهد التخطيط القومى والإحصاءات والمعلومات والبيانات المتاحة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وبعض الهيئات الأخرى مثل وزارة النقل والمساحه الجيولوجية ٠٠٠٠ الخ ، وذلك عن التنمية الإقليمية من موارد أرضية مأهولة وغير مأهولـــة وموارد تعدينية وموارد بشرية من سكان وقوى عاملة وكذلك العوامل الطبيعية المؤثرة فـــي التقسيم مثل المناخ وشبكة النقل بأنواعها...الخ.

هذا وتقتصر الدراسة على البيانات المتاحة حتى تعداد ١٩٩٦، أما بعض المتغـــيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل الموارد الزراعية وشـــبكة النقـــل وحالـــة الاقتصـــاد المصرى واستخدامات الأراضى فقد تم الرجوع إلى آخـــر بيانـــات متاحـــة مـــن الـــهيئات المتخصصة.

٦- **خطه الدراسة :**

لتحقيق الهدف الرئيسى من الدراسة وإختبار الفروض المطروحة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى الأجزاء التالية:

(الباب الأول) ويقدم بعض جوانب الإطار النظرى للتقسيم إلى أقاليم ، وهو ينقسم إلى فصلين : **الفصل الأول** يقدم المفاهيم النظرية الأساسية للتقسيم إلى أقاليم مثل مفهوم التقسيم وتعريف الإقليم ، والمكان وأنواع الأقاليم والتقسيمات وأهداف عملية التقسيم. أما **الفصل الثانى** فيقدم مجموعة المعايير التى تستخدم في التقسيم إلى أقاليم ، وعلى وجه الخصوص المعايير المستخدمة في التقسيم إلى أقاليم تخطيطية. ويبين الفصل كذلك الاعتبارات الأساسية للتقسيم وأهمية التقسيم حسب الأنواع : أقاليم إدارية، أقاليم اقتصادية، أقاليم تخطيطية.

(الباب الثانى) يحتوى على ثلاث فصول تشرح الجوانب الطبيعية المحددة لعملية التقسيم، ففي **الفصل الثالث** يقدم صورة مصر، المساحة والموقع والمحددات الطبيعية للعمران، أما **الفصل الرابع** فيعرض الأقاليم المناخية المميزه لمصر وأخيراً **الفصل الخامس** الذى يعرض بشكل جيد الموارد الأرضية الزراعية.

هذا ويقدم **(الباب الثالث)**، مجموعة المتغيرات الاقتصادية في بعدها المكانى حيث يعرض **الفصل السادس** أثر تجاهل البعد المكانى على النمو الاقتصادى في مصر ويقدم **الفصل السابع** استخدامات الأراضى بهدف تحسين طرق استخدام الأرض كمورد أساسى للتنمية المكانية. ويقدم **الفصل الثامن** عرض تفصيلى لشبكة النقل في مصر بجميع أنواعها برى وبحرى وجوى... أما **الفصل التاسع** فيقدم الهيكل المكانى للموارد البشرية المصرية السكان وقوة العمل.

وأخيرا **(الباب الرابع)** ، الذى يقع في فصلين عن تقسيم الحيز المصرى إلى أقاليم وهما **الفصل العاشر** ويعرض تقييم لتجربة مصر السابقة في التقسيم طبقا للقرار الجمهورى ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ **والفصل الحادى عشر** الذى يقدم رؤية هذا البحث وفريقه في التقسيم إلى أقاليم.

الباب الأول

بعض جوانب الإطار النظرى للتقسيم إلى أقاليم

الفصل الأول : **المفاهيم النظرية الأساسية للتقسيم إلى أقاليم**

الفصل الثانى : **المعايير المستخدمة في التقسيم إلى أقاليم**

الفصل الأول

المفاهيم النظريه الأساسيه للتقسيم إلى أقاليم

١ – مفهوم التقسيم إلى أقاليم :

التقسيم الى أقاليم **Regionalization** هو تجزئة أو تقسيم الحيز المتاح لدولـــه مـــن الـــدول أو مساحه هذه الدوله **National space Area** أو مايطلق عليه المكان السياسى إلى عدة أجزاء ٠

وتتصف عملية تقسيم الحيز فى دوله ما الى اجزاء مكانيـــة أصغـــر **Sub-spaces** أو أقـــاليم **Regions** بأنه عملية علمية وفنية معقدة ، ويرجع السبب فى صعوبتها الى أنه ليس هناك إتفاق علـــى مفهوم واحد للاقليم يمكن أن يخدم جميع الاغراض ٠ هذا ومما يزيد تعقيد عملية التقســـيم ان مفـــهوم الأقليم قد يعتمد على الغرض أو المشكله التى سوف يستخدم من اجلها التقسيم ٠

هذا ويطلق أحياناً على عملية التقسيم انها عملية رســـم الحـــدود **Drawing of Boundaries** وعملية التقسيم أو رسم الحدود هى الخطوه الأولى للقيام بوظائف عديـــده مـــن جـــانب الحكومـــة المركزية [1] ، حيث تتم عملية رسم أو تحديد الحدود الداخليه وعلى وجه الخصوص للقيـــام بمـــهام أو بأداء وظائف حفظ الأمن ، وتحقيق العداله ، وتحصيل الضرائـــب ، أى وظـــائف الاداره الحكوميـــة التقليدية ٠ كما أضاف التقدم العلمى الحديث والتحضر ثم ثورة نظم المعلومات وظائف جديدة وعديـــدة للحكومات من أهمها وظيفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط لها ٠

وتتطلب عملية التنمية ان يتم القيام بها على أسس علمية وبطريقة شامله متناسقة وتحديد كيفيـــة وفترات إنجاز (تنفيذ) مشروعاتها وتحقق ثمارها للمواطنين ، وهذا مايطلق عليه وظيفـــه أو عمليـــه التخطيط للتنمية أو تخطيط الإنماء الاقتصادى والاجتماعى ٠ ولتحقيق تنمية فعاله بأسلوب علمـــــى فإنه لابد من تحديد مواقع تلك المشروعات ٠ لقد أضافت وظيفه التنمية والتخطيط لها اهميـــة بالغـــه لعملية التقسيم الى اقاليم ٠

ويجب الاشاره ، فى هذا الصدد ان عملية التقسيم إلى أقاليم ليست هدفاً فى حد ذاتها ، بل هـــى أداه لتسهيل تحقيق أداء مجموعة من الوظائف أو المهام الإنمائية ، أو تسهيل وضع حلول لمجموعـــة

---

[1] المركزية **Centralization** ، هنا تعنى ان السلطة الوطنية العليا التى لها حق إصدار القرارات وصنع السياســه Top Policy Maker فى الدوله هى صاحبه قرار التقسيم ٠ خاصه ان مفهوم التخطيط الوطنى **National Planning** طويل الاجل على وجه الخصوص لابد ان تقوم بـــه السلطه العليا فى البلاد وهى التى لها حق اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج على مستوى الدوله وهى قرارات آثارها طويلة الأجل ، ثم تفويض بعـــض سلطاتها الادارية والإنمائية الى مستويات أقل / أدنى ، وهو أقاليمها المختلفة ٠

من المشاكل التنموية أو بصراحه اكثر لتحقيق مجموعه من الأهداف الإنمائيه المحددة فى كل أقليم من أقاليم الدوله ، فما هو الأقليم ؟ ٠

٢- مفهوم المكان والأقليم :

هناك إختلافات أو فروق فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى بين اقاليم الدولة الواحدة فهناك اقاليم متقدمة واخرى متخلفه هذه الفوارق الأقليمية ترجع أساساً الى الطريقة التى ينظم بها المكان القومى **National Spatial Organization** ٠ ان اسس تنظيم المكان والأقاليم داخل هذا المكان سوف تؤثر بالضرورة على المكان إذ ان جميع الأنشطة ترتبط أو تقوم أو تتوطن فى مكان معين ولها مداها المكانى ٠ وقد أوضحت كثير من الدراسات ان فشل كثير من الخطط التنموية أو قصورها فى تحقيق الأهداف المرجوة يرجع فى كثير من الحالات الى إغفال أو إهمال عنصر المكان عند إتخاذ قرارات التخطيط ٠ ان عملية التخطيط لها اكثر من بعد وبعد المكان أو الأقليم لايقل اهمية عن أى بعد آخر من ابعاد العملية التخطيطية ٠ وابعاد عملية التخطيط يجب ان تؤخذ متكاملة بعضها البعض لتحقيق التنمية السليمة ٠والبعد المكانى هو مجال علم التخطيط الأقليمى ٠ لذلك كان من المهم البدء بتعريف المكان والأقليم لما لهما من اهمية فى التخطيط للتنمية ٠

٢-١ تعريف المكان :

المكان فى أبسط صوره هو ان يقال ان المكان س مساحته ٥كم^{٢}وحدوده هى :

من الشمال سلسلة من الجبال ، من الجنوب حدود الدولة ل ، من الشرق البحر ح ، من الغرب الصحراء أو حدود الدولة ط كذلك يضاف مثلاً ان طول هذا المكان ٢كم وعرضه ٢,٥كم ٠

التعريف السابق للمكان لايعدو ان يكون وصف لمساحة اكثر منه تعريف للمكان – فهو يوضح مساحة من سطح الارض لها حدود معروفة ٠

ولكى نعرف مكاناً قومياً **national space** معيناً فى اطار تحليل التنظيم المكانى **Spatial organizations** الذى يهدف الى تحديد افضل توزيع للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى افضل مواقعها فمن المفيد مناقشة تعريف المكان بصفة عامة ثم من وجهة النظر الاقتصادية٠

والمكان بصفه عامه هو مساحة أو منطقة من سطح الارض داخل حدود معينة ومعروفة ومن المهم تحديد مداه **range** وكثافته **density** وتحديد الخصائص الطبيعية لهذا المكان على سطح الارض مثل الجبال ، السهول ، الغابات ، الصحارى ، الانهار ، ومصادر المياه الاخرى ، والموارد الطبيعية ٠٠الخ ، وكذا السكان الذين يعيشون فوق هذه المساحة المكانية ٠

هذا التعريف يعطى إنطباعاً بأن المكان السياسى والمكان البشرى والمكان الاقتصـــادى مكانـــاً واحداً وان العلاقة بين الدول المختلفة تتمثل فى مجموعة من السكان والاشياء توجد فى مكان واحـــد وتعتبر كأشياء مادية أو محتويات **Contained** داخل محتوى **Container** والاشياء المحتواه تتمثل فـى العنصر البشرى والموارد الطبيعية والتى قد تتأثر اذا كان المحتوى صغيراً أو محاطاً بظروف غـــير مناسبة ، أو لم يكن مجهزاً إقتصادياً للحياة ٠ والمحتوى يمثل الوحدة السياسية للمساحة والمســتخدمة فى الحياة العملية لغرض المقارنة الاحصائية ولتنفيذ سياسات وبرامج التنمية وأفضل اشـــكال المكـــان السياسى هو الدول ٠

أما المكان الاقتصادى **Economic Space** : هو ميدان التخطيط الاقتصادى الاقليمى **Regional Economic Planning** ولقد اوضح الاستاذ برو[1] عدة انواع واشكال للمكان الاقتصادى اهمها المكـان الاقتصادى المعرف على اساس خطه وهو مكان عباره عن جزء من اقتصاد قومى (اقليم ذو اهميـــة اقتصادية عاليه) ليس هو الحدود القومية للدولة ولكنه المكان أو المـــدى المكـــانى المغطـــى بخطـــة اقتصادية للحكومة أو الافراد ويجب التركيز وتأكيد ان التعريف لم يذكر ان المكـــان مغطـــى بخطـــة اقتصادية على المستوى القومى وإلا اصبح هو المكان السياسى أو الدولة ٠

وهناك تعريف أو نوع آخر من المكان الاقتصادى ألا وهـــو المكـــان الاقتصـــادى الوظيفـــى **Functional Economic Space** وهو المنطقة أو المساحة والتى فيها يتم التحصـــــل علـــى الارباـــح الأولية والثانوية للبرامج الاستثمارية العامة ٠

والأماكن الاقتصادية على اختلاف احجامها دون النظر الى العنصر السياسى أو الطبيعى يمكـن تصنيفها الى الاماكن التالية :

Mega Space .	مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد السـوفيتى أو دول المجموعة الاقتصادية الأوربية ٠
Macro Space .	مثل فرنسا أو المانيا أو مصر ٠
Major Space (Region).	مثل اقليم داخل دولة (اقليم القاهرة الكبرى)٠
Minor Space (Sub- Region or local Region) .	مثل مدينة داخل اقليم ٠
Micro Space (Local Region) .	مثل قرية

---

[1] Perroux F. , Economic Space : Theory and pratice , in Regional Development and Planning , A Reader , by Fried maun J. and Alonso W. eds., The MIT Press , Cambridge , Mass , 1964 , P. .

٢-٢ تعريف الأقليم The Concept of Region

هناك مجموعة كبيرة من التعريفات المختلفة للأقليم تختلف بإختلاف وجهة نظر المحلل فهناك الجغرافيون والاقتصاديون والمخططون ومسئولوا الادارة المحلية وخلافهم ٠

ويختلف تعريف الأقليم طبقاً لاختلاف وجهات نظر كل منهم طبقاً للمشكلة التى يواجهها وينبغى إيجاد حل لها فعلى سبيل المثال من وجهة نظر سلطات الادارة المحليـة تعتـبر الوحـدة الاداريـة المحلية أقليماً إدارياً **Adminsitrative Region** مثال ذلك المحافظات أو الألوية أو الولايات[١] ٠

والأقليم بصفه عامه هو : مساحة من الأرض أو قطعة من حيز مكانى أو أى نقطة من سـطح الأرض لها بعض الخصائص الطبيعية المعينة مثل موقع معين ، ظروف مناخيـة معينـة ، تقسـيم إدارى ، مظاهر طبيعية معينة ، أو خصائص اقتصادية معينة ٠ وهذا يوضح ان الأقليم عضو حـى وليس حجم محدد أو له حدود معينة على مر الزمن فقد يختلف الأقليم (مساحته وسكانه) من وقـت لآخر أو من دولة لدولة فى نفس الوقت أو من مشكلة لأخرى ٠

ويعرف الدكتور / محمد فج النور الأقليم بأنه ذلك الحيز أو المكان الذى يتميز بخصائص بنيانية أو هيكلية متشابهة أو خصائص ادائية متشابهة أو يواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية متشابهة أو ذلـك الحيز أو المكان الذى يحتل مكانه خاصة أو له أولوية معينة فى سياسة الدولة[٢]٠

وبصفة عامة فإن الأقليم مفهوم أو تعريف مرن يشير الى منطقة متوطنة ومستمرة متوسطة بيـن المستوى القومى والمحلى وأهم العناصر التى تؤثر فى تقسيم حيز مكـانى (دوله) الـى اقـاليم هى المساحه ، عدد السكان ، مواقع الانشطة والخصائص الاقتصادية والاجتماعية المختلفـة ، وفيمـا يلى بعض تعريفات للأقليم حسب وجهات نظر المختصين أو المشكله التى يواجهونها ٠

٢-٢-١ الأقليم الإدارى :

تعتبر الوحدة الادارية المحلية من وجهه نظر سلطات الادارة المحليه (حسـب قـانون الاداره المحلية) إقليماً ادارياً **Administrative Region** مثال ذلك المحافظه فى جمهورية مصر العربية هـى الأقليم الادارى أو اللواء فى العراق أو الأردن ٠ وتقوم الدول بتحديد حدود هـذه الأقـاليم الاداريـة لتحديد الاختصاصات الادارية المختلفة لكل اقليم ادارى من جانب القائمين علـى هـذه الادارة مـن

---

[١] مثال ذلك ولايه نزوى فى سلطنه عمان أو ولايه الرستاق (بمعنى محافظه) ، وليس نظام الولايه ، بالولايات المتحدة الامركية كنظام فيدرالى ٠

[٢] د/ محمد حسن فج النور ، مجالات التخطيط الأقليمى واساليبه التحليلية ، مذكرة ١٠٤٠ معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣.

مستويات رئاسية مختلفة ، مثال ذلك إختصاصات أو سلطات المحافظ ، سلطات رئيس المدينه ، سلطات رئيس الوحدة المحليه القروية ٠

٢-٢-٢ الأقليم الجغرافى Geographical Region

هناك اكثر من تعريف للأقليم الجغرافى أهمها هو ان الأقليم وحدة مساحية ويفضل الجغرافيون تعريف الأقليم على اساس الوحدة المساحية لغرض البحوث الجغرافية فهى تمثل تقسيم المكان كله الى عدد من الوحدات المساحية من نفس الحجم تقريباً ، مثال ذلك الأقليم الشمالى أو الأقليم الجنوبى أو أقليم الموارد الطبيعية بالشمال الشرقى للبلاد ويأخذ هذا التعريف فى اعتباره التماثل فى المظاهر الجغرافية والتى تميز الأقليم عن باقى اجزاء المكان محل التقسيم ٠ واقليم الموارد الطبيعية يفيد فى الحياة العملية عندما تكون الخصائص الجغرافية العامة التى تصف التنظيم المكانى للأقليم لها الأهمية الكبرى ٠

٢-٢-٣ الأقليم المناسب The Region of Convenience

الأقليم المناسب هو تجميع لمجموعة من الوحدات الادارية أو مجموعة متجاورة من الأقاليم الادارية متماثلة ومتناسقه مع بعضها البعض والتعريف يوضح ان عملية تقسيم حيز مكانى ما أو تجميع وحدات مكانية فى مجموعة جيدة وبطريقة مناسبة لغرض الادارة المحلية يخلق مايسمى بالأقليم المناسب ٠

٢-٢-٤ الأقليم الاقتصادى Economic Region

الأقليم الاقتصادى هو المناطق أو الأقاليم الاقتصادية الصغيرة أو المساحات المربوطة مع بعضها بعلاقات أو روابط اقتصادية قوية مثل التجارة - عرض العمل - تسهيلات تمويلية - وجود اساس هام وحيوى لوحدة الأقليم والعناصر الداخلة فى تكوينه ٠ أو هو المجتمع الاقتصادى الذى يبدو منظماً حول صناعة تصديرية أو محصول رئيسى ويصبح مصدراً للتدفقات التى تخرج من هذا المجتمع الى النظام المكمل الأكبر ويمثل ميزاناً للتدفقات المرسلة (العائدة) من النظام الأكبر والمتداخل مع هذا الأقليم أو المجتمع الاقتصادى ٠

والأقليم الاقتصادى هو المساحة من الحيز التى تشتمل على وحدة أولية تشبه تقريباً منطقة التجارة الأولية المعتادة وقد يشمل الأقليم الاقتصادى اكثر من اقليم جغرافى مع الأخذ فى الاعتبار الظروف السياسية والادارية الموجودة فى مكان ما.

والأقليم الاقتصادى يعرف على أى من :

١- الأقليم المتناسق ٠ ٢- الأقليم الوظيفى ٠ ٣- الأقليم التخطيطى ٠

٢-٢-٥ الأقليم المتناسق Homogeneous Region

يتكون الأقليم المتناسق من مجموعة من المساحات تشترك فى خصائص واحدة ومرتبطة بعضها البعض وهذه الخصائص قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ادارية ٠ هذه المجموعة من المناطق والمساحات المتحدة أو المتماثلة فى بعض الخصائص قد تكون غير متماثلة فى البعض الآخر ٠ فمن وجهه النظر الاستاتيكية فإن الأقليم المتجانس يمكن اعتباره مجموعة من المناطق الجغرافية المنفصلة مكانياً داخل حدود قومية معروفة وذلك اذا كان تأثير عنصر المسافة والإختلافات فى هذا المكان يمكن إهمالها ٠

٢-٢-٦ الأقليم الوظيفى Functional Region

الأقليم الوظيفى هو منطقة من حيز مكانى قومى لها مركز حضرى يمد الخدمات والوظائف الاخرى للسكان ، أو هو منطقة يوجد فيها عامل معين أو اكثر يربط مواقعه ومحلياته المختلفة ٠ واقليم النودال Nodal حاله خاصة من الاقليم الوظيفى فله نقطة مركزية ويتكون من وحدات غير متماثلة ٠

٢-٢-٧ الأقليم التخطيطى Planning Region

الأقليم التخطيطى هو منطقة من حيز قومى أو اقتصاد قومى تقوم فوقه عملية تنفيذ سياسة تنمية اقليمية اقتصادية واجتماعية أو تطبق عليه قرارات اقتصادية فى فترة زمنية محددة لتنفيذ هذه السياسة أو القرارات ٠ والأقليم التخطيطى الأمثل سوف يختلف طبقاً للمشاكل التى يراد التغلب عليها فى الخطه الأقليمية أو الأهداف التى يراد تحقيقها فى إطار الخطة القومية الاقليمية (الأقاليمية) خلال فترة معينة من الزمن ٠

والأقليم التخطيطى يمكن تعريفه ببساطة شديدة بأنه الأقليم (المساحه من سطح الأرض) الممكن أن تطبق عليه خطه للتنميه الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة ٠ والأقليم التخطيطى ليس ثابت المساحة والاجزاء ، بل يعاد النظر فى مساحته والأجزاء المكونه له من خطه الى أخرى ، فقد يستمر كما هو أو تزداد مساحته على حساب أقاليم اخرى بإقتطاع اجزاء لصالحه أو تنقص مساحته لإقتطاع أجزاء منه لصالح أقاليم اخرى وذلك طبقاً لاعادة النظر فى التقسيم والمعايير

المبنيه عليه ومنهجيته واسلوبه والهدف منه. وفى حاله التقسيم الى أقـــاليم تخطيطيـــة علـــى وجـــه الخصوص ، هناك عاملان هامان يجب مراعاتهما وهما عامل الحجم وعدد الأقاليم كالآتى :

٣- العوامل الواجب مراعاتها عند التقسيم فى أقاليم تخطيطية :

أ- من ناحية الحجم (مساحه الأقليم) .

يجب ان يكون حجم الأقليم مناسب من ناحية المساحه ، فلا يجب ان يكون صغـــيراً جـــداً فـــى المساحه فتكون طاقته الاستيعابية على التنمية ضئيلة جداً ، وقد يؤدى ذلك اذا أختير اقليم صغير جداً الى ضياع وإهدار الموارد المخصصة له وخاصه الاستثمارات ، حيث تقصر الطاقـــة الاســـتيعابية للاقليم الصغير عن استيعاب كمية كبيرة من الاستثمارات خصصت لعدد من المشروعات الكبـــيرة أو كثيرة العدد فيصعب تنفيذها خلال فترة التخطيط ويتجمد جزء من هـــذه الاســـتثمارات لا تســـتغل أو تحاول السلطات الأقليمية إنفاقها دون اعتبار لعامل الكفاءة والندرة التى تتصف بها هـــذه المـــوارد . كذلك يجب ان لايكون الأقليم ذو مساحة شاسعة (أقليم كبير جداً) بحيث يؤدى ذلـــك لصعوبـــة السيطرة على جهود الإنماء الجارية به وعدم امكانية متابعتها والسيطرة عليها مما يؤدى أيضاً الـــى إهدار بعض الموارد وخاصة الاستثمارات .

ب- من ناحية العدد :

يجب أن يكون أيضاً عدد الأقاليم التى يتم تقسيم الحيز الوطنى اليها مناسباً ، حيث لايقل عـــدد الأقاليم عن أربعة أقاليم كمتوسط عام لتسهيل اسلوب التخطيط (تقسيم السياسه العامه للتنمية ، بـــل وتقسيم الخطة القومية على الأقاليم) . كما يجب ان لايزيد عدد الأقاليم عن عشرة أقـــاليم ، ممـــا يضمن متابعة تنفيذ ذلك العدد بسهوله ،وتوفير الكوادر اللازمة لعملية التخطيط لكل من هذه الأقـــاليم. أما فى حاله زيادة العدد كثيراً فإنه قد يكون من الصعب ادارة عملية التنمية المكانية بشكل جيد .

ج- من ناحية المشاكل التى تواجهها الأقاليم :

هذا وهناك أيضاً مجموعة من المشاكل يجب أخذها فى الاعتبار وتواجه المخطط المركزى فى مراحل التنمية المكانية المختلفة . ان التعرف على هذه المشاكل وتشخيصها الجيد يساعد فى إيجـــاد الاسلوب المناسب للتقسيم الى اقاليم ، وهى :-

- مشاكل التحضر الزائد فى المراكز الحضرية والمدن الكبرى وبعض المناطق/ الأقاليم.
- مشاكل البطالة والعمالة ، والهجرة من والى الأقليم ، وخصائص تلك الهجرة .
- مشاكل إنخفاض مستويات الدخول وبالتالى الادخار والاستثمار .

- مشاكل إستغلال وتنمية الموارد الطبيعية المعروفه / المتاحه بالأقليم ٠
- مشاكل صعوبة إنتقال عوامل النمو والتنمية والتى تمثل عوائق للتنمية ٠

وهناك تصنيفات أو تقسيمات للأقاليم كالآتى :

٤- أنـــواع أو تقسيمات الأقاليم :

تصنف الاقاليم من وجهه نظر مرحلة النمو التى يمر بها الأقليم والدولة والمشاكل المراد حلـــها وقد سماها الاستاذ / فريدمان اقاليم تنمية[١] **Developmental Regions** ويعرف اقليـــم التنميـــة بأنـــه منطقة قسمت على اساس مشاكل التنمية وهناك ٥ أنواع لهذه المجموعة من الأقاليم :

١- مناطق أو اقاليم مركزية **Core Regions**

٢- مناطق أو اقاليم متحولة الى اعلى **up- word transitional areas**

٣- مناطق أو اقاليم متحولة الى اسفل **Down – word transitional areas**

٤- مناطق أو اقاليم الحدود **Frontier areas**

٥- مناطق أو اقاليم ذات مشاكل خاصة **Problem areas**

أما من وجهه نظر الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للأقليم فتقسم الأقاليم الى :

١- اقاليم زراعية **Agricultural regions**

٢-اقاليم صناعية **Industrial regions**

٣-اقاليم زراعية صناعية **Agro – Industrial regions**

٤-اقاليم صناعية زراعية **Industrial agricultural regions**

٥-اقاليم خدمات **Services regions**

٦-اقاليم ترويحية وسياحية **Recreation and tourist regions**

٧-اقاليم الرعاية الصحية والاستشفاء **Sanatory Medical regions**

ويختتم الاستاذ إيزارد بقوله[٢]:"عندما يقوم المحلل بالتقسيم يجب ان يكون مقتنع بمجموعة مـــن الاقاليم تمثل مجموعة هرمية من الاقاليم - والتى تميل الى الاختلاف من مشكلة الى اخرى أخذا فـــى الاعتبار حالة المعرفة الاجتماعية الموجودة - فمن المستحيل تشخيص افضل مجموعة مـــن الاقـــاليم لخدمة جميع الاغراض أو أفضل تركيب هرمى من الأقاليم "٠

---

[١] Friedmann J. Regional Planning As A Field of study , in Friedmann and Alonso, eds., Regional Development Planning A Reader, MIT, Press, Cambridge, Mass., 1964.

[٢] Isard walter, ed., Ecologic- Economic Analysis for Regional Development , The Tree Press, New York, 1977.

وهما تكن الاساليب والمعايير والحجج فى تقسيم الحيز القومى لدولة ما الى اقاليم فالمطلوب هو مجموعة من الاقاليم التخطيطية لاغراض عملية التخطيط والتنمية الاقليمية وان تكون مجموعة ديناميكية ٠

٥- أهداف عمليه التقسيم الى اقاليم :

عملية التقسيم الى اقاليم تخدم أهداف عديدة : اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإستراتيجية وهى بهذا المعنى عملية متعددة الأغراض أو الأهداف ٠ وفيما يلى عرض لمجموعه الأهداف [١] التى تحققها عمليه التقسيم وقد تم ترتيبها بشكل يضمن تحقيق الوظائف التقليدية للدوله أولاً ثم الوظائف الحديثة ، كالآتى :-

٥-١ تحقيق أمن الدوله الداخلى والخارجى :

يعتبر هدف تحقيق أمن الدول الداخلى والخارجى أول اهداف الحكومات ، هذا وقد اقتصرت وظيفة الدوله حتى منتصف القرن العشرين على مهام محدده كان أهمها الأمن الداخلى والدفاع عن حدود الدوله وجبايه الضرائب لتموين الجيوش ٠ لقد كان حكام الماضى يعينون حكاماً أقوياء تابعين لهم على الأقاليم والمناطق والمقاطعات التى تتسم بوجود خلافات ونزاعات داخلية أو تلك المحتمل تعرضها أكثر لعدوان خارجى ، فكانت وظيفه الأمن لها أولويتها فى تحديد حجم (مساحه) الاقليم وموقعه ، وحاكمه (الوالى)٠ لقد كانت وظيفه تحقيق الأمن الداخلى والخارجى هى جل شأن الحكام صراحه قديماً ، ثم أصبحت جل شأنهم بشكل غير مباشر (ضمناً) بعد تعدد وظائف الدوله واضطلاعها بالوظائف الحديثه مثل وظيفة التنمية الاقتصادية[٢] والاجتماعية ٠ وقد ذهب السياسيون وكتاب الاستراتيجية الى الجزم بأن وظيفه الأمن وأولويتها لم تتغير بين الماضى والحاضر لقد اصبح هدف عملية التقسيم الى اقاليم حمايه الأمن الداخلى والخارجى بمفهوم حمايه التنميه والمكاسب التى حققها السكان ، وحماية ثروة المجتمع سواء الطبيعية (مثل المعادن والبترول) أو التى أضافها المجتمع بجهود أبنائه (الانتاج المتراكم من الثروة فى شكل مصانع وأراض زراعية ومعدات وعمران وتكنولوجيا وعلم وإختراعات ٠٠٠الخ)٠

---

(١) المقصود فى هذه الحاله عرض الأهداف العريضه أو العامه General Goals كمرحله أولى ، وبعد إجراء عملية التقسيم والبدء فى وضع سياسه التنمية الاقليمية يمكن تحديد الأهداف الوسيطه Objectives الأكثر تفصيلاً أو المحدده نسبياً.

(٢) هذا لايعنى ان الدوله لم تكن تقوم بوظيفة التنمية فى الماضى ٠ بل من المعروف ان التنمية كانت مسخرة لخدمة تجهيز الجيوش وصد العدوان من الدول الأخرى والتوسع (والمقصود أيضاً التنمية بالمفهوم الحديث – التقدم ورفع مستوى معيشة الشعوب)٠

والتقسيم الى أقاليم (رسم الحدود) يجب أن يحقق مجموعه الأقاليم التى تحقق إمكانية وسهوله الدفاع عن حيز الوطن وإستتباب أمنه الداخلى ، وهو هدف إستراتيجيى تنموى بالدرجه الأولى ، ان التقسيم الذى يعرض أمن الوطن للخطر المستمر مرفوض.

٥-٢ تأكيد قوة الحكومة وتسهيل قيامها بوظائفها الادارية المختلفة :

عند القيام بعملية التقسيم يجب أن يكون من بين الأهداف التى يسعى اليها تسهيل قيام الحكومة بوظائفها المختلفة بل تأكيد قوه الحكم The Power to Govern ، وبمعنى آخر أن لايكون التقسيم أداة لتكوين كيانات داخلية صغيرة وكثيرة يصعب إدارتها أو يساعد على تقطيع أوصال الدوله وتكاملها وترابطها فى شكل وحدة سياسية اجتماعية ، وأن يتم أختيار التقسيم الذى يكون مناسباً لنظام الادارة الحكومية القائم (ادارة مركزية – أو درجة من درجات اللامركزية أو المحلية الواسعه أو الحكم المحلى المحدود أو اللا محدود) ، بما فى ذلك ادارة عمليه التنميه والتخطيط لها Management of Development، حيث تؤخذ وظيفه الادارة شامله بإعتبار أن التخطيط اداة الحكومة فى إدارة الجوانب الاقتصادية التنمويه (وخاصه تخصيص الاستثمارات Allocation of Investment) مما يؤكد سلطه الحكومه وقوتها فى تسيير وادارة أداء مفردات الحيز الوطنى من أنشطة اقتصادية واجتماعية وسكان. وبذلك يساعد التقسيم (يعتبر أداه جيده) على تحقيق الدرجه المطلوبه من اللامركزية فى الحكم والاداره حيث تقوم الحكومه بتفويض بعض وظائفها لبعض الأجهزة أو الافراد بشرط أن يكون ذلك لجميع مفردات الحيز (أجزاء الدوله أى الأقاليم) دون تفرقه وأن يعطى لذلك الجهاز أو الحاكم الفرد كافه الصلاحيات فى إطار تأكيد قوه الحكومه الوطنيه وأدائها لوظائفها الاساسيه .

أن التقسيم الجيد سوف يسهل أحد أهم وظائف الحكومات فى العصر الحديث الا وهو التنمية أو ادارة الاقتصاد القومى ، وهذه الادارة الجيدة بما فيها وظيفه التخطيط سوف تتم بكفاءة وفعالية اذا كانت عمليه التقسيم قد تمت بكفاءة أيضاً وقدمت إطاراً جيداً ومتعدد المستويات **Multi-level Proper Framework** لتحقيق التعاون وتوصيل وإرجاع القرارات والمعلومات بين المستويات المختلفة للقائمين على عمليه الاداره بما فيها اداره التنمية .

٥-٣ تحقيق شكل أفضل من التنظيم المكانى Proper Spatial Organization :

تنتشر وتتمركز مجموعه الأنشطة والعمران والسكان على حيز الدوله فى شكل تنظيم مكانى بدرجه ما . هذا التنظيم المكانى عاده ليس هو الأمثل اذ أنه تكون فى الماضى أثناء حقب التنميه

التلقائيه ٠هذا وتبدأ جهود التنميه المنظمه (حسب التخطيط السليم) فإما أن تزيد هذا التنظيم سوء [1] ، أو تحسن منه ، وفى جميع الاحوال فإن التنظيم المكانى الأمثل هو الذى يحقق أعلى معدل نمو ٠ ويهدف التقسيم الى الاقاليم دراسه وتحليل شكل التنظيم المكانى القائم ودرجة أداؤه ، والعائد ، وهل يتطلب الأمر تغيير هذا التنظيم الى تنظيم آخر قادر على إحداث النمو والتنمية بدرجة افضل واسرع بل وأيسر وبتكلفه أقل وقادر على خلق قنوات نمو جديدة أو تسهيل انتشار قنوات نمو قائمه أو زيادة نبضات التنمية فى اماكن اخرى أقل آداء أو محرومه من النمو ٠

ان الهيكل الاقتصادى وشكله التنظيمى مكانياً فى الدول الناميه يعانى من مشاكل كثيرة ناتجه عن النمو التلقائى والتنميه غير المخططه ، ومن هذه المشاكل على سبيل المثال :

١- التكدس السكانى فى المراكز الحضريه والمدن وبداخلها أحياء فقيرة مزدحمة وامتدادات عشوائية ومشاكل التحضر المبكر ٠

٢- موارد طبيعية غير مستغله باقاليم معينه وموارد أخرى كامنه ٠

٣- التخلف ومشاكل الفقر فى الأقاليم الزراعيه الريفيه ٠

٤- الإزدواجية والفوارق الاقليمية ٠

ان إعادة تنظيم الهيكل الاقتصادى المكانى يحقق أهداف عديدة منها زيادة أو رفع معدل النمو الاقتصادى إقليمياً وقومياً ، كما يساهم بشكل مباشر فى تحقيق هدف تقليل الفوارق فى مستويات معيشه السكان ٠ وتحقيق هذه الأهداف التنموية العديده يتطلب مجهودات كبيره وموارد ماليه طائله (استثمارات) لايمكن للدول الناميه توفير ذلك كله مره واحده أو دفعه واحده ، بل لابد من تحديد نظلم لأولويات تلك الجهود ، وتقسيم الحيز المتاح للدوله الى أقاليم هو الذى يفيد فى تحديد أولويات بذل جهود التنميه لتحقيق أفضل تنظيم مكانى ٠

هذا ويمكن الاشاره الى أن هدف تقليل الفوارق الاقليميه ليس فى مستوى المعيشه للسكان فقط، بل أن تقليل الفوارق فى مستويات التنميه (مثال ذلك توطين المشروعات الانتاجية فى المناطق الصحراوية وتخصيص الاستثمارات وعلى وجه الخصوص الاستثمارات فى رأس المال الاجتماعى **Social overhead Capital**) ٠ والتقسيم الجيد هو الذى يحقق أعلى درجه من العداله (التوازن) النسبيه فى تخصيص الموارد **Resources Allocation** وتوزيع جهود التنميه أقليمياً.

---

[1] أى بمفهوم أن معدل النمو الاقليمى والقومى قد ينخفضان فى المدى القصير ، ثم بعد ذلك يبدآن فى الارتفاع بعد إعاده ترتيب وتنظيم تفاعل الأنشطة والسكان بشكل يعظم العائد (الانتاج)٠

٥-٤ تصنيف إستخدامات الأراضى Land- Use Classification

تتطلب دراسه حصر وتقييم موارد المجتمع توافر معلومات عن الاستعمالات الحاليـــه لأرض الدوله ٠ والأرض [1] هى أول الموارد الاقتصادية المتاحة واهم عنصر من عناصر التنمية والانتاج٠ والأرض مطلوبه عادة للتوسع فى الأنشطة القائمة ، ومطلوبه كذلك للانشطة الجديدة المطلوبة لمقابلة نمو الطلب الاقتصادى وكذلك نمو وزيادة السكان ٠

إن تصنيف اراض الدوله حسب الاستعمالات المختلفة يجب ان يكون متوفر ومتاح فى شـــكل معلومات موقعه على خرائط توضح الاستعمالات الحالية أى توضح التنمية القائمة فى نقطـــة زمـــن معينة وهو مايمثل الوضع السكونى (**Static**) لما هو موجود فعلاً فى شـــكل مســـاكن (اقامـــة) ، واراض زراعية ، وانشطة صناعية ، غابات ، واراض فضاء غير مســـتغلة (صحـــراء مثـــلاً أو خلافه) ، حدائق ، مرافق ٠٠٠٠الخ ٠ وعلى ضوء هذا التصنيف القائم يمكن ان ينظر الى الدولة فى شكل اقاليم زراعية ، اقاليم غابات ، اقاليم صناعية ٠٠٠٠الخ٠ أما خطه استعمالات الاراضى **Land Use Plan** – فهى توضح الترتيبات الممكنه للأرض فى المستقبل فهى تقدم الوضع الدينـــاميكى لمـــا يجب ان يكون عليه الاستعمالات فى المستقبل ٠

هذا وكل إقليم سواء اقليم كبير **Macro-Region** أو أقليم صغير أو مركز حضرى أو مدينـــة ذات حجم معين له أن ينمى نمط الاستعمالات ، " **مساحه الأرض المتاحه له** " وذلك طبقـــاً لموقعـــه الجغرافى وشكل الأرض **Land - Scape** وإمكانيات التربه وماينفرد به من خصائص مميزه اقتصاديه أو اجتماعية (مثال ذلك طريق خط سكك حديدية) وما إلى ذلك من عوامل ذات تأثير علـــى نمـــط استعمالات الأراضى الحاليه وفى المستقبل ٠ ان توفر المعلومات عن الاستعمالات الحاليه (تصنيف أرض الدوله) والعوامل المؤثرة على الاستعمالات المختلفة فـــى المســـتقبل يســـهل وضـــع خطـــه استعمالات الأراضى فى المستقبل بما يضمن تحقيق النمو والتنمية فى بعدها المكـــانى عـــن طريـــق استخدام افضل لعنصر الأرض ٠

هذا ويحقق التقسيم الى أقاليم فرصه توفير المعلومات عن الإستخدامات الحاليه للأرض علـــى مستوى كل اقليم وكذا اعداد خطه للاستعمالات المستقبليه التى تضمن أفضل تنمية لموارد الأقليم فـــى إطار استخدام جيد ورشيد لعنصر الأرض ٠ وبذلك يتكامل صورة الاستخدام الحالى لأراضى جميـــع

---

[1] تتصف الأرض كمورد اقتصادى بالندرة حيث المساحه لأرض أى دوله ثابتة ، وهى عنصر انتاج غير قابل للانتقال وهى أيضاً غير قابله للتجزئة وذلك بالنسبة لبعض الأنشطة ٠

الأقاليم وكذا خطه الاستعمالات المستقبلية لتقدم الصورة الوطنية لتصنيف اراضى الدولة فى المستقبل التى تضمن تحقيق التنمية على المستوى الوطنى فى بعده الاقليمى ٠

٥-٥ تحقيق درجة أعلى من التجانس الأقليمى والقطاعى :

تعانى اقتصاديات الكثير من الدول والناميه منها على وجه الخصوص من ظاهرة الأزدواجية **Dualism** سواء الاقليمية أو القطاعيه ٠ حيث يوجد اقليم أو اثنين فقط من الإقاليم فى حاله تقدم ونمو ودرجة من التحضر ، وبقية اقاليم الدوله تعانى من التخلف ٠ أما الأزدواجية القطاعية فقد تكون على مستوى الدوله أو على مستوى الاقليم ، وهى وجود قطاع اقتصادى (صناعه أو زراعة أو سياحة) متقدم وبقيه الأنشطة فى حاله تخلف وركود٠

ظاهرة الأزدواجية تؤثر سلباً على تحقيق معدل مرتفع من النمو والتنمية على مستوى الدولة وتقسيم الحيز الى أقاليم بهدف تحقيق درجة أعلى من التجانس بين الاقاليم المكونه للدوله وكذلك بين القطاعات المتوطنه بكل اقليم يؤدى الى وجود مجموعه من الاقاليم فى مستويات مختلفة من التنمية وكل اقليم تتجانس وحداته الداخليه وقطاعات النشاط المتوطنه به، مما يؤدى لتحقيق رتم **Rhythm** أعلى من الاداء التنموى قطاعياً وأقليمياً (يتمثل فى تقليل الآثار السالبه وزيادة (تعظيم) الآثار الإيجابية) فيعود ذلك بمستوى معيشه أعلى على سكان الدوله ٠

٥-٦ تحقيق التكامل الأقليمى Regional Integration

ينقسم الحيز المتاح فى كثير من الدول الى قسمين ، قسم أو جزء صغير مأهول [1] به النسبه الغالبه من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسكان ، وقسم آخر من الحيز خالى من الأنشطة والسكان ٠ هذه المناطق الخاليه عاده تكون فى شكل مناطق صحراوية أو غابات وأقاليم حدود **Frontier Regions** وهى تعانى من العزله والنسيان والركود ولايكون لها نصيب متعادل من جهود التنمية رغم وجود نسبة من السكان بها تعانى من قله الخدمات والأنشطة الأنتاجية والتخلف ٠

تقسيم الحيز الى أقاليم تضع هذه الأقاليم البعيدة والمعزوله والمناطق الخاليه فى الصوره أمام المخطط المركزى لتخصيص جزء من الاستثمارات لجذبها لمناخ التنمية وانضمام تلك الأقاليم الى أحد الأقاليم الناميه فتخلق بذلك ظروف للتكامل بين الأقليمين وترابط أجزائهما المتجاورة فتتحرك

---

[1] مثال ذلك : مصر حيث تمثل نسبه الحيز المأهول ٤% فى حين ان الأقاليم الصحراوية تشكل ٩٦% من الحيز المصرى وكذلك دول كثيرة أخرى مثل ليبيا والجزائر ٠٠٠٠ ويمكن الاشارة أيضاً الى منطقة الربع الخالى بشبه الجزيرة العربية وهو أقليم خال من الأنشطة وبه نسبه قليله من السكان سواء فى المملكة العربية السعودية أو عمان ٠٠٠٠الخ ٠

عوامل الانتاج وتفتح قنوات نمو الى تلك الأقاليم الخاليه والمنعزله فتربطها ببقية أجزاء الحيز المأهول العامر بالنشاط والنمو فيتحقق نسبياً التكامل الأقليمى ٠ وبزيادة جهود التنمية فى كلا النوعين ، تزيد درجة الترابط ، وبالتالى التكامل الاقليمى حيث تفتح تلك الأقاليم المنعزله لسكان المناطق الحضريه للهجره اليها نتيجة الاستثمار فى بعض الانشطة الانتاجية (البترول أو التعدين أو السياحه) ، وتوفير بعض الخدمات الاساسية الضرورية للسكان ٠

٥-٧ تحديد وظيفه (تخصص) كل أقليم ومرحله التنمية التى يمر بها

هدف آخر من أهداف عمليه التقسيم ، بل قد يعتبر من أهم أهدافها ذلك هو تحديد وظيفة الأقليم ، وكذا مرحلة التنمية التى يمر بها ، ان عملية التقسيم ورسم الحدود تتم أساساً بهدف زيادة مساهمة بعض الأقاليم فى النمو الاقتصادى والاجتماعى العام للدولة ، بل تعظيم معدل النمو ، فعلى سبيل المثال تعظيم معدل النمو الوطنى لايتأتى الا بزيادة ورفع معدل نمو معظم الاقاليم ، وهذا بدوره لا يتأتى الا بزيادة ورفع معدل نمو القطاعات الانتاجية المتوطنة داخل كل أقليم مثال ذلك زيادة أو تعظيم الناتج الزراعى فى أقليم ما لايتيسر تحقيقه الا بمعرفة وتشخيص جميع الأقاليم الزراعية (الأقاليم التى يغلب عليها النشاط الزراعى) أو التى وظيفتها الانتاجية الاساسية الزراعه، وكذلك درجة مساهمه كل منها فى الانتاج الزراعى الاجمالى للدوله ٠ هذا ومعرفة وظيفه الأقليم تتم عند إجراء التحليل الاقليمى ، ومعرفة معدل نمو كل أقليم ، ومعدل نمو كل قطاع وأهم تلك القطاعات وماتساهم به فى تحقيق معدل النمو الأقليمى ، وبالتالى تحديد وظيفة كل أقليم٠

هذا ويضيف التحليل الاقليمى أيضاً عند تشخيصه لمعدل النمو الاقليمى ومدى ودرجة مساهمة كل قطاع فيه تحديد مرحله النمو التى يمر بها الأقليم على ضوء نمو قطاعاته الاجمالية ، وتصنيف الأقاليم الى اقليم متقدم (صناعى) ، متحضر ، وأقاليم فى مرحلة النمو (تابعة) صناعية أو زراعيه أو تجارية ، وأقاليم اخرى متخلفة زراعية ريفية وهناك أقاليم كاسدة وهكدا ٠

٥-٨ تقسيم سياسه التنمية ذاتها Regionalization of the Dev. Policy

عمليه التخطيط الشامل عاده ماتتم على المستوى المركزى الوطنى ، حتى فى حاله بداية تطبيق التخطيط الاقليمى [1]، وهذا يعنى ان السلطه السياسيه العليا تقوم بتحديد الهدف العام لمرحلة

---

[1] التخطيط الجيد يتم أساساً فى اتجاهين من أعلى الى اسفل ومن اسفل الى اعلى فى حالة تطبيق التخطيط الاقليمى وتوافر الكوادر والمعلومات اللازمه لتمكين سلطات التخطيط الاقليمى من تحديد إحتياجاتهم الاقليمية (اهداف التنمية) ٠ ولكن فى كثير من الحالات العملية وجد ان سلطات التخطيط الاقليمى وخاصه فى بداية تطبيق هذا الاسلوب لاتكون قادره على تحديد اهداف النمو ، لذلك يكون الاساس هو تحديد هدف عام وسياسه شامله لتحقيقه ، ثم تقسيم تلك السياسه لتحديد دور كل اقليم فى تحقيق الهدف الوطنى العام ٠

الخطة (رفع معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ٤ الى ٦% مثلاً) يأتى بعد ذلك دور جهاز التخطيط فى رسم سياسه تنمية عامه لتحقيق هذا الهدف ٠

إن تحقيق معدل تنمية ٦% يتضمن إحداث زيادة كمية مقدارها ٢% عن الفترة السابقة فى المتغيرات الكلية من زراعة ، صناعة ، ٠٠٠٠٠الخ ٠ وكذلك إحداث تغييرات هيكلية **Structural Changes** فى تلك القطاعات ٠

تحقيق النمو الكمى السابق والتغيرات الهيكلية تتطلب تكسير **Disaggregation** الهدف السابق قطاعياً فى المرحلة الأولى أى تحديد دور كل من الزراعة والصناعة والتشييد والنقل والمواصلات ٠٠٠الخ فى تحقيق معدل النمو العام ٠ هذا ومن المعروف ان المشروعات الزراعية والصناعية ٠٠٠٠الخ متوطنة فى مواقع معينة فى مساحات معينه من الأراضى (أقاليم) ويختلف معدل نمو كل مشروع / وبالتالى كل قطاع فى اقليم معين عنه فى اقليم آخر نظراً لاختلاف موارد كل إقليم طبيعية وبشريه ٠ التعرف على الاقاليم التى بها إمكانيات زيادة النمو أو التعرف على الأقاليم / المناطق التى تعانى من مشاكل تعوق تحقيق معدلات نمو مرتفعة / أو لا تساهم فى النمو بالمره أمر ضرورى لوضع حلول أو مقترحات زيادة الاستثمارات أو تجهيزها ببنيات أساسية ضرورية ، أو قوة عمل ذات مستويات فنية وكفاءة معينة ٠

هذا وتقوم عملية التقسيم بتحديد تلك الأقاليم ، وبالتالى صياغة أو وضع سياسه التنمية المناسبة لكل أقليم فى إطار السياسه العامه للتنمية بالدولة وحسب إمكانيات كل اقليم ٠ وهو ما يعرف بتقسيم سياسة التنمية إقليمياً ٠

٥-٩ جمع المعلومات والبيانات وإعداد الإحصاءات ٠(نظام معلومات إقليمى R .I.S.) :

المعلومات الاقليمية هى أداة التخطيط الجيد للتنمية فى بعدها المكانى ، لذلك فتوفير المعلومات يعتبر هدفا أساسياً من أهداف عمليه التقسيم حيث تمثل عمليه رسم الحدود الإطار الموقعى الخاص بجمع المعلومات ٠ هذا ويمكن النظر لعمليه التقسيم فى أبسط صورها على أنها أداة لتحقيق درجة أفضل لتجميع وتبويب البيانات وإعداد الإحصاءات اللازمه لعمليه تخطيط التنمية مكانياً **Regional Planning** ، ورغم إدعاء كثير من الدول ببساطه عمليه توفير المعلومات ، فإنها تمثل أحد المشكلات المعوقه لعمليه التخطيط الجيد ، بل وفشل كثير من خطط الإنماء نظراً لبنائها على معلومات إما قديمة، أو غير دقيقه أو عدم توفر قدر كبير منها لبعض المناطق / الأقاليم ، بل

انه اذا توفرت فتوجد عاده بشكل يتطلب عمليات فنيه (تعديل وإستنتاج) معقده قد تقلل من دقتها بالإضافه الى الجهد والتكلفه اللازمه لذلك ٠

فالمعلومات والبيانات (بالكم والكيف وحسب التقسيم المعتمد) تعتبر شرط أساسى **Pre-Condition** مطلوب مقدماً لرسم / صياغة سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إقليمياً، وبالتالى على مستوى الدولة ٠ أو على العكس يمكن القول أن المعلومات الاقليمية شرط اساسى لإمكانية تقسيم سياسه التنميه الوطنية الشامله على أقاليم الدوله **Regionalization of Policy** ٠ **أن** عدم توفر المعلومات الأقليمية يشكل صعوبه فى تطبيق التخطيط الأقليمى وتطبيق سياسة **التنمية** القومية إقليمياً ٠

كما يجدر الاشاره الى أن عمليه التقسيم كإطار لتجميع المعلومات التخطيطية مكانياً تساهم وتساعد سلطات الاداره المحليه / الاقليميه فى التخطيط وادارة شئون محلياتهم ، بل بالقطع تؤدى الى ترشيد عمليه إتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات المحليه فى إطار لامركزية الاداره ٠

الفصل الثاني

المعايير المستخدمة في التقسيم إلى أقاليـــم

١- مقـــدمة

سبق الإشارة إلى مجموعة الأهداف التي يحققها التقسيم إلى أقاليم ، واتضح أن عملية التقسيم تتم أساساً لتحقيق التنمية ، أي أن الهدف النهائي هو تنمية الأقاليم المتخلفة والتغلب على مشاكل الأقاليم الراكدة أو الكاسدة ، وتدعيم النمو في الأقاليم النامية ، بل وزيادة وتعظيم نمو الأقاليم المتقدمة ، وهناك هدف على جانب كبير من الأهمية إلا وهو تحقيق التكامل الإقليمي **Interregional Integration** ، وعلى ضوء ذلك فإن التقسيم إلى أقاليم للتنمية (أقاليم تخطيطية) يختلف عنه في حالة التقسيم إلى أقاليم إدارية أو أقاليم اقتصادية أو أقاليم زراعية أو أقاليم صحية ..أو سياحة ..الخ .

٢- الاعتبـــارات الأساسية للتقسيم

عند إجراء عملية التقسيم هناك مجموعة من الاعتبارات الأساسية التي يجب مراعاتها قبل إجراء عملية التقسيم وهى تمثل فروض أساسيه عند إجراء عملية التقسيم إلى أقاليم وهذه الاعتبارات هي :

أ- <u>مساحة الدولة</u> **The National Space Area** .

تختلف الدول فيما بينها من حيث المساحة الكلية (الحيز المتاح) ، فهناك دول مثل البرازيل، والسودان ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة العربية السعودية ذات مساحات شاسعة ، وهناك أيضاً دول ذات مساحات صغيرة قد لا تتجاوز بضع مئات من الكيلو مترات المربعة .

هذا ويختلف التقسيم إلى أقاليم عند التقسيم إلى أقاليم إدارية أو اقتصادية أو تخطيطية حسب مساحة كل دوله ، حيث يتوقف على مدى كبر أو صغر تلك المساحة عدد الأقاليم الممكن التقسيم إليها . إن عدد الأقاليم يرتبط ارتباط وثيق بالمساحة الإجمالية وبالتالي مساحة كل إقليم . إن المساحة المتاحة لكل إقليم تعكس متغيرات اقتصادية واجتماعية أساسية في عملية التنمية مثال ذلك حجم الموارد الاقتصادية المتاحة ، وعدد السكان ، وعاداتهم الاجتماعية وقوة العمل ودرجة التعليم والثقافة ...الخ . لقد اتضح من تجارب كثير من الدول في عملية التقسيم أن أحد الشروط الأساسية لنجاح التقسيم أن يكون حجم الإقليم مناسباً أي ذو مساحة مناسبة لتبنى جهود التنمية ، فالإقليم صغير المساحة أو الإقليم كبير المساحة قد لا يصلحا نسبياً للقيام بجهود التنمية في إطار تكلفة اقتصادية مناسبة .

ب- <u>عدد السكان</u>

تختلف الدول فيما بينها في عدد السكان ، فهناك دول كثيفة السكان **Overpopulated Countries** وهناك كذلك دول خفيفة السكان **De- populated C.** فعلى سبيل المثال يختلف السودان

بملايينه الخمس والعشرين تقريباً عام ١٩٩٢، عن ليبيا بملايينها الأربعة ، ويختلف وضع الدولتين عن وضع مصر بسكانها البالغ عددهم ما يقرب من ٦٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦ ٠ هذا ولاشك أن اختلاف حجم السكان يؤثر تأثيراً مباشراً على عملية التقسيم إلى أقاليم ، حيث يتركز سكان الدولة فى نسبة صغيرة من الحيز المتاح كما هو الحال في مصر أو ينتشرون على طول وعرض (مساحة) الحيز المتاح ٠ ظاهرة التمركز أو الانتشار تؤثر في أسلوب ومنهجية التقسيم ، وبالتالي ينعكس ذلك في وجود أقاليم كثيفة السكان وأقاليم أخرى خفيفة السكان – ولتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة لابد من أخذ ذلك في الاعتبار (حجم السكان ودرجة التمركز) ٠

هذا وقد تعرضت بعض تجارب التقسيم العملية في البرازيل ، وفرنسا إلى اعتبارات تحليلية ديموجرافية تجاوزت اعتبار مجرد عدد السكان ودرجة التمركز إلى نوعية السكان [1]، ففي بعض أجزاء الدولة وخاصة المدن والموانى يختلف نوعية السكان عنها في أجزاء أخرى قد تكون مناطق زراعية أو مناطق غابات أو مناطق استخراج مواد أولية تعدينية ٠ لذلك يجب مراعاة اعتبارات الحجم والنوعية ودرجة التمركز عند التقسيم إلى أقاليم بحيث لا يكون هناك إقليم خال من السكان أو ذو نسبة سكانية ذات نوعية منخفضة كثيراً مما يؤثر على جهود التنمية المزمع القيام بها في الإقليم أو تعرضه لاستيراد العمالة من الخارج ، ثم نزوحها مرة أخرى بعد استكمال مشروعات التنمية ٠ لقد أصبحت المنشآت الإنمائية في إقليم الأمازون بالبرازيل هياكل خاوية بعد انتهائها نظراً لنزوح العمالة إلي أقاليمها الأصلية ، وفشلت في جذب سكان جدد للإقليم الخفيف السكان بطبيعته ، ونوعيتهم الريفية ، وبالتالي لم تحقق مشروعات التنمية آثار إقليمية كثيرة في رفع مستوى معيشة السكان نظراً لقصور في عملية التقسيم (عدم أخذ عدد السكان ونوعيتهم في الأعتبار)٠

هذا وتترجم بعض الدراسات التطبيقية اعتبارات المساحة وعدد السكان في مؤشر الكثافة وهو عدد السكان / وحدة المساحة (كم^2) ٠ ويجب أخذ ذلك المؤشر في الاعتبار عند عملية التقسيم أيضاً٠

ج- الهيكل الاقتصادي المكاني The Spatial Economic Structure

تختلف الهياكل الاقتصادية المكانية (اقتصاد الدولة) من حيث درجة التخصص **Specialization** أو درجة التنويع **Diversification** ٠ فهناك كثير من الدول يتميز اقتصادها بأنه أحادى الهيكل أي أن هيكل الاقتصاد يعتمد على منتج واحد رئيسي أو قطاع واحد مثل محصول زراعي يشكل أعلى نسبه من إجمالي الناتج المحلى **G.D.P** كما كان ذلك في حاله مصر خلال

---

[1] النوعية هنا يقصد بها خصائص السكان مثل :- الهيكل العمرى والنوعي **Age & Sex St.** ٠

- الهيكل الوظيفي **Occupational Structure** ، - هيكل الأنشطة الاقتصادية **Economic Activity Structu** ٠

النصف الأول من القرن الماضى (محصول القطن) ، وكذلك غانا حيث كان الاقتصاد الغاني يعتمد أساساً على محصول الكاكاو ، والبرازيل كان يعتمد اقتصادها على محصول البن وآخر الأمثلة الممكن أن ترد في هذا السياق هو الدول البترولية الخليجية حالياً حيث يعتمد اقتصادها أساساً على خام النفط / البترول ٠ أما الاقتصاديات المتنوعة بمعنى أن يتكون الهيكل الاقتصادي فيها من مجموعة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية والمنتجات المتنوعة سواء الصناعية مثل الصناعات والمنتجات الكيماوية والصناعات المعدنية ومنتجاتها من العدد والآلات والمعدات والصناعات التي تقوم على منتجات زراعية ، وكذلك الزراعة التي أصبحت الآن بعد تطور تكنولوجيا الإنتاج الزراعي صناعة حديثة ، وكذلك نشاط السياحة أو صناعة السياحة ، بل وصناعة المعلومات ٠٠٠٠الخ ٠ ومن أمثلة الاقتصاديات المكانية الأكثر تنوعاً في العالم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا ٠٠٠٠الخ ٠

إن الاختلافات في درجة التنويع أو التخصص الاقتصادي تعكس أثرها على عملية التقسيم ، حيث يتطلب التقسيم الجيد أخذ ذلك في الاعتبار ، فلا يكون هناك إقليم متنوع بالكامل أو آخر متخصص بالكامل داخل الحيز الوطني الواحد ، بل لابد أن يحقق التقسيم درجة من التنوع في الاقتصاد الإقليمي ٠

هذا ويجب أيضاً مراعاة علاقات التشابك والترابط بين الأنشطة الاقتصادية المكونة للاقتصاد الإقليمي سواء داخل وحدات الإقليم **Intra regional** أو بين الأقاليم بعضها البعض **Interregional**إذ أن توليفة الأنشطة الاقتصادية المختلفة تنتشر داخل الحيز المكاني للدولة بشكل معين ، هذا الشكل قد تشكل وتكون نتيجة عوامل كثيرة تراكمت من الماضي البعيد وكونت الشكل الحالي للاقتصاد المكاني (التنوع أو التخصص) ، ويجب أخذها في الاعتبار عند إعادة تقسيم ذلك الحيز إلى أقاليم لما له من تأثير على أداء هذا الاقتصاد المكاني بهيكله الحالي وفى ضوء الأهداف الإنمائية المرجوة مستقبلاً ٠

د- الهيكل الاجتماعي المكاني Spatial Social Structure

تختلف الدول أيضاً فيما بينها بالنسبة للبنية الاجتماعية (القبيلة - الأسرة - العلاقات العرقية - القيم - المعتقدات - العادات - التقاليد - التعليم - الثقافة - درجة التحضر - القرية - القومية) ومكونات البنية الاجتماعية لها آثار بعيدة المدى على البنية الاجتماعية الفوقية **Social Superficial Structure** ، والمتمثلة في النظام السياسي ، نوع الحكم ، شكل الحكومة ، الإدارة ، درجة المركزية ٠٠٠الخ ٠ كما أن الهيكل الاجتماعي بمواصفاته المختلفة يؤثر تأثيراً كبيراً على درجة التجانس الاجتماعي بين وحدات الحيز المختلفة وهذا يؤثر بدوره على عملية التقسيم الى أقاليم ، حيث عادة ما يتطلب التقسيم مراعاة توفر درجة من التجانس الاجتماعي بين الأقاليم المختلفة ، بل

وبين الوحدات الداخلية المكونة للأقليم مما يسهل قيادة وتنفيذ عمليـــة التنميـــة المســتقبلية وضمــان الاستقرار ٠ وهناك شواهد عديدة من إفريقيا على عدم الاستقرار نتيجة الاختلافـــات الجذريـــة فـــى مكونات الهيكل الاجتماعى (الصراع بين القبائل في بعض الدول الإفريقية) ٠

هـ- الظروف الطبيعية

تختلف مواقع الدول على الكرة الأرضية ، ويختلف شكل السطح فى كل دولـــة عـــن الـــدول الأخرى (التضاريس) وذلك فيما يختص بوجود الجبال والبحـــار والانـــهار والوديـــان والســـهول ، بالإضافة إلى مدى توافر موارد طبيعية معينة مثل الغابات أو مناطق خامـــات مثـــل الفحـــم وكذلـــك الظروف المناخية من حرارة ورطوبة ورياح وأمطار ٠٠٠الخ ٠ وتعكـــس الظـــروف الطبيعيـــــة بمكوناتها المختلفة أثرها على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ، بل وعلى شـــكل مجموعـــة الأقـــاليم الطبيعية الموجودة ، والمطلوب أخذها في الاعتبار عند التقسيم بصفة عامه ٠

هذا مع التنبيه إلى أن الظروف الطبيعية تعكس حاجه الدولة لحماية وتأمين حدودها من عدمـــه ضد ما يمكن أن تتعرض له من أخطار (الأمن العسكري) ، فعلى سبيل المثال دولـــه مثـــل الســـودان حيث تشترك في حدود مع حوالي ٨ دول إفريقية مجاورة لها وللسودان أيضـــاً حـــدود علـــى البحـــر الأحمر ٠ إن توفير الأمن والاستقرار الداخلي للدولة من أخطار العدوان الخـــارجي ، بـــل وتـــأمين الأجزاء الداخلية المكونة للدولة يكون بتقسيم الحيز إلي أقاليم تأخذ في اعتبارها تلك الظروف الطبيعيـــة المختلفة ٠

و- علاقـــات الأنشطـــة والسكان ٠

يتوطن سكان كل دولة ، وكذلك مجموعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يقومون بـــــها (يمارسونها) داخل الحيز المتاح للدوله في شكل علاقة موقعية محددة قد تأخذ الشـــكل الانتشـــارى أو التركزى أو توليفه من الانتشار والتركز بدرجات متفاوته ٠ وكل شكل من أشكال عنصري الســـــكان والأنشطة يحقق أداء اقتصادي بدرجة معينة (يترجم في شكل جهود إنماء ومستويات معيشة معينـــة)٠ وهذا الشكل التوطنى لكل من السكان والأنشطة داخل الحيز يطلق عليـــــه مفـــهوم التنظيـــم المكـــاني **Spatial Organization** وهو يعكس أثره المباشر على عملية التقسيم لذلـــك يتطلـــب الأمر أخـــذ علاقات الأنشطة والسكان / التنظيم المكاني القائم في الاعتبار عند القيام بعملية التقسيم إلى أقاليم٠

٣- معايير التقسيم إلى أقاليم تخطيطية

٣-١ مقدمه :

تتم عملية التقسيم عادة على مراحل يتبع كل منها الآخر خلال الزمن ، فعادة ما تبدأ العملية بتقسيم الحيز إلى أقاليم إدارية ، وقد يقتصر الأمر على ذلك تحقيقاً لقيام الحكومة بوظائفها الأساسية (الإدارة) فقط ٠ وقد تنتقل الدولة بعد إجراء عملية التقسيم الإداري إلى تقسيم الحيز إلى أقاليم اقتصادية أو أن يكون الحيز الوطني يشكل من تلقاء نفسه مجموعة متميزة من الأقاليم الاقتصادية المحددة ٠ وأخيراً ما تقوم به معظم الدول من تقسيم الحيز إلى أقاليم تخطيطية بهدف اختيار الأقاليم للتنمية والتركيز على بعض الأقاليم ودفع جهود التنمية بها تحقيقاً لمعدل أعلى من النمو الوطني أو استغلالا لمورد اقتصادي فعال في التنمية الوطنية ، أو بهدف تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية٠

لقد سبق الإشارة إلى أهداف عمليه التقسيم إلى أقاليم ، والمدقق لهذه المجموعة الكبيرة من الأهداف يتحقق من أن الهدف العام العريض أو النهائي الذي يجمع هذه المجموعة هو هدف " التنمية الشاملة " **Comprehensive Development** في بعدها الحيزى ٠ وقد يصاغ هدف التنمية من وجهه نظر ضيقه فيقال تقليل الفوارق الإقليمية ، أو تنمية أقاليم الموارد الطبيعية ، أو تنمية الأقاليم الراكدة أو الكاسدة ، أو تحقيق التكامل الإقليمي ، وهى صياغات فرعية يجمعها هدف تنمية جميع أجزاء الحيز أو التنمية وتعظيمها لدفع جميع وحدات الحيز الوطني للمساهمة في تلك التنمية ٠

إذا كان الحال كذلك وتبلور الهدف العام في التنمية الشاملة بما تتضمنه أساساً من الأخذ بيد الأقاليم المتخلفة أو الراكدة ، أو الموارد غير المستغلة أو الأقل تطوراً لتنمو بمعدلات أعلى وتشارك باقي أجزاء الحيز في زيادة الإنتاج والدخل القوميين ، فإن الخطوة الأساسية للتقسيم هي الأقاليم التخطيطية أو الأقاليم التي يجب أن تحصل على أولوية عالية في جهود التنمية المستقبلية أي التي يمكن أن تطبق عليها خطه محدده زمنيا لدفعها إلى النمو الذاتي التلقائي بهدف تعظيم التنمية الوطنية ، تلك هي الأقاليم التخطيطية أو أقاليم التنمية وعملية التقسيم إلى أقاليم تخطيطية هي أفضل شكل من أشكال التقسيم لتطبيق أسلوب التنمية الشاملة في بعده المكاني على مستوى الحيز الوطني **Comprehensive Regional Development**٠

هذا ورغم أن عملية التنمية الإقليمية بمفهومها هي تنمية شاملة وطويلة الأجل في آن واحد " [1]. إلا أن جهود التخطيط قد لا يتيسر لها أن تنتشر وتمتد لتشمل الحيز الوطني كله مره

---

[1] التنمية الإقليمية تقوم على إستراتيجيات التخطيط الأساسية ، والتركيز على بعض الأقاليم دون البعض الآخر فى اولى مراحل التنمية يسمى اتباع استراتيجية النمو غير المتوازن ، وهى تعنى تركيز جهود الانماء (الاستثمارات) على اقليم أو اثنين يمكن اعتبارهما مركبات النمو الاصيله والتي يمكنها توليد النمو في بقية أقاليم الدولة ٠ بعض الكتاب الأوائل فى أدب التنمية يطلقون عليها ، مرحلة / استراتيجية / سياسة الدفعة القوية Big Push ٠

واحدة ، وبدرجة واحدة في القوة حيث تقصر الموارد المتاحة واللازمة لجهود الإنماء عن تغطية كافه جهود التنمية وأهم تلك الموارد " الاستثمارات المالية " ، ليس هذا فقط بل إن هناك قيود **Constraints** ترد على وتقيد جهود التنمية مثال ذلك الطاقة الاستيعابية لبعض الأقاليم ، أو فترة تفريخ بعض المشروعات وخاصة مشروعات البنية الأساسية ، أو العمالة الفنية والإدارية عالية الكفاءة ٠ لذلك فإن تنمية الأقاليم المتخلفة أو الأقل تطوراً تحتاج لجهود إنمائية تمتد لأكثر من خطه خمسيه ٠

هذا ويهدف التخطيط الإقليمي إلى النهوض بالأقاليم المتخلفة ، ومساعدة الأقاليم النامية ، وبصفه عامه تقليل الفوارق الإقليمية ٠ هذه الجهود التنموية كبيرة ومكلفة وتتطلب وقتاً طويلاً لا يستطيع المخطط في هذه الحالات القيام بتنمية جميع تلك الأقاليم في جميع أنحاء الدولة في وقت واحد، بل إن مفهوم التخطيط كأسلوب ومنهج علمي ، للتنمية يجعل من الأفضل التركيز على بعض الأقاليم (جعلها ذات أولوية في فترة ما) ، والتي لا تتوافر لها بعض إمكانيات النمو السريع عن غيرها وهذا في نفس الوقت يساعد بقدر نسبى في تنميه أقاليم أخري لا تتوافر لها إمكانيات تساعدها على النمو السريع ٠ هذا النهج في ترتيب أولويات تنمية إقليم عن آخر يتطلب التعرف على مرحله النمو التي يمر بها كل إقليم وهيكله الاقتصادي ، والفوارق بين الأقاليم المختلفة وتحديد مشكلة التنمية بكل أقليم قبل البدء فى عملية التقسيم (التحليل الإقليمي الجيد)٠

ويجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديات المكانية (الأقاليم) في الدول النامية تتسم بصفة عامه بصفات اقتصادية واجتماعية متشابهة إلى حد كبير ، هذه الصفات أو المشاكل يجب أخذها في الاعتبار عند التقسيم إلى أقاليم وهي :

- وجود أقليم أو أثنين على الأكثر يتمتعان بمعدلات نمو عاليه نسبياً وباقي أقاليم الدولة أقاليم متخلفة- كاسدة - راكدة ٠
- الكثافة السكانية المرتفعة ، والازدحام ، وفائض العمالة (المظاهر السيئة للتحضر) في إقليم العاصمة ، وقد يكون أيضاً هو الميناء الرئيسي للدوله وبالتالي تركز شديد ، وما يترتب عليه من مشاكل اجتماعية / اقتصادية / عمرانية / ٠٠٠الخ ٠
- وجود البطالة بشكل كبير (الدول كثيفة السكان خاصة) في معظم أقاليم الدولة وخاصة الأقاليم الزراعية الريفية ، وبالتالي حركه هجره من تلك الأقاليم إلى الأقاليم الحضرية وخاصة المدن الكبرى وما يصاحبها من مشاكل٠

- وجود نسبه كبيرة من المدن صغيرة الحجم ، وعدم وجود مدن متوسطة الحجم بحيث يتشكل هرميه من المراكز الحضرية (سواء على مستوى الدولة / أو على مستوى كل أقليم) بحيث ينتقل النمو من مستوى إلى مستوى أدنى ، وبالتالي مستوى القرية (انتشار التنمية) ٠ إن عدم وجود تلك الهرمية يمنع انتشار التنمية ٠
- وجود أقاليم غنية بالموارد الطبيعية غير مستغلة وغير مأهولة نسبياً ٠

الصفات أو المشاكل الإقليمية السابقة تتطلب تركيز التنمية في عدد قليل من الأقاليم يساعد على إظهار قدرات تلك الأقاليم ونتائج التنمية بصورة فعاله ٠ ثم يعاد تطبيق الأسلوب على مجموعه أخرى من الأقاليم وهكذا ٠ وهذا لا يتأتى إلا بالتعرف الجيد على هذه الأقاليم المطلوب تركيز جهود التنمية فيها ، وهو عملية التقسيم والتقسيم إلى أقاليم تخطيطية يعتبر عنصر أساسي في تكوين الخطة الإقليمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف الاستغلال الأمثل لمورد الحيز **Space** الوطني بصفة عامه ٠

وقد أتاح العلم الإقليمي **Regional Science** وتطبيقاته العملية في كثير من الدول التي تعتبر تجارب جيدة للتخطيط الإقليمي مثل شيلي وفرنسا وفنزويلا وإيطاليا وبولندا والاتحاد السوفيتي ومصر أسساً كثيرة وأساليب منهجية فنية وموضوعية (معايير) يجب اتباعها عند تحديد أي من الأقاليم تركز فيها أو تبدأ بها جهود الإنماء الاقتصادي والاجتماعي أي التقسيم إلى أقاليم للتخطيط (أقاليم التنمية)، ثم اختيار ما تبدأ به جهود التنمية أو تركيز الاستثمارات ٠

٣-٢ معايير التقسيم إلى أقاليم تخطيطية

سبق الإشارة إلى مفهوم الأقليم التخطيطي ، ويجب التنويه بشدة أن الأقليم التخطيطي ليس مستوى من مستويات الحكم المحلى أو الإدارة المحلية بمعنى أن الأقليم التخطيطي يكون ذو طبيعة تخطيطية بحتة ، وأن حدوده مرنه أي يمكن تغييرها من فترة إلى أخرى من فترات التخطيط، وأن حدوده في فترة معينه (خطه) قد تنطبق وغالباً لا تتطابق مع حدود الإقليم الإداري ٠ وتتغير حدود الأقليم التخطيطي حسب تغير مراحل التنمية التي يمر بها الأقليم وأجزاؤه المختلفة ، بحيث يمكن أن تخرج من حدود الأقليم مساحة معينه (قريه أو مدينه أو تجمع بشرى أو اقتصادي ما) ، وتضم إلى إقليم تخطيطي آخر تتناسب ظروفها مع مرحله التنمية التي يمر بها أقليم آخر ٠ أو العكس يدخل إلى الأقليم التخطيطي بعض أجزاء ، أو مساحات من أقاليم أخرى ٠

إن الأقليم التخطيطي بمفهوم مرونة الحدود حسب مراحل التنمية التي يمر بها هـو وأجـزاؤه المختلفة ، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية ودرجة أداء الإقليم (كعضو حـي) يعتـبر وحـدة ديناميكية إذ أن عملية التنمية نفسها عملية ديناميكية ٠

في إطار هذه الملاحظات الأساسية وعناصر مفهوم الأقليم التخطيطي فإن مجموعه المعـايير المستخدمة في تقسيم الحيز الوطني للدولة إلى أقاليم تخطيطية هي كالآتي :

المعيار الأول : وحدة المهام التخطيطية

عند تقسيم الحيز القومي إلى أقاليم يجب أن يوفر التقسيم الجيد شرط أن يشكل كل إقليم في حد ذاته وحدة مهام تخطيطية متكاملة وذلك بمعنى :

- أن هيئه (سلطه) التخطيط بالإقليم يكون لها حق اتخاذ القرارات التخطيطية الملزمة والتي تطبق على جميع أجزاء الأقليم (الوحدات المكانية الداخلة في نطاق الإقليم التخطيطي حتى لو اختلـف الأقليم التخطيطي والإداري) ٠ وأن تغطى القرارات التخطيطية جميع قطاعات المجتمع الإقليمي وسواء كانت هذه القرارات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو عمرانية ٠٠٠الـخ ٠ هـذا مـع الأشارة إلى أن وظيفة التخطيط تشمل أيضاً مهام المتابعة والرقابة وتقييم أداء الوحـدات القائمـة بتنفيذ الخطط الإقليمية ٠
- تشمل وحدة المهام التخطيطية ضرورة توافر البيانات والإحصاءات (المعلومـات التخطيطيـة) اللازمة للقيام بعملية التخطيط ، على أن تتوافر تلك المعلومات التخطيطيـة للإقليـم ووحداتـه المكانية الأصغر **Sub-region** بالكم **Quantity** والنوعية **Quality** وفـي الوقـت المناسـب والمكان المناسب بما يشكل نظام متكامل للمعلومات الإقليمية **R.I.S**٠

- كذلك يجب توافر الكوادر التخطيطية الفنية المدربة ، سواء خبراء وفنيو التخطيـط الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي والمالي والإداري والعمراني والحضري والريفي واسـتعمالات الأراضـي والرسامون والمصورون والمساحون وجامعوا البيانات والأخصائيون وكذا الفنيون في تكنولوجيـا المعلومات بمفهومها الحديث من نظم آلية للمعلومات وخبراء التحليل والآلات والمعدات الحديثـة من أجهزة حاسبه عالية الكفاءة والقدرة التخزينية وتوفير الاتصال بينها وبين نظـام المعلومـات الوطني GIS (بهيئة التخطيط المركزية)٠

- يرتبط بوحدة المهام التخطيطية والمشار إليها ، أن ترتبط سلطه التخطيط بـالإقليم بعلاقـات (رأسية) **Vertical relationships** بمستوى التخطيط المركزي الوطنـي (الأعلـى)، وكذلـك بالمستويات الأدنى(المكونات المكانية الداخلية بالإقليم **Subregion**)٠ أما في مجال العلاقـات

الأفقية **Horizontal relationships** ، فإن وحدة المهام التخطيطية تقضي بارتباط الأقاليم بالأقاليم الأخرى (في نفس المستوى) تحقيقاً للتكامل الإقليمي سواء في القرارات التخطيطية أو في المشروعات التي تتطلب علاقات تشابك اقتصادي بمختلف جوانبه أو علاقات تشابك اجتماعية ومجتمعية وآثار ذلك على التنمية في الإقليمين ٠ وبذلك يمكن تشكيل هيكل تنظيمي يشمل وحدات تخطيطية إقليمية مترابطة ومتناسقة قادرة على القيام بوظيفة التخطيط في شكل شامل من ناحية (تغطيتها وشمولها لكافة أجزاء الحيز المكاني للدولة)، وكذا شمولها لقطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي المتوطنة بكل إقليم وبالدولة ككل ، وبذلك يتحقق وحدة المهام التخطيطية من ناحية هيكل جهاز التخطيط ، وهيكل الأنشطة الاقتصادية في مستوياته المختلفة أفقياً ورأسياً ٠

المعيار الثاني : <u>وحدة الطبيعة الجغرافية للإقليم مع مراعاة الحجم</u>

يجب عند تقسيم الحيز الوطني إلى أقاليم للتخطيط والتنمية أن يكون الأقليم ذو طبيعة متجانسة من ناحية السطح (التضاريس) ، والمناخ والعناصر الجغرافية الطبيعية الأخرى بقدر الإمكان ٠ ذلك بمعنى عدم وجود عوائق أو فواصل طبيعية أو اختلافات جوهرية تمنع بشكل قاطع وتعوق حركة عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي بين أجزاء الأقليم الواحد ٠ إن وحدة العناصر الطبيعية نسبياً توفر يسر وسهوله تدفق حركة الأفراد والسلع بين أجزاء الأقليم بعضها البعض ٠

هذا وتعكس وحدة الطبيعة الجغرافية عاملاً على قدر كبير من الأهمية في موضوع التقسيم ألا وهو مساحة ارض الأقليم [1] أو حجم الأقليم ٠ فقد تفرض الظروف الطبيعية إقليماً ذو حجم كبير (شاسع المساحة)، أو إقليم آخر ذو مساحة صغيرة ، لذلك يجب عند إجراء التقسيم اختيار الحجم المناسب بالنسبة لجهود التخطيط (القريب من الأمثل) أى لا هو أقليم شاسع المساحة بحيث يصعب تغطيته بجهود التنمية بالكامل سواء خلال فترة التخطيط أو بسبب عدم كفاية الاستثمارات أو صغر أو ضآلة المشروعات لأسباب فنية أو لقصور في الطاقة الاستيعابية للإقليم ٠ أو أن يكون الأقليم ذو مساحة صغيرة بحيث يصعب تنفيذ جهود التنمية المخططة وتأجيل بعضها إلى فترات بعيدة أو يتسبب صغر الحجم في تعطيل استخدام موارد اقتصادية يمكن أن تعود على الدولة ككل بعائد تنموي كبير[2] ٠

---

[1] مساحة أرض الأقليم أو حجمه هو أول عناصر الإنتاج ، وأهم الموارد التي ستقوم عليها أساساً جهود التنمية ومواطن المشروعات٠ بالإضافة إلى ما في باطن تلك المساحة من الأرض من مواد خام أو مياه أو تربه صالحه للأغراض الإنتاجية المختلفة ٠٠٠ الخ ٠

[2] مثال ذلك قصور استخدام موارد البترول بإقليم غرب السودان ولو أن الأسباب ليست هي عملية التقسيم ، بل أسباب أخرى كثيرة ٠ وما يدعو لذكر هذا المثال هو حاجه الدولة لمثل هذا المورد الهام وإمكان استغلاله وعدم تركه عاطلاً ٠

كما تتطلب عملية التقسيم الجيد وإبراز وحدة الطبيعة الجغرافية للإقليم ، إبراز المناطق ذات الطبيعة الخاصة أو المناطق ذات المشاكل الخاصة مثال ذلك ، وجود واحة طبيعية (منخفض) داخل الأقليم يتطلب معالجه تنموية خاصة ، أو وجود بحيرة كبيرة أو وجود منطقة مناجم ٠٠٠الخ ، وذلك نظراً لاختلاف طبيعة معالجة متغيرات النمو الاقتصادي والاجتماعي للإقليم في ظل وجود تلك المناطق الخاصة ٠

المعيار الثالث : <u>التجانس الاجتماعي " وحدة التركيب الاجتماعي</u> "

التنمية للبشر ، للإنسان ، ولا يمكن أن تتم عملية التنمية إلا بواسطة الإنسان، فالإنسان هو عصب عملية التنمية أداءاً وعائداً ٠

ومجموعة البشر " السكان " من جنس واحد وأصل واحد وولاء واحد يسهل عليهم تبنى جهود تنمية شاملة تعود ثمارها عليهم جميعاً ٠ لذلك لابد أن يراعى التقسيم الجيد توافر درجة كبيرة من التجانس الاجتماعي بين سكان الأقليم أي توافر وحدة التركيبة الاجتماعية[1] ، وعدم وجود اختلافات أو فوارق اجتماعية شاسعة يصعب معه جمع وحدة سكان الأقليم على هدف تنموي أساسي ٠ إذ يؤدى عدم التجانس الاجتماعي في الهند على سبيل المثال إلى مشاكل كبيرة تعرقل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل أدى عدم التجانس في التركيبة الاجتماعية بمفرداتها المختلفة إلي عدم الاستقرار السياسي ، وبالتالي الاقتصادي وتوقف جهود الإنماء ، بل أحياناً هدم ما أقامته خطط التنمية من مشروعات ٠

إن الوحدة الاجتماعية (التجانس) يوفر قدر كبير من الفهم المشترك لأهداف التنمية والولاء للإقليم من قبل مجموعة السكان وبالتالي المشاركة الفعالة لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعود على جميع الأفراد بمستوى معيشة أفضل ، متمثلاً في متوسط نصيب ما يحصل عليه كل منهم فى جهود التنمية (الإنتاج)، أو الدخل ٠

---

[1] يقدم علماء الأنثروبولوجي صفات كثيرة للمجتمعات السكانية في العالم عبر التاريخ ، فهناك المجتمعات القبلية ومجتمعات الحضر ، والمجتمعات الريفية ، والمجتمعات البدوية ٠ وهناك الأجناس كالجنس الحامي ، والقوقازي ، وهناك مجموعات الأديان كاليهود ، والمجوس ٠٠٠الخ وهناك مجتمعات الهنود الحمر ٠ وكل مجموعة من هذه المجموعات السكانية والعرقية تختلف عن المجموعات الأخرى فى صفات عديدة ومفاهيم عديدة وقيم عديدة ، تجعل من التجانس الاجتماعي أحد المعايير الأساسية عند القيام بعملية التقسيم لضمان حد أدنى من التجانس المؤهل لنجاح عملية التنمية الإقليمية ٠

المعيار الرابع : التكامل الاقتصادي بين الوحدات المكونة للإقليم ٠

التقسيم إلى أقاليم تخطيطية بهدف التنمية يتطلب وجود درجة من التكامل الاقتصادي بين الوحدات المكونة للإقليم في أحد المتغيرات الإنمائية وخاصة الاقتصادية منها بمعنى وجود درجة من التناسق القطاعي (في أي من مجالات الإنتاج بالإقليم) بحيث يكون هناك علاقات ترابط اقتصادي سواء تجارية أو إنتاجية أو من ناحية عنصر العمل تشكل وحدة اقتصادية للإقليم يمكن على ضوئها بدء جهود الإنماء مثال ذلك اعتماد الإنتاج الصناعي بجزء من أجزاء الأقليم على المواد الخام الزراعية المنتجة في جزء آخر بحيث يمكن تنمية الإنتاج الصناعي ، وبالتالي تنمية الإنتاج الزراعي٠ وقد يكون هناك جزء ثالث حضري متقدم يشكل سوق تجارى كبير للسلع الصناعية المنتجة بالجزء الأول وهكذا ٠ أما من ناحية عنصر العمل فقد يشكل فائض العمالة في مواسم معينه بالجزء الزراعي مدخلاً أساسياً للإنتاج بجزء آخر صناعي أو تجارى يمثل فيه هذا الموسم قمه الحاجة لهذا الفائض من عنصر العمل ٠ وبذلك تتشكل علاقات اقتصادية بين أجزاء الأقليم تعتبر أساس لتخطيط فرص التنمية الإنتاجية الجديدة ٠

هذا كما يعطى معيار التكامل الاقتصادي أو التناسق الداخلي بين الوحدات المكونة للإقليم فرصه اكبر للتكامل الاقتصادي بين أقاليم الدولة ككل ٠ هذا ومراعاة وجود درجة من التكامل بين الوحدات المكونة للإقليم يعظم جهود التنمية على المستوى الوطني ومستوى الإقليم والأجزاء المكونة له ، فتقل الفوارق الاقتصادية على مستوى الحيز ، وماله من آثار على مستوى معيشة السكان بصفة عامه ٠

المعيار الخامس : وجود ميزة نسبية للإقليم

عند القيام بعملية التقسيم واختيار الأقاليم التخطيطية ، من المفضل أن يوجد بكل أقليم ميزة نسبية معينة بقدر الإمكان ، والمزايا النسبية Comparative Advantages عديدة ومتنوعة منها :

- **ميزة نسبية موقعية**

الميزة الموقعية **Locational Advantage** تعنى تمتع الإقليم بموقع ينفرد به عن أقليم آخر بصفة معينه مثال ذلك ، وجود ملتقى شبكة طرق ومواصلات إقليمية أو دولية تجعل منه نقطه من نقاط إعادة النقل **Transit Node** أو تجعل منه سوقاً لمنتجات بعض الأقاليم (مركز تجارى) مما يؤدى لخلق صناعة أو مجموعة مشروعات لصناعات متوجهة للسوق **Market Oriented Ind.** سواء السوق المحلى (الإقليمي) أو السوق الخارجي ، فتزيد مساهمة الإقليم في التجارة الإقليمية (زيادة نصيب الأقليم من الصادرات وهو ما يسمى بالأنشطة الأساسية **Basic Activities** يؤدى

إلى زيادة اثر المضاعف الإقليمي **R. Multiplier Effect** وكلما زادت مساهمة الإقليم في التجارة الإقليمية والدولية كلما زادت فرص التنمية في قطاعات عديدة بالإقليم ٠

وقد تكون الميزة النسبية في الإقليم هي وجود مصدر كبير للمادة الخام (مناجم) أو خام البترول ، ووجود هذه المادة الخام يخلق صناعات متوجهة للمواد الخام أو ما يطلق عليها **Raw Material Oriented Industries** ، فتزيد قدرة الأقليم الصناعية ، وبالتالي التحضر والتقدم ورفع مستوى معيشة سكان الأقليم وتعظيم التنمية بالدولة ٠ حتى في حاله تصدير تلك المادة الخام للأقاليم الأخرى أو خارج الدولة فإن أثرها على تنمية الأقليم سوف يكون له أيضاً أثر المضاعف على التنمية الذاتية للإقليم ٠

هذا وتتعدد المزايا النسبية التي قد توجد في إقليم ما والتي يجب أن يحرص التقسيم على توفرها بكل أقليم بقدر الإمكان ، مثال ذلك وجود ميناء بحري أو نهري كمركز نمو **Growth Center** أو حتى ترجع الميزة النسبية لأسباب تاريخية (موقعه حربية كبيرة أثرت في التاريخ البشرى ، أو مجموعة آثار قديمة أصبحت مركز جذب للزوار من جميع أنحاء العالم (سياحة) ،٠

ويجب أن تضفي الميزة الموقعية على الأقليم صفه معينة يتصف بها وتصبح سبباً أساسياً في تحديد حدود الأقليم التخطيطي ، حيث تعتمد عليها جهود التنمية المستقبلية في الإقليم ٠

- **ميزة توافر عرض وفير من العمالة الماهرة ٠**

تأخذ الميزة النسبية في أحيان كثيرة وفرة عرض العمل وخاصة العمالة الفنية الماهرة سواء للأنشطة الإنتاجية (بمختلف مهنها الفنية) أو الأنشطة الإدارية والمالية اللازمة لعملية التنمية ٠ حيث هناك كثير من الصناعات يمثل عنصر العمل فيها نسبة كبيرة من تكلفة السلعة المنتجة (أو بطريقة أخرى يمكن القول أن المادة الخام لا تمثل نسبة كبيرة فيها)٠ ومثل هذه الصناعات تسمى صناعات متوجهة للعمل **Labor Oriented Industries** ، لذلك إذا توفر عنصر العمل بكفاءة معينه ودرجة مهارة معينه فإنه يمكنه أن يجذب مشروعات إنتاجية تعتمد على هذا العنصر الوفير (كما أن الوفرة سوف تؤدى لرخص سعره) وبالتالي تعظيم فرص التنمية الجديدة ٠ أن وفرة عنصر العمل كميزة نسبية للإقليم قد ترجع لأسباب كثيرة منها وجود بنيات تعليمية عملية (مدارس وجامعات فنية مهنية) أو وجود اتجاه لنظام التلمذة الصناعية المهنية حيث تورث المهن من الأجداد للآباء وللأبناء في بعض المجتمعات ، أو ارتفاع معدل الأداء في العمل بالنسبة لجميع سكان الأقليم (مثال ذلك زيادة معدل النشاط لسكان الأقاليم الساحلية)٠٠٠

- **ميزة توافر البنية الأساسية (هياكل التنمية)**

تمثل البنية الأساسية **Infrastructure** سواء الاقتصادية منها المتمثلة في الطرق والموانـي ومحطات القوى الكهربائية والمياه ٠٠٠الخ وكذا المدارس والمعاهد والجامعات والمستشفيات وهـى مفردات البنية الأساسية الاجتماعية ركائز التنمية المستقبلية ، حيث تقوم فوق هذه البنيـة الأساسـية مشروعات البنية الفوقية أي الإنتاج بكافة فروعه المختلفة ٠ ووجود قدر جيد من هذه البنية يجـذب مشروعات التنمية ويرفع معدلات النمو الإقليمي ، لذلك تعتبر مـيزة نسـبية إذا توفـرت بـالإقليم التخطيطي ٠ لذلك يجب أن يراعى التقسيم الجيد وجود نصيب نسبى جيـد مـن البنيـة الأساسـية الاقتصادية والاجتماعية بكل أقليم تشكل ميزة نسبية له ٠

هذا وقد تكون الميزة النسبية وجود مدينة كبيرة كتجمع حضري متقدم يعتبر أسـاس للتوسـع الحضري والعمراني ونشأة مجتمعات إنتاجية حوله تقوم بزيادة درجة التشابك والترابط الإنتاجي مـع التجمع الأصلي ٠

وتشكل مجموعة المزايا النسبية المختلفة التي توجد بالإقليم أو يعمل التقسيم على أن تتوافر بكل أقليم تخطيطي كقوى جذب تجعل من الأقليم موقعاً ذو أولوية مرتفعة في تركيز الاستثمارات بحيـث يعود ذلك بأكبر عائد على الأقليم وعلى الدولة ككل ٠

المعيار السادس : وجود قاعدة إنتاجية Production Base

رغم أن هذا المعيار يمكن أن يدخل في إطار المزايا النسبية التي سبق مناقشتها في المعيـار السابق ، حيث يعتبر وجود قاعدة إنتاجية بالإقليم من بين المزايا التي يتمتع بها الأقليم وتؤهله أثنـاء عملية التقسيم للاختيار لتركيز جهود التنمية المستقبلية ، الا أنه من الأفضل مناقشـة هـذا المعيـار مستقلاً نظراً لما يمثله من أهمية في التنمية الإقليمية ، حيث عادة ما تنشأ الحاجة الماسـة لتطبيـق التخطيط الإقليمي وتحديد الأقاليم التخطيطية عند التحول لمرحله التصنيع الحقيقية في الاقتصاديـات النامية ٠

والمقصود بالقاعدة الإنتاجية في هذا الخصوص لا يقصد بها الصناعة التحويلية علـى وجـه التحديد ، بل ينظر إليها في الإطار العريض للإنتاج وذلك بمفهوم وجود حد أدنى من نشاط إنتـاجي معين يمكن أن يترتب عليه آثار انتشارية تولد أنشطة جديدة أخرى مكمله سواء أماماً وهو ما يسـمى **Foreword Linkage Effect** أو مكمله خلفاً **Back word Linkage Effect** مما يـؤدى لدفـع عملية التنمية في الإقليم ٠

المعيار السابع : درجة تنوع الهيكل الاقتصادى الإقليمى

تختلف الاقتصاديات الإقليمية في درجة تنوع هياكلها الإنتاجية ، حيث توجد أقاليم تعتمد على منتج واحد قد يكون محصولاً زراعياً أو مادة خام أولية (إقليم متخصص أحادى الهيكل الاقتصادي)، وهذه الدرجة من التخصص يترتب عليها صفات هيكلية أخرى كثيرة في مختلف بنيان الاقتصاد الإقليمي مثال ذلك تخصص قوه العمل ، وتخصص شبكه الطرق والمواصلات لخدمه المحصول الرئيسي أو المادة الخام الأساسية ٠٠٠وهكذا ٠

أما الأقليم ذو هيكل اقتصادي متنوع فهو يعنى وجود مجموعة كبيرة نسبياً من الأنشطة الإنتاجية تتكاتف معاً لتوليد دخل الأقليم ، وتختلف درجة التنوع حسب التوزيع النسبي لمساهمة أنواع الإنتاج المختلفة في خلق الإنتاج الإقليمي ٠ وكلما زادت درجة التنوع زادت قدره الأقليم على تحمل مشاكل التنمية التي قد تحدث لأحد فروع الإنتاج ٠ وكلما قلت درجة التنوع وزادت درجة التخصص فقد يشكل ذلك عقبه في سبيل التنمية في بعض سنوات الكساد أو انهيار التنمية في هذا القطاع الوحيد لسبب طبيعي أو خلافه ، بالإضافة إلى ما يعانيه سكان الإقليم من توقف أو انقطاع الدخول أو نقصها الشديد نتيجة ذلك ٠

لذلك يتطلب الأمر عند إجراء عملية التقسيم أن يتوفر لكل أقليم درجة من التنوع في هيكل الاقتصاد الإقليمي يوفر له أكثر من مجال من مجالات تنمية الإنتاج والدخل الإقليمي دون مخاطر كبيرة ٠

هذا وتعكس درجة التنوع / التخصص أيضاً أسلوب إستراتيجية التنمية الإقليمية فسوف تختلف الاستراتيجية أو سياسة التنمية حسب درجة تخصص أو تنوع هيكل الاقتصاد الأقليمى٠ وبذلك تمثل درجة التنوع فى بنية الاقتصاد الإقليمي معياراً هاماً عند إجراء التقسيم إلى أقاليم تخطيطية للتنمية ٠

المعيار الثامن : وجود مركز إشعاع حضاري

عند إجراء التقسيم واختيار الأقاليم التخطيطية يجب مراعاة وجود مركز إشعاع حضاري قائم فعلاً في الإقليم أو متوقع إنشاؤه ويتمثل مركز الإشعاع الحضاري في :

- مدينة كبيرة تمثل مركز جذب لجميع سكان الأقليم سواء لمكانتها الإدارية أو التجارية أو السياسية أو توافر بعض الخدمات المتقدمة مثل مراكز الاتصالات أو المراكز الصحية العلاجية المتقدمة ٠٠٠الخ ٠
- **مركز ديني كبير** مثل كنيسة أو مسجداً جامعاً يقصده السكان من جميع الوحدات المكونة للإقليم إذ أنه يمثل مزاراً عاماً بالإضافة إلى شعائر العبادة اليومية والأسبوعية ٠

- **محكمه كبيرة مركزية** يتقاضي أمامها سكان الإقليم في بعض القضايا المتخصصة أو مراحل الحكم المتقدمة ٠
- **جامعة أو مركزاً ثقافياً كبيراً** يقصده طلاب العلم في مراحل معينه من جميع إنحاء الإقليم وأحياناً من أقاليم أخرى مجاورة ٠

هذه المراكز الحضارية تعتبر مراكز إشعاع تنموي فكرى / ثقافى / ترفيهى/صحى / تجارى ٠٠٠ يجذب عوامل النمو والتنمية للتوطن بالإقليم ، وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من نمو الدخل الإقليمي والإنتاج سواء اقتصادي أو اجتماعي ، وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الرفاهة لسكان الإقليم، وما يعكسه ذلك على الاقتصاد الوطنى٠

المعيار التاسع : <u>وجود مشكله تنموية ملحه بالإقليم</u>

عند أجراء عملية التقسيم يجب مراعاة تلك الأجزاء من الحيز[1] (مناطق أو محليات صغيرة قد كون مدينة صغيرة أو مجموعة قرى) التي تعانى من مشكلة تنموية معينة وملحه تتطلب سرعة التغلب عليها وتمثل مجالاً لتطبيق سياسة تنموية خلال فترة زمنية معينة لتخليص الإقليم منها ، وبالتالي فتح قنوات النمو للقطاعات المختلفة بالإقليم ٠ ويجدر الإشارة في هذا الصدد أن العلم الإقليمي يشير إلى ما يسمى بالإقليم ذو مشكله **Problem Region** ومن الأمثلة الشائعة في هذا الخصوص أقاليم الموارد الطبيعية ، حيث تنضب بعض هذه الموارد وتكسد الحياة والتنمية وما يترتب على ذلك من آثار بعيدة على السكان ويتطلب الأمر التخطيط لإعادة الحياة إليه واستعادة سكانه وعمالته وذلك بتنمية بعض الأنشطة أو الصناعة البديلة أو خلق مورد متجدد يعيش عليه السكان المتبقين أو يمكن من جذب من هاجر من السكان ، وبدأ النمو والتنمية من جديد ٠

لذلك يجب ان يراعى التقسيم الجيد تحديد تلك الأقاليم ، وذلك لاعطائها أولوية عند اختيار الأقاليم للتنمية ٠

المعيار العاشر : <u>الطاقة الاستيعابية للإقليم</u>

سبق الإشارة إلى أن أهمية التخطيط الإقليمي تبدو واضحة عند تحول بعض الاقتصاديات الإقليمية إلي مرحله التصنيع فتظهر الفوارق الاقتصادية بين أقاليم الدولة الواحدة ٠ وعند القيام بعملية التقسيم لتطبيق التخطيط يتطلب الأمر التركيز في مراحل التنمية الأولى على الأقاليم ذات

[1] قد يكون هذا الجزء صغيراً فعلاً ، وقد يكون كبيراً بحيث يشمل الإقليم كله وذلك في بعض حالات الأقاليم المتخصصة جداً والتي تعتمد على منتج واحد يصيبه ضرر ما تتدهور فيه ظروف الإنتاج بشكل مستمر حتى يكسد ويهرب (يهاجر) جزء من السكان وقوه العمل ، فتتوقف التنمية وتصبح مشكله عامه على مستوى الدولة ، وبذلك يمكن القول أن المشكلة قد تكون في جزء من الأقليم أو قد تشمل الأقليم كله ٠

الطاقة الاستيعابية الكبيرة أو المفتوحة بمعنى استيعابها لعدد أكبر لتوطين مشروعات التنمية (استثمارات إنتاجية) ، هذه المشروعات تكون آثارها كبيرة على الإقليم والدوله وعائداتها مرتفعة وسريعة يمكن إعادة استثمارها في نفس الإقليم فيقل اعتماده على الاستثمارات المركزية العامة أو استثمارها في أقاليم أخرى ذات طاقه استيعابية أصغر نسبياً لا يمكنها استيعاب كمية كبيرة من الاستثمارات (المشروعات)٠

وتتمثل الطاقة الاستيعابية في وفرة متغير من متغيرات التنمية يمكن استغلاله بشكل يؤثر في تنمية الإقليم مثال ذلك ، وجود مادة خام أساسيه للتصنيع يمكن أن ينشأ عليها سلسله من المشروعات الإنتاجية المتكاملة التي تمكنها أن تخلق نسبه كبيرة من فرص العمل لفائض العمالة الكبير بالإقليم ٠ وقد تكون الطاقة الاستيعابية مورد مياه يمكن أن تنشأ عليه عده مشروعات زراعية جديدة تمثل مادة أوليه تحتاجها الصناعة ٠ أو فائض عماله كبير بإقليم ما يمكن إنشاء مشروع إنتاجي كثيف العمالة لاستيعاب هذا الفائض ، أو طاقه هذا الإقليم على قبول عدد كبير من السكان والعمالة للتوطن فيه للإقامة والعمل ٠ هذا ويترجم الاقتصاديون الطاقة الاستيعابية أساساً بالقدرة على استيعاب كمية كبيرة من الاستثمارات للتعبير عن جهود التنمية الجديدة ٠ حيث أوضحت بعض تجارب التنمية سواء على مستوى الاقتصاد الوطني كله أو على مستوى الاقتصاد الإقليمي أن بعض هذه الاقتصاديات قد تم تخصيص كميه معينة من الاستثمارات لها خلال خطط تنمية معدة فنياً بشكل جيد ولم تتمكن من استيعابها (تنفيذ جهود التنمية بمشروعات استثمارية جديدة) وذلك لقصور في الطاقة متمثلة في عدم وجود الكوادر الفنية والإدارية مثلاً ، أو لقصور في وجود عنصر الماء لبعض المشروعات المستخدمة للمياه بشكل مكثف رغم توافر بقية عناصر الإنتاج أو حتى لقصور في أحد عناصر الطقس المحددة لفترة الإنتاج ٠٠٠ الخ ٠

المعايير السابقة تمثل مجموعة مختارة من المعايير التي استخدمت في بعض التجارب العملية لتقسيم بعض الاقتصاديات المكانية في العالم ، وقد بلغ عدد هذه المعايير اكثر من مائه معيار تختار منها كل دوله ما يناسب ظروفها نظراً لاختلاف الدول في المساحة والظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ٠ وقد أفادت بعض هذه التجارب أنه كلما وجد المحلل والمخطط والقائم على عملية التقسيم مجموعة جيدة من الأقاليم ثم وجد معيار جديد يمكن إضافته ظهرت مجموعة أخرى جديدة بالكامل من الأقاليم ٠ لذلك يتطلب الأمر حصر المعايير المناسبة الملائمة لظروف كل دوله حتى يمكن أن يصل القائمين على عملية التقسيم إلي إقرار (اختيار نهائي) المجموعة المناسبة من الأقاليم على أن تكون مجموعة متوافقة من الأقاليم التخطيطية ٠

إتمام عملية التقسيم ورسم حدود الأقاليم التخطيطية هو الخطوة الأولى لتطبيق أسلوب تخطيط التنمية في بعدها المكاني ، وصياغة سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، التي تحدد أهداف التنمية في كل إقليم ، ثم ينشأ السؤال الأخير " بأي من هذه الأقاليم تبدأ عملية التنمية ؟ " ، هل يمكن ان تتم عملية التنمية مره واحدة في كل أقاليم الدولة ؟ هل يوجد أقاليم معينه يجب أو يتطلب الأمر أن تتركز فيها جهود التنمية بدرجة اكبر من غيرها ؟ ، أو " ما هي إستراتيجية التنمية " ؟ أو هل يتم برمجه النمو الإقليمي بشكل متوازن على كل الأقاليم ؟ أم هل يختار إقليم أو اثنين لتركيز جهود التنمية ؟ وهى ما يسمى استراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن أو استراتيجية التشتت أو الانتشار مقابل التركيز ٠

الإجابة على الأسئلة السابقة يمكن استخلاصه من تجارب التنمية الإقليمية التي تمت خلال عقود التنمية الثلاث السابقة ٦٠ – ١٩٩٠ ، وهى تفيد أن كل استراتيجية لها مزاياها وعيوبها في ظل ظروف كل دولة ، وخاصة مرحلة التنمية الإقليمية بها ودرجة الفوارق. هذا ومن وجهة نظر البحث فإن الإستراتيجية الرشيدة في حاله الدول النامية تعتمد على اتباع نظرية النمو غير المتوازن أو تركيز التنمية في نقاط (أقاليم) معينه قد يكون إقليم أو اثنين أو ثلاثة مع ملاحظة أن هذا التركيز في نقاط **Nodes** معينه لا يعنى إطلاقاً في مفهوم أي استراتيجية ترك باقي أقاليم الدولة دون تنمية ، بل تركيز التنمية في نقاط فعاله ذات أثر كبير على بقية أجزاء وأقاليم الدولة وهو ما يسمى بالانتشار المركز **Concentrated Dispersion** وهو اختيار أقليم قد يكون ذو مشكله ملحه ، وإقليم آخر يكون ذو ميزه نسبية كبيرة أو إقليم ذو طاقه استيعابية ضخمة ٠٠٠وهكذا ٠ هذا ومن أساليب المناورة التنموية الجيدة أيضاً تطبيق استراتيجية الانتشار المركز أو الفعال على مراحل ، فتتم في المرحلة الأولى باختيار إقليم أو اثنين لتركيز جهود التنمية ، وفى المرحلة الثانية اختيار أجزاء معينه داخل كل إقليم (مدينة أو جزء معين من الإقليم) لتركيز جهود التنمية فيها ، وهو ما يطلق عليه سياسة استراتيجية التوطين الاستثماري **Localization of Investments** أي اختيار افضل مواقع توطين المشروعات الجديدة داخل الأقاليم التخطيطية ٠

الباب الثانى

الجوانب الطبيعية المحددة لعملية التقسيم

الفصل الثالث: **مصر المساحة والموقع والمحددات الأخــرى للعمــران**

الفصل الرابع : **مصر : الأقاليم المناخية**

الفصل الخامس: **خريطة الموارد الأرضية الزراعية**

الفصل الثالث

مصر : المساحة والموقع والمحددات الأخـــرى للعمـــران

١- المساحة والموقـــع :

تمتد الأراضي المصرية في مساحة تبلغ نحو مليون كيلو متر مربع، فـــي الركـــن الشـــمالي الشرقي من القارة الإفريقية، وتشغل نحو ٣٠/١ من مساحة هذه القارة ، يحدها البحر المتوسط شـــمالاً والسودان جنوباً، وليبيا في الغرب ، والبحر الأحمر وخليج العقبة وفلسطين في الشرق ، وبالنظر إلـــى خريطة مصر نجدها مربعة الشكل تقريباً، وتمتد أراضيها مسافة ١٠٧٣كم في أقصي اتساع من الشمال إلى الجنوب ، ونحو ١٢٢٦كم في أقصي اتساع لها من الشرق إلى الغرب.

وتطل مصر بسواحلها على البحر الأحمر شرقاً، والبحر المتوسط شمالاً ، ويبلغ طول هذه الســـواحل نحو ٢٩٣٦كم. وتكمن أهمية هذه السواحل في قيام الموانى وتنمية مصادر الثروة السمكية.

وتحتل مصر مكاناً وسطا بين دوائر العرض، الأمر الذي يجعلها في موقع متميز بين أقـــاليم الإنتاج الرئيسية في العالم، فهى تمتد بين دائرتي عرض ٢٢ ،٣٢ْ شمالاً.

كما يتميز موقع مصر بعدة خصائص ، جعلته يحتل مركزاً متوسطاً بين قارات العالم القديم (آســـيا - أوربا - أفريقيا) ، وكذلك مركزاً متوسطاً بين الدول العربية، بالإضافة إلى أهمية هذا الموقع بالنســـبة لطرق الملاحة البحرية والجوية التى تربط بين دول غرب أوربا وجنوبها، ودول شرق آسيا وجنوبها، وكمدخل إلى قلب القارة الأفريقية.

٢- التركيب الجيولوجى

تتكون أرض مصر جيولوجيا من نواة أركية قديمة ، هى جزء من الكتلة العربيـــة النوبيـــة ، التى تعد جزء من الدرع الأفريقى ٠ وقد تعرض هذا الدرع بمختلف أجزائه لتأثير عوامل التعريـــة ، التى اكتسحت الكثير من تكويناته ٠ وقد تعرضت الأراضي المصرية عـــبر العصـــور الجيولوجيـــة المختلفة لتغيرات عدة تركت على معالم سطحها آثاراً لا يمكن أن تمحى، وقد ساهمت هذه التغـــيرات فى تكوين مظاهر السطح الحالية . انظر الخريطة شكل رقم (١).

بلدان العالم

التكوين الجيولوجي لمصر

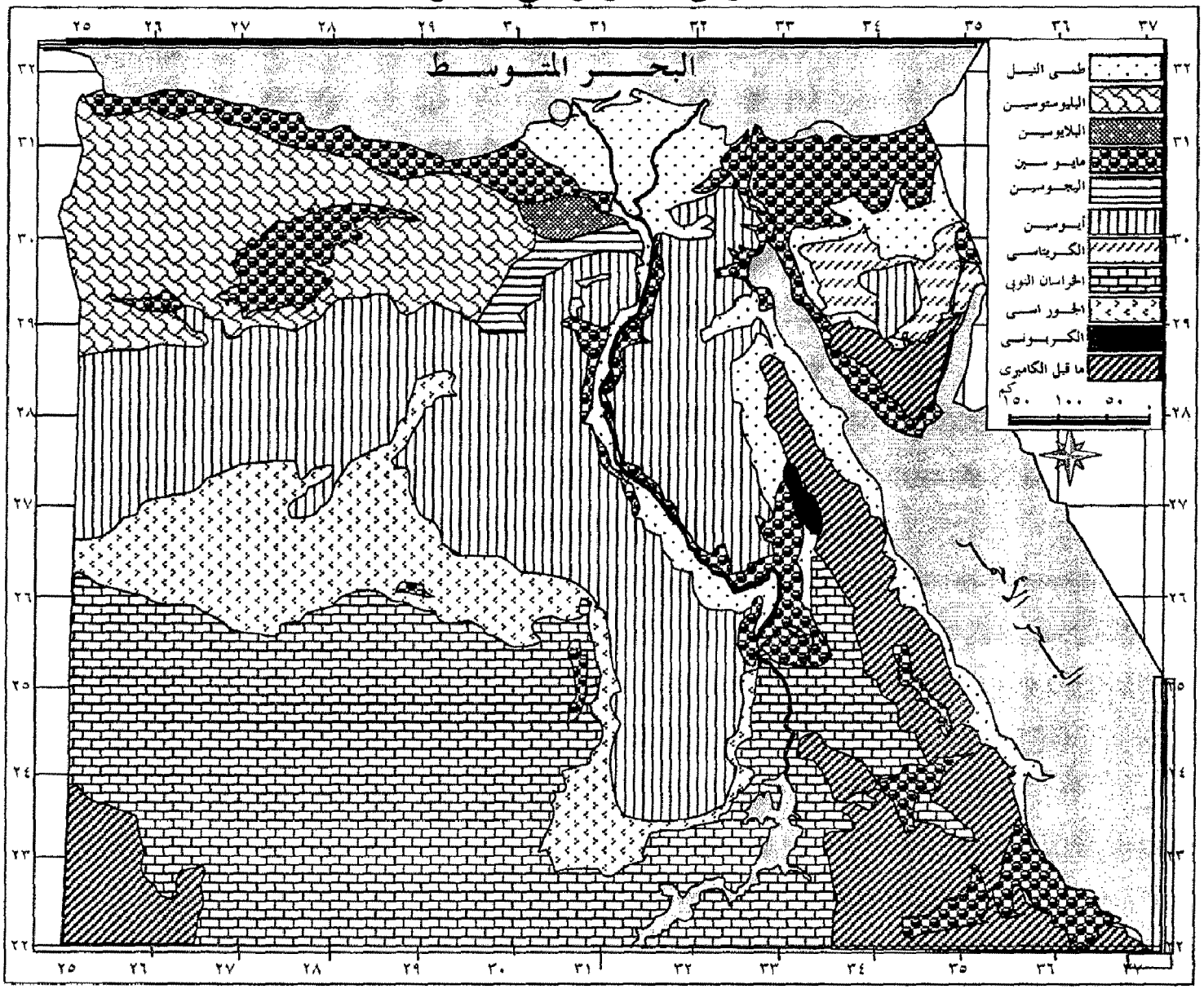

شكل رقم (١)

٣- سطح مصر

يعكس التركيب الجيولوجي معالم سطح الأرض في مصر ، فهو الـــذي يحـــدد الارتفاعـــات المختلفة ، ويساهم في رسم خريطة التضاريس على النحو الموضح بالشـــــــكل رقم (٢)٠ ومنـــه يتضح أن أكثر أجزاء مصر ارتفاعاً أقدمها في الجنوب والشرق ، وبالاتجاه شمالاً ينخفض السطح مع ميل الطبقات الجيولوجية التي تزداد حداثة كلما اتجهنا شمالاً ٠

وقد ساهمت العوامل المناخية في رسم المعالم الرئيسية لتضاريس مصر ، حيث يظـــهر أثـــر الأمطار وما يصاحبها من جريان سطحى سيلى في الصحراء الشرقية وسيناء ، بينمـــا يغلـــب فعـــل الرياح فى الصحراء الغربية ، أما في الوادي والدلتا وكذلك منخفض الفيوم فما تزال تؤثر فيها جميعاً قوى النحت والإرساب النهري ٠ وكذلك يؤثر التفاوت الحراري في جميع أنحاء مصـــر ، وتـــزداد فاعلية كلما توغلنا في الداخل بعيداً عن المناطق الساحلية ٠

٤- أقاليم مصـــر الجغرافية

تقسم مصر إلى ثلاثة أقسام جغرافية رئيسية هى:-

القسم الأول: وادى النيل وتبلغ مساحته حوالى ٤% يبدأ جنوباً من شمال حلفا حتى البحر المتوسط.

القسم الثانى: الصحراء الشرقية وتبلغ مساحتها ٢٨% من مساحة مصر هى المنطقة الممتدة من وادى النيل إلى حدود مصر الشرقية على طول شاطئ البحر الأحمر حتى رفح.

القسم الثالث: الصحراء الغربية وتبلغ مساحتها ٦٨% من مساحة مصر وهى المنطقة الممتدة من وادى النيل شرقاً إلى الحدود المصرية غرباً.

تضاريس مصر

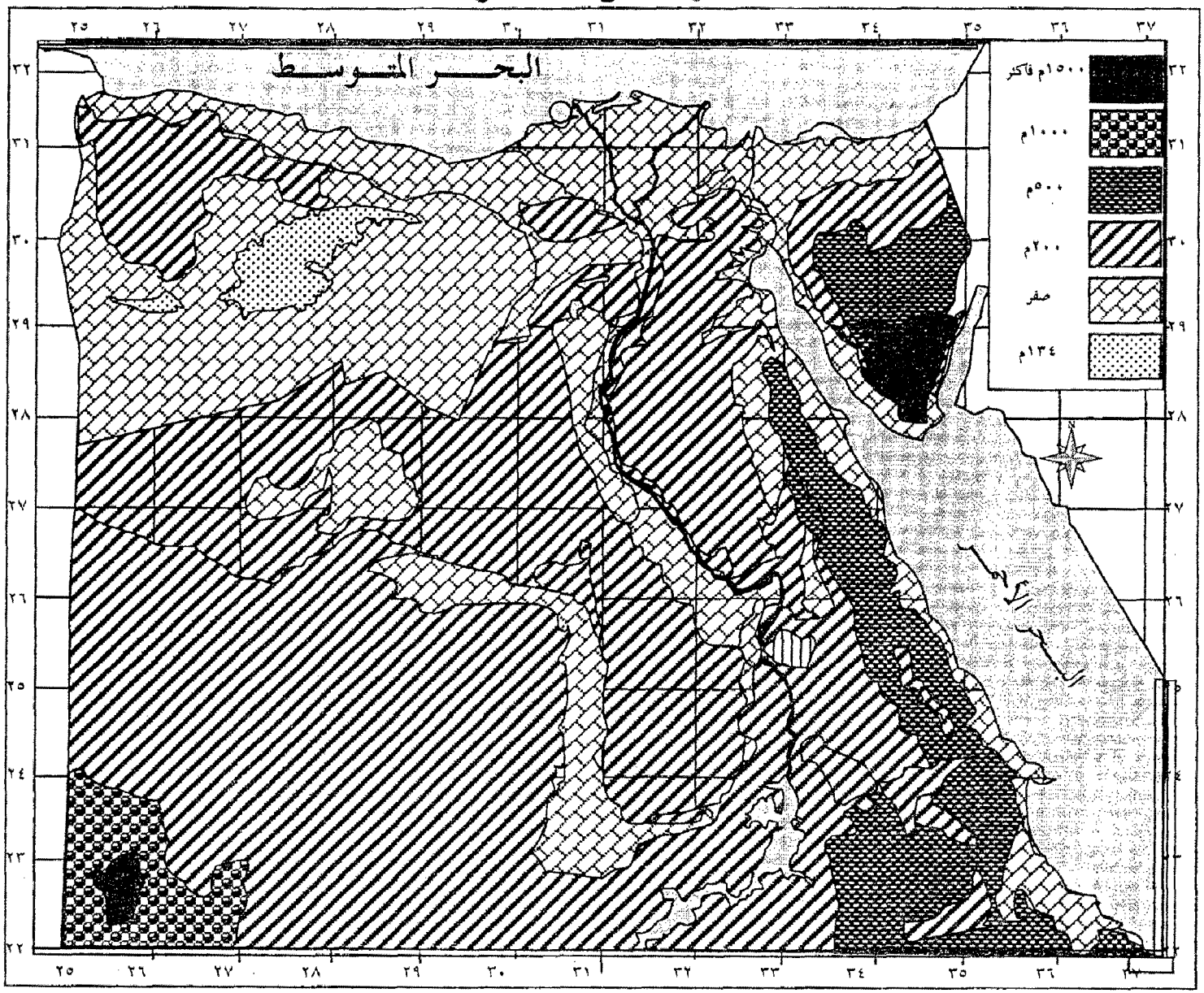

شكل رقم (٢)

وتنقسم هذه الأقسام إلى مناطق أو أقاليم تفصيلها كالآتي:-

٤-١ إقليم وادى النيل ودلتاه :

٤-١-١ الوادى : تغطى مساحة وادى النيل فى مصر نحو ١١ ألف كم^{٢} تمثل نسبه ١,١% من إجمالى سطح مصر ، تتوزع على إمتداده توزيعاً غير منتظم ، وذلك بسبب ذبذبة عرض نهر النيل [١] بين الضيق والاتساع ، ويصل العرض لأقصاه فى محافظة بنى سويف حيث يبلغ ٢٣كم ، ويصل لأدناه فى محافظة اسوان فى موضعين الأول فى خانق كلابشة حيث ينكمش إلى ٢٠٠ متر ، والثانى فى منطقة خانق السلسلة شمال كوم أمبو (٣٢٠م) ، ويعكس ذلك صلابة الصخور التى تتألف منها حافتا الهضبتين المشرفتين على الوادي ، حيث تسود صخور الخراسان النوبى من نقطة الحدود مع السودان حتى إسنا ، وتتحول بعد ذلك إلى صخور طباشيرية كريتاسية حتى أرمنت ، ثم تتغير إلى جيرية إيوسينية بامتداد الوادي نحو ٧٠٠ كم وعلى جانبيه حتى القاهرة ٠

وقد ساهمت العوامل المناخية في اتساع الوادي على الجانب الأيمن (شرق) من النيل ما بين أسوان والقاهرة ، وتبدو هذه الظاهرة واضحة من نجع حمادى ، وبوجه خاص فيما بين منفلوط والقاهرة ، ويرجع ذلك إلى تأثير الرياح الشمالية والشمالية الغربية السائدة ، فهذه الرياح تدفع المياه باستمرار نحو الجنوب الشرقي أي إلى يمين النهر ، ويساعد ذلك على زيادة النحت في هذا الجانب ، بينما يلقى برواسبه على جانبه الأيسر ، بحيث يكون الجانب الأيمن للنهر عبارة عن ضفة مرتفعة تلازم هضبة الصحراء الشرقية ، بينما يسود السهول على الجانب الأيسر ٠

٤-١-٢ الدلتا : تأخذ دلتا النيل شكل مثلث متساوى الساقين ، تبلغ طول قاعدته المطلة على البحر المتوسط نحو ٢٢٠ كم ، ويبلغ طوله من القاهرة حتى البحر نحو ١٧٠كم ٠ ودلتا النيل ثنائية الأفرع حالياً ، لكنها لم تكن كذلك فيما مضى ، فقد تطورت من تسعة أفرع إلى سبعة فخمسة إلى ثلاثة ثم إلى الفرعين الحاليين ، والأفرع السبعة مرتبة من الشرق الى الغرب هى (البيلوزى والسايسى والمنديزى والبوكولوى والسبنيتى والبلبيتى والكانوبتى) ، وهذه الأفرع كانت تغطى المسافة المحصورة من بلدة الفرما فى محافظة بورسعيد وحتى خليج أبو قير بالإسكندرية (أى فيما بين بحيرة المنزلة وإدكو)٠

---

[١] يبلغ طول نهر النيل مسافة تبلغ ١٤٦٥ كم من نقطة الحدود مع السودان ومصبه فى البحر المتوسط ، بين درجتى عرض ٢٢° الى ٣١,٥° شمالاً (٩٨١ كم منها من مدينة أسوان حتى رأس الدلتا ، ٢٤٥كم طول فرع دمياط ، ٢٣٩كم طول فرع رشيد)٠

وتمتد على قاعدة المثلث الدلتاوى سلسلة من البحيرات تمتد بطولة مؤلفة وحدة طبيعية تشترك فى أصل النشأة والشكل الى حد كبير ، والبحيرات هى من الشرق إلى الغرب : المنزلة والبرلس وإدكو ومريوط ٠ وتتصل هذه البحيرات بإستثناء مريوط بالبحر عن طريق فتحات ضيقة تعرف بالبواغيز ٠

وقد تأثرت مساحة هذه البحيرات بعوامل التجفيف الطبيعية والبشرية ، مما أدى إلى تغير مساحتها لتصبح فى جملتها نحو ١٩٥٥٠٠ فداناً ، منها ١١٥ ألف فدان للمنزلة ، و٥٥ ألف فدان للبرلس ، و١٧ ألف فدان لإدكو ، و٨ آلاف فدان لمريوط ٠

٤-٢ اقليم منخفض الفيوم :

يقع منخفض الفيوم جنوب غرب القاهرة بنحو ٩٠كم ، وغربى بنى سويف مباشرة ، وتبلغ مساحته نحو ١٧٠٠ كم^{٢} ، ومحيطه نحو ١٨٠كم ٠

ويبدأ المنخفض من حافة الصحراء على ارتفاع يصل الى ٣٥ متراً ، وينحدر بإطراد إلى منسوب الصفر ، ثم سريعاً إلى ما تحت مستوى البحر بنحو ٤٥ متراً فى بركة قارون التى تقع فى أقصى الشمال الغربى، وبهذا يتخذ المنخفض شكل المدرج المستدير ٠

ويشمل المنخفض عدة منخفضات صغيرة ، بعضها يتدنى منسوبه الى ما تحت منسوب سطح البحر ، ويفصل بينها شطوط رملية عالية تمثل سواحل بحيرة قارون فى مراحل إنكماشها ، وأوضح هذه المنخفضات ظهوراً ، هى منخفض طامية – الروضة فى الشمال الغربى ، ومنخفض الغرق السلطانى فى الجنوب الغربى ، يجاوره شرقاً منخفض قلمشاة رتطون ٠ وتمثل هذه المنخفضات من سته وحدات طبيعية ، تشمل بحر يوسف واللاهون ودلتا بحر يوسف ، ثم السهل المتاخم لبركة قارون ٠

٤-٣ إقليم الصحراء الغربية :

تمتد صحراء مصر الغربية فى المنطقة المحصورة مابين وادى النيل شرقاً إلى الحدود المصرية الليبية غرباً ، ومن ساحل البحر المتوسط شمالاً إلى الحدود المصرية السودانية جنوباً ٠ وتبلغ مساحتها نحو ٦٨١ ألف كم٠

وتوصف الصحراء الغربية بأنها صحراء منخفض وهضبة ، حيث تبدو على هيئة هضبة كبيرة متوسطة الارتفاع (نحو ٥٠٠م فى المتوسط) ، وتتدرج فى الارتفاع من الجنوب الى الشمال، وأقصى ارتفاع لها يصل إلى نحو ١٩٠٠م فى جبل العوينات ٠ ويعتبر سطح هذه الهضبة منتظم

على مدى البصر ، لا يقطعه سوى واجهات الكويستات التي تحـــدد نطاقـــات تلامـــس التكوينـــات الجيولوجية والمنخفضات التي تحازيها ٠

وتغطى معظم أسطح الصحراء غشاء رقيق من الأملاح أو ترسبات الجير أو أكاسيد الحديـــد والمنجنيز ، كما تنتشر الإرسابات الرملية فى مناطق عديدة بالصحراء الغربية ، وتتخذ ثلاثة أشكال هى : بحر الرمال ، والكثبان الرملية ، الطولية أو الغرود ، ثم الكثبان الهلاليـــة ٠ ويمتـــد بحـــر الرمال بين سيوه وجغبوب شمالاً حتى مشارف هضبة الجلف الكبير جنوباً عبر مســـافة تبلـــغ نحـــو ٥٠٠كم ، وبعرض نحو ٢٠٠كم ، ويبدو على هيئة مسطحات رملية قليلة النموج ٠ بينما تتـــألف الغرود من صفوف طولية ، يتكون كل غرد منها من سلسلة من التلال الرملية ، تمتد من جنـــوب منخفض القطارة الى الواحات البحرية ، أشهرها غرد أبو المحاريق الذى يبلغ طوله نحو ٣٥٠كـم ٠ أما الكثبان الهلالية فتنتشر جنوب دائرة عرض الخارجة ٠

ويمكن تقسيم الصحراء الغربية إلى ثلاث أقاليم واضحة يفصل بينها صفان من المنخفضـــات ، تمتد من الجنوب إلى الشمال على النحو التالي :

٤-٣-١ هضبة الخراسان النوبى :

وهى تمتد من الحدود الجنوبية وتنتهى شمالاً بمنخفض الواحات الخارجة والداخلـــة ٠ وهـــى تتكون من الخراسان النوبى (الطبقة الحاملة للمياه الجوفية) ، يبلغ متوسط ارتفاعها ٥٠٠م ، تصـــل لأقصاه الجنوب الغربى ، حيث يوجد جبل العوينات بإرتفاع يصل إلى نحو ١٩٠٠م ٠ وتكثر الكثبـــان الرملية الهلالية فى وسط الهضبة التى يكتنفها شرقاً وغرباً عدداً قليلاً من الوديان الجافة ٠

ويشمل هذا الاقليم منخفض الخارجة والداخلة ، فى المنطقة المحصورة بين دائرتى عـــــرض ٢٤° - ٢٦ ° شمالاً ، وبين خطى طول ٢٨ ° - ٣١ ° شرقاً ٠ وتبلغ مساحة الأول نحو ٣٠٠٠كـــم^{٢} والثانى نحو ١٥٠٠كم^{٢} ٠

وتنتشر فى المسافة المحصورة بين المنخفضين مجموعة مـــن الغـــرود الرمليـــة ، أهمـــها وأخطرها يمتد من شمال الداخلة عبر موط جنوباً لمسافة تصل إلى ٩٠كم ، وبإتساع يزداد فى إتجاهه جنوباً ليصل إلى نحو ١٠كم ٠

٤-٣-٢ الهضبة الوسطى :

تشغل الهضبة الوسطى مساحة تمتد بين منخفضى الخارجة والداخلة جنوباً إلى منخفضى سيوه والقطارة شمالاً ، وهى تتألف من الحجر الجيرى الإيوسينى ، وتنحدر بوجه عام جهة الشمال ، ويغلب على الهضبة الإرسابات الرملية المتمثلة فى بحر الرمال الممتد من سيوه نحو الجنوب بعرض يزيد على ٢٠٠ كم ، وبسمك يصل إلى نحو ٨٠م .

ويشمل هذا الإقليم منخفضى الفرافرة والبحرية فى المنطقة المحصورة بين دائرتى عرض ٢٦,٥° - ٢٨,٣٠ ° شمالاً ، وبين خطى طول ٢٧ ° - ٢٩,١٠ °شرقاً . وتبلغ مساحة الأول نحو ١٠ آلاف كم٢ ، والثانى نحو ١٨٠٠كم٢ .

٤-٣-٣ الهضبة الشمالية :

يمتد هذا الأقليم من نطاق المنخفضات فى جنوبى الهضبة الشمالية ويشمل (منخفضات وادى النطرون والقطارة وسيوة) ، حتى النطاق الساحلى الممتد من أبو قير حتى الحدود مع ليبيا ، ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى الوحدات التالية :

٤-٣-٣-١ نطاق المنخفضات فى الجنوب :

يشمل هذا النطاق منخفضات وادى النطرون والقطارة وسيوة ، وهذا النطاق يمتد مابين دائرتى عرض ٢٩ْ - ٣٠َو٣٠ْ شمالاً ، بين خطى طول ٣٠َو٣١ ° - ٣٠َو٢٦ْ شرقاً . وتبلغ مساحة الأول نحو ٥٠٠ كم٢ ، والثانى نحو ٢٠ ألف كم٢ ، بينما تصل فى سيوة الى نحو ألف كم٢ . وهذه المنخفضات الثلاث تقع كلها تحت منسوب سطح البحر ، خاصة منخفض القطارة الذى يبلغ متوسط منسوب قاعه إلى نحو ٦٠م تحت مستوى سطح البحر ، تصل الى نحو ١٣٤م فى أقصى جنوبه الغربى .

٤-٣-٣-٢ هضبة ماريماريكا :

تنحصر هذه الهضبة بين نطاق ساحل البحر المتوسط وخط المنخفضات السابق ، وهى تمتد من العامرية حتى السلوم لمسافة ٥٢٥كم . وتكوينات هذه الهضبة بلايوسينية وبلايوستوسينية فى جنوب غربى الدلتا ، بالإضافة إلى بعض التراكيب الجيولوجية الميوسينية (تضم هذه التراكيب جزء من ثروة مصر البترولية، وهو ماتفصح عنه الكشوف البترولية الحالية ، والتى تتركز فى هذا النطاق).

٤-٣-٣-٣ نطاق الساحل :

ينحصر هذا النطاق بين ساحل البحر المتوسط وحافة هضبة مارمايكا ، وهذا النطاق يمتد من أبو قير عبر الإسكندرية وبحيرة مريوط حتى الحدود مع ليبيا ٠ ويتميز هذا النطاق بكثرة تعرجات الساحل التى تعكس مدى تقدم حافة الهضبة نحو الساحل أو تراجعها (يساهم ذلك فى نشأة الموانى البحرية بهذا النطاق)٠

وتعتبر سلاسل الكثبان الرملية والجيرية الممتدة بطول الساحل من أهم معالم هذا النطاق ، حيث تشكل نحو ٥٥% من سطحه ، وتمتد فى عدة مناطق ، منها رأس الحكمة وفوكه ومطروح وسيدى برانى وشرق السلوم ٠

٤-٤ اقليم الصحراء الشرقية :

تمتد الصحراء الشرقية بين وادى النيل والدلتا فى الغرب والبحر الأحمر وخليج السويس وقناة السويس فى الشرق ، وبين الحدود السودانية جنوباً حتى نهاية بحيرة المنزلة شمالاً٠وتبلغ مساحتها نحو ٢٢٣ ألف كم^{٢} ، أى مايوازى ٢١% من المساحة الإجمالية لمصر وتنقسم الصحراء الشرقية وفقاً لتراكيبها الجيولوجية إلى الاقسام التالية :

٤-٤-١ جبال البحر الأحمر :

تمتد سلسلة جبال البحر الأحمر بمحاذاة ساحل البحر الأحمر من الحدود الجنوبية حتى جبل أم التناصيب على دائرة عرض ٢٨,٥٠ ° شمالاً ، وبإتساع يبلغ حوالى ٢٠٠ كم فى المتوسط ، يصل لأقصاه فى الجنوب (٤٠٠كم)٠ وتمثل هذه المنطقة منجماً معدنياً ثميناً لغالبية المعادن المهمة مثل الحديد والنحاس والذهب والرصاص والزنك والقصدير ، وكذلك معظم الأحجار الكريمة كالفيروز والزبرجد ٠

٤-٤-٢ النطاق الساحلى :

يشمل هذا النطاق المنطقة المحصورة بين البحر الأحمر شرقاً وسلسلة جبال البحر الأحمر غرباً ، وهذه المنطقة يمكن الاستفادة منها إقتصادياً على النحو التالى :

- التنمية الزراعية فى جنوب رأس بناس ، حيث تتميز هذه المنطقة بإتساع السهل الساحلى بها ليصل إلى نحو ٢٠ كم ، بالإضافة الى توافر موارد المياه الجوفية ، ويمكن أن تمثل هذه المنطقة ظهيراً غذائياً ، ومورداً مائياً لشركات التعدين ، مما يدعم جهود التنمية بالإقليم٠

- المنطقة بين سفاجا ورأس بناس ، تنتشر بها رواسب الزنك ، وخامات الفوسفات ، بالإضافة إلى وفرة المياه الجوفية مما يدعم قطاع التعدين بالمنطقة ، بالإضافة إلى التنمية السياحية ٠
- شمال سفاجا ، حيث تقع بها أحواض رأس غارب وعش الملاحة ، وهى على شكل طيات مقعرة ، توجد بها غالبية البترول المصرى فى تكوينات الحجر الرملى النوبى ، والذى يتم استغلاله حالياً فى بعض المناطق ٠
- تتناثر أمام ساحل البحر الأحمر ، خاصة فى الجزء الشمالى منه مجموعة من الجزر ، تنحصر على شكل مثلث فى المنطقة المحصورة ما بين رأس جمشة إلى سفاجا ورأسها منطقة رأس محمد ، ويبلغ عددها نحو ٢٤ جزيرة ، يمكن استغلالها إقتصادياً فى التنمية السياحية ، بالإضافة إلى وفرة الخامات التعدينية ٠
- يتعمق فى مياه البحر الأحمر ألسنة صخرية تمثل مواقع جيدة لإقامه الموانى بطول الساحل الممتد بطول ١٠٨٠كم من أقصى الشمال حتى حلايب على الحدود المصرية السودانية فى الجنوب ٠

٤-٤-٣ الهضاب :

يشمل هذا النطاق على هضبتى الخراسان النوبى (العبابدة) فى الجنوب ، وهضبة الجير الأيوسينى (المعازة) فى الشمال ، حيث تمتد الأولى بين دائرتى عرض ٢٢ ° - ٢٦ ° شمالاً ، ويحدها من الغرب وادى النيل ، ومن الشرق سلسلة جبال البحر الأحمر ، وتبدو هذه الهضبة على هيئة مجموعة من التلال الموزعة عشوائياً ، وتنحصر بين هذه التلال أودية عرضية تمتد من جبال البحر الأحمر إلى النيل ، تتميز بالإتساع ، وتنتشر بها الينابيع التى تنبثق طبيعياً ، لتشكل مورداً مائياً من أهم مواردها ، وتبلغ مساحتها نحو ٧٠ ألف كم^{٢} ٠

بينما تمتد هضبة المعازة فيما بين طريق قنا - القصير جنوباً حتى جبل المقطم ، وطريق القاهرة - السويس شمالاً لمسافة تبلغ نحو ٤٧٠كم ٠ وتتمثل هذه الهضبة فى ثلاث اشكال مختلفة هى هضبة المعازة وهضبتى الجلالة القبلية والبحرية ٠

وتمثل تكوينات هذا النطاق أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية ، حيث تنتشر بها خامات الأسمنت والجير فى الشمال ، بالإضافة إلى الفحم والحجر الرملى والفوسفات ٠ كما توجد بهذه المنطقة أهم المحاجر التى صنعت منها معظم آثار مصر الفرعونية ٠

٤-٥ اقليم شبه جزيرة سيناء :

تمتد شبه جزيرة سيناء على شكل مثلث قاعدته على البحر المتوسط عند دائرة عرض ٣١,٣٠° شمالاً ، ورأسه عند رأس محمد جنوبى دائرة عرض ٢٨ °شمالاً ٠ ويسير الضلع الشرقى للمثلث مع ساحل خليج العقبة وخط الحدود مع فلسطين ، والضلع الغربى مع ساحل خليج السويس وقناة السويس٠ وتنقسم سيناء مرفولوجيا إلى ثلاث أقاليم واضحة :

٤-٥-١ الإقليم الجبلي :

يضم هذا الإقليم المنطقة المحصورة بين خليجى السويس والعقبة ، وهو أيضاً على هيئة مثلث قاعدته دائرة عرض ٢٩ ° شمالاً ، وقمته عند رأس محمد ، وتقدر مساحته بنحو ١٩ ألف كم٢. ويتميز هذا الإقليم بجباله المرتفعة التى تتراوح مابين ٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠م (سانت كاترين)٠

وهذه المنطقة يمكن استغلالها اقتصادياً كمورد للتعدين ، حيث تتوافر بها خامات النحاس والمنجنيز والجرانيت والجبس ، بالإضافة إلى البترول والحجر الجيرى ، كذلك يمكن تدعيم قطاع السياحة بهذا الإقليم وتنويعه ما بين السياحة الترفيهية والعلمية والسفارى والمؤتمرات ٠٠٠٠الخ ٠

٤-٥-٢ إقليم الهضاب :

يقع هذا الاقليم بين دائرتى عرض ٢٩ ° - ٣٠ °شمالاً ، وتبلغ مساحته نحو ٢١ ألف كم٢ (ثلث مساحة سيناء) ، ويتألف من هضبة العجمة فى الجنوب والتيه فى الشمال ٠ ويمكن استغلال هذا الإقليم في المراعى والتعدين ٠

٤-٥-٣ الإقليم الساحلى :

يمتد هذا الإقليم على هيئة مستطيل ضلعه الشمالى ساحل البحر المتوسط ، وضلعه الجنوبى خط يربط ممر متلا فى الغرب بجبل عريف الناقة فى الشرق ، وضلعه الغربى قناة السويس ، والشرقى خط الحدود مع فلسطين ٠ وتبلغ مساحته نحو ٢١ ألف كم٢. ويتم استغلال هذا الإقليم فى التنمية الزراعية ، وسوف يتم تدعيم هذا القطاع خاصة بعد استكمال مشروع ترعة السلام التى تستهدف استصلاح نحو ٦٧٥ ألف فدان تقع معظمها في هذا الإقليم ٠

٥- الموارد الطبيعية في أرض مصر " الخامات التعدينية "

على الرغم من التوسعات العمرانية التي حققتها خطط التنمية منذ عام ١٩٨١، والتي شملت التوسعات العمرانية شرق الدلتا، بامتداد ترعة السلام إلى حدود قناة السويس، وترعة الشيخ زايد، متجاوزة السويس إلى حدود مصر الشرقية في سيناء، وكذلك في الشمال الغربي حيث امتداد ترعة النوبارية إلى مدينة الحمام، بالإضافة إلى التوسع في مناطق الصحراء المتاخمة، والمتمثلة في الإمتدادات العمرانية القائمة، التي ترتب عليها زيادة الأراضي المستصلحة، إلا أن هذا التوسع لم يترتب عليه جذب للسكان مما جعل الخروج من الوادي ضرورة حتمية يتطلبها إعادة هيكلة العلاقة بين السكان والمكان في المرحلة القادمة.

ويعتبر تكثيف النشاط الاستخراجي في المناطق الصحراوية ، من أهم الركائز التي تساعد على تحقيق التنمية الحيزية ، مما يسهم في إيجاد ركائز اقتصادية للنشاط البشري خارج الوادي والدلتا حافزاً للتحرك السكانى للخروج من الوادى والتوطن بالصحارى المصرية.

والجدير بالذكر أن الصحاري المصرية، خاصة الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء تزخر بإمكانات تعدينية كبيرة. ويمكن الاستفادة من هذه الثروات الكامنة في تنمية الاقتصاد القومي خاصة إذا ما سايرت التطور التقني، والمتمثل في الآلات والمعدات الكاشفة عن مواقع التعدين وامتداداتها، والتي من خلالها يمكن تحديد عمق الخام وحجم الاحتياطي، بما يساهم في تنمية هذه المواقع، ويدعم من خطط الخروج من الوادي الضيق.

٥-١ التوزيع الجغرافي للخامات التعدينية:

يوجد في صحاري مصر معظم الخامات التعدينية التي تم استكشافها في العصور المختلفة. وتشتمل هذه الخامات على ما يجرى استغلاله اقتصادياً في الوقت الحالي، وما يوجد بكميات كبيرة ولكن لم يحن الوقت لاستغلاله بعد لسبب أو لآخر، وكذلك الخامات التي توجد مؤشرات لوجودها وتحتاج إلى إجراء المزيد من عمليات البحث للتحقق من وجود كميات اقتصادية منها. وتضم الخامات المسجلة عدة مجموعات طبقاً لنوعياتها، تشتمل كل مجموعة منها على الخامات المتشابهة في التكوين والخواص الطبيعية والكيميائية، بالإضافة إلى الاستخدامات المختلفة لهذه الخامات.

وتشير خريطة التوزيع الجغرافي (شكل رقم ٣) لمواقع التعدين الفلزية واللافلزية إلى وجود ٢٦٨ موقعاً للخامات الفلزية، و٣٧٦ موقعاً للخامات اللافلزية ، ومعظم هذه المواقع بها

احتياطيات من الخامات بكميات صغيرة، وتتركز معظمها في الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء، ويتبين من دراسة هذه الخريطة ما يلي:

تنتشر الفلزات بصفة أساسية في الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء. وأمكن تمييز ست مناطق لهذه الفلزات، الأولي حول أم بجمة حيث المنجنيز والنحاس في شبه جزيرة سيناء، وأربع مناطق في الصحراء الشرقية تشمل المنطقة المحصورة بين الحدود المصرية السودانية عند خط عرض ٢٨° شمالاً، وتضم أكثر من ٥٢ خامة من الخامات الفلزية، بالإضافة إلى منطقة سادسة تقع بالواحات البحرية في الصحراء الغربية حيث يوجد بها خام الحديد.

أما بخصوص الخامات غير الفلزية فهي تشمل المناطق سالفة الذكر بالإضافة إلى بعض المحاجر المنتشرة بطول ضفتي النيل من أسوان في الجنوب حتى القاهرة في الشمال، وكذلك شمال بحيرة قارون، وكذلك على طول الساحل الشمالي للبلاد خاصة في غرب الإسكندرية ، بالإضافة إلى التجمع التعديني الكبير في الصحراء الغربية في منطقة أبو طرطور.

كذلك تبين الخريطة التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة (الفحم ، البترول، الغاز)، حيث تتركز في ثلاث تجمعات هي سيناء وحوض خليج السويس، أما التجمع الثاني فهو في شمال الدلتا بامتداد عرضي من الشرق للغرب ويضم الغاز الطبيعي. ثم التجمع الثالث وهو عرضي أيضا من الشرق إلى الغرب في شمال الصحراء الغربية ويضم بترول وغاز طبيعي.

كما توضح خريطة التوزيع الجغرافي، أن هناك ثلاث مناطق طولية للتعدين تمتد من الشمال إلى الجنوب على النحو التالي:

المنطقة الأولي : تمتد بين سيناء والصحراء الشرقية ، وتحصر بينها حوض خليج السويس، وتضم الفحم والبترول والمنجنيز والحديد والنحاس والرصاص والزنك والفوسفات بالإضافة إلى كثير من المعادن الأخرى.

المنطقة الثانية : تمتد حول نهر النيل من الحدود الجنوبية حتى ساحل البحر المتوسط، وتضم كثيراً من المعادن ، أهمها الحديد والفوسفات والمحاجر والغاز الطبيعي والرمال السوداء.

المنطقة الثالثة : تشمل الصحراء الغربية ، وتضم الحديد والفوسفات والبترول والغاز الطبيعى، بالإضافة إلى كثير من المحاجر ومواد البناء.

أهم مواقع التعدين فى مـــصر

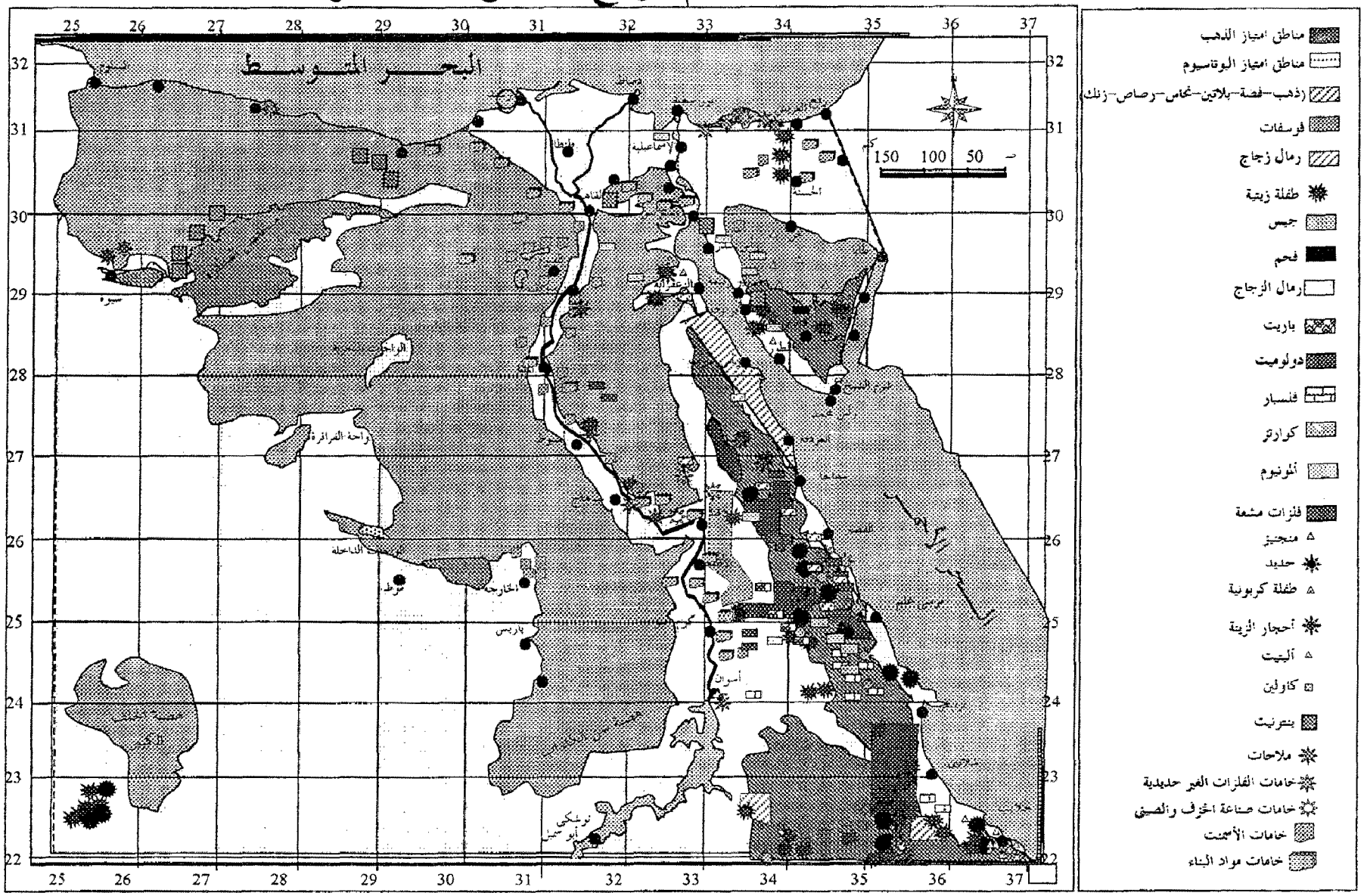

شكل رقم ٣

٥-٢ مستقبل التعـدين في مصر:

لازالت مصادر الثروة التعدينية في الصحاري المصرية تحتفظ بالكثير من أسـرارها، وتحتاج إلى جهود كثيرة للكشف عنها، مما يتطلب الاهتمام بالتطور العلمي، ومتابعة التقنيـات الحديثـة فـي استخراج وتقييم الخامات التعدينية ، مما يساهم في كشف ما في باطن الأرض مـن ثـروات ، مـع ضرورة تبنى قطاع التعدين الخطوة الأولي الخاصة بأعمال البحث والتنقيب وتحديـد الاحتياطيـات، وطرح المناطق المأمولة أمام جهات الاستثمار العام والخاص.

ويمكن أن يتبنى قطاع التعدين مشروعات للاستغلال الصناعي، من خلال دراسات مبدئية تحدد أنسب الجهات لتوطين مشروعات التعدين التي تثبت أهميتها الاقتصادية . ومن هذا المنطلـق تتحـدد مسئولية قطاع التعدين ممثلاً في الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية في تنفيذ سياسات علميـة لتنمية مصادر التعدين، اعتماداً على استكمال الأبحاث السابقة عن الخامات المكتشفة ، وتوفير المـوارد المالية اللازمة لأعمال البحث الجيولوجي ، بهدف توفير احتياطيات الخامات المختلفة.

وقد اتجه قطاع التعدين نحو تحقيق هذا الهدف من خلال طرح بعض المشاريع التي تأكد مـن دراستها جدواها الاقتصادية. وفي هذا الإطار تقترح الدراسة إقامة سلسلة من المشروعات الصناعيـة القائمة على التعدين في المناطق التالية:

- **منطقة فحم المغارة بشمال سيناء وأم بجمة شرق خليج السويس:** حيث خامات المنجنيز ورمـال الزجاج والكاولين، وحوض خليج السويس حيث البترول والغاز الطبيعي والمحاجر.

- **شمال خليج السويس:** تم البدء في تخطيط العمل بهذه المنطقة في منتصف عام ١٩٩٨، وتشـمل مناطق صناعية كبيرة، تعتمد على الخامات المحلية، كما تشمل إقامة مينائين لتصريف المنتجـات أحدهما شرق التفريعة، والآخر عند العين السخنة، بالإضافة إلى موانى الأدبية والسويس.

- **شمال شرق أسوان:** تم الانتهاء من دراسة إمكانات التنمية الصناعية في شمال شـرق أسـوان، حيث تضم المنطقة كثيراً من الخامات التعدينية، أهمها خام الحديد الذي يتوافر باحتياطيات كبـيرة، وتم طرحها أمام المستثمرين، وتكونت شركة مصرية أجنبية للاستثمار في هذه المنطقة.

- **وادي الحوضين :** تقترح الدراسة إقامة مجمع صناعي كبير لتنمية الخامات المعدنيـة المتوافـرة بالمنطقة الجنوبية بالصحراء الشرقية، حيث تتوافر المزايا النسبية بهذه المنطقة، أهمها وفرة موارد المياه تحت السطحية اللازمة للصناعة والزراعة، بالإضافة إلى قربها من طرق النقل على سـاحل البحر الأحمر، وبالتالي تتوافر منافذ تصدير المنتجات .

- **الحمـراوين - القصير**: يتركز بهذا القطاع إنتاج الفوسفات والفلسبار في الصحراء الشرقية ، كما يشمل كثير من الخامات التعدينية الأخرى التى لم يتم استغلالها حتى الآن، ويوجد بهذه المنطقة شركة البحر الأحمر لتصنيع الفوسفات والمنتجات البديلة، وكذلك مصنع الفلسبار بالحمراوين .. ويتوافر بالمنطقة مقومات التنمية الصناعية، أهمها العمالة، طرق النقل والاتصالات والموانى، كما تتوسط المنطقة الصحراء الشرقية، وتتوافر بها موارد المياه الجوفية.

- **منطقة فوسفات أبوطرطور**: يتركز بهذا القطاع إنتاج الفوسفات، وكثير من المقومات اللازمة للتنمية ، أهمها خطوط النقل وشبكة السكك الحديدية التي تربطها بالبحر الأحمر، بالإضافة إلى حجم الاستثمار المنفق على تنمية هذه المنطقة حتى الآن.

- **منطقة صناعية بالدلتا** : للاستفادة من فائض الغاز الطبيعي، والعمل على تسييل هذا الغاز وتصديره للدول الأوروبية من الموانى المنتشرة في الدلتا، خاصة بورسعيد ودمياط.

- **مناطق صناعية متوسطة الحجم جنوب الصحراء الشرقية**: اثنان في مثلث **حلايب - الشلاتين** ، والثالثة جنوب **وادي العلاقي**، والرابعة شمال غرب **وادي الحوضين**، أما الخامسة فتقع عند أطراف **وادي الخيرات** في منتصف المسافة بين **برنيس وأسوان**، وتقع المنطقة السادسة **شمال شرق كوم أمبو**.

ويستهدف العمل في المناطق الصناعية متوسطة الحجم، الصناعات التعدينية التي تتطلب استثمارات في حدود المائة ألف جنيه أو أكثر، وتعتمد على تجهيز الخام وإعداده في صورته الأولية لإرساله إلى المجمعات الصناعية الكبيرة سالفة الذكر، وبذلك يحدث نوع من التكامل والترابط والتنسيق فيما بينها.

- **مناطق صناعية متوسطة الحجم شمال الصحراء الشرقية**، تتركز الأولي شمال شرق قنا، تساهم في إقامة صناعات مواد البناء وأحجار الزينة. أما المنطقة الثانية فتتركز غرب رأس غارب، وتتركز المناطق الأخرى بمحاذاة الوادي في سوهاج وأسيوط والمنيا وبنى سويف، وتعتمد على خامات مواد البناء وأحجار الزينة المتوفرة بهذه المناطق. وقد تم اختيار هذه المواقع لتوطن هذه التجمعات لوفرة المزايا النسبية التي تساهم في إقامة صناعات تعدينية، أهمها وفرة العمالة، ووسائل النقل والاتصال ، وموارد المياه.

- **إقامة تجمعات صناعية تعدينية صغيرة**: تقترح الدراسة إقامة حوالي ٢٥ تجمعاً صناعياً تعدينياً صغيراً ، يعتمد على استغلال مواقع التعدين ذات الاحتياطيات المحدودة ، التي تم تحديدها من

قبل قطاع التعدين، وتنتشر هذه التجمعات من جنوب الصحراء الشرقية حتى دائرة عرض ٢٨ شمالاً، باتساع يتراوح بين ٢٠٠و٤٠٠كم، وكذلك في منطقة وسط سيناء.

٦- خصائص العمران المصرى وكيف تكون على مر العصور

٦-١ مقدمة

أرتبط العمران في مصر من العصور الأولى بطبيعة الأرض والعناصر الطبيعية الأخرى وأهمها وادى النيل والبحر المتوسط والبحر الأحمر والصحراء شرقاً وغرباً . وقد أثر نهر النيل التأثير الأكبر على تشكيل العمران في مصر حيث يتميز الوادى بالتربة الخصبة والمناخ المعتدل ٠

٦-٢ نشأة العمران في مصر القديمة

تأثرت نشأة التجمعات العمرانية في مصر القديمة وتوزيعاتها بالعوامل الطبيعية وخاصة النيل حيث أرتبطت هذه التجمعات بالنيل ارتباطا وثيقاً وانتشرت على ضفتى النهر لما يوفره من خصوبة تربة للزراعة وسهولة في الانتقال بين التجمعات عن طريق الملاحة النهرية.
ولقد تباين إنشاء التجمعات على ضفتى النهر وذلك تأثراً بالعوامل الجوية حيث ظهرت المناطق الزراعية في الضفة الشرقية للنهر أكثر منها في الضفة الغربية وذلك لإتساع الوادى في هذا الجانب وهذا بسبب الرياح الشمالية الغربية التى تدفع مياه نهر النيل إلى الضفة الشرقية فيزيد ترسيب النهر على هذا الجانب ويتسع الوادى فيه.

كما انتشرت مدن الموانى بالضفة الغربية[1] للنيل حيث كانت هذه الضفة أكثر جفافاً وأقل رطوبة من الضفة الشرقية وهو ما يحافظ على المدافن والمياوات من التلف ، وهذه النقطة كانت تمثل عند المصريين القدماء شيئاً أساسياً في حياتهم حيث كانوا يعتقدون في بعث الجسد بعد الموت .. كما يظهر ذلك في الأهرامات وسقارة بمدينة الجيزة.

٦-٣ بداية نشأة المدن :-

نشأت التجمعات العمرانية أول ما نشأت على حافة الصحراء ولذلك لتحاشى خطر الفيضان السنوى لنهر النيل ولكن أيضاً نشأت بعض التجمعات الأخرى لأسباب سياسية وعسكرية داخل الدلتا والوادى على الأراضى الزراعية ولكن فيضان النيل كان يغطى الأرض سنوياً بطيقة من الطمى يتزايد سنوياً فيغطى هذه التجمعات حتى وصل في بعض الأماكن إلى أرتفاع ١٠-١٥متر، وكانت التجمعات

---

[1] ارتبط الشرق والضفة الشرقية ايضاً بشروق الشمس أى الحياة، والضفة الغربية والغروب بالموت والنهاية.

الجديدة تقوم على بقايا التجمعات القديمة حتى وصلت شكلها إلى تلال عالية متراكمة فـــوق بعضـــها البعض ومن أمثلة المدن القديمة التى قامت على تلال هى مدينة " أون " والتى أسماها الأغريق بعـــد ذلك هليوبوليس[٢].

وظلت ظاهرة الفيضان والترسيب هذه تؤثر على تكوين أغلب القرى المصرية من جنـــوب أســيوط وحتى أسوان إلى وقت قريب سنة ١٩٦٤ وقبل إنشاء السد العالى.
ولكن قبل ذلك وقبل بناء خزان أسيوط وقناطر محمد على كانت المياه تغمر وادى النيل ودلتاه وتكـون القرى والتجمعات أشبه بمجموعة من الجزر وسط البحر ، بما جعل كثير من المدن تقوم على التـــلال والمناطق العالية خوفاً من أن يغمرها الفيضان.

٦-٤ هرمية توزيع التجمعات وثبات المسافات بينها:-

أرتبط توزيع التجمعات العمرانية في مصر كما ارتبطت نشأتها بالنيل حيث ظـــهرت بعـض المدن بوصفها عواصم للأقاليم ومراكز للإدارة والعبادة ووزعت هذه المراكز على مسافات تكاد تكون متساوية تبعد إحدها عن الأخرى في حدود ٢٠ ميل ، وقد يرجع ذلك إلى الحاجة إلى تخزين الحبـــوب في مركز رئيسى ومركز للإدارة وسوقاً للقرى الموجودة في نطاق المركز ، ومن هنا بـــدأت فكـــرة تدرج التجمعات ويظهر ذلك بوضوح في عواصم المحافظات أو عواصم المراكز الإداريـــة بالوجـــه البحرى والقبلى.

ولكن الملاحظ هنا أن تأثير هذا العامل " تخزين الحبوب في مراكز تخدم القـــرى المحيطـــة " عمل على وجود فجوة في هرم التدرج العمرانى يشاهد حتى الآن حيث توجد المدن الكبيرة " عواصـــم المحافظات " والقرى الصغيرة ، ولا توجد التجمعات الوسطى بشكل حقيقي وذلك للتركيز علـــى أدوار هذه المدن الكبرى على مر العصور حتى زادت وكبرت مع أهمال باقى التجمعات التى تركت لتنمـــو بشكل تلقائى تقريباً.

٦-٥ التطور الحضرى للتجمعات في مصر وأرتباطه بتطور التجارة:

أزدهرت بعض المدن والتجمعات القديمة نظراً لمواقعها المتميزة التى أتاحت لها فرصـــة أن تكون مركزاً للتجارة إلى خارج مصر والتبادل التجارى مع البلدان المحيطة بها مثل " عيـــن شـــمس هليوبوليس " مدينة أون القديمة والتى كانت أول مركز للتجارة بين مصر وقارة أســـيا عـــبر خليـــج السويس. ومدينة قفط " بقنا والتى كان يربطها بالقصير على البحر الأحمر طريق، ومدينـــة أبيـــدوس

---

[٢] د. أحمد خالد علام وآخرين، تاريخ تخطيط المدن ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٥١.

جنوب غرب النيل حيث تجارة الواحات وقوافل الصحراء الليبية. وفي العصر اليونـــانى أقيمـــت عـــدة مراكز للتجارة مثل الإسكندرية ودمياط ثم بعد الفتح الإسلامى أزدهرت عدة مدن دينياً بالإضافـــة إلـــى قيامها بوظيفة مراكز للتجارة والإدارة ، ثم ظهرت القاهرة بمسمياتها المختلفة، ومن هذه المـــدن التـــى أزدهرت بفعل نشاط التجارة بها تكونت المدن الكبيرة وعواصم المحافظات الحالية.

ومن هذا الاستعراض البسيط لتطور المدن المصرية يظهر الدور الكبير الـــذى يلعبـــه البعـــد الاقتصادى في تطور أحجام وأدوار المدن المصرية باستثناء بعض المدن التـــى تطـــورت لأغـــراض سياسية وعسكرية .

الفصل الرابع

مصر : الأقاليم المناخية

١- تعريـــف المنـــاخ :

عند القيام بتقسيم ج٠م٠ع الى مناطق مناخيه يجب بدايه توضيح ما هو المناخ وماهى العوامـــل المؤثره عليه فى المناطق المختلفة. ويعرف المناخ وفقاً لما اتفق عليه دوليـــاً علـــى انـــه " متوســـط العناصر الإرصادية المختلفة على منطقة ما لفترة زمنية لا تقل عن ٣٠ سنة " ٠

٢- العوامـــل التى يتوقف عليها مناخ مصر:

١/٢- موقع مصر بالنسبة لخطوط العرض والتضاريس :

مصر تقع فى المنطقة تحت المدارية **Sub-Tropical** بين خطى عرض ٢٤ - ٣١ درجـــه شمالاً التى تتميز بالحراره والجفاف وقله الأمطار وتعتبر جـــزء مـــن حـــزام الصحـــراء الأفريقـــى الشمالى٠

والأراضى المصرية منبسطه بوجه عام فيما عدا شمال البحر الأحمر ومنطقـــة شـــبه جزيـــرة سيناء فهما منطقتان جبليتان وتصل ارتفاع قمم الجبال الى نحو ٢٥٠٠متر وتأثير هذه المناطق الجبليـــة يكون واضحاً على درجات الحراره والأمطار والرياح ٠

٢/٢- تأثير المساحات المائيه على المناخ :

يحد مصر من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر ٠ والبحر المتوسط ذو مساحه مائيه كبيرة والتيارات الهوائيه القادمه من فوقه الى مصر لايعترضها جبال أو حواجز لذا فإن للبحـــر المتوسط تأثيراً ملحوظاً على مناخ الجزء الشمالى من مصر حتى خط عرض ٣٠ شمالاً تقريباً ٠ أمـــا جنوب ذلك فيقل هذا التأثير بسرعه (وليس تدريجياً) ويكاد ينعدم بعد مصر الوسطى (خـــط عـــرض ٢٧ - ٢٨ شمالاً)٠

أما مياه البحر الأحمر فتأثيرها محدود ويتركز على شواطئه فقط حيث ان البحر الأحمر محـــاط بسلسله عاليه من الجبال ٠ والرياح المؤثرة طوال العام هى شماليه غربيـــه أى موازيـــه للســـواحل ، ولكن فى فصلى الربيع والخريف حينما يمتد المنخفض السودانى الموسمى ليصل الى مصـــر يتغـــير إتجاه الرياح وتصبح شماليه شرقيه وهى فى الأصل جنوبيه شرقيه ماره على مياه البحر الأحمر حيـــث تتحمل بكميات معقوله من بخار الماء مما يؤدى الى هطول امطار فوق مناطق شمال البحر الأحمـــر وسيناء والدلتا تكون غزيرة احياناً وقد تصل الى حد العواصف الرعدية لفترة محدودة وهـــى تـــؤدى بدورها الى حدوث بعض السيول على سلاسل جبال البحر الأحمر.

٢/٣- الكتل الهوائيه وتوزيعات الضغط الجوى على مصر خلال فصول السنه المختلفة :

٢/٣/١- فصل الشتاء (ديسمبر - يناير - فبراير) :

توضح الخريطة المرفقه (٢-أ) التوزيع المتوسط للضغط الجوى مقيساً عند سطح البحر فى فصل الشتاء ٠ كذلك مصادر الكتل الهوائية والجبهات شبه الثابتة الفاصله بين هذه الكتل وهى كالتالى :

(١) **(Polar Continental PC)** وهى الكتلة القطبية الباردة ومصدرها روسيا وأوربا بوجه عام وهى كتلة شديدة البرودة فى الأصل ولكن بمرورها على البحر المتوسط ترتفع درجة حرارة هوائها نسبياً حيث تصل إلى مصر بارده وليست شديدة البرودة إلا فيما ندر وفى هذه الحالة قد يصاحبها تساقط ثلج على مصر كما حدث فى فبراير ١٩٥٠.

(٢) **(Polar Maritime PM)** وهى الكتله القطبيه البحريه ومصدرها غرب أوربا وشواطىء الأطلنطى وهى كتله رطبه ولكنها أقل برودة من الكتلة القطبية السابق ذكرها٠ ويصاحبها أمطار متوسطه الشده ٠

(٣) **(Tropical Cont. TC)** وهى الكتله الهوائيه المداريه الدافئه ومصدرها شمال أفريقيا وهى دافئه وجافه ٠

(٤) **(Hot Tropical Cont. TCH)** وهى الكتله الهوائيه المداريه شديده الحراره ومصدرها وسط أفريقيا ويحدها من الشمال جبهة تحت مداريه شبه ثابتة **(Sub- Tropical Front STF)** والتى تقع على خط عرض ٢٠ شمالاً تقريباً ، وقد تتحرك هذه الجبهه فى حاله نادره الى الشمال فتؤثر على القاهرة ويؤدى ذلك الى ارتفاع ملحوظ فى درجات الحرارة كما حدث فى يناير ١٩٦٢ حيث وصلت الى ٣٠ درجة مئوية ٠

٢/٣/٢ فصل الربيع (مارس - ابريل - مايو) :

يمكن تلخيص أهم صفات فصل الربيع على النحو التالى :-

كما توضحه الخريطه ٢ب ٠

(١) يحدث فى فصل الربيع ان ترتفع درجة الحرارة بسرعه فى الأراضى الأسيوية (وخاصه الجزيرة العربية والخليج) لذلك فإن الهواء القطبى القادم من فوق جنوب روسيا لا يختلف كثيراً عن ذلك القادم من فوق أوربا بل انه فى أواخر فصل الربيع يكون الهواء القادم من فوق أوربا أبرد من ذلك الآتى من فوق آسيا٠

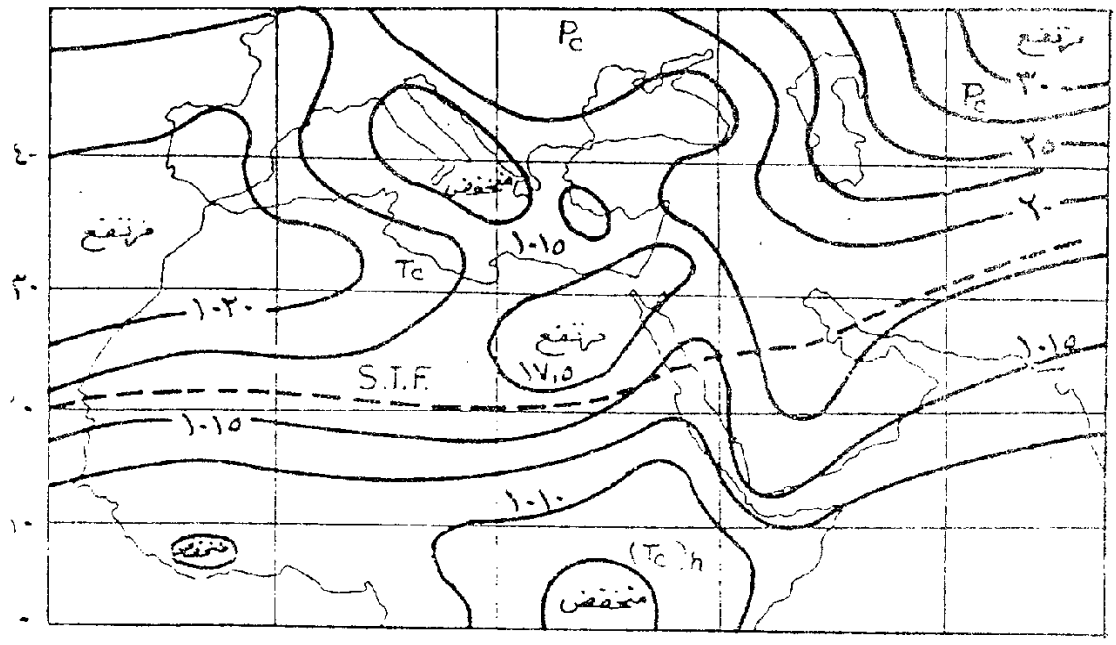

٢ ـ أ توزيع الضغط الجوى عند متوسط منسوب سطح البحر ـ شهر يناير

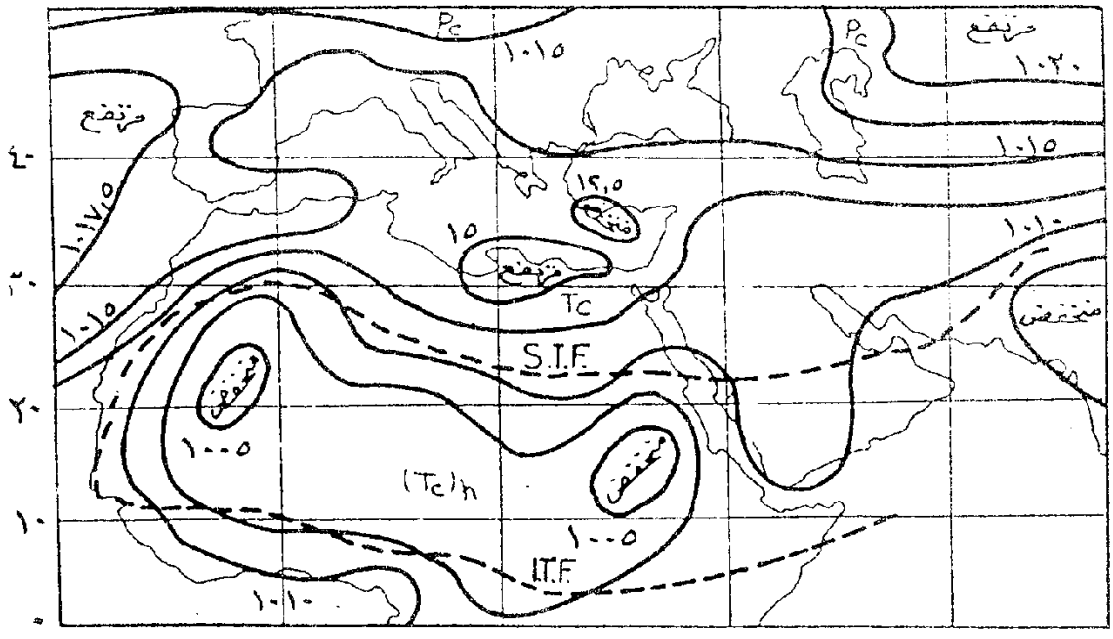

٢ ـ ب توزيع الضغط الجوى عند متوسط منسوب سطح البحر ـ شهر ابريل

(٢) المنخفضات الجوية الحرارية (Thermal Lows) الموجودة أصلاً فى أواسط أفريقيا تتحـرك شمالاً ويتسبب ذلك فى ظهور منخفضين جويين الأول فوق أواسط السـودان والثـانى فـوق الصحراء الكبرى وتبعاً لذلك تتحرك الجبهه تحت المداريه (STF) نحو الشمال فتتحرك ما بين خطى عرض ٢٠-٣٥ شمالاً بدلاً ٢٠ شمالاً فى فصل الشتاء.
وتنفصل وتتكون منخفضات صحراوية حاره فوق الساحل الشمالى الأفريقى وتتحرك بسـرعه مثيره للرمال ورافعه لدرجات الحراره وهى ماتسمى بالمنخفضات الخماسينيه (فـى مصـر) وهو مايميز فصل الربيع ٠

(٣) يستمر تواجد كتله الهواء المدارية الدافئة (T C) فوق شمال أفريقيا ولكن تأثيرها ينحسر فـى فصل الربيع عنه فى فصل الشتاء ٠

٣/٣/٢- <u>فصل الصيف (يونيو – يوليو – أغسطس – سبتمبر)</u>

الكتل الهوائية السائدة فى هذا الفصل على منطقة شرق البحر المتوسط والمؤثرة على ج٠م٠ع هما كتلتان رئيسيتان الأولى الكتلة الهوائية شديدة الحرارة (TCH) وهى تقع دائماً جنوب الجبهه تحت المدارية (STF) والكتلة الثانية هى الكتلة المدارية الدافئة (TC) ٠ ويتضح ذلك من الخريطة المرفقـة (٢ج) ٠ وتكون التوزيعات الضغطية فى هذا الفصل شبه ثابتة وينعدم تقريباً مرور منخفضات جويـة على البلاد ٠ إلا انه فى بعض الأحيان وخاصه فى النصف الأخير من شهر أغسطس (وهى حـالات نادره) يتسرب منخفض علوى بارد من اوربا مصدره الكتله الهوائيه القطبية (PC) إلى شرق البحـر المتوسط ويصاحبه هواء معتدل الحراره ويؤدى الى ظهور سحب ركاميه قد يصاحبها امطار رعديـه فوق هذا الأقليم لفترة زمنية قصيرة ٠

وبصفه عامه يمتد هذا التوزيع الضغطى حتى شهر سبتمبر ويبدأ فى نهايه هذا الشهر تكـون منخفضات جويه فوق غرب البحر المتوسط يضعف تأثيرها أثناء حركتها نحو الشرق بحيث تصل إلى شرق البحر المتوسط ضعيفة ولايظهر أثرها إلا فى ظهور بعض السـحب المتنوعـة (منخفضـه – متوسطه)٠

٤/٣/٢- <u>فصل الخريف (اكتوبر – نوفمبر)</u>

فى هذا الفصل تبرد كلاً من قارتى أوربا وآسيا كمقدمه لقدوم فصل الشـتاء وتكـون الكتـل الهوائية القادمة من آسيا (سيبريا) أبرد بدرجة ملحوظه من تلك التى مصدرها وسط أوربا ، وبذلـك تهبط درجات الحرارة بشكل ملحوظ جداً عن فصل الصيف وخاصه فى الفترات المسائيه وأثناء الليل٠

ولذلك فإنه عندما تتواجد منخفضات هوائية علويه باردة فوق الطبقات السفلى الدافئة التى مازالت تغطى منطقة شرق البحر المتوسط ومصر فانه تنشأ حاله من حالات عدم الإستقرار الشديد والتى تؤدى إلى تكون سحب ممطره قد تكون غزيرة ورعدية أحياناً وتؤدى إلى سيول فى منطقتى سيناء وسلاسل جبال البحر الأحمر ٠

وكما توضح خريطة (٢د) تبدأ الجبهه تحت المدارية فى هذا الفصل فى التراجع جنوباً وبذلك تزداد المساحه فوق شمال أفريقيا المتاحة للهواء المدارى المعتدل ٠

كما يبدأ تواجد تيار الهواء النفاث (Jet Stream) فى منطقة البحر المتوسط ، حيث يشتد خلال فصل الشتاء وله تأثير ملحوظ فى تكون وحركة المنخفضات الجويه وتعميقها ٠

٣- دراسة لبعض العناصر الجوية المؤثرة :

قبل البدء فى تقسيم الجمهورية إلى أقاليم مناخية سوف يشار بإيجاز إلى بعض العناصر الجوية التى تؤثر على تغير المناخ من جهه إلى أخرى ٠

٣/١- <u>الضغط الجوى</u> :

تقوم محطات الأرصاد السطحية المنتشرة فى جميع انحاء العالم برصدات جوية ساعيه (كل ساعه) لجميع العناصر الجوية ومن اهمها الضغط الجوى الذى يقاس بوحدات الهكتوباسكال ٠ ثم توقع هذه الرصدات كل ٦ ساعات على خرائط تغطى مساحات كبيرة حول ج٠م٠ع فهى تقع بين خطى عرض ٦٠ شمالاً ، ٥ جنوباً كذلك بين خطى طول ٥٥ شرقاً ، ٢٥ غرباً ٠ ثم يقوم خبراء الأرصاد بتحليل هذه الخرئط برسم خطوط تساوى الضغط بفارق ٥ وحدات لتحديد مناطق الضغط المرتفع والمنخفض والأخاديد الجويه حيث ان هذه التوزيعات الضغطية المختلفة تكون مصحوبة بخواص معينه من حيث الكتل الهوائيه والجبهات شبه الساكنه وكذلك الجبهات الباردة والساخنه المتحركه ومايصاحبها من ظواهر جويه٠

وجمهورية مصر العربية وفقاً لموقعها الجغرافى المشار إليه سابقاً تتأثر خلال فصول السنه المختلفة بأربعة توزيعات اساسية وهى :

أ- **<u>منخفض السودان الموسمى</u>** : ويظهر تأثيره فى فصلى الربيع والخريف ويتركز تأثيره غالباً على المناطق الشرقية والجنوبية وتصاحبه عواصف ترابية مع درجات حرارة مرتفعة وأحياناً تتكون سحب رعدية مطيرة قد تؤدى الى سيول بينما تقع المناطق الشمالية والغربية تحت تأثير مرتفع خطوط العروض الوسطى وهى غالباً ما تكون معتدلة الحرارة٠

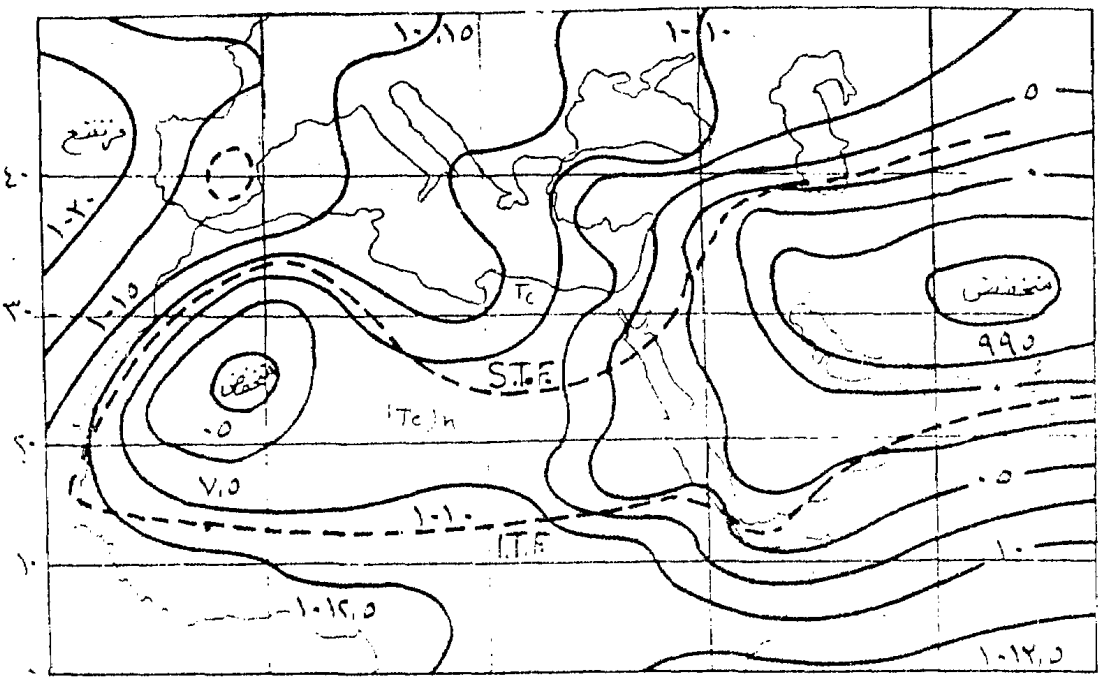

٢ ـ ج توزيع الضغط الجوى عند متوسط منسوب سطح البحر ـ شهر يوليو

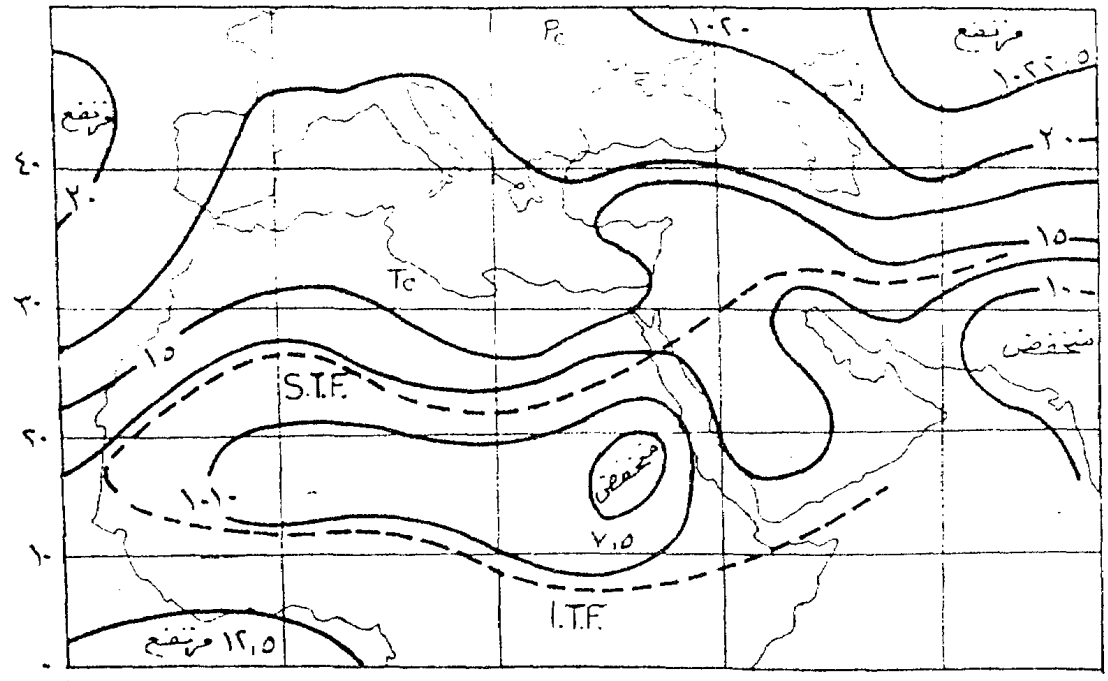

٢ ـ د توزيع الضغط الجوى عند متوسط منسوب سطح البحر ـ شهر اكتوبر

ب- **منخفضات البحر المتوسط** : ويظهر تأثيرها بوضوح فى فصل الشتاء حيث تغزو مصر بكثافة عالية تتراوح بين ٢-٥ منخفضات شهرياً ويؤدى ذلك الى إنخفاض ملحوظ فى قياس الضغط ويصاحب ذلك رخات مطيره بين الخفيفة والمتوسطه تشتد أحياناً ويصاحبها عواصف رعدية أحياناً ٠

ج- **منخفض الهند الموسمى** : ويظهر تأثيره فى شمال وشرق مصر فى فصل الصيف بينما يتحرك مرتفع العروض الوسطى الى المناطق الغربية والجنوبية وتعتمد درجات الحراره فوق مصر على حركة هذه التوزيعات شرقاً وغرباً فإذا تحرك هذا المنخفض إلى الغرب ترتفع درجات الحرارة إرتفاعاً ملحوظاً وعاده مايصحبها زيادة الرطوبة النسبية إما إذا تحرك هذا المنخفض جهه الشرق (نحو الجزيرة العربية والخليج) فتقع البلاد تحت تأثير مرتفعات العروض الوسطى وتعتدل درجات الحراره ٠

د- **مرتفعات العروض الوسطى** : وهى تتكون عقب مرور المنخفضات وهواؤها مصدره وسط أوربا والمحيط الأطلنطى ٠ وأثناء وجودها يستقر الطقس ويتكون الضباب والشابورة ٠

٢/٣- **درجات الحرارة** :

والمقصود بها قياس درجة حرارة الهواء فى الظل وهى ترصد (تقاس) كل ساعه مثل عنصر الضغط وعناصر الطقس الأخرى ٠ وسنتعرض لبعض تعريفات درجات الحرارة ٠

فمثلاً درجة الحراره اليومية هى متوسط توزيعات الحراره العظمى والصغرى على مدار اليوم٠ وهى تختلف من منطقة لاخرى وفقاً لتضاريس كل منطقة فمثلاً الجبال تتميز بإنخفاض درجة الحرارة على مدار السنه وخاصه فى فصل الشتاء بالنسبة لجبال البحر الأحمر وجبال سيناء ٠ كما يظهر تأثير القاريه بصوره خاصه بالنسبه لدرجة الحرارة الصغرى وخاصة فى فصل الشتاء حيث تتميز الصحراء الغربية بأقل متوسط درجة حرارة خلال هذا الفصل كذلك سواحل البحر المتوسط تتميز بأعلى درجات حراره خاصة فى الفترة من ابريل الى اغسطس وأقل ما يمكن فى الفترة من نوفمبر الى فبراير ٠

أما **درجة الحراره العظمى فهى** أعلى درجة حرارة تسجل خلال اليوم ٠ وتتأثر هذه الدرجة بموقع مصر الجغرافى شمال خط الاستواء فتزداد درجه الحرارة من الشمال الى الجنوب ٠ ويختلف معدل هذا التدرج من شهر لآخر ويكون هذا التدرج (الفرق) كبيراً بين الشمال والجنوب خلال شهرى مايو ويونيو ويصل إلى ١٥ درجة سليوس (مئويه) بينما لا يتعدى ٥ درجات فى شهر يناير ٠

وتصل درجه الحراره لأعلى قيمه لها فى جنوب مصر خلال شهر يونيو بينما يمثل شهر أغسطس أعلى درجه حراره عظمى لمنطقة الساحل الشمالى ٠

- وتلعب المسطحات المائيه والمرتفعات دوراً كبيراً فى التوزيع الحرارى فيكون التدرج الحرارى واضحاً على المناطق القريبة من سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر خلال فصلى الربيع والصيف بينما يكون ضعيفاً خلال فصلى الخريف والشتاء حيث ان درجة حراره سطح البحر تكون منخفضة نسبياً فى فصلى الربيع والصيف بالنسبة للارض بينما تكون مرتفعة نسبياً فى فصلى الخريف والشتاء ٠
- كذلك تنخفض درجة الحرارة فوق قمم المرتفعات والجبال فى سيناء وسواحل البحر الأحمر ويظهر هذا الإنخفاض بوضوح خلال فصل الشتاء فوق جبال سيناء فى حين يكون الإنخفاض اكثر شده فوق سلاسل جبال البحر الأحمر خلال فصل الصيف ٠

وأعلى درجة حراره سجلت فى مصر خلال الفترة من ١٩٦١ – ١٩٩٠ هى ٥٠,٦ درجة سليوس (مئويه) فى واحه الخارجه ومدينة اسوان ٠

أما **درجة الحرارة الصغرى** : فهى أقل درجه حراره تسجل خلال اليوم – وهى مثل درجة الحرارة العظمى تتأثر بالموقع الجغرافى والتضاريس ويضاف إلى ذلك عنصر هام وهو القاريه حيث يظهر واضحاً فى منطقة الصحراء الغربيه خلال فصل الشتاء أثناء الليل نتيجة للتبريد بالإشعاع ٠

وعلى عكس درجة الحرارة العظمى فكلما إتجهنا جنوباً تقل معدلات وقياسات درجة حراره النهاية الصغرى ٠

ويظهر ما يسمى بتأثير المخزون الحرارى فى المناطق الحضريه فعلى سبيل المثال منطقة مدينة القاهرة بما فيها من مبانى كثيرة وعالية ومصانع فتتميز بدرجة حراره صغرى أعلى من المناطق المجاوره ٠

وأدنى درجة حراره سجلت فى مصر خلال نفس الفترة هى (-٤,٠) فى منطقة الصحراء الغربية عند واحه الداخله وكذلك مدينه أسيوط خلال شهر يناير كما ان هناك مناطق لها طابع جغرافى خاص مثل منطقة المنيا التى سجلت فيها درجه حرارة (-٥,٢) خلال شهر ديسمبر ٠ أما مناطق المرتفعات الجبلية حيث لها طابع جغرافى خاص وهو ارتفاعها فقد سجلت درجه حراره (-٩,٤) فى جبل سانت كاترين خلال شهر يناير ٠

٣/٣- الرطوبة النسبية :

والمقصود بالرطوبة النسبية هى نسبه كميه بخار الماء الموجود فعلاً فى الجو إلى كميه بخـار الماء التى يتشبع بها الهواء ٠

وتعتمد توزيعات الرطوبه فى مصر على التضاريس وطبيعه السطح والقرب أو البعـد عـن المسطحات المائية مثل سواحل البحرين المتوسط والأحمر والبحيرات ونهر النيل ٠

وتوجد أعلى نسبه للرطوبة فى فصل الصيف عند السواحل الشمالية حيث تصل إلى اكثر مـن ٧٠% وتقل كلما اتجهنا الى الداخل حتى إلى ٢٠% فى أقصى الجنوب ويكون التغير سريعاً وملموساً فى الشمال بينما يكون ضعيفاً فى الجنوب ٠

كما يظهر إنحدار شديد فى توزيعات الرطوبة قرب سواحل البحر الأحمر ويضعف كلما اتجهنا غرباً ٠

أما بالنسبة لسيناء فنظراً لطبيعتها الجغرافية المتميزه كشبه جزيرة ووجود مرتفعات جبلية فـإن إنحدار الرطوبة يكون كبيراً بالقرب من السواحل بينما يقل كثيراً حتى يصل إلى حوالـى ٢٠-٣٠% فوق قمم جبال جنوب سيناء ٠

٤/٣- الهطول (الأمطار بأنواعها)

يصاحب هطول الأمطار على مصر حالات عدم الاستقرار الناتجه عن غزو كتـل الـهواء البارده فى طبقات الهواء العليا والتى تصاحب منخفضات جويه قـرب سـطح الأرض ٠ وموسـم الأمطار فى مصر يمتد عاده من فصل الخريف حتى فصل الربيع وأكثر الفصول أمطاراً هو فصـل الشتاء نظراً لكثرة المنخفضات الجويه التى تمر بمنطقة شرق البحر المتوسط ٠

وأكبر كميه أمطار تسقط على مصر تكون فوق شمال غرب الدلتا نظراً لاتجاه الساحل فى هذه المنطقه والذى يتعامد تقريباً مع إتجاه الرياح الممطره ويقل معدل سقوط الأمطار بشده كلما اتجـهنا جنوباً لداخل البلاد حتى مصر الوسطى حتى يصبح نادراً جداً لدرجة الانعدام تقريباً فى مصر العليـا والصحراء الغربية ٠

وخلال فصلى الخريف والربيع تقع شرق البلاد وجنوبها تحـت تـأثير منخفـض السـودان الموسمى مع وجود أخدود من الهواء البارد فى طبقات الجو العليا القادم من أوربا وبسبب التضاريس الجبلية لكل من شبه جزيرة سيناء وسلاسل جبال البحر الأحمر فتحدث حالات من عـدم الاسـتقرار الشديد ينتج عنها حدوث رخات شديده وعواصف رعديه على هذه المناطق يمتد تأثيرها حتى مصـر الوسطى وقد حدثت سيول جارفة مرات عديدة فى هذه المناطق ٠

وأكبر كميه أمطار هطلت فى يوم واحد كانت فى المنطقة الواقعه على شمال غرب البلاد فى فصل الشتاء ١٢٠,٨ ميلليمتر فى سيدى برانى ، ٩٧.٦ ميلليمتر فى السلوم ٠

وشكل (٣) يمثل المتوسط السنوى لكميات المطر (ملليمتر) على الجمهورية ٠

٣/٥- <u>الريـــاح السطحيـــة</u> :

كما سبق فإن جمهورية مصر العربية تتعرض خلال فصول السنه المختلفة (ونظراً لموقعها الجغرافى) لكتل هوائيه متعدده وتوزيعات ضغطية تختلف من فصل إلى فصل تؤدى أحياناً إلى هبوب رياح نشطه وبوجه عام سوف نلخص إتجاه وسرعه الرياح فى كل فصل على حده٠ وشكل (٥) يمثل المتوسط السنوى لسرعه الرياح السطحية ٠

ففى **فصل الشتاء** تكون الرياح الجنوبية الغربية الى الغربية هى السائده على شمال الجمهورية بسرعات تتراوح بين ٨-١٨ كم/ ساعه تصل أحياناً إلى ٣٠-٤٠كم/ ساعه اثناء تأثير الجبهات الباردة ٠ بينما تسود الرياح الشمالية والشمالية الغربية على بقيه المناطق بسرعات تتراوح بين ٨-١٨كم/ساعه ٠
كما فى شكل (٥أ) ٠

أما **<u>فى فصل الصيف</u>** فتكون الرياح السطحيه السائده على جميع انحاء الجمهورية هى الرياح الشمالية الغربية بسرعات تتراوح بين ٦-١٥كم / ساعه ٠كما فى شكل (٥- ج)٠

أما فى **<u>فصلى الربيع والخريف</u>** فتسود الرياح الشماليه الغربية على معظم المناطق بسرعات تتراوح بين ٨-١٨كم/ساعه تصل أحياناً إلى حد العاصفه فى فصل الربيع فى موسم رياح الخماسين وقد تصل إلى ٦٠كم / ساعه ٠
أما على المنطقة الشماليه الشرقيه فتسود الرياح الشماليه الشرقيه فى فصلى الربيع والخريف بسرعات ١٠-٢٠كم /ساعه ٠

ومما يجدر الاشاره إليه ان تكرار الرياح الشماليه الغربيه فوق سواحل البحر الأحمر النشطه فى كافه الفصول أى انها تكون شبه ثابته الاتجاه وبسرعات تتراوح بين ٨-١٨كم/ساعه تصل أحياناً إلى ٢٥كم/ساعه ٠
وشكلى (٥-ب) ، (٥-د) تمثلان الرياح فى فصلى الربيع والخريف ٠

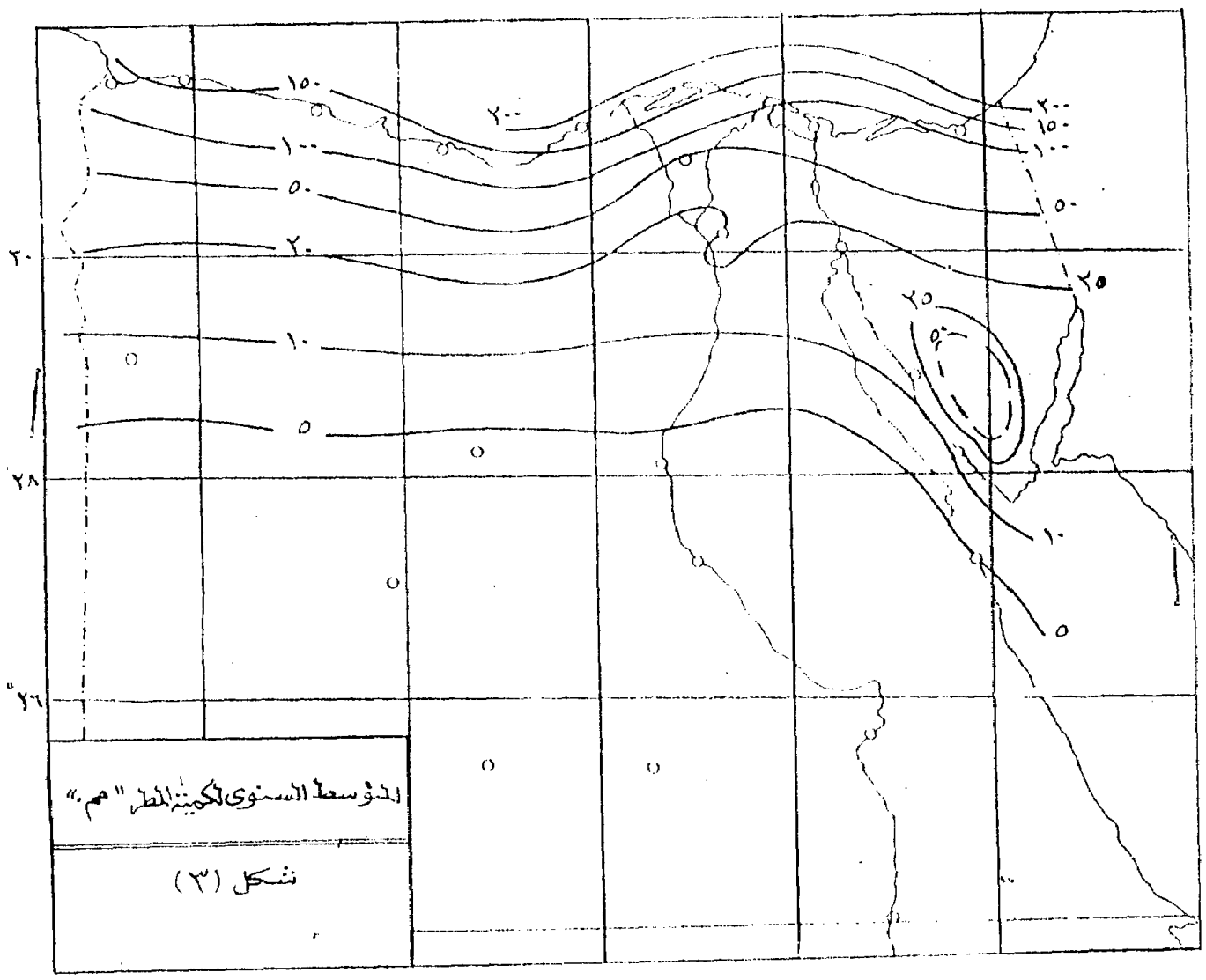

المتوسط السنوى لكمية المطر "مم"

شكل (٣)

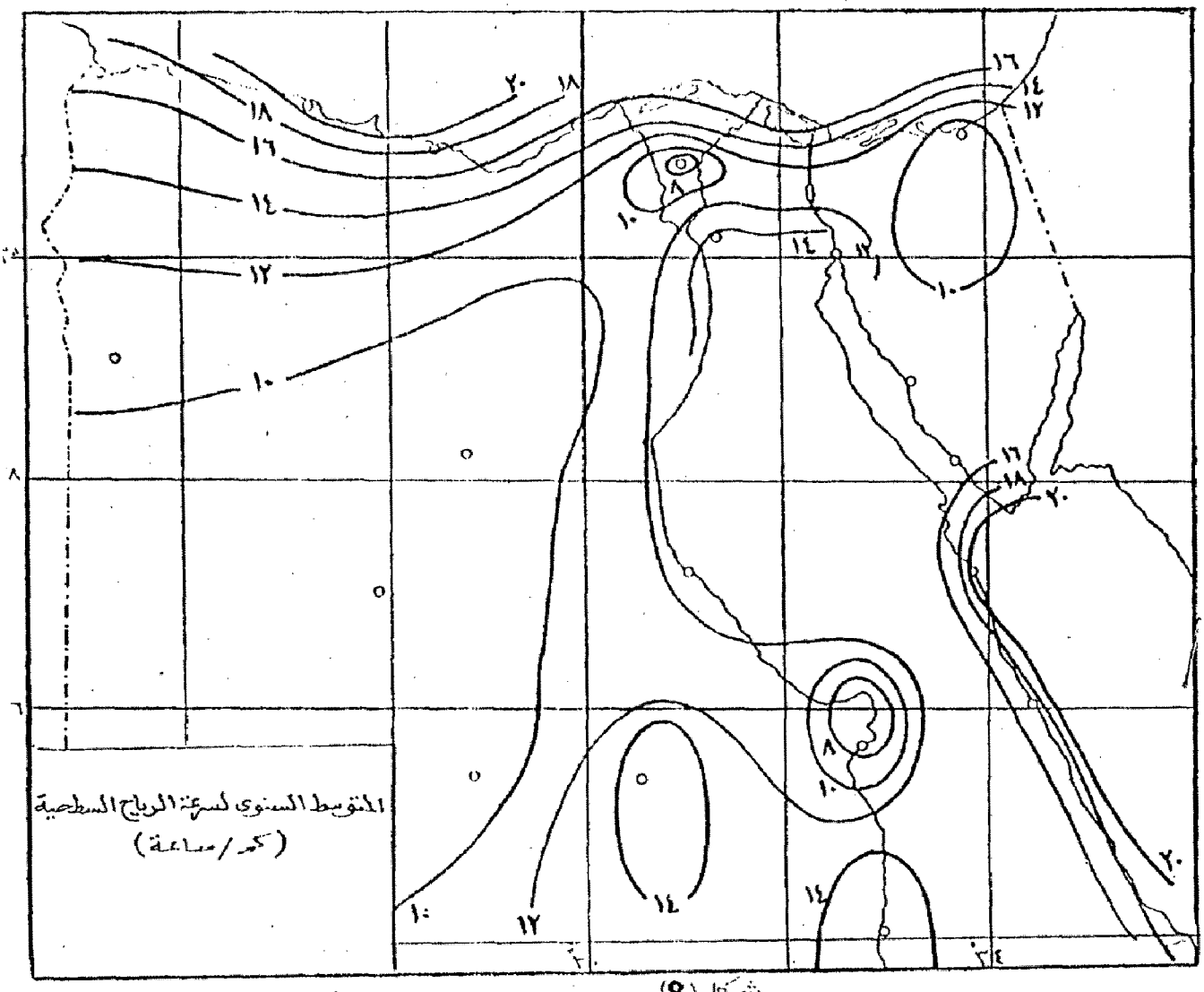
المتوسط السنوى لسرعة الرياح السطحية
(كم/ساعة)
٢٠
١٨
١٦
١٤
١٢
١٠
٨
٦
٣٠
٣٤

شكل (٥)

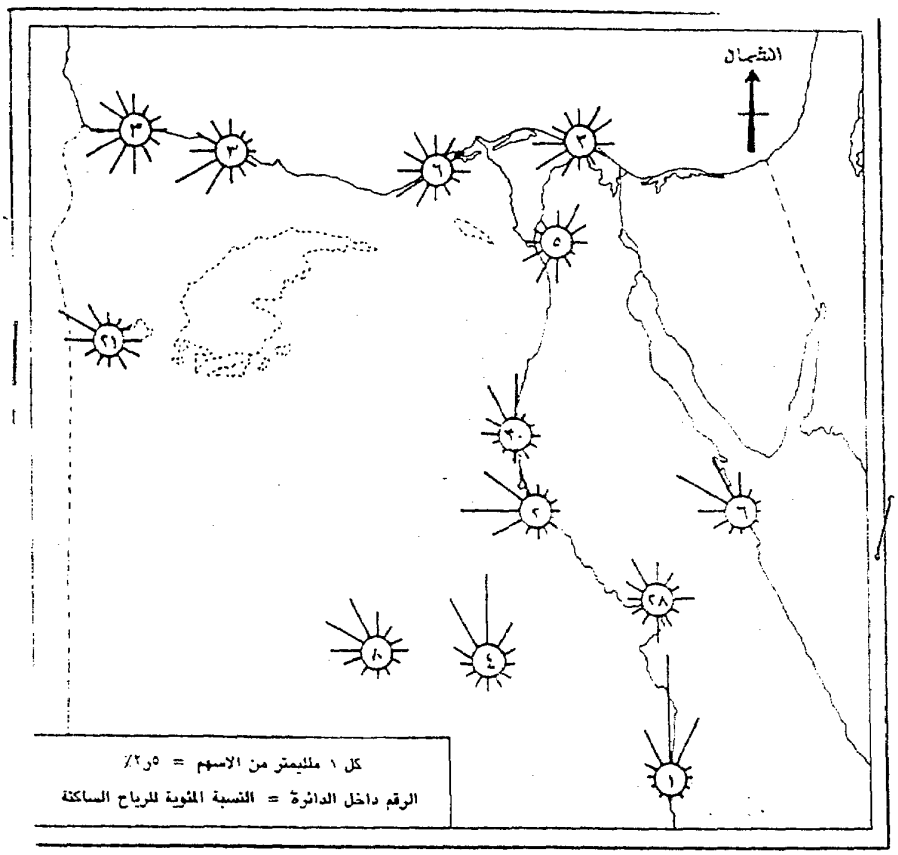

شكل (٥ ـ أ) ـ وردة الرياح السطحية فى الشتاء(ديسمبر ، يناير ، فبراير)

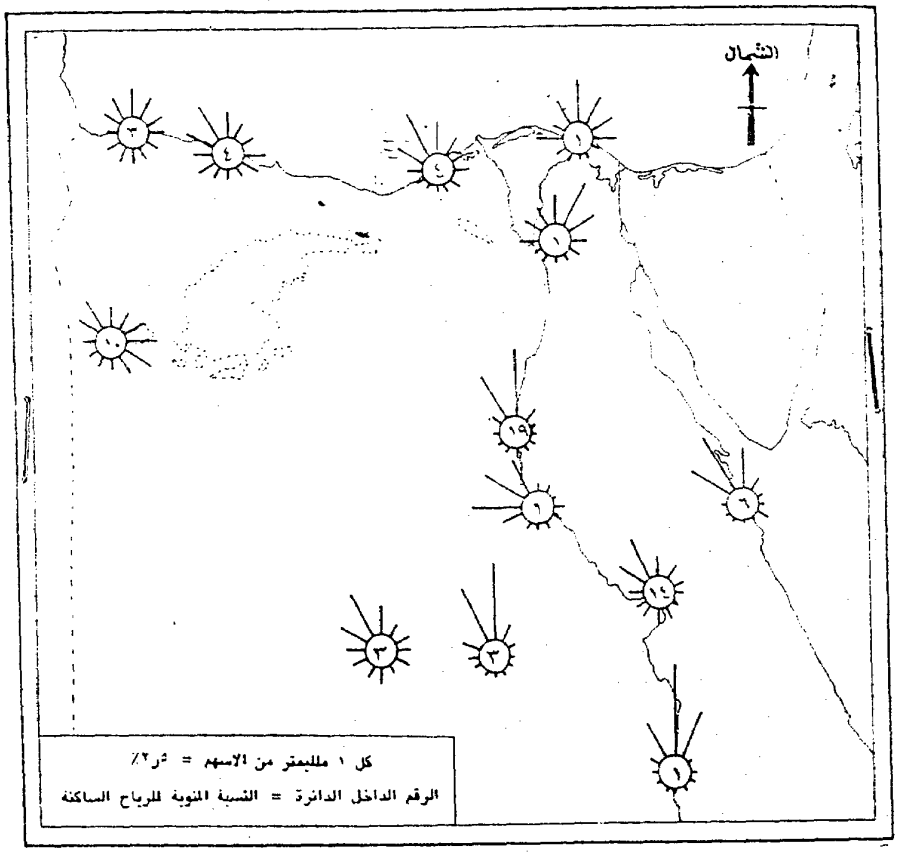

شكل (٥ ـ ب) ـ وردة الرياح السطحية فى الربيع (مارس ، ابريل ، مايو)

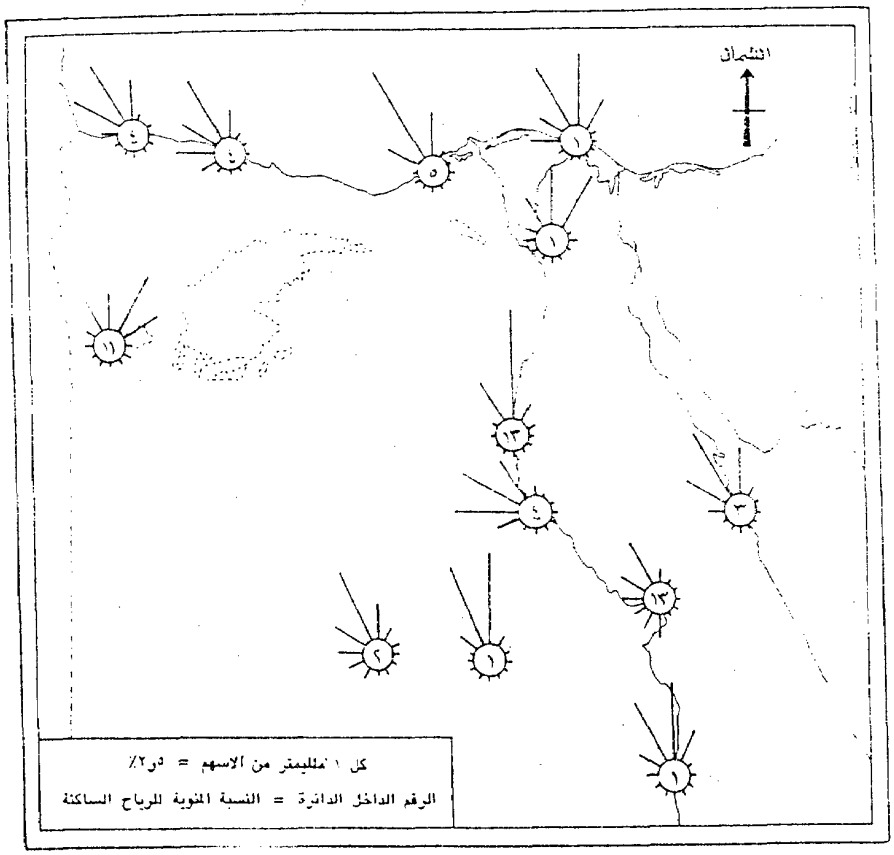

شكل (٥ ـ جـ) وردة الرياح السطحية فى الصيف(يونيو ، يوليو اغسطس سبتمبر)

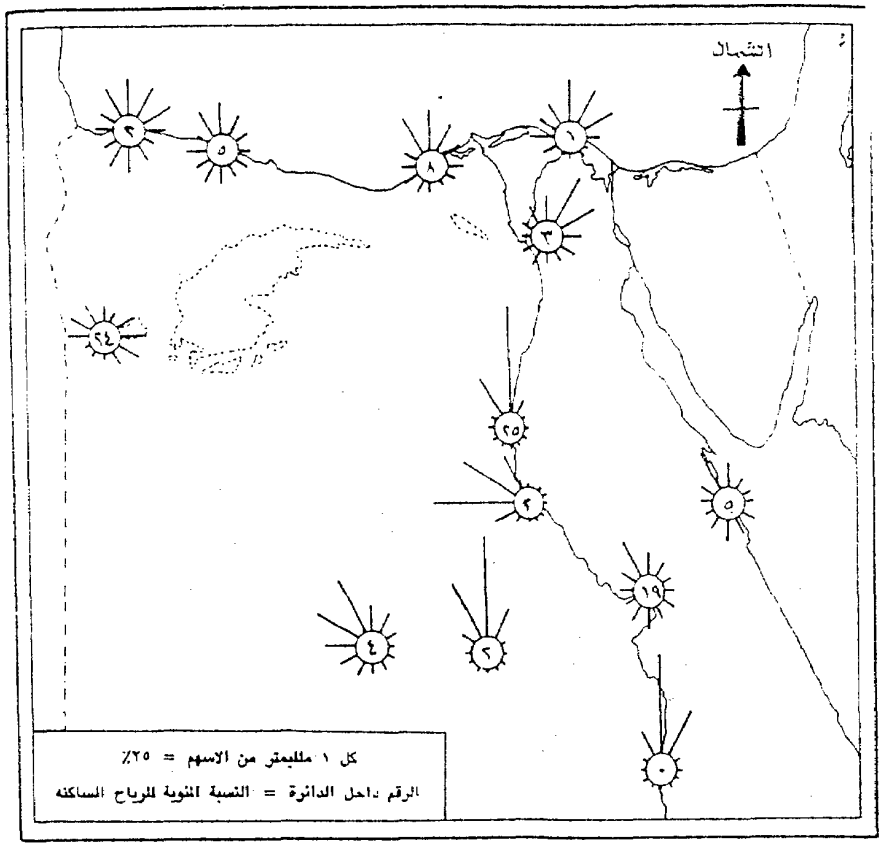

شكل (٥ ـ د) ـ وردة الرياح السطحية فى الخريف(اكتوبر ، نوفمبر)

سطـوع الشمس :

سوف يتم التعرض هنا إلى النسبه المئويه لسطوع الشمس والمقصود بذلـــك هـــو النســبة المئوية لعدد ساعات سطوع الشمس المقيسة فعلياً إلى عدد ساعات سطوع الشمس الممكنة ٠

- وقد وجد ان النسبه المئويه فى فصل الشتاء (ديسمبر – يناير – فبراير – مارس) كما يلى :-

تتراوح النسبه بين ٦٠ – ٧٠% على شمال البلاد حتى القاهرة ٠

٧٠- ٨٠% على مصر الوسطى حتى اسيوط ٠

٨٠ – ٩٥% على جنوب البلاد حتى الحدود ٠

بينما النسبه المئويه فى فصل الربيع (ابريل – مايو) كما يلى :

٧٠-٧٥% على شمال البلاد ٠

>٧٥% على باقى المناطق ٠

وفى فصل الصيف (يونيو – يوليو – اغسطس – سبتمبر) كما يلى :

٨٠ – ٨٥% على شمال البلاد ٠

> ٨٥% على باقى المناطق ٠

وفى فصل الخريف (اكتوبر – نوفمبر) كما يلى :

٦٥- ٨٠% على شمال البلاد ٠

> ٨٠% على باقى المناطق ٠

٤- تقسيم مصر إلى اقاليم مناخيه :

بعد هذا الإيضاح لطقس جمهورية مصر العربية والعناصر الجويه المختلفة وتغيراتها خـــلال فصول السنه المختلفة يمكن ان نقسم الجمهورية إلى ثمانيه أقاليم مناخيه وهى كالتالى :

الأقليـــم	محطات الإرصاد
١- الساحل الشمالى الغربى	- السلوم - مطروح - الضبعه - الاسكندرية
٢- الساحل الشمالى الشرقى	- بورسعيد - العريش
٣- سيناء	- الطور - العريش - كاترين
٤- الساحل الشرقى	- السويس - الغردقة - رأس بناس - القصير
٥- الدلتا والقاهره الكبرى	- القاهرة - أم الكيزان (الزقازيق)- طنطا بنها - المنصوره - شـبين الكـــــوم - كفـر الشيخ ٠
٦- مصر الوسطى	- اسيوط - المنيا - الفيوم - بنى سويف
٧- مصر العليا	- اسوان - الأقصر - قنا - سوهاج
٨- الصحراء الغربية	- البحريه - الداخله - الخارجه - الفرافرة سيوه

أنظر خريطة توزيع هذه الأقاليم الثمانية٠

الأقاليم المناخية فى مصر

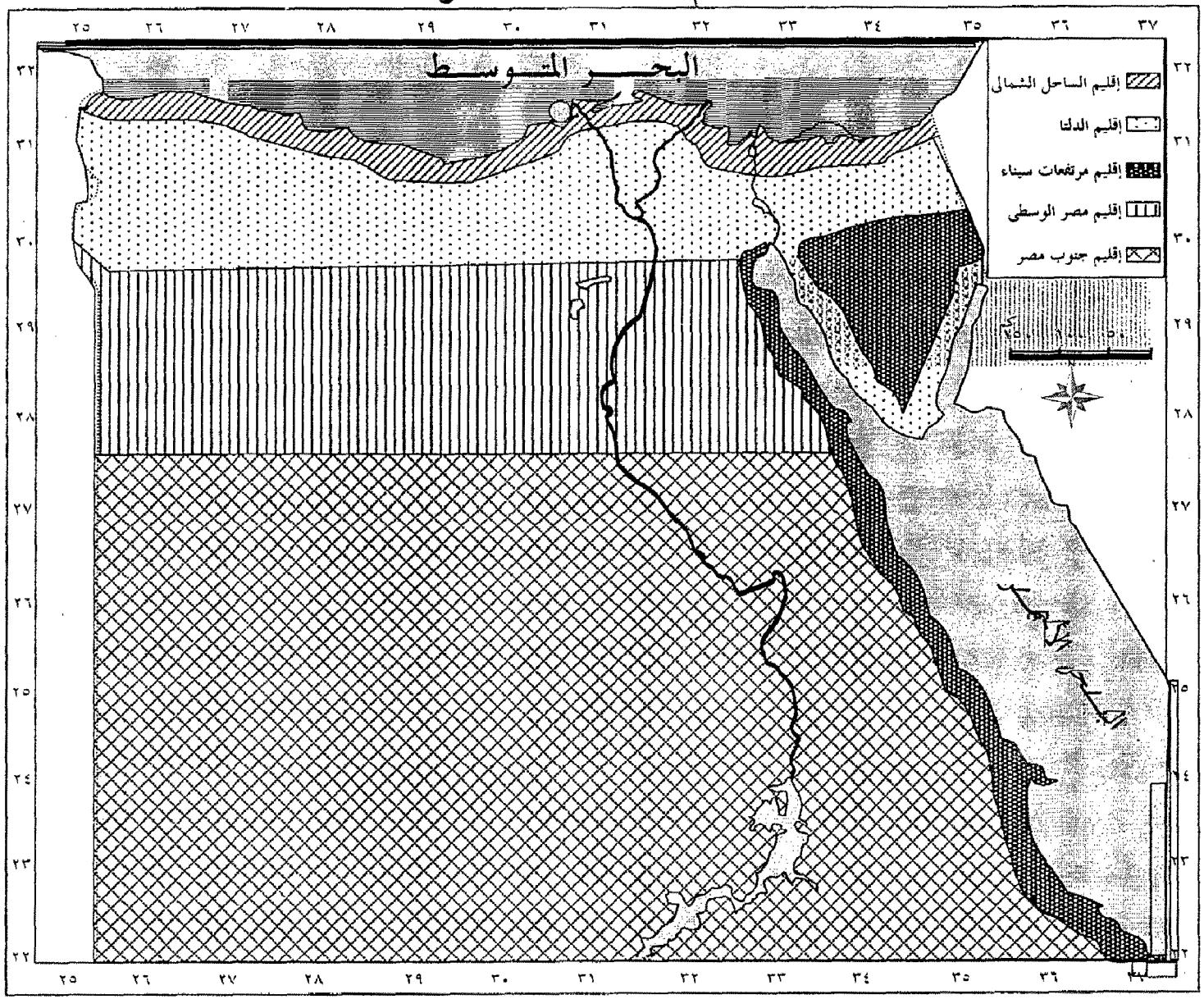

شكل رقم ١-

الأقليم الأول : الساحل الشمالى الغربى

١- حدوده :

يحده من الشمال البحر المتوسط ، ويمتد على الساحل من بورسعيد حتى السلوم ، وجنوباً حتى وسط الدلتا والصحراء الغربية بعمق حوالى ٥٠ كيلو متر وموازياً لساحل البحر المتوسط عند خط عرض ٣٠,٥ شمالاً ، (أنظر الخريطة).

٢- سماته الجغرافية وخواصه المناخيه

يتميز هذا الأقليم بإنبساط أرضه حيث لايوجد هناك أى هضاب أو مرتفعات ، ومعظم أرضه شاطئيه رمليه فيما عدا بعض المناطق الرسوبيه التى تستغل فى زراعه القمح والشعير والزيتون وبعض الفواكه مثل التين والموالح ، كذلك الجزء الشرقى منه يدخل فى نطاق الدلتا حيث الزراعه الكثيفه وبعض الصناعات المعتمدة على المنتجات الزراعية ،

أما عن العناصر الجويه التى تسود هذا الأقليم **فالعنصر الأول** هو الحرارة فهو اكثر الأقاليم تأثراً بمياه البحر المتوسط التى جعلت طقسه لطيفاً فى معظم أوقات السنه ويعتبر أنسب المناطق للأصطياف ،

ويلاحظ ان الفرق بين النهايتين العظمى والصغرى فى هذا الأقليم هى أقل من مثيلاتها فى الأقاليم الأخرى والسبب فى ذلك هو بخار الماء والطاقة الكامنه فيه (الرطوبه)، ومدى التغير السنوى صغير بوجه عام لايزيد عن ١٠% وقد اهتمت الدوله والأهالى فى إقامه اماكن الإصطياف المتعددة على إمتداد هذا الساحل مما جعله مناطق جذب للسياحة الداخليه والخارجيه والرياضات البحرية وصيد الاسماك ،

والعنصر الثانى : هو الرياح السطحيه فإنها فى معظمها جنوبية غربية بين الخفيفه والمعتدله تتحول إلى شماليه ، شماليه غربيه بين المعتدله والنشطه عند مرور جبهات باردة فى فصلى الخريف والشتاء ، وقد تصل سرعه الرياح أحياناً إلى ٥٠كم/ساعه ،

ويمكن الاستفادة من هذه الرياح فى توليد الكهرباء بإستخدام طواحين الهواء وهو ما كان منتشراً فى الستينات وهناك العديد من الدول التى تستفيد من هذه الطواحين مثل هولندا ، ونأمل فى إعاده هذه المشاريع والتوسع فيها حيث يستفاد منها كثيراً فى الانارة أو رفع المياه من الآبار وما إلى ذلك وهى طاقه رخيصه ونظيفه ،

والعنصر الثالث : هو الهطول ويعتبر اكثر الأقاليم غزارة فى كميه الأمطار ٠ ويقوم البدو من سكان هذا الأقليم بزراعه بعض المحاصيل الصحراوية مثل القمح والشعير والتين والزيتون والبلح وغيره كذلك ينشط الرعى على اعشاب وحشائش الصحراء ٠ كما تنمو بعض النباتات الطبيه الهامه٠

ونرى انه يمكن الاستفادة من الأمطار الغزيرة التى تهطل فى معظم السنوات على هذا الأقليم فى فصلى الخريف والشتاء بإقامة خزانات مائية بمعرفة وزارات الرى والزراعة واستصلاح الأراضى و٠٠ ٠

والعنصر الرابع : الهام وهو سطوع الشمس والطاقه الشمسيه المستفادة حيث يوضح الجدول المرفق الخاص بعناصر هذا الأقليم ان النسبه المئويه لسطوع الشمس تتراوح بين ٦٥ - ٨٥% من ساعات النهار أى ٦-٧ ساعات شتاء ، ١٠-١٢ ساعه صيفاً ولذلك يمكن الاستفادة بها جيداً للحصول على طاقه كهربيه نظيفة ورخيصه مما يوفر الكثير للدوله والاهالى ويتيح الفرصه لاقامه مجتمعات عمرانية جديدة متميزة ٠

<u>الأقليم الثانى</u> : <u>الساحل الشمالى الشرقى</u>

١- **<u>حدوده</u>** :

يحده من الشمال الجزء الجنوبى الشرقى من البحر المتوسط ويمتد من بورسعيد حتى العريش ويحده من الجنوب شبه جزيرة سيناء بجبالها ووديانها وبعمق حوالى ٥٠ كم وموازياً للساحل حتى خط عرض ٣٠,٥ شمالاً ٠ انظر الخريطة ٠

٢- **<u>سماته الجغرافية وخواصه المناخية</u>** :

يتميز هذا الأقليم بقصر سواحله بالمقارنة بالأقليم الأول وأرضه كلها منبسطه شاطئيه رمليه يتخللها بعض البحيرات المتصله بالبحر المتوسط ٠ والزراعة به قليله تقتصر على النخيل ٠ كما تنشط به مصايد الاسماك فى البحيرات ٠

أما عن العناصر الجوية التى تسود هذا الأقليم **فالعنصر الأول** وهو الحرارة : فهو يعتبر إمتداداً للأقليم الأول من حيث التأثر بمناخ البحر المتوسط وتأثير هذا البحر عليه فهو معتدل فى درجات حرارته أى لطيفاً فى معظم أوقات السنه ولكن الأماكن الصالحه للاصطياف فيه أقل منها عن الأقليم الأول إذ تقتصر على الجزء الشرقى منه وهى منطقة العريش وما حولها ٠

والعنصر الثانى : وهو الرياح فالرياح السائدة فى هذا الأقليم هى الشمالية الشرقية والشمالية بين الخفيفه والمعتدله تنشط فى فصل الشتاء وأوائل الربيع كذلك تنشط الرياح الشمالية الغربية فى

فصل الشتاء اثناء تأثر البلاد بالجبهات الباردة وقد تصل سرعه الرياح إلى حوالـــى ٣٠-٤٠ كـــم / ساعه أحياناً ٠

ويمكن الاستفادة من ذلك بإقامة طواحين الهواء فى الأماكن السكنية أو الصناعية لتوليد الطاقـة الكهربائية واستغلالها فى الانارة وما إلى ذلك ٠

والعنصر الثالث : وهو الهطول فيعتبر هذا الأقليم هو ثانى الأقاليم غزارة حيث تكثر الأمطـار فى فصلى الخريف والشتاء مما يتيح الفرصه لنمو بعض الاعشاب والحشائش الصالحه للرعى كذلـك تزرع بعض المحاصيل الموسميه وبعض انواع البلح والفاكهه وإن كانت قليلـة نسـبياً نظـراً لقلـه الأراضى الصالحه للزراعة هناك ٠

ونرى انه يمكن اقامه سدود وخزانات للاستفادة من هذه المياه وتخزينها للاستفادة منها اكـــبر استفادة فى الأوقات الأخرى وذلك بمعرفه وزارات الرى والزراعه وإستصلاح الأراضى والأهالى ٠

والعنصر الرابع : الهام وهى سطوع الشمس والطاقه الشمسية التى يمكن الاستفادة منها فـــى توليد الكهرباء ويوضح الجدول المرفق الخاص بهذا الأقليم ان النسبه المئويه لسطوع الشمس تـتراوح بين ٦٨-٨٦% أى مابين ٧-١٢ ساعه من ساعات النهار ٠ولذلك يمكن الاستفادة بها جيداً للحصـول على طاقه كهربيه نظيفة ورخيصة وإقامة مجتمعات عمرانيه جديدة على إمتداد الساحل ٠

وياحبذا لو استخدمت الطاقة الشمسية وطواحين الهواء فى هذا الأقليم لنشأت مناطق عمرانيـــه حديثة متميزة خاصه فى منطقة شرق التفريعه حيث المشاريع الجديدة التى تقام حالياً هناك ٠

الأقليم الثالث : سيناء

١- حدوده :

ويحده شمالاً الأقليم الثانى وشرقاً خليج العقبة وغرباً خليج السويس وقناة السويس وجنوباً شـــرم الشيخ ورأس محمد (منطقة شمال البحر الأحمر) ٠ أى ينحصر بين خطى عرض ٢٨-٣٠,٥ شمالاً (انظر الخريطة)٠

٢- سماته الجغرافية وخواصه المناخية :

يتميز هذا الأقليم بأنه منطقة منعزله يحدها البحر والخلجان من ثلاثه جهات ٠ ويقع فى جنوبـــها هضاب ومرتفعات وسلسله جبال حيث يقع بها أعلى جبل فى جمهورية مصر وهـــو جبـل ســانت كاترين٠ وتوجد به بعض الأودية الصغيرة حيث زراعات قليلة متناثرة كما تنمو به بعض الأعشاب والحشائش الصالحه للرعى ٠ وسواحله الجنوبية صالحه للاصطياف حيث تقام عده قـــرى سـياحيه

بالإضافة الى مايزخر به البحر الأحمر من اسماك نادره جعله منطقة جميله لهواه الرياضات البحريه ٠

أما عن العناصر الجويه التى تسود هذا الأقليم **فالعنصر الأول** وهو :

الحرارة : فإن البحار المحيطه به والجبال الموجوده تجعله متميزاً فهو مزيج بين طقس البحر المتوسط المعتدل وطقس المناطق الصحراوية وطقس المناطق الجبلية ، فدرجات الحراره تتدرج فيه من شديد الحرارة فى السهول والوديان الى البروده فى الجبال حيث يتساقط الجليد أحياناً فى فصل الشتاء على جبل سانت كاترين كما تتجمد المياه هناك فى أوقات عديدة خلال الشتاء وقد سجلت أدنى درجة فى مصر عند قمه جبل سانت كاترين وهى (-٩,٤) فى شهر يناير ٠

وفى فصلى الربيع والخريف يتعرض هذا الأقليم لعواصف رعديه تؤدى أحياناً إلى سيول خطيرة خاصه حول الجبال الجنوبية التى تساعد على عنف وحده المنخفضات الجوية فى ذلك الوقت مما يؤثر على درجات الحرارة بشكل ملحوظ ٠

والعنصر الثانى : وهو الرياح فالرياح السائدة معظم فصول السنه هى الشمالية الشرقية بين الخفيفه والمعتدله تنشط فى فصلى الشتاء والربيع وتخف فى فصل الخريف ٠ وتواجد سلسله الجبال فى هذا الأقليم يؤثر على إتجاهات وسرعه الرياح بصفه عامه ورغم ذلك فالرياح السائده هى الشمالية الشرقية ٠وإستخدام طواحين الهواء يكون محدوداً فى هذا الأقليم ٠

والعنصر الثالث : وهو الهطول فبالأضافة إلى حدوث الهطول فى فصل الشتاء كما هو معتاد فى شمال مصر إلا ان فصلى الربيع والخريف هما فى أغلب السنوات موسم آخر لهطول الأمطار فى هذا الأقليم وعاده ما تكون غزيرة مصحوبة بعواصف رعديه تؤدى أحياناً إلى سيول خطيرة مدمره ٠

ولذلك فإنه يمكن إقامه سدود وخزانات فى بعض الأدوية الصخرية هناك لتخزين مياه السيول والأمطار ٠

والعنصر الرابع : وهو سطوع الشمس فكما يوضح الجدول المرفق ان نسبه سطوع الشمس يتراوح مابين ٧٠ – ٩٠% أى مابين ٨-١٢ ساعه يومياً وبذلك يمكن الاستفادة منها جيداً وانتاج وتوليد كهرباء نظيفة ورخيصة تفيد المشاريع التى تقوم بها الدوله حالياً فى محافظات سيناء بهدف التنمية وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة ٠

والأقليم الرابع : الساحل الشرقى

١- حدوده :

وهو يطل على البحر الأحمر ويمتد من الوادى حتى حلايب وشلاتين ويضم سلسلة جبال البحر الأحمر الموازيه للبحر الأحمر والتى تحصر سهلاً ساحلياً ضيقاً ٠ ويحده من الغرب كلاً من أقليمى مصر الوسطى ومصر العليا ٠ وعمق هذا الأقليم بين ٥٠-٧٠كم ٠

٢- <u>سماته الجغرافية وخواصه المناخية</u> :

يضم هذا الأقليم سلسله جبال البحر الأحمر المعروفه فى مصر وهذه الجبال موازيه للبحر الأحمر وهى متفاوته فى الارتفاع فمنها مايعتبر تلال ومنها الشاهق الارتفاع وتحصر بينها عده هضاب وأوديه بعضها يتجه نحو البحر والبعض يتجه نحو وادى النيل ٠ وبعض هذه الأوديه صالح للزراعه والرعى أما معظمها فهى صخريه ٠

ويتميز هذا الأقليم بسواحله وشواطئه الصالحه لجميع انشطة الصيف من سباحه ورياضات بحريه والصيد والغوص حيث ان مياه البحر الاحمر دافئه معظم شهور السنه ٠

كما يتميز هذا الأقليم بالنشاط التعدينى حيث تكثر فى هضاب وجبال البحر الأحمر العديد من المناجم لأنواع كثيرة من المعادن ٠ كذلك هناك آبار للبترول فى شمال الأقليم فى خليج السويس تحديداً ٠

أما عن العناصر الجوية التى تسود هذا الأقليم **فالعنصرالأول** هو :

الحراره : فهذا الأقليم يعتبر معتدل يميل إلى الدفء حتى ان المدن الساحليه به مثل الغردقة ورأس بنياس تكون مناسبه جداً فى فصل الشتاء عنها فى فصل الصيف ويلعب نسيم البحر دوراً فى هذا الدفء٠

وترتفع درجة الحرارة تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً حيث ان الفارق فى متوسطات درجات الحرارة بين السويس ورأس بيناس حوالى ٥ درجات مئويه على مدار السنه ٠ وفى نفس الوقت تقل درجات الحراره على سفوح الجبال ولكن لاتصل الى مرحله التجمد كما هو الحال فى كاترين بسيناء٠

أما بالنسبة **للعنصر الثانى :** وهو الرياح فالرياح السائدة هى الشمالية الشرقية وتكون انشط ما يمكن فى الفترة من مايو الى سبتمبر بسرعه تتراوح بين ٢٠-٢٨كم/ساعه وهى ظاهرة ملحوظة على

مدينة الغردقة وسفاجا اكثر من غيرهما ٠لذلك اقيمت عده مزارع لطواحين الـــهواء بـــهدف توليـــد كهرباء رخيصة ونظيفة فى مناطق رأس غارب والغردقة والزعفرانة ويجب إنشاء العديد منها علـــى إمتداد ساحل هذا الأقليم للنهضه بهذا الأقليم واقامة صناعات عديدة وجديدة وخاصه التعدينيـــة منـــها والنشاط السياحى المتزايد ٠

أما بالنسبة **للعنصر الثالث** : وهو الهطول فيرتبط هطول الأمطار فى هذا الأقليم بعـــاملين ، العامل الأول هو الجزء الشمالى من الأقليم الذى يتأثر بالمنخفضات الجويه القادمه من البحر المتوسط فى فصلى الخريف والشتاء التى تؤدى بدورها الى هطول امطار لكن أقل نسبياً من تلك التى تؤثـــر على الساحل الشمالى والدلتا أما العامل الثانى فهو إمتداد منخفض السودان الموسمى فى فصلى الربيع والخريف حيث تلعب جبال البحر الأحمر وجبال سيناء دوراً فى تكون منخفضات محليه تجذب هـواءً من الشمال والشرق البارد نسبياً الذى يتفاعل مع هواء المنخفض السودانى الساخن ويؤدى ذلك الـــى حاله عدم استقرار شديدة يصاحبها امطار غزيرة وسيول وعواصف رعديه قد تكون قصيرة العمـــر لكنها عنيفة ٠

أما عن **العنصر الرابع** : وهو سطوع الشمس فهذا الأقليم يتمتع بنسبه عاليـــه مـــن ســـاعات السطوع وكما هو واضح من الجدول المرفق ان النسبه تتراوح بين ٨٢-٩٢% أى مابين ٨-١٢ساعه يومياً وبذلك تكون السماء صافيه لمدة كافيه واشعه الشمس يمكن استغلالها لتوليد الكهرباء ٠ ويمكـــن ان يستفاد من هذا الوضع على إمتداد ساحل البحر الأحمر حيث انها رخيصه ونظيفه ومفيـــده فـــى مجالات السياحه والصيد والتعدين ٠

الأقليم الخامس : الدلتا والقاهرة

١- حدوده :

وهو محصور بين عده اقاليم حيث يحده من الشمال الأقليم الأول ومن الشرق قناه السويس والأقليم الثالث ومن الغرب أقليم الصحراء ومن الجنوب أقليم مصر الوسطى ٠ أى ان حدوده الشمالية عند خط عرض ٣٠,٥ شمالاً وحدوده الجنوبية ٢٩,٥ شمالاً ٠

٢- سماته الجغرافية وخواصه المناخيه

يضم هذا الأقليم الدلتا بزراعاتها الكثيفة مما يؤثر بصورة واضحة على طقسه وخاصه عنصر الرطوبة كذلك قربه من الساحل الشمالى (البحر المتوسط) مما يعطى الفرصه لنسيم البحر ان يؤثر على الأحوال الجويه فهو فى الصيف يعطى نسمه هواء معتدله لطيفه وفى الشتاء يعطى هواء أدفأ من الأرض ٠

كذلك وجود العاصمه فى منتصف الأقليم ومابها من مبانى شاهقة وقله فى المساحات الخضراء فإن درجات الحراره بها تكون لها توزيع مختلف عن المناطق المحيطه بها حيث ان المبانى تحتفظ بدرجات حراره داخل المدينة وبذلك تكون درجات حراره مدينة القاهرة على سبيل المثال أعلى من مدينة بنها القريبة ٠ كما أن وجود هضبه المقطم التى تجرى من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى فتوجه الرياح الى هذا الاتجاه فى معظم الفصول وخاصه فى فصل الربيع ٠

ويتميز هذا الأقليم بالإضافة الى المنتجات الزراعية فإن به مناطق اثريه وسياحية عديدة مما جعل العاصمه وماحولها منطقه جذب سياحى وسكانى ٠

وعن العناصر الجويه التى تسود الأقليم **فالعنصر الأول وهو الحرارة :**

فيتميز هذا الأقليم بالإعتدال الحرارى بوجه عام حيث انه يقع تحت تأثير مناخ البحر المتوسط المعتدل وموجاته الباردة شتاءً كذلك يتأثر هذا الأقليم بمناخ المناطق الصحراوية الغربية التى تجلب موجات ساخنة بل شديدة السخونة فى فصل الربيع (ابريل – مايو) حيث تصل دائماً أقصى درجات الحرارة خلال الموجات الخماسينية ٠

والعنصر الثانى : وهو الرياح فالرياح السائدة هى الجنوبية الغربية المعتدلة تتحول عاده فى فترة مابعد الظهر الى شماليه – شماليه غربية معتدله قد تنشط أحياناً مثيرة للرمال ٠ وتتميز منطقة

القاهرة بهبوب رياح جنوبية غربية مصاحبه للموجات الخماسينية حيث أن تواجد هضبة المقطم يزيد من سرعة الرياح ويجعلها محملة بالأتربة والرمال بصورة أكبر من بقية أجزاء الأقليم ٠

أما فى آخر فصل الشتاء يتأثر الأقليم برياح شمالية شرقية باردة مصدرها وسط آسيا نشطه كذلك فى فصل الصيف تهب أحياناً رياح شمالية شرقية رطبه مصدرها الجزيرة العربية حارة خفيفة٠

أما فى فصل الخريف فتكون الرياح عاده خفيفة متغيرة الاتجاه ويمكن الاستفادة من طاقه الرياح وتحويلها الى طاقه كهربيه فى المناطق الصحراوية بهذا الأقليم والتى لايصلها ماء النيل مثل الجزء الشرقى من هذا الأقليم ٠

وعن **العنصر الثالث** : وهو الهطول فهذا الأقليم تهطل عليه كميه متوسطه من الأمطار تقل عن تلك التى تهطل على الساحل الشمالى وموسم الهطول هو الخريف (آخره) والشتاء وكذلك فصل الربيع والسبب الرئيسى هو مرور منخفضات البحر المتوسط وأحياناً ما يصل تأثير إمتداد المنخفض السودانى الذى يؤثر على الساحل الشرقى ومصر السفلى والعليا وما يصاحب ذلك من امطار غزيرة لفترات قصيرة فى فصلى الربيع والخريف ٠

وعن **العنصر الرابع** : وهو سطوع الشمس فإن نسبه السطوع فيه تتراوح بين ٧٠% إلى ٩٢% وهى نسبه مناسبه جداً كما فى الجدول المرفق ومفيدة للمزروعات الكثيفة فى وسط الدلتا كما انها أيضاً تجعله من الأقاليم المعتدله فى دفئها وتسمح بالاستفادة منها حيث كثرت السخانات الشمسية فى مبانى العاصمه وخاصه المدن الجديدة المحيطه بها ويرجى الاستزاده فى هذا الاتجاه ٠ ومما هو جدير بالذكر فقد نشرت وسائل الاعلام ان هناك اكثر من قرية فى ريف الدلتا تستخدم الطاقه الشمسية فى الانارة والافران بل والثلاجات وهو الاتجاه المأمول ويرجى ان يكون هناك مشاريع قومية أو محلية فى كل محافظة لنشر هذا الاتجاه للاستفادة من الطاقة الشمسية التى وهبها لنا الله عز وجل مجاناً ٠

الأقليم السادس : مصر الوسطى

١- حدوده :

يحد هذا الأقليم من جهه الشمال أقليم الدلتا والقاهرة ويبدأ من جنوب منطقة الجيزة عند خط عرض ٢٩,٥ شمالاً ويمتد جنوباً حتى خط عرض ٢٦ شمالاً ويحده من الشرق أقليم الساحل الشوقى

ومن الغرب أقليم الصحراء وليس له حدود على أى من ساحلى البحر الأحمر والبحر المتوسط ويخترقه من المنتصف تقريباً مجرى نهر النيل ٠

٢- سماته الجغرافية وخواصه المناخية :

كما سبق فإن مجرى نهر النيل يمر بمنتصف هذا الأقليم ولكن الوادى الأخضر حوله ضيق ويحفه من الشرق سلسله جبال البحر الأحمر ومن الغرب منطقة صحراوية شبه جرداء ويتميز هذا الأقليم بأنه لا هو قريب من البحر المتوسط حيث لا يتأثر بمياهه الدافئه أو نسيم البحر المعتدل ونادراً مايتأثر بالمنخفضات التى تمر وتؤثر على أقليم الساحل الشمالى والدلتا كذلك لا هو قريب من خطوط العرض المنخفضه للتمتع بطقسه الحار الذى ترفع من درجة حرارته وبذلك فله طقس متميز نسبياً عن بقيه الأقاليم حيث ان ارضه منخفضه نسبياً عما حولها وهذا بدوره يؤدى إلى إنخفاض درجة الحرارة ليلاً فى فصل الشتاء حيث تسجل فيه ظاهرة الصقيع (الندى المتجمد) خاصه فى المنطقة الزراعية المحيطه بمدينة المنيا ٠

كذلك الجبال بالمنطقة الشرقية للأقليم تتسبب فى هطول أمطار وأحياناً سيول خلال فصلى الربيع والخريف وخاصه الخريف وهذا الأقليم يتميز بمناخ قارى بارد ليلاً لصفاء السماء غالباً وجفاف الهواء وخفه الرياح بالاضافة كما سبق ذكره من انخفاض مستوى ارضه وهو ما يساعد على تكون الصقيع شتاءً ٠

ويوجد بهذا الأقليم بعض المناطق الأثرية الهامه التى تجذب السياح ٠ وعدد سكان هذا الأقليم صغير نسبياً٠

أما عن العناصر الجوية التى تسود هذا **الأقليم فالعنصر الأول :**

الحراره : فكما سبق ذكره يعتبر ذو مناخ قارى أى حار نهاراً معتدل أو بارد نسبياً ليلاً حيث ان البحار بعيده عنه من جميع الأطراف وكذلك بعيداً عن المناطق الحاره ٠ لذلك فهو يتمتع بطقس معتدل معظم أوقات السنه ٠

ويتأثر نسبياً بالموجات الخماسينية والمنخفضات الحاره التى تؤثر على شمال البلاد فى فصل الربيع حيث ترتفع درجات الحراره فوق الأربعينات ٠ كذلك أثناء تأثير المنخفض السودانى الحار ٠

وعن **العنصر الثانى** : وهو الرياح فالرياح السائدة هى الرياح الغربيه والشمالية الغربية بين الخفيفه والمعتدله وإن كانت الرياح الساكنه تمثل نسبه كبيرة ٠ وعلى ذلك فإن إستخدام طاقه الرياح فى هذا الأقليم غير مجديه إقتصادياً ٠

وعن **العنصر الثالث** : وهو الهطول فكميات الهطول قليله فى هذا الأقليم فمما سبق ذكره تأثير منخفضات البحر المتوسط وما يصاحبها من أمطار ضئيلة على هذا الأقليم كذلك تأثير المنخفض السودانى فى فصلى الربيع والخريف ضعيف نسبياً ٠

وعن **العنصر الرابع** : وهو سطوع الشمس فهذا الأقليم يتمتع بشمس ساطعه معظم اوقات السنه لمده تزيد عن ٨ ساعات وتصل الى ١٢ ساعه يومياً مما يعطى مجالاً كبيراً لاستخدام الطاقه الشمسية فى توليد الكهرباء والاستفادة منها فى الانارة والأفران والمشاريع الصناعية فى هذا الأقليم ٠

الأقليم السابع : مصر العليا

١- حدوده :

يمتد هذا الأقليم من جنوب أقليم مصر الوسطى عند خط عرض ٢٦ شمالاً وحتى الحدود مع السودان بينما يحده من الشرق أقليم الساحل الشرقى ويحده من الغرب الأقليم الصحراوى وليس له حدود مع البحار ويخترقه فى المنتصف تقريباً مجرى نهر النيل كذلك يشمل بحيره ناصر بإتساعها وعمقها ٠

٢- سماته الجغرافية وخواصه المناخية :

وهو مثل أقليم مصر الوسطى يمر بمنتصفه نهر النيل والوادى الأخضر حوله ضيق أيضاً ويوجد فى الجزء الجنوبى الشرقى منه هضبه صخرية لكنها قليله الارتفاع ٠ كذلك وجود بحيره ناصر يساعد على تلطيف الطقس فى الجزء الجنوبى وان كان تأثيرها المناخى ضئيل جداً حيث ان هذا الأقليم يقع فى نطاق وتأثير المناطق الصحراوية الحاره والجافة حيث يمر مدار السرطان بجنوب هذا الأقليم حيث تتعامد الشمس فى فصل الصيف وعلى ذلك فهو يتمتع بطقس حار بل شديد الحراره طوال الربيع والصيف والخريف وعند مرور منخفضات البحر المتوسط فى الأقاليم الشمالية تصل الرياح الباردة لهذا الأقليم وتتحول إلى شماليه نشطه قد تصل ألى حد العاصفة مما يثير الرمال فى فصل الشتاء لان مرور الهواء البارد على ارض ساخنه يؤدى الى حاله عدم إستقرار جاف مثير للرمال ٠

وعن **العناصر الجوية فالعنصر الأول هو الحرارة** ويعتبر أسخن الأقاليم لوقوعه فـــى منطقـــة خطوط العرض المنخفضه ويمر فى جنوبه مدار السرطان ٠ وتسجل فيه أعلى درجات الحراره فـــى جميع أنحاء البلاد كما هو واضح من الجدول المرفق وهذا الطقس القارى يصاحبه ليل مائل للـــبروده خاصه فى فصل الشتاء وأول الربيع ٠

وعن **عنصر الرياح** فكما سبق الشارة فإن أغلب الرياح السائده هى القادمه من الشمال وتكـــون معتدله تنشط فى فترة ما بعد الظهر طوال العام وتشتد عند مرور منخفضات البحـــر المتوســـط فـــى الأقاليم الشمالية وبهذا يمكن الاستفادة من ذلك بنشر طواحين الهواء للاستفادة فـــى توليـــد الكـــهرباء بالإضافة طبعاً للكهرباء التى تنتج من السد العالى وخزان اسوان ٠ كذلك أثنـــاء تـــأثير المنخفـــض السودانى الحار حيث تنشط الرياح الشمالية الشرقية والشمالية مثيرة للرمال ٠

أما عن **عنصر الهطول** فهى قليله بل نادره وتحدث أثناء تأثير المنخفض السودانى الموســـمى فى فصلى الربيع والخريف فقط ٠

وعن **العنصر الأخير** وهو عنصر سطوع الشمس فكما يوضـــح الجـــدول المرفـــق ان نســـبه السطوع تزيد عن ٨٢% خلال اليوم الواحد أى ما يتراوح بين ٨-١٢ ساعه يومياً وهى نسبه عاليـــه جداً يمكن الاستفادة بها فى توليد الكهرباء بصورة تجارية مجزية فى هذا الأقليم على نطاق واسع بمـــا يوفر كهرباء السد العالى لأغراض اخرى ٠

الأقليم الثامن : الصحراء الغربية

١- حدوده :

هذا الأقليم يعتبر اكبر أقليم ويمتد من خط عرض ٣٠,٥ شمالاً وحتى حدود السودان ٢١,٥ شمالاً وحدوده الشرقية أقليمى مصر الوسطى ومصر العليا أما الحدود الغربية فهى الحدود مع ليبيا ٠

٢- سماته الجغرافية وخواصه المناخية :

وهو من اسمه منطقه صحراوية تماماً تتخلله بعض الهضاب الرمليـــة وقليـــل مـــن الـــهضاب الصخريه كذلك تتناثر به العديد من الواحات التى تعتمد على الآبار الأرتوازية الطبيعية على ســـبيل المثال واحه سيوه فى الشمال وواحتى البحريه والفرافرة فى المنتصف وواحتى الداخله والخارجه فـــى الجنوب ثم منطقة العوينات فى أقصى الجنوب وكذلك المشروع القومى الجديد بتوشـــكى ٠ وتقـــوم بعض المشاريع الزراعية المحدوده حول هذه الواحات فيما عدا العوينات وتوشكى الـــذى ينتظرهمـــا مستقبل زراعى ضخم فى حاله إكتمالهما خلال العقود المقبله ٠

أما عن العناصر الجوية فهى متغيرة ما بين الشمال والجنوب فعلى سبيل المثال **عنصر الحـــرارة** فالصحراء بصفه عامه تتميز بدرجات حراره مرتفعة نظراً لطبيعة تربتها الرملية والصخرية وكذلـــك وقوع معظمها فى خطوط العرض المنخفضه حيث الشمس ساطعه لمده طويله خلال النهار مما يـؤدى الى ارتفاع درجات الحرارة وبسرعه منذ الصباح وفى نفس الوقت تفقد حرارتها بسرعة فور غـــروب الشمس وهذه صفه مميزه للطقس القارى الصحراوى ولكن نجد هناك بعض التفـــاوت فـــى درجـــات الحراره بين شمال هذا الأقليم القريب الى حد مامن ساحل البحر المتوسط مما يؤدى الى تلطيف الجـــو وتؤثر بذلك على درجات الحراره بصوره ما ، بينما الجزء الجنوبى من هذا الأقليم لايتـــأثر إطلاقـــاً بمناخ البحر المتوسط وعلى ذلك نجد ان هناك فارقاً بين متوسطات درجات الحـــراره مـــن الشـــمال والجنوب ما بين ٤-٦ درجات مئويه ٠ ونجد ان أعلى درجات الحرارة المسجله فى جمهورية مصـــر العربية تسجل فى هذا الأقليم صيفاً وفى نفس الوقت أدنى درجات الحراره فى فصل الشتاء تسجل فـــى مناطق الواحات مثل الداخله والخارجـــه ٠

وعن **عنصر الرياح** كذلك فإن الجزء الشمالى من هذا الأقليـــم يتمـــايز عن الجـــزء الجنوبـــــى (الحد الفاصل بين الجزأين هو خط عرض ٢٨ شمالاً تقريباً) ففى الجزء الشمالى حيـــث الواحـــات سيوه والفرافرة والبحرية تتأثر إلى حد ما بالمنخفضات التى تمر على البحر المتوسط ولكنـــها أغلـــب الوقت تكون تحت تأثير المرتفع الجوى فوق الصحراء الغربية وليبيا ولهذا الســـبب نجـــد ان الريـــاح تكون غربية إلى شمالية غربية معتدلة إلى نشطه خلال فترة تأثير المنخفضات فـــى الشـــتاء والربيـــع بينما يقل متوسط سرعه الرياح خلال الخريف ٠

وعلى عكس ذلك يكون الوضع عند الواحات فى الجنوب مثل الواحات الداخله والخارجه وباريس فتكون الرياح نشطه خلال فصل الصيف عنه فى فصل الشتاء ٠

وبذلك توصى الدراسة باستخدام طاقه الرياح في جميع أنحاء هذا الإقليم لتوليد الكهرباء ٠

أما **عنصر الهطول** فهذا الإقليم شحيح الأمطار وان كانت واحه سيوه يحدث بـــها هطـــول فـــي فصل الشتاء والربيع بدرجة متوسطة ٠

والعنصر الأخير هو سطوع الشمس ويلاحظ من الجدول المرفق ان هذا الأقليم يتمتع بنسبه عاليـــه جداً من سطوع الشمس نهاراً نظراً لقله السحب ان لم يكن إنعدامها معظم شهور السنـــة ٠ والنســـبه تتراوح بين ٨٥ – ٩٧% أى مايتراوح بين ٩-١٢ ساعه يومياً وعلى ذلك يمكـــن إســـتغلال الطاقـــه الشمسية بصوره واسعه النطاق وتجارية ومجزية والاستفادة بها فى المشاريع المقامه حول الواحـــات وكذلك المشروعات الجارى تنفيذها عند توشكى وشرق العوينات ٠

موجـــز للأقاليم المناخيـــة

انظر الخريطة المناظرة المرفقـــة

الإقليـــم	الموقـــع	السمات الجغرافية
الساحل الشمالي الغربي	يحده من الشمال البحر المتوسط – ويمتد على الساحل من بورسعيد حتى السلوم وجنوبا وسط الدلتا والصحراء الغربية بعمق حوالي ٥٠كم وموازيا للساحل حتى خط عرض ٣٠,٥ شمالاً	- أرض منبسط شاطئيه. - بها بعض المناطق الرسوبية داخل الصحراء. - الجزء الشرقي في نطاق الدلتا الزراعية.
الساحل الشمالي الشرقي	ويحده من الشمال الجزء الشرقي من البحر المتوسط ويمتد من بورسعيد حتى العريش وجنوباً شبه جزيرة سيناء بجبالها وسهولها وبعمق حوالي ٥٠ كم وموازيا للساحل حتى خط عرض ٣٠,٥ شمالاً.	- سهل شاطئ رملي. - العديد من البحيرات خاصة جهة الغرب.
ســـيناء	ويحده شمالاً الإقليم السابق وشرقاً خليج العقبة وغرباً خليـج السويس وقناة السويس وجنوباً شرم الشيخ ورأس محمد ، إلى شمال البحر الأحمر.	- منطقة منعزله يحدها البحر من ثلاثة جهات. - بها مرتفعات وجبال عالية مثل كاترين والطور.
الساحل الشرقي	وهو يطل على البحر الأحمر ويمتد من السويس حتى شلاتين ويغطى سلاسل جبال البحر الأحمر. ويحده من الغرب كلا من مصر الوسطى ومصر العليا وعمق هذا الإقليم بين ٥٠-٧٠كم .	- أهمها جبال البحر الأحمر وهى موازية للبحر تاركة سهل ساحلي ضيق وبعض الهضاب. - يتخلل الجبال أودية عديدة بعضها يتجه نحو البحر والآخر نحو مجري النيل.
الدلتا والقاهرة الكبري	ويحدها شمالاً الإقليم الأول وشرقاً قناة السويس وتمتد جنوباً لما بعد الجيزة وتغطى الدلتا كلها.	- أرض زراعية يحف بها الصحراء من جهة الغرب. - بها أكثر المدن كثافة في الجمهورية. - يتخللها فرعي نهر النيل.
مصر الوسطي	وتمتد جنوب مدينة الجيزة حتى خط عرض ٢٧شمالاً ويحدها شرقاً اقليم الساحل الشرقي وغرباً الصحراء الغربية وتضم منطقة الفيوم موازية لخط طول ٣٠ شرقاً.	- وتنحصر بين خط عرض ٢٧-٣٠° شمالاً ويحدها غرباً خط طول ٣٠° شرقاً . - يمر في وسطها نهر النيل يحفه وادي زراعي ضيق وعلى الجانبين الصحراء الغربية وجبال البحر الأحمر.
مصر العليـا	وتمتد جنوب الإقليم السابق حتى الحدود مع السودان ويحدها شرقاً إقليم الساحل الشرقي وغرباً موازية نخط طول ٣١ شرقاً.	- وتمتد من خط عرض ٢٧ شمالاً حتى الحدود مع السودان. - يمر في وسطها مجرى نهر النيل الضيق وجنوباً بحيرة ناصر وشرقاً جبال البحر الأحمر وغرباً الصحراء.
الصحراء الغربية	وهى أكبر الاقاليم ويحدها من الشمال إقليم الساحل الشمالى الغربي وشرقاً اقليمى مصر الوسطي والعليا وغرباً الحدود مع ليبيا . وجنوباً الحدود مع السودان.	- وتمتد من خط عرض ٣٠,٥شمالاً حتى الحدود مع السودان. وهى صحراء جافة جرداء يتخللها بعض التلال. - تتأثر بها العديد من الواحات.

الفصل الخامس

خريطة الموارد الأرضية الزراعية المصرية

أ ٠ تمهيـــد :

توضح دراسة التاريخ الاقتصادي المصري أن الزراعة كـــانت أهـم صناعـــة فـــي البنيـــان الاقتصادي المصري منذ فجر التاريخ وحتى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشـــرين وكـــانت هذه الحقيقة تنطبق على الغالبية العظمي من القطاعات الاقتصادية القومية في مختلـــف أنحـــاء العـــالم وليس على البنيان الاقتصادي المصري فقط. غير أن الوضع الآن يختلف بيـــن البنيـــان الاقتصـــادي المصري وبين غالبية الأبنية الاقتصادية المتقدمة اقتصاديا. فبينما تخلت الزراعة عـــن ذلـــك المركـــز للصناعات التحويلية في الغالبية العظمى من الدول المتقدمة، لإزالت الزراعة تحتل مركز الصدارة بيـــن الصناعات الأخرى في البنيان الاقتصادي المصري[1].

وفي ضوء ذلك يعتبر القطاع الزراعي أهم قطاعات البنيان الاقتصـــــادي القومـــي المصـــري ويمكن إدراك الدور الهام للزراعة فيما يلي:-

١- توفير الاحتياجات الغذائية والكسائية اللازمة لسد حاجة السكان المتزايدة منها. وثمـــــة علاقـــة وثيقة بين مستوى وفاء الزراعة بمتطلبات المجتمع الأساسية من المواد الغذائية والكسائية وبيـــن الأمن الاستراتيجي القومي الذي يعتبر الأمن الغذائي أحد مكوناته الأساسية.

٢- تلبية احتياجات الصناعة وبصفة خاصة الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج من المـــواد الخام والأولية.

٣- تمثل مصدراً أساسياً للصادرات بهدف الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجـــات التنمية الاقتصادية وخاصة من سلع الاستثمار والمواد الخام اللازمة لإقامة الصناعات المطلوبة بالإضافة إلى الوفاء بحاجة المواطنين من بعض السلع الغذائية كالقمح ودقيقه.

٤- تعد مصدر دخل وعمل أكثر من ثلث القوي العاملة وتغطى أكبر حيز للعمالة والتشغيل.

لذلك تبدو أهمية الزراعة وعظمة دورها فـــي النظـــام الاقتصـــادي والاجتمـــاعي والسياســـي المصري وما تمثله من أهمية واهتمام للأخذ بأسباب تنميتها بقدر ما تتحمله إمكانات المجتمـــــع وموارده وطاقاته المتاحة أو التي يمكن أن تتاح .

ويتوقف نجاح التنمية الزراعية وتحقيق أهدافها على مدى كفاءة عوامـــل الإنتـــاج الرئيســـية - الأرض ورأس المال والعمل والإدارة [2].

---

[1] عثمان أحمد الخولي (دكتور) وآخرون – السياسة الزراعية – استنسل – المعهد العالي للتعاون الزراعي – وزارة التعليم العالي – القاهرة – ١٩٨٣ – ص ٦٢.

[2] محمد محمد عبد اللطيف خفاجي (دكتور) – دراسة تحليلية للسياسات التمويلية بالقطاع الزراعي المصري – رسالة دكتوراه – قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – القاهرة – ١٩٨٨ – ص ص ١-٢.

والأرض تحتل المركز الأول بين عوامل الإنتاج وهي كل الأشياء المادية ذات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والتي تتأثر قيمتها بجهد الإنسان كالتربة والغابات والمعادن والمناجم والأنهار الصالحة للملاحة وما تحويه هذه الأنهار من ثروة سمكية. والأرض مفيدة للعملية الإنتاجية من نواحي عديدة فهي تعتبر مكانا للعمل ومصدراً للمواد التي تدخل في تركيب السلع النهائية بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكننا الحصول من الأرض على الطاقة التي تعزز أو تحل محل الجهد الإنساني. ونظراً للأهمية الخاصة للأرض بالنسبة لباقي الموارد الطبيعية لأنها تمدنا بمكان العمل ومواد العمل. فإن بعض الاقتصاديين يطلقون لفظ - الأرض على الموارد الطبيعية كلها - ولكن يجب ألا ينسينا هذا أن الأرض ليست المورد الطبيعي الوحيد وأن هناك أشياء أخرى كالماء والثلوج ليس هذا فحسب بل الظواهر الطبيعية مثل أشعة الشمس والمطر والرياح والتغيرات الحرارية لا يمكن اعتبارها أرضا[1]. وعلى الرغم مما للأرض من أهمية مشار إليها سالفا وعلى أتساع المتاح منها لجمهورية مصر العربية والذي يقدر بنحو مليون كيلو متر مربع، إلا أن الأقمار الصناعية قد سجلتها مساحة صفراء كبيرة وصحراء واسعة. اللهم إلا من شريط طويل وضيق جداً من اللون الأخضر يحيط بشريان النيل. قادماً من الجنوب إلى الشمال حيث يتوج هذا الشريط دلتا النيل الشهيرة التي تطل على البحر المتوسط [2].

مما تقدم يتبين أن مساحة الأرض الزراعية الأهلة بالسكان لا تتجاوز نسبة صغيرة من مساحة مصر بينما نسبة مساحة المناطق المقفرة والتي تخلو من المجتمعات السكانية تقدر بأكثر من ٩٥% من إجمالي مساحة مصر[3].

وإذا كان في التحليل النهائي ليس أي مجتمع سوى عدداً من البشر يرتبطون بتنظيم اجتماعي فوق رقعة أرض، يستزرعون سطحها، ويستغلون ما في باطنها وما فوقها لتلبية احتياجاتهم وصلاح حياتهم، مما يضفي على الأرض، سطحا وجوفا، أهمية جوهرية [4]. إلا أن البشر هم الأصل. فإن صلحت أحوالهم أغنوا الأرض وأغنتهم، وأن ضاقت، وأن فسدت أمورهم ضاقت بهم الأرض، وأن فسحت وأثرت، ومن أقوال ماوتس تونج المأثورات أنه ليست هناك مناطق غير منتجة بل عقلية غير منتجة، وليس هناك أرض سيئة بل أنظمة سيئة لاستغلال الأرض ... ويكفي أن يبذل الناس كل ما في وسعهم من طاقات ذاتية لتغيير الأحوال الطبيعية...[5]

---

[1] محمد سعيد زايد (دكتور) وآخر - إدارة الأعمال المزرعية - الجزء الأول - إستنسل - قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - القاهرة - ١٩٨٤ - ص ص ١-٢.

[2] حسين كفافي - رؤية عصرية لخريطة مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٩ ص ٥١.

[3] محمد عبد الحميد بسيوني - غزو الصحراء - الهيئة المصرية العامة للكتاب - كتاب الساعة ١٩٧٩ - ص ص٥ -٧.

[4] نادر فرجاني (دكتور) - هدر الإمكانية - بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته - الطبعة الأولى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - نوفمبر ١٩٨٠ - ص ٢٥.

[5] حسن صعب (دكتور) ثورة الطلاب في العالم - بيروت - دار العلم للملايين ١٩٦٨ - ص ص ٥٤-٥٥.

وفي ضوء المقولة السابقة يركز هذا الفصل على عرض وتحليل مورد الأرض المتاح لمصر، حصراً وتصنيفاً وما يرتبط به من موارد مكمله ولازمة للحياة والإنتاج مثل المياه ، والخصوبة ...الخ، وذلك بهدف المساعدة في وضع معايير تقسيم مصر إلى أقاليم للتخطيط والتنمية، فالأرض هي مواقع توطن السكان والأنشطة، بل وجزء كبير من عوامل الإنتاج يخرج من باطنها مثل المعادن والمياه لذلك فهي تؤثر تأثير شديد أو تعتبر قيد أو ميزة عند القيام بالتقسيم. إن إعداد خريطة لمورد الأرض والعناصر المكملة له أداة أساسية بل معيار هام لتقسيم مصر إلى أقاليم للتخطيط والتنمية.

٠٢ الموارد الأرضية في الوادي القديم حصراً وتصنيفاً

تبلغ مساحة الرقعة الأرضية السطحية في جمهورية مصر العربية حوالي ٢٤٤ مليون فدان مقسمة بين الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء ووادي ودلتا النيل وتعتبر أراضي وادي النيل والتي تكونت من الرواسب الطميية التي يلقي بها النيل في الفيضانات المتعاقبة هي المنطقة التي تضم أغلب الموارد الاقتصادية الزراعية الأرضية والبشرية وتبلغ مساحة أراضي وادي ودلتا النيل ٨ مليون فدان فقط وهى تمثل ٣,٣ % من جملة مساحة الأراضي المصرية وحوالي ٩٦,٧% من إجمالي المساحة عبارة عن صحراء ممثلة في الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء وتمثل نسبة كل منهم إلى جملة المساحة في مصر ٦٥,٦% ، ٢٤,٦%، ٦,٥% على الترتيب ، وكما هو موضح بالجدول رقم (١) وهذا يعني أن غالبية المساحة الأرضية الفيزيقية المصرية عبارة عن صحراء وتمثل الرقعة المزروعة حوالي ٢,٥% بينما لا تتعدى الرقعة المأهولة حوالي ٤% وتتعرض الرقعة المزروعة للتناقص المستمر نتيجة تزايد السكان والزحف العمراني حيث تستقطع مساحات كبيرة للتوسعات السكنية والمشروعات الصناعية ومباني الخدمات وتصل المساحات المستقطعة سنوياً إلى ٦٤ ألف فدان سنوياً[1] مما يهدر الموارد الأرضية الحالية خاصة الأراضي التي داخل الوادي والتي تفوق إنتاجيتها تلك الأراضي التي يمكن استصلاحها خارج الوادي ، مما أدى إلى تناقص نصيب الفرد من الرقعة الزراعية من نحو ٠,٧ فدان عام ١٨٨٢ إلى نحو ٠,٢٣ فدان عام ١٩٦٠ وبلغ نحو ٠,١٢٢ فدان عام ١٩٨٧.

جدول رقم (١)

حيز المساحة الأرضية السطحية في جمهورية مصر العربية

البيان	الرقعة الأرضية	
	مليون فدان	% من الجملة
الصحراء الغربية	١٦٠	٦٥,٦
الصحراء الشرقية	٦٠	٢٤,٦
شبه جزيرة سيناء	١٦	٦,٥
وادي ودلتا النيل	٨	٣,٣
الجملة	٢٤٤	١٠٠

المصدر: محمود محمود الشريف (دكتور) ، عثمان أحمد الخولى (دكتور) البنيان الاقتصادي الزراعي المصري، دار المطبوعات الجديدة، ١٩٧٢.

---

[1] معهد التخطيط القومي – التنمية الزراعية في مصر – " ماضيها وحاضرها " الجزء الأول – الموارد الزراعية ، قضايا التخطيط والتنمية – مجلد رقم (١٤) – القاهرة – ١٩٨٠ – ص ص ١-٣.

١/٢ تقسيم مساحة الأراضي المنزرعة وفقاً لدرجة خصوبتها :

يوضح الحصر التصنيفي للرقعة الأرضية تحديد خواصها الكيمائية والطبيعية وبخاصة درجة ملوحتها وقلويتها ومستوى الماء الأرضي وحاجتها للصرف وغيرها وكذلك تحديد قدرات هذه الأراضي الإنتاجية ، وقد غطى الحصر الذي قامت به وزارة الزراعة المصرية نحو ٨,٣ مليون فدان وقسمت الرقعة الأرضية إلى (ستة فئات) تشمل الأربعة الأولي منها الرقعة المزروعة حسب قدراتها الإنتاجية وهى حوالي ٥٨٨٣,٣ ألف فدان تمثل ٧١,٠٢% من جملة الزمام وكما يوضحها الجدول رقم (٢) حيث تمثل نسبة أراضي الدرجة الأولي والثانية والثالثة والرابعة ٦,١% ، ٤٤,٨%، ٣٨,٩%، ١٠,٢% على الترتيب من إجمالي مساحة الرقعة المزروعة والفئة الخامسة تنقسم إلى:-

- الأراضي البور الصالحة للزراعة وتقدر بـ ١٠٦٠,٣ ألف فدان تمثل ١٢,٨% من جملة الزمام.
- الأراضي البور المغمورة بالمياه تقدر بحوالي ٥٦٥,٥ ألف فدان تمثل ٦,٨٢% من جملة الزمام.

والفئة السادسة تنقسم إلى :-

- الأراضي البور غير الصالحة للزراعة وتقدر بحوالي ٨١,١ ألف فدان تمثل ٠,٩٨% من جملة الزمام.
- المنافع العامة تقدر بحوالي ٦٩٤,٥ ألف فدان تمثل ٨,٣٨% من جملة الزمام.

جدول رقم (٢)
الحصر التصنيفي للمساحة الأرضية بوادي النيل ودلتاه

تصنيف الأراضي الزراعية بوادي النيل والدلتا	المساحة الكلية		%
	ألف فدان	%	من جملة الأراضي المزروعة
الأراضي المزروعة			
أراضي الدرجة الأولي	٣٥٩,٦	٤,٣٤	٦,١
أراضي الدرجة الثانية	٢٦٣٣,٤	٣١,٧٩	٤٤,٨
أراضي الدرجة الثالثة	٢٢٩١,٦	٢٧,٦٦	٣٨,٩
أراضي الدرجة الرابعة	٥٩٨,٧	٧,٢٣	١٠,٢
جملة الأرضي المزروعة	٥٨٨٣,٣	٧١,٠٢	١٠٠
أراضي الدرجة الخامسة			
١- البور الصالح	١٠٦٠,٣	١٢,٨	-
٢- البور المغمور	٥٦٥,٥	٦,٨٢	-
أراضي الدرجة السادسة غير صالحة للزراعة	٨١,١	٠,٩٨	-
المنافع العامة	٦٩٤,٥	٨,٣٨	-
إجمالي الزمام المدروس	٨٢٨٤,٧	١٠٠	-

المصدر: وزارة الزراعة، مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الأراضي والمياه، قسم بحوث حصر الأراضي.

ويوضح الجدول رقم (٣ب) تقسيم أراضي محافظات الجمهورية التي تقع في نطاق الوادي والدلتا حسب درجات القدرة الإنتاجية ومنه يتضح الآتي.

- جملة الأراضي المنزرعة في الوجه البحري تمثل ٦١,١% من إجمالي الأراضي المنزرعة في الوجهين.
- جملة المنزرع من أراضي الدرجة الأولي في الوجه البحري تمثل ٥٣,٤% من إجمالي أراضي الدرجة الأولي بينما الأراضي المزروعة من الدرجة الأولي في الوجه البحري تمثل ٣,٥% من جملة الزمام وفي الوجه القبلي تمثل ٥,٩٨% من جملة الزمام.
- جملة الأراضي المنزرعة في الوجه البحري والقبلي تمثل ٦٥,٥%، ٨١,٨٦% من جملة الزمام.

ويرجع التدهور في القدرة الإنتاجية إلى تعميم نظام الري الدائم وتكثيف الزراعة وعدم وجود شبكة من المصارف في كثير من المناطق والموجود منها لا يعمل بالكفاءة المطلوبة مما أدي إلى ارتفاع منسوب الماء الأرضي واختلفت درجات الملوحة والقلوية وخاصة بعد بناء السد العالي.

٢/٢ الحصر التصنيفي الإنتاجي للرقعة الزراعية:

تتحقق التنمية الزراعية عن طريق التنمية الأفقية والتي تتحقق بالتوسع في الرقعة الزراعية باستصلاح واستزراع أراضي جديدة أو عن طريق التوسع الرأسي وذلك برفع الجدارة الإنتاجية والاقتصادية للرقعة المزروعة حالياً عن طريق تعديل مختلف التوليفات من العناصر الإنتاجية الزراعية المستخدمة في الرقعة الأرضية المزروعة حالياً بهدف تعظيم الدخول المزرعية والزراعية الصافية.

ويتطلب ذلك تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الرقعة والذي يستند بدوره إلى تصنيف الأراضي الزراعية تبعاً لجدارتها الإنتاجية والذي يوضح الميزة النسبية للمناطق الإنتاجية المختلفة في إنتاج مختلف الزروع الحقلية. وقد تولت وزارة الزراعة اعتباراً من عام ١٩٥٦ إجراء أول تصنيف للموارد الأرضية الزراعية وفقاً للجدارة الإنتاجية بهدف رفع كفاءة إنتاجية الموارد الزراعية للحصول على أقصي إنتاج للأراضي الزراعية تبعا لجدارتها الإنتاجية للحصول على أقصي إنتاج زراعي من الرقعة الأرضية الزراعية وهذا التصنيف يعتمد على استخدام متوسط غلة الفدان مرجحاً بالمساحة لكل خمس سنوات زراعية لمعظم الزروع النباتية بكل مركز كأساس للتصنيف وقد كان من نتائج هذا التصنيف إمكان تقسيم الرقعة الزراعية إلى خمس مناطق إنتاجية وكما يوضحها الجدول رقم (٤) فتضم الفئة الأولي الأراضي ذات الرتبة الانتاجية الأولي والثانية والثالثة والرابعة والتي لها أعلى إنتاجية لمختلف

جدول رقم (٣-أ)

تقسيم أراضي محافظات الجمهورية حسب درجات القدرة الإنتاجية

اسم المحافظة	أراضي منزرعة من الدرجة				جملة	أراضي درجة خامسة		أراضي درجة سادسة		جملة
محافظات وجه بحرى	الأولي	الثانية	الثالثة	الرابعة	المنزرع	بور صالح للزراعة	بور ومغمور بالمياه	بور غير صالح للزراعة	منافع عامة	الزمام
الاسكندرية	٠	٦١٨٠	١١٤٤٣	٥٤٣٩	٢٣٠٦٢	٨٩	٢١٨٣٦	١٠٢٠	٢٠١١٢	٦٦٩١٩
البحيرة	٦٤٧٦	١٣٢٣٧٢	٤٥١٨٣٣	١١٢٨٧٨	٧٠٣٥٠٩	٢٤٥٥٦٣	٧٢٤٩٠	٣١٦٥	٥٦٢٠٢	١٠٨٠٩٧٩
كفر الشيخ	٠	٦٣٠٠٧	٢٩٦٤٦١	٦٩٧١٩	٤٢٩١٩٥	١٣٢٠٩٢	٢١٧٧٢٠	١٠٢٢	٣٧٦٤٢	٨١٧٦٧١
الدقهلية	٦٢٧٠	٢٣٨١٥٠	٢٣٩٥١٢	٦٢٠٧٥	٦٤٦١٠٧	١٠٦٥٠٠	١٧٢٠	٢٦٥	٦١٧٦٢	٨٢٤٣٥٤
دمياط	٠	٢٣٣٨٢	٥٦٠٩١	٢٣١٥٦	١٠٢٦٢٩	٢٨٣٣١	٣٩٠٥	٤٢	١٧٢٠	١٤٤٦٣٥
الشرقية	١٣٣٨٢	٢٦٦٣٩٣	١٨٢٧٧٠	٧١١٣٨	٦٤١٦٨٣	١٧١٣٩١	٩١٣٩٠	٤٨٧	٦٨٢٨٩	١٧٣٢٤٠٠
الإسماعيلية	٠	٢٠٤٤	٤٧٥١٦	٢٨٧٥٢	٨٨٣١٢	١٢٥٥٤٨	٧٤٨١٧	١٤٥٦٠	٤٦٦٧٦	٢٤٩٩٤٣
السويس	٠	٠	٥٢٦٥	٢٦٧٨	٧٩٤٣	٤٢٠٠٠	٣٣٠	٠	٨٠٧٢	٥٨٣٤٥
بورسعيد	٠	٠	٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠٠	٦٤٫٥	٠	١٠٠٠	٧٦٠٠٠
الغربية	٢١٣٨٣	٢٣٧٢٩٣	١٣٤٦٧١	١٧٦٧٠	٤١٦٠١٧	٧٢٠	٣٩٦	٢	٤٤٨٠١	١٦١٩٣٦
المنوفية	٧٥٣٧٥	١٩٠٠٥٠	٤٩٦٦٠	١٠٥١٠	٣٢٥٥٩٥	٢٢٨٧	٤٦٧	٠	٣٧١١٢	٣٦٥٥٦١
القليوبية	٦٤١٧١	٨٥٥١١	٣٨٣٦٥	٥٥٣٤	١٩٣٥٨١	٤٣٥٥	١٧٧	٥٦٦	٢٥٦٨٣	٢٢٤٣٦٩
محافظات وجه قبلي										
ضواحي القاهرة	٠	٧٩٥٢	٥٠٢٧	١٧٦	١٣٩٥٥	٤٣٤٣	٢١	٢٣٨٧٣	٠	٤٢١٦٢
اجمالي محافظات بحري	١٩٢١٥٧	١٢٥٢٣٣٤٥	١٧١٨٦٢٢	٤٢٩٠٢٥	٣٥٩٢١٣٨	٨٧٣٢٧٧	٥٥٧٧٦٩	٤٤٩٨٢	٤١٧٩٧١	٥٤٨٦١٣٧
الجيزة	١٢٨٦١	١١٣٠٠٧	٤٢٨١٢	١٠٧١	١٧٧٧٦٧	١٥٤٧٤	٢٩٢	٢٠٣	٣٦٩١٧	٢٣٠٦٢٣
بنى سويف	٢٦٠٧٣	١٣٠١٨٤	١٠٧٨٨	١٨٠٣٥	٢٦٥٠٨٠	١١٠٨١	١١٠٠	٢٨٦٣	٢٩٦٨٨	٣٠٩٨١٢
المنيـــا	٤٩٥٩١	٢٧١١٤٣	٩٢٨٤٩	٢٧٤٧٦	٤٤١٠٥٩	٣٥٤٤٦	١٤٠٢	١٧٧٤	٤٩٩٧٦	٥٢٩٦٥٧
اسيوط	٣١٣٥٩	٢٥٤٧٤٤	١٥٠١٦	٦٤٨٥	٣٠٧٦٠٤	١٧٠٢٥	٤٩٥	٧٩٥	٣٢٩٨٩	٣٥٨٩٠٨
سوهاج	٢٤٣٦٩	٢٢٦٠٩٥	٤١٧٥٠	١٢٨٥٠	٣٠٥٠٦٤	١١٠٨١	٣٤١	٠	٣٦٨٢٣	٣٥٣٣٠٨
قنـــا	١٠٤٤٧	٢٦٤٦٦٥	٥٥٠٦٥	١٧٥١٢	٣٤٧٦٩٠	٢٩٣٨٣	٣٥٢	٩٠٢	٤٦١٧٧	٤٢٤٥٠٤
أسوان	٢٤٣٦	٥٩٤٠٠	٤٦٨٧٧	٢٣٥٠٩	١٣٢٢٢٢	١٨٢١٨	٤٣٦	٤٥٤٨	٢٢٢٣٥	١٧٧٦٥٩
اجمالي محافظات قبلي	١٦٧٤٦٠	١٣٨١٠٢٣	٥٧٣٠٢٤	١٦٩٦٥٥	٢٢٩١١٦٢	١٨٧٠٩١	٧٧١٨	٣٦٠٩٤	٢٧٦٥٤٤	٢٧٩٨٦٠٩
اجمالي الوجهين	٣٥٩٦١٧	٢٦٣٣٣٥٧	٢٢٩١٦٤٦	٥٩٨٦٨٠	٥٨٨٣٣٠٠	١٠٦٠٣٦٨	٥٦٥٤٨٧	٨١٠٧٦	٦٩٤٥١٥	٨٢٨٤٧٤٦

جدول رقم (٣ ب)

الأهمية النسبية لأراضي محافظات الجمهورية حسب درجات القدرة الإنتاجية

اسم المحافظة	أراضي منزرعة من الدرجة				جملة	أراضي درجة خامسة		أراضي درجة سادسة		جملة
محافظات وجه بحرى	الأولي	الثانية	الثالثة	الرابعة	المنزرع	بور صالح للزراعة	بور ومغمور بالمياه	بور غير صالح للزراعة	منافع عامة	الزمام
الاسكندرية	٠	٩٫٢٣	١٧٫١	٨٫١٣	٣٤٫٤٦	٠٫١٣	٣٢٫٦٤	١٫٥٢	٣١٫٢٥	%١٠٠
البحيرة	٠٫٦	١٢٫٣	٤١٫٨٨	١٠٫٤	٦٥٫١	٢٢٫٧	٦٫٧	٠٫٣	٥٫٢	%١٠٠
كفر الشيخ	٠	٧٫٧١	٣٦٫٢٦	٨٫٥٣	٥٢٫٥	١٦٫١٥	٢٦٫٦٣	٠٫١٢	٤٫٦	%١٠٠
الدقهلية	%٧٧	٢٨٫٨٩	٤١٫١٨	٧٫٥٣	٧٨٫٣٧	١٢٫١٣	١٫١٨	٠٫٠٢	٧٫٤٩	%١٠٠
دمياط	٠	١٦٫١٧	٣٨٫٧٨	١٦٫٠١	٧٠٫٩٦	١٩٫٥٩	٢٫٧	٠٫٠٣	٦٫٧٢	%١٠٠
الشرقية	١٫٣٧	٢٧٫٣٧	٢٩٫٠٥	٨٫١٣	٦٥٫١٢	١٧٫٦١	٩٫٣٩	٠٫٠٦	٧٫٠٢	%١٠٠
الإسماعيلية	٠	٠٫٥٨	١٣٫٥٨	١١٫٠٧	٧٥٫٢٣	٣٥٫٨٨	٢١٫٣٨	٤٫١٧	١٣٫٢٤	%١٠٠
السويس	٠	٠	١٫٠٢	٤٫٥٩	١٣٫٦١	٧١٫٩٩	٠٫٥٧	٠	١٣٫٨٣	%١٠٠
بورسعيد	٠	٠	٠	٠٫٦٦	٠٫٦٦	١٣٫١٦	٨٤٫٨٧	٠	١٫٣٢	%١٠٠
الغربية	٥٫٧١	٥١٫٢٧	٢٩٫١٥	٣٫٨٢	٩٠٫٠٥	٠٫١٦	٠٫٠٩	٠	١٫٧	%١٠٠
المنوفية	٢٠٫٦١	٥١٫٩٩	١٣٫٥٨	٢٫٨٨	٨١٫٠٦	٠٫٦٣	٠٫١٣	٠	١٠٫١٨	%١٠٠
القليوبية	٢٨٫٦	٣٨٫١١	١٧٫١	٢٫٤٧	٨٦٫٢٨	١٫٩٥	٠٫٠٨	٠٫٢٥	١١٫٤٥	%١٠٠
محافظات وجه قبلي										
ضواحي القاهرة	٠	١٨٫٨٥	١١٫١١	٢٫٣١	٢٣٫٠٧	١٠٫٢٩	٠٫٠٥	٥٦٫٥٩	٠	%١٠٠
اجمالي محافظات بحري	٣٫٥	٢٢٫٨	٣١٫٤	٧٫٨	٦٥٫٥	١٥٫٩	١٠٫٢	٠٫٨	٧٫٦	%١٠٠
الجيزة	٥٫٥٨	٤٩	١٨٫٥٦	٣٫٩٤	٧٧٫٠٨	٦٫٧١	٠٫١١	٠٫٠٩	١٦٫٠١	%١٠٠
بنى سويف	٨٫٤٢	٤٢٫٠٢	٢٩٫٣	٥٫٨٢	٨٥٫٥٦	٣٫٥٨	٠٫٣٦	٠٫٩٢	٩٫٥٨	%١٠٠
المنيـــا	٩٫٤	٥١٫٢	١٧٫٥	٥٫٢	٨٣٫٣	٦٫٧	٠٫٣	٠٫٣	٩٫٤	%١٠٠
اسيوط	٨٫٧٤	٧٠٫٩٨	٤٫١٨	١٫٨١	٨٥٫٧١	٤٫٧٤	٠٫١٤	٠٫٢٢	٩٫١٩	%١٠٠
سوهاج	٦٫٩	٦٤	١١٫٨	٣٫٦	٨٦٫٣	٣٫١	٠٫٢	٠	١٠٫٤	%١٠٠
قنـــا	٢٫٤٦	٦٢٫٣٤	١٢٫٩٧	٤٫١٣	٨١٫٩	٦٫٩٢	٠٫٠٨	٠٫٢٢	١٠٫٨٨	%١٠٠
أسوان	١٫٣٧	٣٣٫٤٤	٢٦٫٣٨	١٣٫٢٣	٧٤٫٤٢	١٠٫٢٥	٠٫٢٥	٢٫٥٥	١٢٫٥٣	%١٠٠
اجمالي محافظات قبلي	٥٫٩٨	٤٩٫٣٥	٢٠٫٤٧	٦٫٠٦	٨١٫٨٦	٦٫٦٨	٠٫٢٨	١٫٢٩	٩٫٨٩	%١٠٠
اجمالي الوجهين	٤٫٣٤	٣١٫٧٩	٢٧٫٦٦	٧٫٢٣	٧١٫٠٢	١٢٫٨	٦٫٨٢	٠٫٩٨	٨٫٣٨	%١٠٠

الزروع. والفئة الخامسة للأراضي لها أدني إنتاجية لمختلف الزروع النباتية – وبدراسة تطور الحصر التصنيفي لإنتاجية الرقعة الزراعية للسنوات من ١٩٦١ حتى ١٩٨٥ يتضح الآتي:

- زادت مساحة الأراضي في الرتبة الأولي من ١١١٤ ألف فدان في الفترة ١٩٦١/١٩٦٥ إلى ٣١٦٢ ألف فدان في الفترة ١٩٨٥/٨١ بنسبة زيادة قدرها ١٨٣,٨% حيث زادت نسبة المساحة في المرتبة الأولي إلى إجمالي المساحة المنزرعة من ١٨,٧% إلى ٥٢,٨% خلال نفس الفترات السابقة وهذا يعكس الكفاءة النسبية في استخدام الاستثمارات الموجهة نحو برامج تحسين الأراضي الزراعية والصرف العام والمغطى ومقاومة الأمراض والآفات خلال الفترات المذكورة.

جدول رقم (٤)
تطور الحصر التصنيفي لإنتاجية الرقعة الزراعية ٦٥/٦١ – ١٩٨٥/٨١

الرتبة الانتاجية	الفئة الانتاجية		الفترة من ١٩٦١/١٩٦٥ المساحة			الفترة من ١٩٨١/١٩٨٥		
	من	إلى	عدد المراكز	ألف فدان	%	عدد المراكز	ألف فدان	%
الأولي	٥,٠	٤,٣	٢٨	١١١٤	١٨,٧	٧٤	٣١٦٢	٥٢,٨
الثانية	٤,٢	٣,٥	٣٨	١٦٠٢	٢٦,٨	٥٠	٢١٠٧	٣٥,٢
الثالثة	٣,٤	٢,٧	٣٨	٢٢٢٨	٣٧,٣	١٧	٤٨٧	٨,١
الرابعة	٢,٦	١,٩	١٨	٩٢٩	١٥,٦	٥	١٨٠	٣,٠
الخامسة	١,٨	١,٠	٤	٩٦	١,٦	٨	٥٦	٠,٩
الاجمالى العام	–	–	١٢٦	٥٩٦٩	١٠٠	١٥٤	٥٩٩٢	١٠٠

- ارتفعت نسبة الأراضي من الرتبة الثانية إلى جملة المنزرع خلال الفترات ١٩٦١/١٩٦٥ إلى ١٩٨٥/٨١ من ٢٦,٨% إلى ٣٥,٢%.
- انخفضت نفس النسبة للأراضي من الرتبة الثالثة والرابعة والخامسة لنفس الفترات المذكورة من ٣٧,٣، ١٥,٦، ١,٦% إلى ٨,١، ٣,٠، ٠,٩% على الترتيب.

ويتضح من الجدول رقم (٥) الخاص بتصنيف الرقعة الزراعية بالمحافظات وفقا للجدارة الإنتاجية للزروع الحقلية ما يلي :-

- إن جملة الرقعة الزراعية لمحافظات مصر الشمالية تقدر بنحو ٣,٧٣٣ مليون فدان منها ٢,٤٧٣ مليون فدان تم تصنيفها تحت الفئة الإنتاجية الأولي وتمثل ٦٦,٣% من إجمالي الرقعة الزراعية لمحافظات مصر الشمالية. أما النطاق الإنتاجي الثاني فقد تضمن نحو ١,٠٥٥ مليون فدان وهو ما يوازي نحو ٢٨,٣% من إجمالي الرقعة الزراعية لمحافظات مصر الشمالية في حين تضمن النطاق الإنتاجي الثالث نحو ٥٦ ألف فدان تمثل نحو ١,٥% من إجمالي الرقعة الزراعية لمحافظات مصر الشمالية مقابل نحو ١١٦,٧ ألف فدان تم تصنيفها ضمن النطاق

الإنتاجي الرابع تمثل نحو ٣,١% من إجمالي الرقعة الزراعية لمصر الشمالية - وبالنسبة للنطاق الإنتاجي الخامس والأخير فقد أشتمل على نحو ٣١,٥ ألف فدان تركزت جميعها بمحافظة الإسماعيلية ولا يمثل هذا القدر سوى ٠,٨% من إجمالي الرقعة الزراعية لمحافظات مصر الشمالية.

أما بالنسبة لمحافظات مصر الوسطى فتشير البيانات أن النطاق الإنتاجي الأول قد تضمن رقعة تقدر بنحو ٥٧٣,٥ ألف فدان تمثل نحو ٤٨,١% من إجمالي الرقعة الزراعية لمحافظات مصر الوسطى والتي تقدر بنحو ١,١٩٤ مليون فدان أما النطاق الإنتاجي الثاني فقد تضمن نحو ٥٤٩,٥ ألف فدان تمثل نحو ٤٦% من إجمالي الرقعة الزراعية لمصر الوسطى هذا في حين اشتمل النطاق الإنتاجي الثالث على القدر الباقي والبالغ نحو ٧٠,٦ ألف فدان تتركز جميعها بمحافظة الفيوم ويمثل هذا القدر نحو ٥,٩ من إجمالي الرقعة الزراعية لمحافظات مصر الوسطى.

ويختلف الوضع بالنسبة لمحافظات مصر الجنوبية حيث يتبين من استعراض بيانات الجدول السابق الإشارة إليه أن جملة الأراضي الزراعية التي أمكن تصنيفها تحت الفئة الإنتاجية الأولي لا تتجاوز ١١٥ ألف فدان تمثل نحو ١٠,٨% من جملة الأراضي الزراعية لمصر الجنوبية وهذا في حين تم تصنيف نحو ٥٠٢,٤ ألف فدان ضمن النطاق الإنتاجي الثاني تمثل نحو ٤٧,١% من إجمالي الرقعة الزراعية لمصر الجنوبية.

أما النطاق الإنتاجي الثالث فقد تضمن نحو ٣٦٠,٧ ألف فدان تمثل نحو ٣٣,٨% من إجمالي الرقعة الزراعية لتلك المحافظات. وبالنسبة للنطاق الإنتاجي الرابع فقد أشتمل على نحو ٦٣,٨ ألف فدان تمثل نحو ٦,٠% من إجمالي الرقعة الزراعية لمصر الجنوبية أما الفئة الإنتاجية الخامسة فقد تضمن الشطر الباقي والبالغ نحو ٢٤ ألف فدان تركزت بمحافظتي قنا وأسوان ويمثل هذا القدر نحو ٢,٣% من إجمالي الرقعة الزراعية لمحافظات مصر الجنوبية. وينتاب تصنيف الرقعة الزراعية وفقا لإنتاجيتها الكثير من أوجه القصور ولأن الإنتاجية لا تعزى فقط إلى نوع الرقعة الزراعية بل

جدول رقم (٥)

تصنيف الرقعة الزراعية بالمحافظات وفقا للجدارة الإنتاجية للزروع الحقلية

المحافظات	الفئة الأولي		الفئة الثانية		الفئة الثالثة		الفئة الرابعة		الفئة الخامسة		اجمالي الرقعة	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
الإسكندرية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩٧٣٩٠	١٠٠	٠	٠	٩٧٣٩٠	١٠٠
البحيرة	٤٩٥٤١٣	٧٠,٨	١٩١٠٧٠	٢٧,٣	١٢٨٧٠	١,٩	٠	٠	٠	٠	٦٩٩٣٥٣	١٠٠
المغربية	٤٠٣٣٨٢	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٠٣٣٨٢	١٠٠
كفر الشيخ	٢٦٤٢٧٤	٥٥,٣	١٩٤٠٧٨	٤٠,٦	٠	٠	١٩٢٩٤	٤,١	٠	٠	٤٧٧٦٤٦	١٠٠
الدقهلية	٣٦٠١٤٤	٥٧,٢	٢٦٩٢٢٦	٤٢,٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٢٩٣٧٠	١٠٠
دمياط	٥٦٣٤٤	٥٢,٧	٥٠٤٦٠	٤٧,٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٦٨٣١	١٠٠
الشرقية	٤١٣٥٥٨	٦٠,٦	٢٦٩٣١٠	٣٩,٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٨٢٨٦٨	١٠٠
الاسماعيلية	٠	٠	٤٣٤٧٣	٣٩,٥	٣٤٩٧١	٣١,٨	٠	٠	٣١٥٠٠	٢٨,٧	١٠٩٩٤٤	١٠٠
السويس	٠	٠	٠	٠	٨١٨٧	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٨١٨٧	١٠٠
المنوفية	٣١٨٣٠٢	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣١٨٣٠٢	١٠٠
القليوبية	١٥٧٨٦١	٨١,٨	٣٥١٦٣	١٨,٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٣٠٢٤	١٠٠
القاهرة	٤٠٤٤	٦١,٨	٢٥٠٢	٣٨,١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٥٤٦	١٠٠
جملة مصر الشمالية	٢٤٧٣٣٢٢	٦٦,٣	١٠٥٥٣١٢	٢٨,٣	٥٦٠٢٨	١,٥	١١٦٦٨٤	٣,١	٣١٥٠٠	٠,٨	٣٧٢٢٨٤٦	١٠٠
الجيزة	١٨٩٩٦٤٨	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٩٦٤٨	١٠٠
بني سويف	١٤٠١٩٣	٥٥,٤	١١٢٨٨٠	٤٤,٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٥٣٠٧٣	١٠٠
الفيوم	٠	٠	٢٤٤٤٢٥	٧٧,٦	٧٠٦٠١	٢٢,٤	٠	٠	٠	٠	٣١٥٠٢٦	١٠٠
المنيا	٢٤٣٦٥٣	٥٥,٩	١٩٢٢١٧	٤٤,١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٣٥٨٧٠	١٠٠
جملة مصر الوسطي	٥٧٣٤٩٤	٤٨,١	٥٤٩٥٢٢	٤٦	٧٠٦٠١	٥,٩	٠	٠	٠	٠	١١٩٣٦١٧	١٠٠
أسيوط	٨٧٥٧٥	٢٧,٩	١١٦٦٧٣	٣٧,٢	١٠٩٢٢٧	٣٤,٩	٠	٠	٠	٠	٣١٣٤٧٥	١٠٠
سوهاج	٢٧١٩٢	٩,٣	٢٥٠١٩٨	٨٥,٢	٠	٠	١٦٠٧٧	٥,٥	٠	٠	٢٩٣٤٦٧	١٠٠
قنا	٠	٠	٥٢٢٦٠	١٦	٢٤٧٧٦٠	٧٥,٧	١١٧٠٦	٣,٦	١٥٣٨٩	٤,٧	٣٢٧١١٥	١٠٠
أسوان	٠	٠	٨٣٢٦٢	٦٣,٢	٣٧٦٧	٢,٩	٣٥٩٧٩	٢٧,٣	٨٧٣٧	٦,٦	١٣١٧٤٥	١٠٠
جملة مصر الجنوبية	١١٤٧٦٧	١٠,٨	٥٠٢٣٩٣	٤٧,١	٣٦٠٧٥٤	٣٣,٨	٦٣٧٦٢	٦	٢٤١٢٦	٢,٣	١٠٦٥٨٠٢	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٣١٦١٥٨٣	٥٢,٨	٢١٠٧٢٢٧	٣٥,٢	٤٨٧٣٨٣	٨,١	١٨٠٤٤٦	٣	٥٥٦٢٦	٠,٩	٥٩٩٢٢٦٥	١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة ، مركز البحوث الزراعية ، تصنيف الموارد الأرضية الزراعية وفقا للجدارة الإنتاجية للزروع الحقلية.
الحقلية - م ٤٣٠.

تعتمد على توليفة العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية ورغما عن ذلك فليس من شك فـــي أن هذا التصنيف يعتد به في إمكانية وضع نظام للأولويات في برامج التخطيط الزراعي ووضـــع أهداف الإنتاج وكذلك في إيجاد أساس لتوجيه وتحديد اتجاهات التوســـع الزراعـــي الرأســـي كاختيار أنسب المناطق في إنتاج المحاصيل الحقلية وأنسبها لإنتاج الخضر أو الفاكهة وأكثرهـا ملائمة للتوسع في الإنتاج الحيواني وهكذا. كما يفيد هذا التصنيف في تطبيق سياســـة رشـــيدة للتمويل الزراعي تتصف بقدر كبير من المرونة أخذه في الاعتبار ظروف كل منطقة إنتاجيـــة وكذلك في وضع معايير سليمة لتقدير الضرائب والإيجارات الزراعية وغيرها[1].

---

(1) محمود حسنين حسين العدوى ، دراسة تحليلية لأساليب التوقع وتطبيقاتها في البيان الاقتصادي الزراعي المصري، زراعة عين شمس – رسالة دكتوراة ١٩٨٠.

الباب الثالث

الجوانب الاقتصادية المكانية

الفصل السادس : **أثر تجاهل البعد المكاني على نمو الاقتصاد القومي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٧**

الفصل السابع : **تصنيف استخدامات الأرض في مصر**

الفصل الثامن : **خريطة النقل ودور قطاع النقل في تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية**

الفصل التاسع : **خريطة توزيع السكان وقوة العمل في مصر**

الفصل السادس

أثر تجاهل البعد المكاني على نمو الاقتصاد القومي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٧

مقـدمة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على المشـاكل التـي تواجـه الاقتصـاد المصري والتي تتطلب إعادة ترتيب كل المكونات الاقتصادية وكل عوامل النمـو المختلفـة ومنها استخدامات الأرض التي تعتبر عنصر الصراع التنموي الأساسي في مصر. فكما هـو معروف أن الأرض المستخدمة في مصر محدودة وأن معدلات تزايد السكان مرتفعة مما يزيد من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ،الأمر الذي يتطلب إعادة النظـر والبحـث عـن الأساليب التي تقلل حدتها. ومن أهم هذه الأساليب إعادة النظر في مكونات الحيز التـي يتـم عليها الإنتاج مما يستدعي البحث عن هيكل إقليمي متوازن. ويبدأ البحث والدراسة في تحديد المكونات الإقليمية من نقطة أساسية ترتبط بشكل تقسيم الحيز إلى وحدات اقتصادية وتخطيطية ولا يتم هذا في فراغ ولكنه يرتبط ويتأثر بظروف المجتمع ككل ٠

١- فجوتان تواجه الاقتصاد المصري

يواجه الاقتصاد المصري الآن فجوتان :[1]

الأولي : فجوة خارجية ناتجة عن التعامل مع العالم الخارجي

الثانية : فجوة داخلية ناتجة عن وجود عجز في الموازنة العامة أدت إلى مزيد مـن الاقتراض.

ولا يعني وجود مثل هذه الفجوات وما تسببه من مشاكل ، العمل على استئصالها كلية بل يتطلب الأمر وضع ضوابط وحدود معينه يستحسن عدم تجاوزها، فـالتخلص مـن هـذه الفجوات بصورة غير عقلانية ورشيدة يؤدى إلى انكماش بسبب خفض الاستثمارات مما يؤدى في النهاية إلى خفض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة ، وتركها يؤدى إلـى اتسـاعها الأمر الذى يؤدى إلى التضخم الذى يؤثر على مستوى معيشة السكان بسبب انخفاض مسـتوى الدخل الحقيقي للسكان وبالذات أصحاب الدخول الثابتة.

وتحاول الدولة العمل على تقليل حجم هاتين الفجوتيـن باتخـاذ بعـض الإجـراءات الاقتصادية منها التكيف الهيكلي للاقتصاد المصري، معتمدة في ذلك على خفض بنود الأنفـاق العام والخاص، والتخلص من ملكية بعض مشروعاتها (الخصخصة) مع فتح المجالات أمـام القطاع الخاص وأمام المصدرين لزيادة الصادرات بهدف تعديل هيكل الطلب والعرض.

---

[1] مصر تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٤ ، ص ٨٨.

وقد يكون بعض من هذه الإجراءات ذات فاعلية من الناحية الاقتصادية. إلا أن المشكلة تصبح معقدة عند إحداث التوازن بين المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية.

إلا أنه يلاحظ أن الدولة حاولت تقليل أثر الفجوتين باعتمادها على المؤشرات الزمنية ولم يظهر في استراتيجياتها أن تأخذ في الاعتبار العناصر المكانية. إذ أن الزمن والمكان هما القادران سويا على إيجاد تفاعل خلاق للاستفادة من إبداعات البشر الذين هم الهدف والأداة لتحقيق عملية التنمية.

فقد بدأت الدولة بوضع إجراءات تصحيحيه للجوانب المالية والنقدية وبالذات بعد المؤتمر الاقتصادي في فبراير عام ١٩٨٢، ولذلك ركزت الاهتمام على المصادر الأساسية المدرة للنقد الأجنبي فأصدرت قانون الاستثمار وشجعت الهجرة الخارجية وطورت العمل في قناة السويس ودفعت الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع البترول وركزت على إمكانيات السياحة الخارجية إلى مصر وحاولت ترشيد استخدام القروض الأجنبية وزادت من القيود على التجارة الخارجية وخلال هذه المرحلة أيضا صدرت القرارات المنشئة لسوق الصرف الأجنبي. وبالرغم من كل هذه الإجراءات لم يتم الاهتمام بالبعد المكاني واستخداماته وتطويره لدفع عجلة النمو الاقتصادي للمحافظات المختلفة والأقاليم لاستثمار الطاقات الكامنة داخل المجتمع المصري.

٢- <u>مرحلة الانفتاح الاستهلاكي خلال الفترة (٧٥-١٩٨٢)</u>

تميزت هذه المرحلة بمعدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى٣٣,٩% بالأسعار الجارية عام ١٩٧٩، وإلى ٢٢,٢% في عام ١٩٨٢/٨١ بأسعار ١٩٧٥، ويرجع ذلك إلى عوامل خارجية لارتفاع أسعار البترول العالمية وزيادة تحويلات العاملين بالخارج بالإضافة إلى عائدات قناة السويس والسياحة. ولذلك لا تعبر هذه المعدلات المرتفعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي عن حقيقة البنيان الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة.

جدول رقم (١)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل خلال الفترة ٧٥-١٩٨٢/٨١

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ١٩٧٥=١٠٠	
	القيمة	معدل النمو السنوي	القيمة	معدل النمو السنوي
١٩٧٥	٥٠٦١,٣	-	٥٠٦١,٣	-
١٩٧٦	٦١٦٤,٢	%٢١,٨	٥٥١٨,٢	٩,٠
١٩٧٧	٧٣٩٩,٩	%٢٠,٠	٦٠٤٠,٧	٩,٥
١٩٧٨	٩٠١٣,٢	%٢١,٨	٦٧٤٦,٤	١١,٧
١٩٧٩	١٢٠٦٧,٧	%٣٣,٩	٧٥١٤,١	١١,٤
١٩٨١/٨٠	١٥٨٠٨,٣	%٣١,٠	٨٤٠٤,٢	١١,٨
١٩٨٢/٨١	١٩٣٢٠,٣	%٢٢,٢	١٠١٦٨,٦	٢١,٠
المعدل العام		%١٨,٢		٩,١

المصدر: مجلس الشورى ، سياسات الاستثمار خلال الفترة (٥٩/١٩٦٠-١٩٨٣/٨٢) تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، القاهرة ص١٤٩- ١٥٣.

وقد أرتفع عدد المشتغلين خلال هذه الفترة بنسبة ٢٢% تقريبا وفي المقابل زادت قوة العمل بنسبة ٢٣,٨% خلال نفس الفترة وبالتالي تم استيعاب ٩٤,٨% من الزياد في قوة العمل خلال الفترة وكذلك تميزت هذه الفترة بانخفاض معدلات البطالة.

جدول رقم (٢)

تطور توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية الرئيسية

خلال الفترة (٧٥-١٩٨٢)

السنة	القطاعات السلعية		قطاعات الخدمات الانتاجية		قطاعات الخدمات الاجتماعية		الاجمالي	الرقم القياسي	نسبة الزيادة عن نسبة ١٩٧٥
	العدد	% الهيكل	العدد	% الهيكل	العدد	% الهيكل		%	
١٩٧٥	٥٨٨١,٦	٦١,٢	١٣٧٠,٦	١٤,٣	٢٣٥٤,٠	٢٤,٥	٩٦٠٦,٢	١٠٠,٠	-
١٩٧٦	٥٧٩٤,٨	٦٠,١	١٤٢٨,٦	١٤,٨	٢٤٢٢,٢	٢٥,١	٩٦٤٥,٦	١٠٠,٤	٠,٤
١٩٧٧	٥٨٥٥,٦	٥٩,٣	١٤٩٤,٩	١٥,١	٢٥٣٥,٠	٢٥.٦	٩٨٨٥,٥	١٠٢,٩	٢,٩
١٩٧٨	٦٠٢١,٠	٥٨,٩	١٥٤٢,٤	١٥,١	٢٦٥٢,٩	٢٦,٠	١٠٢١٦,٣	١٠٦,٤	٦,٤
١٩٧٩	٦٢٠٦,٣	٥٨,٧	١٥٨٠,٩	١٥,٠	٢٧٧٣,١	٢٦,٣	١٠٥٦٠,٣	١٠٩,٩	٩,٩
١٩٨٠/ ١٩٨١	٦٣٥٣,٣	٥٦,٠	١٧٩٠,٢	١٥,٨	٣١٩٦,٠	٢٨,٢	١١٣٣٨,٥	١١٨,٠	١٨,٠
١٩٨١/ ١٩٨٢	٦٤٦١,٦	٥٥,١	١٧٨٢,٦	١٥,٢	٣٤٨٢,٩	٢٩,٧	١١٧٢٧,١	١٢٢,١	٢٢,١

المصدر : مجلس الشورى ، المرجع السابق.

٣- المرحلة الثانية: الانفتاح المخطط خلال الفترة (٨٢/١٩٨٣-١٩٩٢/٩١)

خلال هذه المرحلة حدث تناقص واضح في معدلات نمو الناتج المحلي عن فترة الانفتاح الاستهلاكي، كما يلاحظ تناقص في النصف الثانى من هذه الفترة خلال تنفيذ الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٦/١٩٨٧-١٩٩٢/٩١) عن النصف الأول منها[1]. ويرجع ذلك إلى توزيع هيكل الاستثمارات الذى يتميز بارتفاع نسب الاستثمارات في مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية خاصة مشروعات البنية الأساسية بالإضافة إلى حالة الركود التى بدأت تسود الاقتصاد المصري. (جدول رقم ٣).

جدول رقم (٣)
تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٨٢/١٩٨٣-١٩٩٢/٩١)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٨٢/٨١ = ١٠٠	
	القيمة	متوسط معدل النمو السنوي	القيمة	متوسط معدل النمو السنوي
١٩٨٢/٨١	٢٠٦٢٨	-	٢٠٦٢٨	-
١٩٨٧/٨٦	٤٨٧٦٥	١٨,٨	٢٦٤٧٤	٥,١
١٩٩٢/٩١	١٢٥٤٨٧	٢٠,٨	٢٩٣٨٨	٢,١

وخلال هذه الفترة زاد أعداد المشتغلين بحوالي ٣٢٢٠ ألف مشتغل وفي المقابل زادت قوة العمل بحوالي ٤٠٤٩ ألف نسمة أي أنه تم استيعاب ٧٩,٥% فقط من الزيادة في قوة العمل ومن ثم أصبح هناك إضافة لعدد المتعطلين السابقين بحوالي ٨٢٩ ألف عاطل جديد خلال هذه الفترة . ويرجع ذلك إلى نوعية الاستثمارات التى نفذت وإلى توقف تعيين خريجي الجامعة عند دفعة ١٩٨٤ للمؤهلات العليا وعام ١٩٨٣ للمؤهلات المتوسطة مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة . جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)
تطور هيكل توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية الرئيسية
خلال الفترة (٨٢/٨٣-١٩٩٢/٩١)

السنة	مجموعة القطاعات السلعية		مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية		مجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعي		الإجمالي	
	عدد المشتغلين	%	عدد المشتغلين	%	عدد المشتغلين	%	الإجمالي	%
١٩٨٢/٨١	٥٩٩٤	٥٧,٠	١٥٧٦	١٥,٠	٢٩٥٢	٢٨,٠	١٠٥٢٢	١٠٠
١٩٨٧/٨٦	٦٦٨٤	٥٥,٧	١٨٦٢	١٥,٥	٣٤٥٢	٢٨,٨	١١٩٩٨	١٠٠
١٩٩٢/٩١	٧٢٥٥	٥٢,٨	٢١٥٥	١٥,٧	٤٣٣٢	٣١,٥	١٣٤٧٢	١٠٠

[1] أنظر : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الأولي (٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧) والخطة الخمسية الثانية ٨٧/١٩٨٨-٩١/١٩٩٢).

٤- سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي

بدأ تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي على الاقتصاد المصري بعد توقيع الاتفاق مع كل من الصندوق والبنك الدولى في عام ١٩٩١. وبمقتضي هذا الاتفاق تم إلغاء ٥٠% من حجم الدين الذى وصل إلى ٥٠ بليون دولار في نهاية ١٩٩٠ أي ما يساوي ١٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي.[١]

وتهدف هذه السياسات إلى إزالة كافة المعوقات أمام إعمال آلية السوق، كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية التى تعاني منها الاقتصاديات التى تفرض عليها هذه السياسات كما تهدف أيضا إلى إحداث توازن في ميزان المدفوعات وأسعار الصرف وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ومعدلات التضخم وقد حددت مدة تنفيذ هذه السياسات من ١٢-١٨شهراً فقط. ولذلك تعتبر هذه السياسات قصيرة الآجل.[٢] كما أن هذه السياسات انكماشية بطبيعتها ، تهدف إلى امتصاص فائض الطلب المحلي للحد من معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات وتعتمد هذه السياسات في تحقيق أهدافها على أدوات السياسات النقدية والمالية التى تؤثر في الاقتصاد الكلي،بالإضافة إلى سعر الصرف والأسعار والدخول ..الخ أي أنها اعتمدت على ثلاث مجالات رئيسية هي المجال المالي والنقدي بالإضافة إلى مجال التجارة الخارجية.

٥- أثر سياسات التكييف الهيكلي على بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية

وقد عملت الدولة على التحلل من مسئولياتها في إدارة الاقتصاد بصورة مباشرة عن طريق تخليها عن ملكيتها لأدوات الإنتاج، وحل بعض المشاكل التي واجهتها نتيجة هذه الملكية ودفع عجلة النمو الاقتصادي. إلا أن معدلات النمو المرتفعة يمكن أن تزيد من معدلات الفقر إذا لم يصاحبها عدالة في توزيع الدخل.

ومما لاشك فيه أن السياسات الاقتصادية قد أسهمت في تواضع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يعكس تدنى مستوى الدخل المتوسط لمعظم طبقات الشعب وإذا ما أضفنا التفاوت في توزيع الدخول، فإن نسبة كبيره من السكان لا تكاد تصل إلى المستوى المتواضع من المعيشة في معظم محافظات مصر، وقد نتج هذا عن توجهات السياسة الاقتصادية، التى

---

[١] International Monetary Fund, Theoretical Aspects of the Design of Fund Supported Adjustment Programs, occasional Paper No.55, September, 1987, p.10.

[٢] أنظر ، سعد حافظ، سياسات التكيف وآليات السوق (دراسة حالة الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول ، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، يونيو ١٩٩٤ – ص ١٥.

وأنظر أيضا : رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولي ، ١٩٩٣، ص ص : ٢٠١-٢٠٤.

من المعيشة في معظم محافظات مصر، وقد نتج هذا عن توجهات السياسة الاقتصادية، التي ركزت اهتماماتها على محافظات الدلتا بصفة عامة وفي مدينتي القاهرة والإسكندرية على وجه الخصوص الأمر الذي أدي إلى زيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو إلى الهجرة الخارجية ، الأمر الذي يدعو إلى القول بأن السياسات الاقتصادية أدت إلى زيادة الخلل الإقليمي، الذي لم يتم الانتباه إلى سلبياته إلا في الفترة الأخيرة، بعد أن تفاقمت هذه السلبيات التي ارتبطت بها ظاهرة الإرهاب والتطرف في المناطق الأكثر فقراً وحرماناً[1]

ويوضح الجدول رقم (٥) تطور الأنفاق الاجتماعي على مستوى المحافظات خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩٦/٩٥.

من الجدول السابق يتضح الآتى :

(١) أن هناك تركيز شديد في توزيع الأنفاق الاجتماعي في مجموعة محافظات الدلتا والمناطق الحضرية وبالذات في القاهرة والإسكندرية على وجه الخصوص. إذ أن محافظات الدلتا تستأثر بحوالي ٤٢,٠% من إجمالي الأنفاق الاجتماعي مقابل ١٧,١% لمحافظتي القاهرة والإسكندرية في حين أن كل محافظات الوجه القبلي لا تستحوذ إلا على ٣٣,٢% من إجمالي هذا الأنفاق في عام ١٩٩٦/٩٥.

(٢) بالرغم من التراجع النسبي في نصيب محافظة القاهرة من ١٥,٢% إلى ١١,٩% في عام ١٩٩٦/٩٥ إلا أنها مازالت في المرتبة الأولي من حيث الاعتمادات المخصصة على الأنفاق الاجتماعي.

(٣) تعكس المؤشرات السابقة ارتفاع النصيب النسبي لبعض محافظات الوجه القبلي وبالذات في عام ١٩٩٦/٩٥ وذلك بعد بروز ظاهرة الإرهاب والتطرف في المناطق الأكثر فقراً وحرماناً.

٦- بعض المشاكل الناجمة عن تجاهل البعد الإقليمي في خطط الدولة

نتيجة لتجاهل البعد الإقليمي ظهر كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت المجتمع المصري كان في غنى عنها لو أن هناك إجراءات وسياسات للتنمية الإقليمية قد أخذت في الاعتبار بصورة جدية في الخطط الخمسية المتتالية. ومن أهم تلك المشاكل الآتي:

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر :

Salwa Soliman, Population and Development in Egypt, Research Paper for the NGO's ForumICPD, Sept. ١٩٩٤. P.P٦٥-١٠٢.

جدول رقم (٥)

تطور الأنفاق الاجتماعي على مستوى المحافظات خلال الفترة ٧٨-١٩٩٦/٩٥

المحافظات	١٩٧٨		١٩٨٢/٨١		١٩٩٢/٩١		١٩٩٤/٩٣		١٩٩٥/٩٤		١٩٩٦/٩٥	
	مليون جنية	%	مليون جنية	%	مليون جنية	%	مليون جنية	%	مليون جنية	%	مليون جنية	%
القاهرة	٨٩,٥	١٥,٢	١٩٧,٥	١٣,١	٨١١,١	١٢,٧	١٠٤٦,٤	١١,٥	١٢٢,٣	١١,٨	١٤١٠,٣	١١,٩
الاسكندرية	٣٧,٢	٦,٣	٩١,٢	٦,٠	٣٧٣,٦	٥,٩	٤٧١,٥	٥,٢	٥٤٤,١	٥,٢	٦٢١,٠	٥,٢
بورسعيد	٢٠,٥	٣,٥	٤٤,٧	٣,٠	١٣٧,٦	٢,٢	١٨٧,٨	٢,١	٢٠٧,٨	٢,٠	٢٣٠,٩	١,٩
السويس	٦,٧	١,١	١٩,٣	١,٣	٧٤,٢	١,٢	٩٤,٧	١,٠	١١٨,٩	١,١	١٣٤,٦	١,١
جملة الحضر	١٥٣,٩	٢٦,١	٣٥٢,٧	٢٣,٣	١٣٩٦,٧	٢١,٩	١٨٠٠,٤	١٩,٩	٢٠٩٣,١	٢٠,٢	٢٣٩٦,٨	٢٠,٢
دمياط	١٢,١	٢,١	٣٢,٢	٢,١	١٣٤,٣	٢,١	١٧١,٠	١,٩	١٩٨,٥	١,٩	٢٢٦,٣	١,٩
الدقهلية	٤٠,٦	٦,٩	٩٥,١	٦,٣	٤٦٨,٤	٧,٣	٦٨٠,٠	٧,٥	٧٥٨,٧	٧,٣	٩١٠,٤	٧,٧
الشرقية	٣٥,٥	٦,٠	٨٨,٤	٥,٨	٣٩٤,٦	٦,٢	٥٢٠,٦	٥,٧	٦٥١,٥	٦,٣	٨٠٧,٦	٦,٨
القليوبية	٢٦,٢	٤,٤	٦٥,٣	٤,٣	٢٧٥,٢	٤,٣	٤٤٠,٢	٤,٩	٤٣٧,٦	٤,٢	٥٠٢,٧	٤,٢
كفر الشيخ	١٧,٥	٣,٠	٤٦,٥	٣,١	١٩٨,٢	٣,١	٢٧٢,٠	٣,٠	٢٩٩,٤	٢,٩	٣٥٨,٠	٣,٠
الغربية	٣٩,٤	٦,٧	٩٠,٣	٦,٠	٣٩٥,٨	٦,٢	٥٣٨,٠	٥,٩	٦٤٠,٣	٦,٢	٧٣٧,٣	٦,٢
المنوفية	٢٩,٥	٥,٠	٧٢,٥	٤,٨	٣١٠,٣	٤,٩	٤٢٦,٥	٤,٧	٤٩٦,٩	٤,٨	٥٨٣,٢	٤,٩
البحيرة	٢٨,٦	٤,٩	٧١,٦	٤,٧	٣٣٧,٦	٥,٣	٤٨٤,٧	٥,٣	٥٦٦,٤	٥,٥	٦٢٧,٤	٥,٣
الاسماعيلية	٩,٠	١,٥	٢٨,٢	١,٩	١٢٨,٣	٢,٠	١٦١,٩	١,٨	١٩٧,١	١,٩	٢٢٨,٩	١,٩
جملة الوجه البحرى	٢٣٨,٤	٤٠,٥	٥٩٠,١	٣٩,٠	٢٦٤٢,٧	٤١,٤	٣٦٩٤,٤	٤٠,٨	٤٢٤٦,٤	٤٠,٩	٤٩٨١,٦	٤٢,٠
الجيزة	٣١,٢	٥,٣	٨٢,٤	٥,٤	٢٦٣,٧	٤,١	٤٧٦,٧	٥,٣	٥٩٣,٦	٥,٧	٦٢٧,٩	٥,٣
بنى سويف	١٨,٧	٣,٢	٤٥,٥	٣,٠	٢١٨,٠	٣,٤	٢٩٥,١	٣,٣	٣٢٢,٣	٣,١	٣٧١,٢	٣,١
الفيوم	١٦,٧	٢,٨	٤٣,٤	٢,٩	٢١٤,٤	٣,٤	٣٢٠,٩	٣,٥	٣٣١,٤	٣,٢	٣٧٨,٨	٣,٢
المنيا	٢٤,٩	٤,٢	٤٥,٣	٣,٠	٣١١,٧	٤,٩	٤٢٨,٩	٤,٧	٤٧٦,٦	٤,٦	٥٣٣,٨	٤,٥
أسيوط	٢٢,٤	٣,٨	٥٦,٥	٣,٧	٢٤٥,٩	٣,٩	٣٨٨,١	٤,٣	٤٦٢,٥	٤,٥	٤٩٢,٨	٤,٢
سوهاج	٢٤,٤	٤,١	٦٢,٥	٤,١	٢٩٧,١	٤,٧	٤٢٦,٥	٤,٧	٥٠٥,٢	٤,٩	٥٩٢,٩	٥,٠
قنـــا	٢٤,٩	٤,٢	٦١,٣	٤,١	٢٩٢,٤	٤,٦	٤٩١,٨	٥,٤	٥٦٤,٥	٥,٤	٦٠٩,١	٥,١
أسوان	١٧,٥	٣,٠	٤٣,٩	٢,٩	١٧٢,١	٢,٧	٢٩٨,٥	٣,٣	٣٠٨,١	٣,٠	٣٣١,٦	٢,٨
جملة الوجه القبلي	١٨٠,٧	٣٠,٧	١٤٠,٨	٢٩,٢	٢٠١٥,٠	٣١,٦	٣١٢٦,٥	٣٤,٥	٣٥٦٤,٢	٣٤,٣	٣٩٣٨,١	٣٣,٢
البحر الأحمر	٣,٧	٠,٦	٩,٩	٠,٧	٨٩,٥	١,٤	٩٠,١	١,٠	١٠٣,٠	١,٠	١٢٠,٣	١,٠
الوادى الجديد	٥,٤	٠,٩	١٣,٧	٠,٩	٦٤,٨	١,٠	٨٨,٨	١,٠	١٠٠,٥	١,٠	١١١,٥	٠,٩
مطروح	٤,٦	٠,٨	١٢,٨	٠,٨	٤٦,٥	٠,٧	٧٥,٥	٠,٨	٦٨,٠	٠,٧	٨٣,٣	٠,٧
شمال سيناء	٢,٢	٠,٤	٥٦,٧	٣,٧	٨٠,٥	١,٣	١٢٢,٤	١,٤	١٤١,٤	١,٤	١٦١,٩	١,٤
جنوب سيناء	٠,٠	٠,٠	٣٥,٤	٣,٢	٤٠,٨	٠,٦	٦٢,٧	٠,٧	٦٨,٧	٠,٧	٧٤,٠	٠,٦
جملة الحدود	١٥,٩	٢,٧	١٢٨,٥	٨,٥	٣٢٢,١	٥,١	٤٣٩,٤	٤,٨	٤٨١,٦	٤,٦	٥٥١,٠	٤,٦
جملة الجمهورية	٥٨٨,٩	١٠٠,٠	١٥١٢,١	١٠٠,٠	٦٣٧٦,٨	١٠٠,٠	٩٠٦٠,٧	١٠٠,٠	١٠٣٨٥,٣	١٠٠,٠	١١٨٦٧,٥	١٠٠,٠

(١) الفروق في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل بين المحافظات

الملاحظ من الجدول رقم (٦) أن هناك تغيرات حدثت في نصيب الدخل الفردي خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦-١٩٩٠/٨٩ حيث بلغ هذا التغير ٤٦% في الفترة ١٩٨٧/٨٦-١٩٨٨/٨٧ و٥,٩%، ٥,٤% في الفترة ١٩٨٨/٨٨، ١٩٩٠/٨٩ على الترتيب. وفي حين بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المشار إليها ١٣% لم يتجاوز معدل النمو السنوي للدخل الفردي ١١,٣%.[١]

كما تراوحت قيم التغير في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ما بين ٢,٤% ، ٣,٩% و٤,٧%، ٤,٩%، ٥,٣% خلال السنوات ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤، ١٩٩٦/٩٥، ١٩٩٧/٩٦ على الترتيب. ومع ذلك يلاحظ أن معدل التغيير في متوسط الدخل الفردي أخذ نسباً أقل من معدلات التغير الناتج المحلي الإجمالي[٢] حيث بلغ معدل التغير ٠,٣% في عام ١٩٩٣/٩٢ تم أخذ في الارتفاع إلى ١,٨% و٢,٥% و٢,٨% ، ٣,١% خلال السنوات ١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤، ١٩٩٦/٩٥، ١٩٩٧/٩٦ على الترتيب.

وعلى العموم، بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة المشار إليها ٣,٥% في حين لم يتجاوز معدل نمو الدخل الفردي السنوي ١,٨%.

جدول رقم (٦)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٧/٨٦-١٩٩٧/٩٦)

السنوات*	الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	عدد السكان منتصف السنوات	نصيب الفرد (جنيه)	معدل نمو الناتج المحلي %	معدل التغير في الدخل الفردي %	المعدل السنوي لنمو الناتج %	المعدل السنوي لنمو الدخل الفردي %
١٩٨٧/٨٦	٢٧٩٥٧	٤٨٨٦٢٠٠٩	٥٧٢	–	–		
١٩٨٨/٨٧	٤٠٨٣٢	٤٩٨٨١٥٧٨	٨١٩	٤٦	٤٣		
١٩٨٩/٨٨	٤٣٢٤٩	٥٠٩٢٢٤٢٢	٨٤٩	٥,٩	٣,٧		
١٩٩٠/٨٩	٤٥٦٠٣	٥١٩٨٤٩٨٦	٨٧٧	٥,٤	٣,٢	١٣	١١,٣
١٩٩٢/٩١	١٣١٠٥٧	٥٤١٧٧٠٨٣	٢٤١٩	–	–		
١٩٩٣/٩٢	١٣٤٣٣٥	٥٥٣٠٧٥٥٥	٢٤٢٩	٢,٤	٠,٣		
١٩٩٤/٩٣	١٣٩٦٢٢	٥٦٤٦١٦١٨	٢٤٧٢	٣,٩	١,٨		
١٩٩٥/٩٤	١٤٦١٤٩	٥٧٦٤٠٧٨٣	٢٥٣٥	٤,٧	٢,٥		
١٩٩٦/٩٥	١٥٣٣٦٩	٥٨٨٤٣٥٣٣	٢٦٠٦	٤,٩	٢,٨		
١٩٩٧/٩٦	١٦١٤٨٨	٦٠٠٧١٣٧٨	٢٦٨٨	٥,٣	٣,١	٣,٥	١,٨

المصدر: البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية (مجلدات متعددة) تغطى الفترة المشار إليها .

* السنوات ١٩٨٧/٨٦- ١٩٩٠/٨٩ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٧/٨٦.

والسنوات ١٩٩٢/٩١- ١٩٩٧/٩٦ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٢/٩١.

** معدل النمو السكانى خلال الفترة ٢,١% تقريبا

---

[١] أنظر : فريد أحمد عبد العال ، اشراف /السيد محمد كيلان ، تطور السياسات الاقتصادية في مصر وأثرها على مستويات الخصوبة – غير منشورة ١٩٩٨.

[٢] المرجع السابق.

أ- **الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات**

يختلف نصيب المحافظات ومجموعاتها المقسمة بين مجموعة محافظات حضرية وريفية - الوجه البحري والقبلي - والحدود . حيث تستحوذ المحافظات الحضرية وعددها ٤ محافظات على ٣٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في حين تستحوذ مجموعة محافظات الوجه البحري على ٣٨,٦% أما الوجه القبلي والحدود فلم تستحوذا إلا على ٢٥,٨% و٢,٩% من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب. وهذا يعنى أن شمال مصر يستحوذ على ٧١,٣% من إجمالي هذا الناتج وأن الأمر يتطلب إعادة التوازن لتقليل الفروق بين مناطق مصر المختلفة. وكما أن الفروق واضحة بين مجموعات المحافظات فإنها أيضا واضحة داخل كل مجموعة. ففي مجموعة المحافظات الحضرية تستحوذ مدينة القاهرة على أكثر من ١/٥ إجمالي الناتج على مستوى الجمهورية و٦٣,٧% من إجمالي الناتج المتولد داخل هذه المجموعة . في حين بلغ الناتج المتولد داخل محافظة الإسكندرية ٩,٣% من إجمالي الناتج على المستوى القومي و٢٨,٤% من إجمالي الناتج داخل مجموعة المحافظات الحضرية. وبالرغم من أن الفرق واضحا بين مدينتي القاهرة والإسكندرية إلا أنه كبير جداً بينهما وبين محافظتي بورسعيد والسويس، إذ يبلغ الناتج المتولد داخلهما ١,٥%، ١.١% من إجمالي الناتج المحلي على مستوى الجمهورية على الترتيب و٤,٥% ، ٣,٤% من إجمالي الناتج المتولد داخل مجموعة المحافظات الحضرية على الترتيب. (أنظر جدول رقم (٧).

تستحوذ مجموعه محافظات الوجه البحري على ٣٨,٦% من إجمالي الناتج المحلي على مستوى الجمهورية وإن كانت هناك فروق واضحة بين محافظات هذه المجموعة إلا أنها أقل حدة من مجموعة المحافظات الحضرية. وتحتل كل من محافظتي الشرقية والبحيرة المرتبة الأولي بين محافظات الوجه البحري حيث بلغت نسبة الدخل المتولد بكل منهما ٦,١% من إجمالي الناتج المحلي على مستوى الجمهورية. يليهما في ذلك محافظة الدقهلية والغربية والقليوبية والمنوفية حيث بلغت نسبة الناتج المتولد فيهم ٥,٨%، ٥,٣% ٤,٩% و٣,٤% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الجمهورية على الترتيب. وتأتي محافظة دمياط والإسماعيلية في مؤخرة محافظات المجموعة من حيث توليد الناتج المحلي إذ بلغت النسبة ٢,٣% ، ١,٧% من الإجمالي على مستوى الجمهورية على الترتيب.

وتبدو الفروق بين مجموعة محافظات الوجه القبلي واضحة فيما يتعلق بتوليد الناتج المحلي، ففي حين تستحوذ محافظة الجيزة على ٨% من الناتج المحلى الإجمالي على مستوى

الجمهورية يتراوح نسبة ما تنتجه المحافظات الأخرى بين ١,٦% ، ٣,٤% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الجمهورية.

وتأتي في المؤخرة مجموعة محافظات الحدود من حيث توليد الناتج المحلي إذ لا تتعدى نسبة الناتج المتولد بها ٢,٩% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الجمهورية. كما أن أعلي نسبة ناتج محلي داخل هذه المجموعة حققته محافظة البحر الأحمر ولم يتجاوز نسبة ١% من إجمالي الناتج المحلى على مستوى الجمهورية ويتراوح ناتج الأربعة محافظات الأخرى بين ٠,٤% ، ٠,٥% من هذا الإجمالي.

ب - متوسط نصيب الفرد من الدخل على مستوى المحافظات

من الجدول رقم (٨) يتضح أن هناك فروق واضحة وكبيرة بين مجموعات المحافظات حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في مجموعة المحافظات الحدودية حوالي ٥٦٩٤جنيه سنويا وفي مجموعة المحافظات الحضرية ٤٧٨٤ جنيه سنويا في حين أن هذا المتوسط بلغ حوالي ٢٤١٤ جنيه سنويا و١٩٤٦ جنيه سنويا في مجموعة محافظات الوجه البحري والقبلي على الترتيب خلال العام ١٩٩٧/٩٦ .

ومن الملاحظ أن الزيادة فى متوسط نصيب الفرد ترتفع نسبياً في محافظات الحدود وبالذات محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء وذلك راجع إلى عدة عوامل أولها تركز السياحة في هاتين المحافظتين والارتفاع النسبي في الإعانات الحكومية لهما مع انخفاض عدد السكان حيث لا يتجاوز عدد السكان ١٥٧ ألف في الأولي ٥٥ ألف في الثانية. ولذلك فإن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل لا يعكس الواقع الفعلي لما يحصل عليه الفرد من السكان إذ أن هذا الرقم ينحاز إلى ذوى الدخول الأعلى من ملاك القرى السياحية والعاملين بها.

وفي مجموعة المحافظات الحضرية يبلغ متوسط نصيب الفرد في القاهرة حوالي ٥٥٩٥ جنيه سنويا يليها في الترتيب محافظة بورسعيد حيث يبلغ هذا المتوسط ٥٠٥٨ جنيه سنوياً يليها محافظة الإسكندرية بمتوسط دخل للفرد قدره ٤٤٩٥ جنيه سنوياً أما محافظة السويس يبلغ هذا المتوسط ٤١٧٦ جنيه سنوياً. وتعتبر المحافظات الحضرية الأوفر حظاً من غيرها من مجموعات المحافظات الأخرى.

ويتفاوت متوسط نصيب الفرد في مجموعة محافظات الوجه القبلي بين أعلى متوسط دخل بلغ حوالي ٤١١٣ جنيه سنويا في محافظة دمياط لتعدد أنشطتها الصناعية وغيرها و٣٧٥٥,٦ جنيه في محافظة البحيرة نظراً لاتساع مساحتها وتنوع أنشطتها بين زراعية وصناعية وبحرية وبين أقل متوسط دخل للفرد في محافظة المنوفية حيث بلغ حوالي ١٩٨٤ جنيه سنوياً نظراً لضيق مساحتها وتركز أنشطتها حول الزراعة.

أما فى مجموعة محافظات الوجه القبلي لم يتجاوز أعلى دخل للفرد بها ٢٦٨٩ جنيه في محافظة الجيزة ويتفاوت متوسط نصيب الفرد من الدخل في باقي محافظات هذه المجموعة حتى يبلغ ١٤٣٧ جنيه مصري في محافظة سوهاج (أنظر الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٧)

هيكل نصيب المحافظات من الناتج المحلى الاجمالي حسب القطاعات

المحافظات	الزراعة	الصناعة والتعدين	التشييد والبناء	النقل والاتصال	أنشطة مالية وعقارية	التجارة والمطاعم والفنادق	الخدمات الحكومية والشخصية	كهرباء ومياه	قناة السويس	بترول وغاز	الجملة	متوسط نصيب الفرد
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	
القاهرة	٠,٢	٢٢,٧	٤٣,٨	٣٢,١	٣٥,٦	٢٣,١	٢٥,٧	٢٩,٦	٩,٥	٩,٥	٢٠,٨	
الاسكندرية	١,٨	١٣,١	١٣,٥	١٨,٩	٩,٩	٩,٠	٩,٧	٩,٦	٥,٤	٥,٤	٩,٣	
بورسعيد	٠,٩	٠,٩	١,٤	٢,٨	١,٤	١,٨	١,٣	٠,٩	٢,٢	٢,٢	١,٥	
السويس	٠,٦	٠,٨	٢,٢	٢,١	٠,٧	١,١	١,٠	٢,١	١,١	١,١	١,١	
ج- الحضر	٣,٥	٣٧,٥	٦٠,٩	٥٥,٩	٤٧,٦	٣٥,٠	٣٧,٧	٤٢,٢	١٨,٢	١٨,٢	٣٢,٧	
دمياط	١,٦	٤,٩	١,٠	١,٣	١,٢	٢,٤	١,٦	١,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٣	
الدقهلية	٧,١	٥,٢	١,٤	٤,٤	٤,٢	٦,٥	٥,٨	٤,٣	٧,٤	٧,٤	٥,٨	
الشرقية	٩,٣	٧,٤	٤,١	٣,٩	٤,٨	٤,٨	٥,٣	٥,٠	٦,٣	٦,٣	٦,١	
القليوبية	٢,٩	٧,٦	٧,٠	٣,٨	٣,٢	٤,٩	٤,٨	٤,٢	٤,٥	٤,٥	٤,٩	
كفر الشيخ	٧,٣	١,٦	٠,٦	٠,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٥	١,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٠	
الغربية	٥,٦	٧,٤	٢,٢	٢,٤	٣,٧	٤,٧	٥,٦	٣,١	٦,٣	٦٣	٥,٣	
المنوفية	٥,٠	٣,٠	١,٢	١,٩	٢,٥	٢,٧	٣,٥	١,٨	٥,٣	٥,٣	٣,٤	
البحيره	١٦,٩	٤,٦	١,٣	٢,٥	٢,٨	٤,٢	٤,٥	٤,٥	٥,٦	٥,٦	٦,١	
الاسماعيلية	١,٨	٠,٨	٨,١	١,٠	٠,٩	١,٣	١,٣	١,٤	١,٧	١,٦	١,٧	
ج- بحرى	٥٧,٥	٤٢,٥	٢٦,٩	٢١,٩	٢٦,١	٣٤,١	٣٤,٩	٢٦,٩	٤٢,٧	٤٢,٧	٣٨,٦	
الجيزة	٣,٧	٩,٦	١,٠	٩,٥	١١,٤	١١,٠	٩,٦	٧,٠	٤,٧	٤,٧	٨,٠	
بنى سويف	٤,٤	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٤	١,٦	١,٩	١,٢	٣,٥	٣,٥	٢,٠	
الفيوم	٤,٦	١,٢	٠,٦	٠,٩	١,٦	١,٧	١,٩	١,١	٣,٤	٣,٤	٢,٢	
المنيا	٦,٥	١,٨	٠,٧	١,٤	٢,٢	٢,٧	٢,٩	١,٨	٤,٨	٤,٨	٣,٢	
أسيوط	٤,٦	١,٣	١,٣	١,٢	٢,٥	٢,٢	٢,٥	٢,٥	٤,٤	٤,٤	٢,٦	
سوهاج	٤,٨	١,٢	٠,٥	١,٢	٢,٣	٢,٥	٢,٧	١,٧	٥٤	٥,٤	٢,٨	
قنا - الأقصر	٥,٤	٢,٠	١,٦	٢,٦	٢,٢	٣,١	٢,٨	٨,٨	٥,٧	٥,٧	٣,٤	
أسوان	٢,١	١,١	١,٨	١,١	١,١	١,٣	١,٣	٥,٧	٢,٦	٢,٦	١,٦	
ج - قبلى	٣٦,١	١٩,٢	٨,٠	١٨,٤	٢٤,٨	٢٦,٢	٢٥,٧	٢٩,٨	٣٤,٥	٣٤,٥	٢٥,٨	
البحر الأحمر	٠,٢	٠,٣	١,٦	٢,٣	٠,٤	٢,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٩	٠,٩	١,٠	
الوادى الجديد	٠,٦	٠,١	٠,٨	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,١	١,٢	١,٢	٠,٤	
مرسى مطروح	١,٠	٠,٢	٠,٥	٠,٧	٠,٣	٠,٧	٠,٣	٠	٠,٦	٠,٦	٠,٥	
شمال سيناء	١,٠	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣	١,٤	١,٤	٠,٥	
جنوب سيناء	٠,١	٠,١	١,٠	٠,٥	٠,٤	١,١	٠,١	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥	
جملة الحدود	٢,٩	٠,٨	٤,٢	٣,٨	١,٥	٤,٧	١,٧	١,١	٤,٦	٤,٦	٢,٩	
الجمهورية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر: الجدول رقم ( )

جدول (٨)

تقدير الدخل الاقليمى موزع على المحافظات (ذكور/اناث) الملتحقون بالنشاط الاقتصادى حسب القطاعات (متوسط دخل المشتغل) عام ١٩٩٧/٩٦

المحافظات	الزراعة			الصناعة والتعدين			التشييد والبناء			النقل والاتصال			أنشطة مالية وعقارية		
	ذكر	انثى	جملة	ذكر	انثى	جملة	ذكر	انثى	جملة	ذكر	انثى	جملة	ذكر	انثى	جملة
القاهرة	٤٢,٧	٧,٩	٥٠,٦	٦٠٤٤,٣	٥٩٠,٥	٦٦٣٤,٨	٣٦٢٢,٧	١٣١,٤	٣٧٥٤,١	٣٢٥٨,٥	٣٩٤,٥	٣٦٥٣	٢٧٩٦	٦٠٩,٦	٣٤٠٥,٦
الاسكندرية	٤٤٩,٧	٥,٩	٤٥٥,٦	٣٤٥٧,٥	٣٧١,٤	٣٨٢٨,٩	١١٣٢,٨	٢٤,٣	١١٥٧,١	٢٠٧٠,٨	٧٩,٦	٢١٥٠,٤	٨٢٧,١	١١٨,٢	٩٤٥,٣
بورسعيد	٢٢٧,٨	٠	٢٢٧,٨	٢٠٧,٦	٥٥,٥	٢٦٣,١	١١٦,٢	٣,٨	١٢٠	٢٨٩,٣	٢٩,٣	٣١٨,٦	٦٩,٩	٦٩,٨	١٣٩,٧
السويس	١٥١,٩	٠	١٥١,٩	٢١٩,٣	١٤,٥	٢٣٣,٨	١٨٣	٥,٥	١٨٨,٥	٢١٠,٨	٢٨,٢	٢٣٩	٥٦,٨	٩,١	٦٥,٩
ج- الحضر	٨٧٢,١	١٣,٨	٨٨٥,٩	٩٩٢٨,٧	١٠٣١,٩	١٠٩٦٠,٦	٥٠٥٤,٧	١٦٥	٥٢١٩,٧	٥٨٢٩,٤	٥٣١,٦	٦٣٦١	٣٧٤٩,٨	٨٠٦,٧	٤٥٥٦,٥
دمياط	٣٩٧,٣	٧,٧	٤٠٥	١٤٠٦,٤	٢٥,٨	١٤٣٢,٢	٨٥,٧	٠	٨٥,٧	١٤٦,٧	١,٢	١٤٧,٩	٨٥,٧	٢٥,٦	١١١,٣
الدقهلية	١٤٣٩,٤	٣٥٧,٦	١٧٩٧	١٤٥٦,١	٦٣,٨	١٥١٩,٩	١١٨,١	١,٩	١٢٠	٤٩٠,٧	١٠	٥٠٠,٧	٣٣٣,١	٧٢,٦	٤٠٥,٧
الشرقية	١٥٠٤,١	٨٤٩,٧	٢٣٥٣,٨	١٩٦١,٨	٢٠١,١	٢١٦٢,٩	٣٤٧,٢	٤,٢	٣٥١,٤	٤٤١,٦	٢,٢	٤٤٣,٨	٤١٥,٣	٤٠,١	٤٥٥,٤
القليوبية	٥٣٠,٧	٢٠٣,٣	٧٣٤	١٩٨٥,٨	٢٣٥,٥	٢٢٢١,٣	٥٩٤,٦	٥,٤	٦٠٠	٤٢٢,٩	٩,٥	٤٣٢,٤	٢٦٣,٦	٣٩	٣٠٢,٦
كفر الشيخ	١٣٨٣,٩	٤٦٣,٧	١٨٤٧,٦	٤٠٦,٨	٦٠,٨	٤٦٧,٦	٥٠	١,٤	٥١,٤	٧٧,٩	١,٨	٧٩,٧	٢١٨,٩	٥٢	٢٧٠,٩
الغربية	١٠٧٣	٣٤٤,٤	١٤١٧,٤	١٨٦٦,٥	٢٩٦,٣	٢١٦٢,٨	١٨٣,٣	٥,٣	١٨٨,٦	٢٥١,٥	٢١,٦	٢٧٣,١	٢٧٩,٧	٧٥,٣	٣٥٥
المنوفية	٦٩٣,٥	٥٧٢	١٢٦٥,٥	٦٩٢,٧	١٨٤,١	٨٧٦,٨	١٠١,٥	١,٤	١٠٢,٩	٢١٠,٤	٥,٨	٢١٦,٢	٢٠٦,٢	٣١,٩	٢٣٨,١
البحيره	٣٢٩٣,٦	٩٨٣,٨	٤٢٧٧,٤	١٢٢٠,٨	١٢٣,٧	١٣٤٤,٥	١١٠,٣	١,١	١١١,٤	٢٨٣,٤	١,١	٢٨٤,٥	٢٠٣,٣	٦٩,٢	٢٧٢,٥
الاسماعيلية	٤٤٢,٨	١٢,٨	٤٥٥,٦	١٨٠,٣	٥٣,٥	٢٣٣,٨	٦٧٩	١٥,٣	٦٩٤,٣	١٠٨,٨	٥	١١٣,٨	٨٦,١	٣,٢	٨٩,٣
ج- بحرى	١٠٧٥٨,٣	٣٧٩٥	١٤٥٥٣,٣	١١١٦٧,٢	١٢٤٤,٦	١٢٤٢١,٨	٢٢٦٩,٧	٣٦	٢٣٠٥,٧	٢٤٣٣,٩	٥٨,٢	٢٤٩٢,١	٢٠٩١,٩	٤٠٨,٩	٢٥٠٠,٨
الجيزة	٩٣١,٨	٤,٧	٩٣٦,٥	٢٦٢٣,٥	١٨٢,٤	٢٨٠٥,٩	٨٤,٨	٠,٩	٨٥,٧	١٠٣٤,٦	٤٦,٥	١٠٨١,١	٨٣٨,١	٢٤٨,٩	١٠٨٧
بنى سويف	٧٣٢,٧	٣٨٠,٩	١١١٣,٦	٢٢١,٩	٧٠,٤	٢٩٢,٣	٤٢,٩	٠	٤٢,٩	٥٣,٨	٣,١	٥٦,٩	١٠٣	٢٩,١	١٣٢,١
الفيوم	١٠٩٤,٤	٦٩,٩	١١٦٤,٣	٣٢٩	٢١,٧	٣٥٠,٧	٥١,٤	٠	٥١,٤	١٠٠,٧	١,٧	١٠٢,٤	١٣٥,٨	١٥,١	١٥٠,٩
المنيا	١١٠٣,٩	٥٤١,٢	١٦٤٥,١	٤٤٣	٨٣,١	٥٢٦,١	٥٩,٥	٠,٥	٦٠	١٥٦,٩	٢,٤	١٥٩,٣	٢٠٠,١	١٥,٣	٢١٥,٤
أسيوط	١١٦٠,٨	٣,٥	١١٦٤,٣	٣٦٧,١	١٢,٩	٣٨٠	١١٠,٧	٠,٨	١١١,٥	١٢٩	٧,٦	١٣٦,٦	٢٠٦,١	٣٥,٨	٢٤١,٩
سوهاج	٨٩٧,٨	٣١٧,١	١٢١٤,٩	٣٣٢,١	١٨,٦	٣٥٠,٧	٤٢,١	٠,٨	٤٢,٩	١٣٤,٧	١,٩	١٣٦,٦	٢٠٠,٨	٢٣,٦	٢٢٤,٤
قنا - الأقصر	١٠٤٤,٢	٣٢٢,٦	١٣٦٦,٨	٥١٨,٥	٦٦,١	٥٨٤,٦	١٣٦,٨	٠,٣	١٣٧,١	٢٧٥,٥	٢٠,٤	٢٩٥,٩	١٩١,٩	٢٠,٤	٢١٢,٣
أسوان	٥٢٨,٢	٣,٢	٥٣١,٤	٣١٣,٥	٨	٣٢١,٥	١٥١,٧	٢,٦	١٥٤,٣	١٢٠,٧	٤,٥	١٢٥,٢	٨٧,٥	٢١,٩	١٠٩,٤
ج - قبلى	٧٤٩٣,٨	١٦٤٣,١	٩١٣٦,٩	٥١٤٨,٦	٤٦٣,٢	٥٦١١,٨	٦٧٩,٩	٥,٩	٦٨٥,٨	٢٠٠٥,٩	٨٨,١	٢٠٩٤	١٩٦٣,٣	٤١٠,١	٢٣٧٣,٤
البحر الأحمر	٥٠,٦	٠	٥٠,٦	٨٧	٠,٧	٨٧,٧	١٣٧,١	٠	١٣٧,١	٢٢٠,٩	٤٠,٨	٢٦١,٧	٠	٣٧,٨	٣٧,٨
الوادى الجديد	٨٨,١	٦٣,٨	١٥١,٩	٢٤,٣	٤,٩	٢٩,٢	٦٨,٦	٠	٦٨,٦	٢٠	٢,٨	٢٢,٨	١٦,٣	٠	١٦,٣
مرسى مطروح	١٥٦,٢	٩٦,٩	٢٥٣,١	٥١,٢	٧,٣	٥٨,٥	٤١,٢	١,٧	٤٢,٩	٧١,٥	٨,٢	٧٩,٧	٢٥,٧	٠	٢٥,٧
شمال سيناء	٢٤٩,٨	٣,٣	٢٥٣,١	٢٩,٢	٠	٢٩,٢	٢٥,٦	٠	٢٥,٦	١١,٤	٠	١١,٤	٣١,٣	٠	٣١,٣
جنوب سيناء	١٨,٣	٦,٩	٢٥,٢	٢٧,٩	١,٣	٢٩,٢	٨٤,٤	١,٣	٨٥,٧	٥١,٣	٦	٥٧,٣	٢٩,٩	٤,٣	٣٤,٢
جملة الحدود	٥٦٣	١٧٠,٩	٧٣٣,٩	٢١٩,٦	١٤,٢	٢٣٣,٨	٣٥٦,٩	٣	٣٥٩,٩	٣٧٥,١	٥٧,٨	٤٣٢,٩	١٠٣,٢	٤٢,١	١٤٥,٣
الجمهورية	١٩٦٨٧,٢	٥٦٢٢,٨	٢٥٣١٠	٢٦٤٧٤,١	٢٧٥٣,٩	٢٩٢٢٨	٨٣٦١,٢	٢٠٩,٩	٨٥٧١,١	١٠٦٤٤,٣	٧٣٥,٧	١١٣٨٠	٧٩٠٨,٢	١٦٦٧,٨	٩٥٧٦

جدول (٨)

تقدير الدخل الاقليمى موزع على المحافظات (ذكور/اناث) الملتحقون بالنشاط الاقتصادى حسب القطاعات (متوسط دخل المشتغل) عام ١٩٩٧/٩٦

(فى حالة اضافة دخل البترول وقناة السويس)

المحافظات	التجارة المطاعم والفنادق			الخدمات الحكومية والشخصية			كهرباء ومياه			قناة السويس			بترول وغاز			جملة			متوسط نصيب الملتحقين			متوسط نصيب الفرد (بالجنيه)
	ذكور	انثى	جملة	ذكور	انثى	جملة	ذكور	انثى	جملة	ذكور	انثى	جملة	ذكور	انثى	جملة	ذكور	انثى	جملة	ذكور	انثى	جملة	
القاهرة	٦٣٤٥,١	٧١٢,٩	٧٠٥٨	٣٩٣١,٦	٢٤٩٢,٦	٦٤٢٤,٢	٦٩٢,٨	٢٦٢,٥	٨٣٧,٧	٢٧٦٦١,٥	٥٩٦٥	٣٣٦٢٦,٥	١٢٩٦,٨	٦٣١,٥	٦٦٥,٣	٢٧٦٦١,٥	٥٩٦٥	٣٣٦٢٦,٥	١٨٦١٥	١٧٧٦٤	١٨٤٥٨	٥٥٩٥,٢
الاسكندرية	٢٦١٣,٧	١٤٦,٣	٢٧٦٠	١٤٢٠,٢	٩٩١	٢٤١١,٢	٢١٧,٦	٥٤,١	٢٧١,٧	١٢٧١٤,٧	١٨٥٥,١	١٤٦٩,٨	٧٣٧,١	٣٦٠,٤	٣٧٦,٧	١٢٧١٤,٧	١٨٥٥,١	١٤٦٩,٨	١٧٤١٣	٢٠٤٠٥	١٧٨١٢	٤٤٩٤,٧
بورسعيد	٥٤٤,٩	٦,٦	٥٥١,٥	١٦٤,٦	١٥٩,٥	٣٢٤,١	١٩,٥	٦	٢٥,٥	٥٩,٤	٥٣٤	٢٣٨٩,١	٣٠٠,٣	١٤٥,٩	١٥٤,٤	٥٩,٤	٥٣٤	٢٣٨٩,١	١٦٩٢٦	١٣٧٦٣	١٦٠٩٩	٥٠٥٨,١
السويس	٣١٠,٥	٢٣	٣٣٣,٥	١٣١	١٣١	٢٦٢	٣٠,٤	٢٨,٨	٥٩,٢	١٤٣٠,٢	٣١٣,٢	١٧٤٣,٤	١٥٠,٢	٧٣,١	٧٧,١	١٤٣٠,٢	٣١٣,٢	١٧٤٣,٤	١٥١٩٩	١٣٢١٥	١٤٨٠٠	٤١٧٥,٥
ج- الحضر	٩٨١٤,٢	٨٨٨,٨	١٠٧٠٣	٥٦٤٧,٤	٣٧٧٤,١	٩٤٢١,٥	٩٨٩,٣	٢٠٥	١١٩٤	٤٣٦٦١,٥	٩١٠٥,٧	٥٢٧٦٧,٢	١٢١٠,٩	١٢٨٤,٤	١٢٧٣,٥	٤٣٦٦١,٥	٩١٠٥,٧	٥٢٧٦٧,٢	١٨٠٤٣	١٧٨٣٠	١٨٠٠٥	٤٧٨٤,٠
دمياط	٧١٣,٨	٢١,٣	٧٣٥,١	٢٢٥,٤	١٦١,٣	٣٨٦,٧	٢٧,١	٦,٨	٣٣,٩	٣٣٠٢,٥	٤٥٤,١	٣٧٥٦,٦	٣٠٠,٣	١٤٦,٥	١٥٣,٨	٣٣٠٢,٥	٤٥٤,١	٣٧٥٦,٦	١٤٤٦٧	١٣٨٨١	١٤٣٩٣	٤١١٢,١
الدقهلية	١٧٨٧,٦	٢٠٠,٨	١٩٨٨,٤	١٠١٩,٩	٤٢٦,٨	١٤٤٦,٧	١٢١,٧	٠	١٢١,٧	٧٤٨٥,١	١٨٢٣,٧	٩٣٠٨,٨	١٠١٠,١	٤١٤,٩	٥١٥,٢	٧٤٨٥,١	١٨٢٣,٧	٩٣٠٨,٨	٧٩٨٧	٩٠٨٢	٨١٨٠	٢٢٠٣,٨
الشرقية	١٢٥٧,٦	٢٠٩,٩	١٤٦٧,٥	٩٥١,٦	٣٨٣,١	١٣٣٤,٧	١٣٤,٧	٦,٨	١٤١,٥	٧٦٣٠,٤	٢٢٨٠,١	٩٩١٠,٥	٨٦٠	٤١٨	٤٤٢	٧٦٣٠,٤	٢٢٨٠,١	٩٩١٠,٥	٨٥٣١	٧٨١٧	٨٣٥٦	٢٣١٥,٠
القليوبية	١٣٢٢	١٧٠,١	١٤٩٢,١	٨١٩,٨	٣٧٨,٧	١١٩٨,٥	١١٦,٧	٢	١١٨,٨	٦٤٩٨,٨	١٤٥٧,٥	٧٩٥٦,٣	٦١٤,٢	٢٩٦,٧	٣١٧,٥	٦٤٩٨,٨	١٤٥٧,٥	٧٩٥٦,٣	٨١٤٦	٨٦٤٥	٨٢٣٣	٢٤١٠,٠
كفر الشيخ	٧١٩,٨	٨٤,٥	٨٠٤,٣	٤٣٥,٨	١٨٧,٦	٦٢٣,٤	٣٩,٦	٠	٣٩,٦	٣٦٥٨,٥	١١٧٣,٥	٤٨٣٢	٤٦٤,٤	٢٣٠,٧	٢٣٣,٧	٣٦٥٨,٥	١١٧٣,٥	٤٨٣٢	٧٤٤٥	٨٣٤٦	٧٦٤٤	٢١٧٣,٠
الغربية	١٢٤٤,٨	١٩١	١٤٣٥,٨	٩٥٦,٨	٤٤٠	١٣٩٦,٨	٧٨,٩	٨,٨	٨٧,٧	٦٥٤٠,٢	١٩٧٦,٤	٨٥١٦,٦	٨٦٠	٤٢٥,٧	٤٣٤,٣	٦٥٤٠,٢	١٩٧٦,٤	٨٥١٦,٦	٨٥٥٣	٩٣٥٤	٨٧٢٦	٢٥٠٠,٥
المنوفية	٥٣٥,٨	٢٩٦,٢	٨٣٢	٦٣١,٧	٢٥٣	٨٨٤,٧	٤٤,٢	٦,٨	٥١	٣٦٣٥,٦	١٨٤٠,٥	٥٤٧٦,١	٧٢٣,٤	٣٥٠,٨	٣٧٢,٦	٣٦٣٥,٦	١٨٤٠,٥	٥٤٧٦,١	٦١١٨	٦٤٠٢	٦٢١٢	١٩٨٣,٨
البحيره	١١١٧,٤	١٦٢,٥	١٢٧٩,٩	٧٩١,٥	٣١٨,٦	١١١٠,١	١١٩,٨	٧,٦	١٢٧,٤	٢٣٠٠,٧	٢١٩٠,١	٩٨٧٤,١	٧٦٤,٧	٣٧٤,٧	٣٩٠	٧٦٨٤	٢١٩٠,١	٩٨٧٤,١	٨٣٠٣	١٠٤٥٤	٨٧٠٨	٢٤٧٢,٠
الاسماعيلية	٣٩٤,٤	١٦	٤١٠,٤	٢٠٦,٨	١١٧,٤	٣٢٤,٢	٣٧,٥	٢,١	٣٩,٦	٢٣٠٠,٧	٣٨٣,٩	١٣٥٧٩,٨	٢٣٢	١١٣,٧	١١٨,٣	٢٣٠٠,٧	٣٨٣,٩	١٣٥٧٩,٨	١٤٤٣٤	١٢٧٥٤	١٤١٦٧	٣٧٥٥,٦
ج- بحرى	٩٠٩٣,٢	١٣٥٢,٣	١٠٤٤٦	٦٠٣٩,٣	٢٦٦٦,٥	٨٧٠٥,٨	٧٢٠,٣	٤٠,٩	٧٦١,٢	٤٨٧٣٥,٨	١٣٥٧٩,٨	٦٢٣١٥,٦	٥٨٢٩,١	٢٨٥١,٧	٢٩٧٧,٤	٤٨٧٣٥,٨	١٣٥٧٩,٨	٦٢٣١٥,٦	٨٤١٢	٨٦٣٤	٨٤٦٠	٢٤١٣,٥
الجيزة	٣١٥٢	٢٢٦,٤	٣٣٧٨,٤	١٧٨٤,٦	٦١٠,٨	٢٣٩٥,٤	١١٧,٧	٨٠,٤	١٩٨,١	١١٠٢٩,٧	١٨٣٣,٢	١٢٨٦٢,٩	٦٤١,٦	٣٠٩,٩	٣٣١,٧	١١٠٢٩,٧	١٨٣٣,٢	١٢٨٦٢,٩	١٠٤٧٣	١٧٠٨٥	١١٠٨٣	٢٦٨٨,٧
بنى سويف	٣٥٨,٧	١١٧	٤٧٥,٧	٣٣٨,٢	١٣٥,٥	٤٧٣,٧	٢٨,٩	٥	٣٣,٩	٢٢١٩,٢	١٠٦٨,٢	٣٢٨٧,٤	٤٧٧,٨	٢٣٤,٦	٢٤٣,٢	٢٢١٩,٢	١٠٦٨,٢	٣٢٨٧,٤	٥٦٤٥	٦٩٣٢	٦٠٠٨	١٧٦٨,٢
الفيوم	٤٦٦	٦٧,٨	٥٣٣,٨	٣٧٦,٢	١١٠,٥	٤٨٦,٧	٣٠,١	١	٣١,١	٢٩١٩,٥	٥٩٩	٣٥١٨,٥	٤٦٤,١	٢٢٣,٢	٢٤٠,٩	٢٩١٩,٥	٥٩٩	٣٥١٨,٥	٦٧٨٥	١٢٤٢٧	٧٣٥٣	١٧٦٨,٣
المنيا	٦٧٩	١٣٧,١	٨١٦,١	٥٢٧	١٩٥,٩	٧٢٢,٩	٤٩,١	١,٩	٥١	٣٦٨٥,٤	١٤٢٤,٣	٥١٠٩,٧	٦٥٥,٢	٢٢٠,٤	٢٣٤,٨	٣٦٨٥,٤	١٤٢٤,٣	٥١٠٩,٧	٤٨٩١	٥١٤٦	٥٠٢٩	١٥٤٣,٦
أسيوط	٦٦٢,٨	٢٤	٦٨٦,٨	٤٨٧,٢	١٤٨	٦٣٥,٢	٧٠,٨	٠	٧٠,٨	٣٦٢٣,٩	٦٤٠,٨	٤٢٦٤,٧	٦٠٠,٦	٢٩٢,٥	٣٠٨,١	٣٦٢٣,٩	٦٤٠,٨	٤٢٦٤,٧	٦٣٢٦	٤٩٠٧	٧٠٢٠	١٥٢١,٨
سوهاج	٧٤٥	١٢,٨	٧٥٧,٨	٥٤٩,٥	١٣٤,٨	٦٨٤,٣	٤٤,١	٤	٤٨,١	٢٤٧١,٤	١٠١٦,٣	٤٤٨٧,٧	٧٣٧,١	٣٦٠,٤	٣٧٦,٧	٢٤٧١,٤	١٠١٦,٣	٤٤٨٧,٧	٦٥٠٩	٧٧٨٢	٦٣٧٩	١٤٣٦,٩
قنا - الأقصر	٩٢٧,٣	٢٩,٧	٩٥٧	٥٧٧,٨	١١٩,٢	٦٩٧	٢٤٤,١	٥	٢٤٩,١	٤٤٦٣	١١٢١,٩	٥٥٨٤,٩	٧٧٨,١	٣٨٥,٩	٣٩٢,٢	٤٤٦٣	١١٢١,٩	٥٥٨٤,٩	٨٨٣٨	١١٨٠٩	٩٣٠٨	١٩٩٢,٤
أسوان	٣٧٨,٤	٣٢,٩	٤١١,٣	٢٥٣,٢	٦٩,٧	٣٢٢,٩	١٥١,١	١٠,٢	١٦١,٣	٧٠,٢	١٤٠,٢	٢١٠,٧	١٧٧,٦	١٧٦,٩	١٤٠,٢	٢٣٢٦,١	٣٩٩,٩	٢٦٣٢	١١٧٠٥	٢٣٩٤٦	١٢٦٩٠	٢٧٠٢,١
ج - قبلي	٧٣٦٩,٢	٦٤٧,٧	٨٠١٦,٩	٤٨٩٣,٧	١٥٢٤,٤	٦٤١٨,١	٧٣٥,٩	١٠٧,٥	٨٤٣,٣	٩٤٨,٧	٩٠٩,٨	١٨٥٨,٥	٤٧٠٩	٢٣٠,٨	٢٤٠٥,٢	٣٣٦٤٤,٢	٨١٠٣,٦	٤١٧٤٧,٨	٧٥٨٨	٩١٣٧	٧٨٤٦	١٩٤٥,٥
البحر الأحمر	٧٢٥,٥	٠	٧٢٥,٥	٨٢,٧	٢٩,٥	١١٢,٢	١١,٣	٠	١١,٣	٢٧,٧	٢٠,٨	٤٨,٥	٧٠,٢	٥٢,٦	٥٢,٦	١٤١٣	١٨٢,٢	١٥٩٥,٢	٤٠٢٥٦	٤٥٥٥٠	٤٠٧٩٧	١٠١٤٠,٢
الوادى الجديد	٥٢,٤	٥,٨	٥٨,٢	٥٦,٧	٣٠,٢	٨٦,٩	٢,٨	٠	٢,٨	٣٣,٣	٣١,٣	٦٤,٦	١٦٣,٨	٧٩,٣	٨٤,٥	٤٤٧	٢١٨,١	٦٦٥,١	١٣١٠٨	١٥٣٥٩	١٣٧٧٠	٤٦٩١,٣
مطروح	١٨٨,٣	٨,٩	١٩٧,٢	٥٠,٣	٢٤,٦	٧٤,٩	٠	٠	٠	٦٤٤,٢	٢٠٧	٨٤٦,٢	٨١,٩	٣٩	٤٢,٩	٦٤٤,٢	٢٠٧	٨٤٦,٢	١٣٦٧٧	١١٠٩٨	١٢٩٥٨	٣٩٩١,٥
شمال سيناء	٩٣,٣	٤,٤	٩٧,٧	٨١,١	٣٠,١	١١١,٢	٨,٥	٠	٨,٥	٦٦٨,٣	١٦٦,٣	٨٣٤,٦	١٩١,١	٩٢,١	٩٩	٦٦٨,٣	١٦٦,٣	٨٣٤,٦	١٢٩٥١	١٦٤٦٥	١٣٥٢٧	٣٣٠٩,٨
جنوب سيناء	٣٣٣	١١	٣٤٤	٢٦,١	١١,٣	٣٧,٤	٨,٢	٠,٣	٨,٥	٣٨١٠,٥	٨٤٧,٤	٤٦٥٧,٩	٦٢٧,٩	٢٨٩,١	٤٢,٢	٣٨١٠,٥	٨٤٧,٤	٤٦٥٧,٩	٣٨١٣	١٦٩٥	٣٣٥٣	١٣٠٧٤,١
جملة الحدود	١٣٩٢,٥	٣٠,١	١٤٢٢,٦	٢٩٤,٦	١٢٨	٤٢٢,٦	٣٠,٨	٠,٣	٣١,١	١٣٣,٧	١١٤,٢	٢٤٧,٩	٦٢٧,٩	٢٨٩,١	٣٣٨,٨	١٣٣,٧	١١٤,٢	٢٤٧,٩	٧١٦,٨	٧٨,٨	٨٤٧,٤	٤٦٥٧,٩	٥٦٩٣,٧
الجمهورية	٢٧٦٦٩	٢٩١٨,٩	٣٠٥٨٨	١٦٨٧,٥	٨٠٩٣	٢٤٩٦,٨	٢٤٧٦	٣٥٣,٧	٢٨٣٠	٢٧٥٩,٤	٢٦٢٧,٦	٥٣٨٧	٦٩٩٤,٩	٦٦٥٥,٥	١٣٦٥٠	١٢٩٨٥٢	٣١٦٣٦,٥	١٦١٤٨٩	٠	٠	٠	٢٧٢٢,٧

الفصـــل السابع

تصنيف استخـــدامات الأرض في مصـــر

١- مقـــدمة [1] :

هناك العديد من العوامل التى تعمل على تكوين وتحديد خواص الأراضي منها العوامل المناخية ومادة الأصل والزمن والظروف الحيوية والطبوغرافية والجيولوجية وهذا يعنى أن الأرض هى محصلة لتلك العوامل. كما انه نتيجة لاختلاف توليفة تلـك العوامل تختلف نوعية الأراضي عن بعضها البعض.

وإذا أخذ في الاعتبار المناخ يتضح أن مصر تنقسم إلى مناطق مناخية فرعية هى ساحل البحر الأبيض المتوسط ، الدلتا ، مصر الوسطى، مصر العليا ، سـيناء ، الواحات، حيث تتشابه هذه المناطق إلى حد كبير في متوسطاتها المناخيـة. وتتشـابه المناطق المناخية في مصر تقريبا من حيث كمية الأمطار المتساقطة فيما عدا منطقـة البحر الأبيض المتوسط إذ تعتمد المناطق الأخرى على الري الصناعي .

وبالنظر إلى مادة الأصل للتربة الزراعية المصرية يتضح إنها تربة منقولـة وتزيد مساحتها عن ٣,٥% من مساحة مصر وفيما عدا ذلك مـن أراضـي تعتـبر أراضي محلية فيما عدا بعض المناطق في الصحراء الشرقية والغربية.

٢- تكـوين التـربة في الوادي والدلتـا

من المعروف أن سرعة تيار نهر النيل تقل كلما اقترب النهر من المصب في البحر الأبيض المتوسط ويرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى اختلاف مناسيب الانحـدار على طول مجرى النهر في الأراضي المصرية إذ يصل منسوب الانحـدار ١:٧٠٠٠ في الوادي وإلى ١:١٢٠٠٠ في الدلتا. هذا الاختلاف في منسوب الانحدار يؤثر بـلا جدال على قدرة تحمل النهر لحبيبات الطمي حيث يتضح خشونة قوام الطمـي فـي الجزء الجنوبي ويتحول إلى قوام طينى في شمال الدلتا. ونتيجة لاختـلاف مناسـيب الانحدار اختلف سمك طبقة الطمي في الوجه القبلي عنها في البحري إذ يبلغ متوسطها في الأولي حوالي ٨,٣ مترا في حين يبلغ هذا المتوسط في الثاني حوالي ٩,٨ متراً.

٣- استخدامات الأرض في مصر

تبلغ مساحة مصر حوالي ٩٨١٧٤٧,٥٣ كم٢ موزعة بين أربعـة مجموعـات مـن المحافظات[1] وذلك وفقا للبيانات المتاحة من كراسات وصف مصر بالمعلومات والمحافظـات

---

[1] أنظر / محمد راغب الزناتى ، أحمد محمد بدوى، الأراضي الزراعية ، المشاكل والمستقبل ، المكتبة الأكاديمية ، الدقي ، طبعة أولي، ١٩٩٥.

وتتوزع مجموعات المحافظات إلى مجموعة المحافظات الحضرية ومجموعة المحافظات الريفية بالوجه البحري ومجموعة المحافظات الريفية بالوجه القبلي ومجموعة محافظات الحدود، حيث تبلغ مساحة كل منهم ١٤٨٣٥,٣٢كم٢ ، ٣١٥١٨,٠١كم٢ ، ١٦٠٧٧٥,٢كم٢ ، ٧٧٤٦١٩كم٢ بنسبة ١,٥١%، ٣,٢١%، ١٦,٣٧% ، ٧٨,٩١% من إجمالي المساحة الكلية على الترتيب. ومن ذلك يتضح أن أقل المجموعات مساحة هي المحافظات الحضرية يليها مجموعة المحافظات الريفية بالوجه البحري وأكبرها مساحة هي مجموعة محافظات الحدود (أنظر الجدول رقم (١).

وتتوزع مساحة كل مجموعة من المحافظات ما بين مناطق مأهولة ومناطق غير مأهولة. كما أن مساحة المناطق المأهولة تتوزع بين خمس استخدامات هي: سكن ومتناثرات، منافع وجبانات ، برك وأراضي بور أراضي زراعية داخل الزمام وأراضي استزراع خارج الزمام. وفيما يلي توزيع استخدامات الأرض وفقا لمجموعات المحافظات ووفقا لكل محافظة.

١/٣ استخدامات الأرض على مستوى مجموعات المحافظات

- **مجموعة المحافظات الحضرية**

تستحوذ مجموعة المحافظات الحضرية على مساحة ١٤٨٣٥,٢كم٢ بنسبة ١.٥١% من إجمالي المساحة على المستوى القومي. وبالرغم من انخفاض نسبتها إلى المستوى القومي إلا أنها تستحوذ على ٦,١٧% من إجمالي مناطق السكن والمتناثرات على مستوى الجمهورية، كما أن بها ما يقرب من ٦٩% من إجمالي مناطق البرك والأراضي البور وتمثل حوالي ١٧% من إجمالي المساحة المأهولة على مستوى الجمهورية، ولا تمثل المساحات غير المأهولة سوى ٠,٤٦% من إجمالي المساحة الكلية لمصر.

وتتوزع مساحة مجموعة المحافظات الحضرية ما بين مناطق مأهولة ومناطق غير مأهولة بنسبة ٧١,٨٧%، ٢٨,١٣% على الترتيب - كما تتوزع المناطق المأهولة بين الاستخدامات المختلفة بنسبة ٤,٤٣% سكن ومتناثرات و٠,٣٤% منافع وجبانات ، ٦١,٤٨% برك وأراضي بور، ٥,٥٣% أراضي زراعية داخل الزمام، ٠,٠٨% أراضي استزراع خارج الزمام.

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عام ١٩٩٧ ، إعداد وصف المحافظات بالمعلومات ، ١٩٩٧.

- **مجموعة محافظات الوجه البحري**

وتستحوذ مجموعة محافظات الوجه البحري على ٣١٥١٨,٠١كم٢ بنسبة ٣,٢١% من إجمالي مساحة الجمهورية. وبالرغم من تدني مساحتها مقارنة بمحافظات الحدود ومجموع محافظات الوجه القبلي إلا أنها تستحوذ على ٢٨,٣٣% من إجمالي السكن والمتناثرات، ٤٢,٨% من إجمالي المنافع والجبانات ، ١٣,٠٢% من إجمالي البرك والمستنقعات ، و٤٧,٧٤% من إجمالي الأراضي الزراعية داخل الزمام أي ما يزيد عن نصف المساحة المزروعة على المستوى القومي و٥٧,٤٤% من إجمالي أراضي الاستزراع خارج الزمام وذلك من إجمالي المساحات على مستوى الجمهورية. ويلاحظ أن ارتفاع نسبة أراضي الاستزراع راجع إلى وجود ثلاث محافظات ترتفع فيها النسبة حيث تستحوذ محافظة المنوفية على ٨,٠٤% في مدينة السادات والبحيرة على ٣١,٢٣% ، الإسماعيلية على ١٦,٢٣% من إجمالي أراضي الاستزراع الجديدة على مستوى الجمهورية.

وتتوزع مساحة أراضي مجموعة محافظات الوجه البحري ما بين مناطق مأهولة ومناطق غير مأهولة بنسبة ٧٧,٩٧% ، ٢٢,٠٣% من إجمالي مساحة محافظات هذه المجموعة. ووفقا للبيانات المتاحة تتوزع المناطق المأهولة بين الاستخدامات المختلفة بنسبة ٦,٥٧% سكن ومتناثرات و٢,٧٤% منافع وجبانات ، ٥,٤٤% برك وأراضي بور، ٥١,٨٣% أراضي زراعية داخل الزمام، ٨,٣٩% أراضي زراعية خارج الزمام وذلك من إجمالي المساحة المأهولة بهذه المجموعة من المحافظات.

- **مجموعة محافظات الوجه القبلي**

وتبلغ مساحة مجموعة محافظات الوجه القبلي ١٦٠٧٧٥,٢كم٢ بنسبة ١٦,٣٧% من إجمالي مساحة الجمهورية وهى تمثل بذلك أربعة أضعاف مساحة كل من مجموعة المحافظات الحضرية ومجموعة محافظات الوجه البحري مجتمعين. وبالرغم من ارتفاع نسبة ما تستحوذ عليه هذه المجموعة من مساحة إلا أنه يلاحظ انخفاض نسبة السكن والمتناثرات بها حيث تبلغ نسبتها ٥,٨٧% من إجمالي هذا الاستخدام على مستوى الجمهورية. كما أنها أكثر حظاً من مجموعة محافظات الحضر والوجه البحري حيث يبلغ نسبة مساحة البرك والأراضي البور حوالي ١,٨٦% من إجمالي هذا النوع من الاستخدام على مستوى الجمهورية، ويبلغ مساحة الأراضي الزراعية داخل الزمام حوالي ٢٨,٦٢% من إجمالي هذا الاستخدام على المستوى القومي في حين تبلغ نسبة مساحة أراضى الاستزراع ١٥,٨٢% من إجمالي هذا الاستخدام على نفس المستوى.

وداخل هذه المجموعة من المحافظات تبلغ نسبة المساحة المأهولة فيها ٧,٦٠% والمساحة غير المأهولة ٩٢,٤٠% من إجمالي المساحة الكلية لهذه المجموعة. كما يتوزع استخدام الأراضي المأهولة على النحو التالي ٠,٣٩% و٠,٥١%، ٦,٠٩%، ٠,٤٥% سكن ومتناثرات ، منافع وجبانات، برك وأراضي بور، أراضي زراعية داخل الزمام، أراضي زراعية خارج الزمام على الترتيب.

- **مجموعة محافظات الحدود**

وتبلغ مساحة المجموعة الرابعة من المحافظات (الحدود) حوالي ٧٧٤٦١٩كم٢ بنسبة ٧٨,٩١% من إجمالي مساحة مصر. وينقسم استخدام هذه المساحة بين مناطق مأهولة تبلغ مساحتها حوالي ١٧٢٠٩كم٢ مربع ومناطق غير مأهولة تبلغ مساحتها حوالي ٧٥٧٤١٠كم٢ بنسب ٢٦,٦١% و ٨٢,٥٦% على الترتيب من إجمالى المساحة الكلية لكل من النوعين على المستوى القومي. كما أن نسبة مساحة الأراضي المستخدمة للسكن والمتناثرات في هذه المجموعة تبلغ حوالي ٦٠% من إجمالي هذا الاستخدام على مستوى الجمهورية مما يعنى أن المناطق السكنية تعتمد بنسبة كبيرة على الامتداد الأفقي وبشكل متناثر في حين أن المنافع والجبانات والبرك والأراضي البور والأراضي الزراعية داخل الزمام والأراضي الزراعية خارج الزمام تبلغ ١٣,٨٥% و١٥,٩٢%، ٢١,٢٣% ، ٢٦,٤٨% من إجمالي كل استخدام على حدة على مستوى الجمهورية.

وداخل هذه المجموعة ينقسم توزيع الأراضي ما بين أراضي مأهولة تبلغ نسبتها ٢,٢٢% وأراضي غير مأهولة بنسبة ٩٧,٧٨% من إجمالي مساحتها. وتتوزع الأراضي المأهولة ما بين ٠,٨٢% مساحة مخصصة للمساكن والمتناثرات ، ٠,٠٣% للمنافع والجبانات و٠,٢٧% للبرك والأراضي البور، ٠,٩٤% أراضي زراعية داخل الزمام، ٠,١٦% أراضي استزراع خارج الزمام وذلك من إجمالي مساحة هذه المجموعة من المحافظات.

٢/٣ استخدامات الأرض داخل كل محافظة

أ- المحافظات الحضرية

(١) محافظة القاهرة

تبلغ مساحة محافظة القاهرة حوالي ٦٠٨,٩٨كم٢ بنسبة ٠,٠٦% من إجمالي مساحة الجمهورية وتبلغ نسبة المساحات المأهولة فيها حوالي ٠,٣٩% من إجمالي هذا النوع على مستوى الجمهورية كما تبلغ نسب المساحة غير المأهولة ٠,٠٤% من إجمالي الجمهورية.

كما تبلغ نسبة مساحة الأراضي المأهولة بمحافظة القاهرة ٤١,٢٨% من إجمالي مساحتها في حين أن المساحة غير المأهولة تبلغ ٥٨,٧٢% من هذا الإجمالي. ولا يوجد بها برك أو أراضي بور

وتبلغ نسبة مساحة السكن والمتناثرات ٣٣,٨٦% ومساحة المنافع والجبانات ١,٩١% ونسبة الأراضي الزراعية داخل الزمام ٤,٥٢% في حين لا تتعدى مساحة أراضي الاستزراع خارج الزمام ٠,٩٩% وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

(٢) محافظة الإسكندرية

تبلغ مساحة محافظة الإسكندرية ٢٨١٨,٧٧كم٢ بنسبة ٠,٢٩% من إجمالي مساحة الجمهورية وتبلغ مساحة المناطق المأهولة بها ١١٦٧,٨٩كم٢ والمساحة غير المأهولة ١٦٥٠,٨٨كم٢ بنسبة ٤١,٤٣% ، ٥٨,٥٧% من إجمالي مساح المحافظة على الترتيب. وهذا يعنى أن هناك أكثر من نصف مساحة المحافظة يمكن التوسع عليه مستقبلاً.

وعموما تتوزع المساحة المأهولة ما بين سكن ومتناثرات بنسبة ١٠,٤% ومنافع وجبانات بنسبة ٠,٢٩% وبرك وأراضي بور بنسبة ٥,٠٣% وأراضي زراعية داخل الزمام بنسبة ٢٥,٧١% من إجمالي مساحة المحافظة.

(٣) محافظة بورسعيد

وتستحوذ محافظ بورسعيد على حوالي ١٣٥١,١٤كم٢ بنسبة ٠,١٤% من إجمالي مساحة الجمهورية. وتنقسم هذه المساحة بين مناطق مأهولة ومناطق غير مأهولة بنسبة ٥,٣٤% و٩٤,٦٦% على الترتيب.

وتستخدم الأراضي المأهولة في السكن والمتناثرات بنسبة ١,٦% والمنافع والجبانات بنسبة ٠,٠٢% والبرك والأراضي البور بنسبة ٣,٠٤% والأراضي الزراعية داخل الزمام بنسبة ٠,٦٨% وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

(٤) محافظة السويس

تعتبر محافظة السويس اكبر المحافظات الحضرية مساحة إذ أنهاأكبر من مساحة محافظة القاهرة حوالي ١٦ مرة وأكبر من محافظة الإسكندرية حوالي ٣ مرات ومحافظة

بورسعيد حوالي ٧ مرات. إذ يبلغ مساحتها ١٠٠٥٦,٤٣كم٢ بنسبة ١,٠٢% من إجمالي مساحة الجمهورية موزعة ما بين مساحة مأهولة قدرها ٩١٧١,٠٩كم٢ ومساحة غير مأهولة قدرها ٨٨٥,٣٤كم٢ وذلك بنسبة ١٤,١٨% و ٠,١٠% من إجمالي الجمهورية على الترتيب.

وتنقسم مساحة المحافظة بين مساحات مأهولة وغير مأهولة بنسبة ٩١,٢%، ٨,٨% من إجمالي المحافظة على الترتيب. كما تتوزع الأراضي المأهولة بين الاستخدامات المختلفة بنسبة ١,٣٦% سكن ومتناثرات و ٠,٣٠% منافع وجبانات و٨٨,٨٨% برك وأراضي بور و٠,٦% أراضي زراعية داخل الزمام و٠,٠٦% أراضي استزراع خارج الزمام.

ب- محافظات الوجه البحري

تتكون مجموعة محافظات الوجه البحري من ٩ محافظات ريفية. حيث يبلغ إجمالي مساحات تلك المجموعة ٣١٥١٨,٠١ كم٢ بنسبة ٣,٢١% من إجمالي مساحة الجمهورية موزعة على المحافظات المختلفة على النحو التالي:

(١) محافظة دمياط

تبلغ مساحة محافظة دمياط ١٠٢٩,٠كم٢ بنسبة ٠,١% من إجمالي مساحة الجمهورية موزع بين مساحات مأهولة وغير مأهولة قدرها ٥٨٩,٢كم٢ و٤٣٩,٨كم٢ بنسبة ٥٧,٢٦% ، ٤٢,٧٤% من إجمالي مساحة المحافظة على الترتيب.

وزعت المساحة المأهولة على الاستخدامات المختلفة بنسبة ٤,٠٥% سكن ومتناثرات و١,٦١% منافع وجبانات و٠,١٧% برك وأراضي بور، ٤٦,١٦% أراضي زراعية داخل الزمام، ٥,٢٦% أراضي استزارع خارج الزمام.

(٢) محافظة الدقهلية

تبلغ مساحة محافظة الدقهلية ٣٤٥٩كم٢ بنسبة٠,٣٥% من إجمالي مساحة الجمهورية هذه المساحة ثم استخدامها جميعاً حيث لا توجد مناطق غير مأهولة بعكس المحافظات الأخرى. وتتوزع المساحة على مختلف الاستخدامات على النحو التالي : ٧,٨٢% للسكن والمتناثرات ، ٥,٧٤% منافع وجبانات، ٤,٨١% برك وأراضي بور، ٨١,٦٣% أراضي زراعية داخل الزمام ولا توجد أراضي استزراع خارج الزمام وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

(٣) محافظة الشـــرقية

وفي محافظة الشرقية بلغت المساحة ٤١٩٠كم٢ بنسبة ٠,٤٣% من إجمالي مســـاحة الجمهورية. ولا يوجد في المحافظة أراضي غير مأهولة أي أن مســـاحتها تـــم اســـتخدامها بالكامل. ويتوزع هيكل استخدامات مساحة المحافظة على النحو التـــالي: ١٢,٢٢% للســـكن والمتناثرات ، ٤,٣٩% للمنافع والجبانات ٨,٠٢% للـــبرك والأراضـــي البـــور، ٧٤,٩٤% أراضي زراعية داخل الزمام في حين بلغت نسبة الأراضـــي المســـتزرعة خـــارج الزمـــام ٠,٤٣% من إجمالي مساحة المحافظة.

(٤) محافظة الإسكندرية

وتبلغ مساحة محفظة القليوبية حوالي ١٠٠١,١٢كم٢ بنسبة ٠,١٠% مـــن إجمـــالي مساحة الجمهورية موزعة بين مساحات مأهولة ومساحات غير مأهولـــة بنســـبة ٩٤,٤٣%، ٥,٥٧% على الترتيب من إجمالي مساحة المحافظة. وتتـــوزع المســـاحة المأهولـــة علـــى الاستخدامات المختلفة على النحو التـــالي:٢,٧٥% للســـكن والمتنـــاثرات ٩,٥٦% للمنـــافع والجبانات، ٠,٤٨% برك وأراضي بور، ٧٩,٩١% للأراضي الزراعيـــة داخـــل الزمـــام ، ١,٧٣% لأراضي الاستزراع خارج الزمام وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

(٥) محافظة كفر الشيخ

وفي محافظة كفر الشيخ يبلغ إجمالي المساحة ٣٧٤٨كم٢ بنسبة حوالي ٠,٣٨% مـــن إجمالي مساحة مصر هذه المساحة تم استخدامها كلية حيث لا توجد هنـــاك مســـاحات غـــير مأهولة. ويتكون هيكل استخدام هذه المســـــاحة علـــى النحـــو التـــالي : ٢,٠٦% للمســـاكن والمتناثرات، ٦,٢% للمنافع والجبانات و٢٦,٨٣% للبرك والأراضـــي البـــور، ٦٤,٩١% للأراضي الزراعية داخل الزمام ولا توجد أراضي استزراع خارج الزمـــام وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

(٦) محافظة الغربية

تبلغ مساحة محافظة الغربية ١٩٤٣,٢٧كم٢ بنسبة ٢% تقريباً من إجمـــالي مســـاحة الجمهورية هذه المساحة تم استخدامها كلية حيث لا توجد هناك مساحات غير مأهولة. ويتكون هيكل استخدام هذه المساحة على النحو التالي: ١٠,٤١% للسكن والمتناثرات، ٣,٢٤% للمنافع والجبانات، ٠,٣٩% للبرك والأراضي البور، ٨٥,٩٦% للأراضي الزراعية داخل الزمام ولا توجد أراضي استزراع خارج الزمام وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

(٧) محافظة المنوفية

ولا تختلف محافظة المنوفية عن المحافظتين السابقتين من حيث كثافة استخدام الأرض إذ تبلغ مساحة المحافظة ٢٥٤٣,٨٢كم٢ بنسبة ٠,٢٦% من إجمالي مساحة الجمهورية. وتستخدم هذه المساحة تقريبا حيث توجد بعض المساحات في مدينة السادات لا يكاد الموء أن يحسب لها نسبة مئوية ذات قيمة من مساحة المحافظة. ويتكون هيكل توزيع استخدام هذه المساحة على النحو التالي: ٣٠,٣% للسكن والمتناثرات وهى نسبة مرتفعة جداً مقارنة بباقي المحافظات عدا محافظة القاهرة ، ١,٥٣% للمنافع والجبانات ، ٠,٠٣% للبرك والأراضي البور ، ٥٣,٥٩% للأرضي الزراعية داخل الزمان، ١٤,٥٥% للأراضي الاستزراع خارج الزمام وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

(٨) محافظة البحيرة

وفي محافظة البحيرة تبلغ المساحة ٩١٢١,٠كم٢ بنسبة ٠,٩٣% من مساحة الجمهورية وتتوزع هذه المساحة بين مناطق مأهولة وغير مأهولة بنسبة ٦٢,٦٦% و٣٧,٣٤% على الترتيب من إجمالي مساحة المحافظة. ويتكون هيكل توزيع استخدام الأرض المأهولة على النحو التالي: ١١,٢٠% للسكن والمتناثرات ، ٠,٠٣% للمنافع والجبانات، ٠,١٧% للبرك والأراضي البور، ٣٥,٩٤% للأراضي الزراعية داخل الزمام ، ١٥,٧٧% أراضي استزراع خارج الزمام وذلك من إجمالي مساحة الجمهورية.

(٩) محافظة الإسماعيلية

وتبلغ مساحة محافظة الإسماعيلية ٤٤٨٢,٨كم٢ وهى تعتبر في المرتبة الثانية في كبر المساحة بعد محافظة البحيرة داخل مجموعة محافظات الوجه البحري. وتبلغ نسبة مساحة المحافظة ٠,٤٦% من إجمالي مساحة الجمهورية. وتنقسم هذه المساحة بين مناطق مأهولة ومناطق غير مأهولة بنسبة ٣٢,١٦% ، ٦٧,٨٤% من إجمالي مساحة المحافظة . وهذا يعنى أن اكثر من ٣/٢ المحافظة لم يستخدم بعد أي انه مازالت هناك فرص للتوسع في هذه المحافظة ويتوزع هيكل المناطق المأهولة على النحو التالي : ٢,٠٥% للسكن والمتناثرات ، ٠.٦٩% للمنافع والجبانات ٣,٩٤% برك وأراضي بور و٨,٨٠% للأراضي الزراعية داخل الزمام في حين أن الأراضي المستزرعة خارج الزمام يصل نسبتها ١٦,٦٧% وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

ج- محافظات الوجه القبلي

تتكون هذه المجموعة من ٨ محافظات تبلغ إجمالي مساحتها ١٦٠٧٧٥,٢كم٢ بنسب ١٦,٣٧% من إجمالي مساحة الجمهورية موزعة على المحافظات المختلفة على النحو التالي:

(١) محافظة الجيزة

تبلغ مساحة محافظة الجيزة : ١٣١٨٩كم٢ بنسبة ١,٣٤% من إجمالي مساحة الجمهورية وتنقسم هذه المساحة بين مناطق مأهولة ومناطق غير مأهولة بنسبة ٨,٧٧%، ٩١,٢٣% على الترتيب من إجمالي مساحة المحافظة. ويتوزع استخدامات الأرض في المناطق المأهولة على النحو التالي: ٠,٦٢% للسكن والمتناثرات، و٠,٩١% للمنافع والجبانات، ٠,٠٦% للبرك والأراضي البور، و٥,٨٦% للأراضي الزراعية داخل الزمام، ١,٣٢% للأراضي الزراعية خارج الزمام، وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

(٢) محافظة بنى سويف

وتبلغ مساحة محافظة بنى سويف ٧١٦٩ كم٢ بنسبة ٠,٧٣% من إجمالي مساحة الجمهورية وتنقسم هذه المساحة بين مناطق مأهولة ومناطق غير مأهولة بنسبة ١٦,٨٢% و٨٣,١٨% من إجمالي مساحة المحافظة على الترتيب. ويتكون هيكل استخدامات الأرض داخل المحافظة من : ٠,٦٤% سكن ومتناثرات و١,٧٠% منافع وجبانات و٠,٤١% برك وأراضي بور ، ١٣,٨٤% أراضي زراعية داخل الزمام و٠,٢٣% أراضي استزراع خارج الزمام وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

(٣) محافظة الفيوم

وتبلغ مساحة محافظة الفيوم ٦٠٦٨,٧كم٢ بنسبة ٠,٦٢% من إجمالي مساحة الجمهورية وهى تعتبر أصغر محافظات الوجه القبلي مساحة. وتنقسم مساحة المحافظة بين مساحات مأهولة ومساحات غير مأهولة بنسبة ٢٧,٥٤% و٧٢,٤٦% على الترتيب من إجمالي مساحة المحافظة. وتتوزع المساحات المأهولة حسب الاستخدام إلى : ١,١٤% سكن ومتناثرات و١,٢٩% منافع وجبانات ، ٠,٣٠% برك وأراضي بور و٢٣,٦٧% أراضي زراعي داخل الزمام و١,١٤% أراضي زراعية خارج الزمام وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

(٤) محافظة المنيـــا

تمثل محافظة المنيا المرتبة الأولي داخل مجموعة محافظات الوجه القبلي من حيـــث المساحة التي تبلغ ٥٦٥٨٧كم٢ بنسبة ٥,٧٦% من إجمالي مساح الجمهورية. وهى بذلك تحتل المرتبة الرابعة من حيث المساحة على المستوى الوطنى بين كل من محافظات الوادي الجديـد ومطروح والبحر الأحمر. وتنقسم مساح المحافظ بين مساحات مأهولة ومساحات غير مأهولة بنسبة ٤,١٥% و٩٥,٨٥% من إجمالي مساحة المحافظة على الترتيب. وهذا يعنى انه بفرض ثبات مساحة المحافظة مستقبلاً فإن هناك مازالت فرص التوسع قائمة بنسبة تزيد علـــى ٩٥% من إجمالي مساحتها.

وتتوزع أراضي المناطق المأهولة داخل المحافظة على الاستخدامات المختلف حيـــث تبلغ نسبة المناطق المستغلة للسكن والمتناثرات ٠.١٥% والمنافع والجبانات ٠,٣٠% والـبرك والأراضي البور ٠,٠٥% والأراضي الزراعية داخل الزمام ٣,٤٩% وأراضي الاســـتزراع خارج الزمام ٠,١٦% من إجمالي مساحة المحافظة.

(٥) مساحة أسيوط

تبلغ مساحة أسيوط ٢٥٩٢٦كم٢ بنسبة ٢,٦٤% من إجمـــالي مســـاحة الجمهوريـــة، وتنقسم مساحة المحافظة بين مناطق مأهولة ومنطق غير مأهولة بنســبة ٦,٠١% و٩٣,٩٩% على الترتيب من إجمالي مساحة المحافظة.

وتتوزع المساحة المأهولة على العديد من الاستخدامات على النحـــو التـــالي: ٠,٣% للسكن والمتناثرات ، ٠,٤٣% منافع وجبانات، ٠,١١% برك وأراضي بور، ٥,٠٧% أراضي زراعية داخل الزمام، و٠,١% أراضي استزراع خارج الزمام وذلك مـــن إجمـــالي مســـاحة المحافظة.

(٦) محافظة سوهاج

تحتل محافظة سوهاج المرتبة السابعة أي قبل الأخيرة بين مجموعة محافظات الوجـــه القبلي من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها ٦٥٤٦,٠كم٢ بنسبة ٠,٦٧% من إجمـــالي مســـاحة الجمهورية. وتنقسم مساحة المحافظة بين مناطق مأهولة ومنـــــاطق غـــير مأهولـــة بنســـب ٢٣,١٨% و٧٦,٨٢% على الترتيب من إجمالي مساحة المحافظة.

وتتوزع مساحة المناطق المأهولة بين ١,٣٤%، ٠,٥٥% ، ٠,٩٥% و١٩,٢% و٠,١٤% سكن ومتناثرات ومنافع وجبانات وبرك وأراضي بور وأراضي زراعية داخل الزمام وأراضي استزراع خارج الزمام على الترتيب من إجمالي مساحة المحافظة.

(٧) محافظة قنا

تبلغ مساحة محافظة قنا والأقصر ١٠٦٨١,٥كم٢ بنسب ١,٠٨% من إجمالي مساحة الجمهورية وتنقسم هذه المساحة ما بين مناطق مأهولة ومناطق غير مأهولة بنسبة ١٧,٠٢% و٨٢,٩٨% على الترتيب من إجمالي مساحة المحافظة.

وتتوزع مساحة المناطق المأهولة بين استخدامات السكن والمتناثرات بنسب ٠,٩٥% والمنافع والجبانات بنسبة ١,٢٧% ، وبرك وأراضي بور بنسبة ٠,٢٢% وأراضي زراعية داخل الزمام بنسبة ١٣,٩١% وأراضي استزراع خارج الزمام بنسبة ٠,٦٦% وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

(٨) محافظة أسوان

تعتبر أسوان اكبر ثاني محافظة في مجموعة محافظات الوجه القبلي مساحة بعد محافظة المنيا إذ تبلغ مساحتها ٣٤٦٠٨ كم٢ بنسبة ٣,٥٣% من إجمالي مساحة الجمهورية، وتنقسم مساحة المحافظة ما بين مناطق مأهولة ومناطق غير مأهولة بنسبة ٢,٧١% و٩٧,٢٩% من إجمالي مساحة المحافظة على الترتيب.

وتنقسم المساحة المأهولة بين الاستخدامات المختلفة على النحو التالي: ٠,٢٣% مساكن ومتناثرات، و٠,١٥% منافع وجبانات ، ٠,١٣% برك وأراضي بور، ١,٦١% أراضي زراعية داخل الزمام و٠,٥٩% أراضي أستزراع خارج الزمام وذلك من إجمالي مساحة المحافظة.

د- محافظات الحدود

تستحوذ محافظات الحدود على ٧٨,٩١% من إجمالي مساحة الجمهورية وتمثل المناطق المأهولة فيها حوالي ٢٦,٦١% من إجمالي المساحة المأهولة على مستوى الجمهورية. إلا أن المساحات المأهولة داخل هذه المحافظة تعتبر قليلة جداً مقارنة بحجم مساحاتها إذ تبلغ حوالي ٢,٢٢% من إجمالي المساحة الكلية لهذه المحافظات. وبالتالي فإن مساحة الأراضي المستخدمة نسبتها منخفضة جداً أنظر الجدول رقم (٢)، (٣).

جدول رقم (١)

توزيع المساحات الكلية حسب استخداماتها على مستوى المحافظات

(المساحات بالكيلو متر)

المحافظات	المساحة الكلية	المساحة المأهولة					المساحة غير المأهولة
		سكن ومتناثرات	منافع وجبانات	برك وأراضي بور	أراضي زراعية داخل الزمام	أراضي استزراع خارج الزمام	اجمالى المساحة المأهولة	
القاهرة	٦٠٨,٩٨	٢٠٦,١٨	١١,٦٥	٠	٢٧,٥٥	٦,٠٠	٢٥١,٣٨	٣٥٧,٦
الاسكندرية	٢٨١٨,٧٧	٢٩٣,١٠	٨,٢٩	١٤١,٨٠	٧٢٤,٧٠	٠	١١٦٧,٨٩	١٦٥٠,٨٨
بورسعيد	١٣٥١,١٤	٢١,٦٣	٠,٣١	٤١,٠٤	٩,١٢	٠	٧٢,١٠	١٢٧٩,٠٤
السويس	١٠٠٥٦,٤٣	١٣٦,٦٩	٣٠,٠٠٠	٨٩٣٨,٤٠	٦٠,٠٠	٦,٠٠	٩١٧١,٠٩	٨٨٥,٣٤
اجمالي المحافظات الحضرية	١٤٨٣٥,٣٢	٦٥٧,٦٠	٥٠,٢٥	٩١٢١,٢٤	٨٢١,٣٧	١٢,٠	١٠٦٦٢,٤٦	٤١٧٢,٨٦
دمياط	١٠٢٩,٠	٤١,٧١	١٦,٥٨	١,٧٤	٤٧٥,٠١	٥٤,١٦	٥٨٩,٢٠	٤٣٩,٨٠
الدقهلية	٣٤٥٩,٠	٢٧٠,٥٠	١٩٨,٥٠	١٦٦,٢٥	٢٨٢٣,٧٥	٠	٣٤٥٩,٠	٠
الشرقية	٤١٩٠,٠	٥١٢,٠	١٨٤,٠	٣٣٦,٠	٣١٤٠,٠	١٨,٠	٤١٩٠,٠	٠
القليوبية	١٠٠١,١٢	٢٧,٥٧	٩٥,٦٩	٤,٧٨	٨٠٠,٠١	١٧,٣٠	٩٤٥,٣٥	٥٥,٧٧
كفر الشيخ	٣٧٤٨,٠	٧٧,٣٠	٢٣٢,٢١	١٠٠٥,٦٥	٢٤٣٢,٨٤	٠	٣٧٤٨,٠	٠
الغربية	١٩٤٣,٢٧	٢٠٢,٣١	٦٢,٩٠	٧,٦٧	١٦٧٠,٣٩	٠	١٩٤٣,٢٧	٠
المنوفية	٢٥٤٣,٨٢	٧٧٠,٧٨	٣٩,٠	٠,٧٩	١٣٦٣,١٥	٣٧٠,٠	٢٥٤٣,٧٢	٠,١٠
البحيره	٩١٢١,٠	١٠٢١,٦٠	٣,٠١	١٥,٨٣	٣٢٣٦,٩٩	١٤٣٨,٠	٥٧١٥,٤٣	٣٤٠٥,٥٧
الاسماعيلية	٤٤٨٢,٨	٩١,٩١	٣٠,٩٣	١٧٦,٧٤	٣٩٤,٦٣	٧٤٧,٣٨	١٤٤١,٥٩	٣٠٤١,٢١
اجمالي محافظات الوجه البحرى	٣١٥١٨,٠١	٣٠١٥,٦٨	٨٦٢,٨٢	١٧١٥,٤٥	١٦٣٣٦,٧٧	٢٦٤٤,٨٤	٢٤٥٧٥,٥٦	٦٩٤٢,٤٥
اجمالي المحافظات الحضرية والوجه البحرى	٤٦٣٥٣,٣٣	٣٦٧٣,٢٨	٩١٣,٠٧	١٠٨٣٦,٦٩	١٧١٥٨,١٤	٢٦٥٦,٨٤	٣٥٢٣٨,٠٢	١١١١٥,٣١
الجيزة	١٣١٨٩,٠	٨٢,٣٤	١١٩,٧٠	٧,٩٤	٧٧٢,٥٢	١٧٣,٩٨	١١٥٦,٤٨	١٢٠٣٢,٥٢
بنى سويف	٧١٦٩,٠	٤٦,١٩	١٢١,٩٢	٢٩,٠٨	٩٩١,٩٥	١٦,٥٠	١٢٠٥,٦٣	٥٩٦٣,٣٧
الفيوم	٦٠٦٨,٧٠	٦٨,٩٠	٧٧,٩٧	١٨,٤٦	١٤٣٦,٦٠	٦٩,٣٠	١٦٧١,٢٣	٤٣٩٧,٤٧
المنيا	٥٦٥٨٧,٠	٨١,٨٠	١٦٨,٢٩	٣٠,١٦	١٩٧٥,٥٨	٩١,٣٩	٢٣٤٧,٢٢	٥٤٢٣٩,٧٨
أسيوط	٢٥٩٢٦,٠	٧٩,٣٨	١١١,٠	٢٧,٨٨	١٣١٣,٧٦	٢٦,٣٤	١٥٥٨,٣٦	٢٤٣٦٧,٦٤
سوهاج	٦٥٤٦,٠	٨٧,٥٦	٣٦,٢٠	٦٢,٤١	١٢٥٧,٠٣	٧٤,٣٢	١٥١٧,٥٢	٥٠٢٨,٤٨
قنا	١٠٢٦٥,٥	٩١,٥٦	١١٢,٤٢	٢٢,٥٤	١٣١٢,٢٣	٧٠,٩١	١٦٠٩,٦٥	٨٦٥٥,٨٥
مدينة الأقصر	٤١٦,٠	٩,٩٠	٢٣,٧٠	١,٠	١٧٤,٢٠	٠	٢٠٨,٨٠	٢٠٧,٢٠
أسوان	٣٤٦٠٨,٠	٧٧,٩٤	٥٢,٠٢	٤٦,٣٠	٥٥٧,٧٥	٢٠٥,٥٦	٩٣٩,٥٧	٣٣٦٦٨,٤٣
اجمالى محافظات الوجه القبلي	١٦٠٧٧٥,٢٠	٦٢٥,٥٧	٨٢٣,٢٢	٢٤٥,٧٧	٩٧٩١,٦٢	٧٢٨,٣	١٢٢١٤,٤٨	١٤٨٥٦٠,٧٢
البحر الأحمر	١٣٠٠٠٠,٠	٧١,٠	٠	٠	٠	٠	٧١	١٢٩٩٢٩,٠
الوادي الجديد	٣٧٦٥٠٥,٠	٢٣,٠	٠	٧٤٧,٠	٣٤٢,٠	٠	١١١٢,٠	٣٧٥٣٩٣,٠
مطروح	٢١٢١١٢,٠	٤٢,٢	٢٧٢,١	١٣٣٣,٩٠	١٢٠٧,٦٨	١١٦٤,١٢	٤٠٢٠,٠	٢٠٨٠٩٢,٠
شمال سيناء	٢٧٥٦٤,٠	٧٢,٠	٧,٠	١٧,٠	٣٣,٠	٥٥,٠	١٨٤,٠	٢٧٣٨٠,٠
جنوب سيناء	٢٨٤٣٨,٠	٦١٣٩,٠	٠	٠	٥٦٨٣,٠	٠	١١٨٢٢,٠	١٦٦١٦,٠
جملة محافظات الحدود	٧٧٤٦١٩,٠	٦٣٤٧,٢٠	٢٧٩,٠	٢٠٩٧,٩٠	٧٢٦٥,٦٨	١٢١٩,١٢	١٧٢٠٩,٠	٧٥٧٤١٠,٠
اجمالي الجمهورية	٩٨١٧٤٧,٥٣	١٠٦٤٦,٠٥	٢٠١٥,٣٩	١٣١٨٠,٣٦	٣٤٢١٥,٤٤	٤٦٠٤,٢٦	٦٤٦٦١,٥٠	٩١٧٠٨٦,٠٣

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات- الكتاب السنوى - أغسطس ١٩٩٧ ، الاصدار الثانى

جدول رقم (٢)

النسب المئوية لتوزيع المساحات واستخدامات الأرض في المحافظات مقارنة بمستوى الجمهورية

(المساحات بالكيلو متر)

المحافظات	المساحة الكلية	المساحة المأهولة						المساحة غير المأهولة
	%	سكن ومتناثرات	منافع وجبانات	برك وأراضي بور	أراضي زراعية داخل الزمام	أراضي استزراع خارج الزمام	اجمالى المساحة المأهولة	
القاهرة	٠,٠٦	١,٩٤	٠,٥٨	٠	٠,٠٨	٠,١٣	٠,٣٩	٠,٠٤
الاسكندرية	٠,٢٩	٢,٧٥	٠,٤١	١,٠٧	٢,١٢	٠	١,٨١	٠,١٨
بورسعيد	٠,١٤	٠,٢٠	٠,٠٢	٠,٣١	٠,٠٣	٠	٠,١١	٠,١٤
السويس	١,٠٢	١,٢٨	١,٤٩	٦٧,٨٢	٠,١٨	٠,١٣	١٤,١٨	٠,١٠
اجمالي المحافظات الحضرية	١,٥١	٦,١٧	٢,٥٠	٦٩,٢٠	٢,٤١	٠,٢٦	١٦,٤٩	٠,٤٦
دمياط	٠,١٠	٠,٣٩	٠,٨٢	٠,٠١	١,٣٩	١,١٧	٠,٩١	٠,٠٥
الدقهلية	٠,٣٥	٢,٥٤	٩,٨٥	١,٢٦	٨,٢٥	٠	٥,٣٥	٠
الشرقية	٠,٤٣	٤,٨١	٩,١٣	٢,٥٥	٩,١٨	٠,٣٩	٦,٤٨	٠
القليوبية	٠,١٠	٠,٢٦	٤,٧٥	٠,٠٣	٢,٣٤	٠,٣٨	١,٤٦	٠,٠١
كفر الشيخ	٠,٣٨	٠,٧٣	١١,٥٢	٧,٦٣	٧,١١	٠	٥,٨٠	-
الغربية	٠,٢٠	١,٩٠	٣,١٢	٠,٠٩	٤,٨٨	٠	٣,٠١	-
المنوفية	٠,٢٦	٧,٢٤	١,٩٣	٠	٣,٩٨	٨,٠٤	٣,٩٣	-
البحيره	٠,٩٣	٩,٦٠	٠,١٥	٠,١٢	٩,٤٦	٣١,٢٣	٨,٨٤	٠,٣٧
الاسماعيلية	٠,٤٦	٠,٨٦	١,٥٣	١,٣٤	١,١٥	١٦,٢٣	٢,٢٣	٠,٣٣
اجمالي محافظات الوجه البحرى	٣,٢١	٢٨,٣٣	٤٢,٨٠	١٣,٠٢	٤٧,٧٤	٥٧,٤٤	٣٨,٠١	٠,٧٦
اجمالي المحافظات الحضرية والوجه البحرى	٤,٧٢	٣٤,٥٠	٤٥,٣٠	٨٢,٢٢	٥٠,١٥	٥٧,٧٠	٥٤,٥٠	١,٢٢
الجيزة	١,٣٤	٠,٧٧	٥,٩٤	٠,٠٦	٢,٢٦	٣,٧٩	١,٧٩	١,٣١
بنى سويف	٠,٧٣	٠,٤٣	٦,٠٥	٠,٢٢	٢,٩٠	٠,٣٦	١,٨٦	٠,٦٥
الفيوم	٠,٦٢	٠,٦٥	٣,٨٧	٠,١٤	٤,٢٠	١,٥١	٢,٥٨	٠,٤٨
المنيا	٥,٧٦	٠,٧٧	٨,٣٥	٠,٢٣	٥,٧٧	١,٩٨	٣,٦٣	٥,٩١
أسيوط	٢,٦٤	٠,٧٥	٥,٥١	٠,٢١	٣,٨٤	٠,٥٧	٢,٤١	٢,٦٦
سوهاج	٠,٦٧	٠,٨٢	١,٨٠	٠,٤٧	٣,٦٧	١,٦١	٢,٣٥	٠,٥٥
قنا	١,٠٤	٠,٨٦	٥,٥٨	٠,١٧	٣,٨٤	١,٥٤	٢,٤٩	٠,٩٤
مدينة الأقصر	٠,٠٤	٠,٠٩	١,١٧	٠,٠	٠,٥١	٠	٠,٣٢	٠,٠٢
أسوان	٣,٥٣	٠,٧٣	٢,٥٨	٠,٣٥	١,٦٣	٤,٤٦	١,٤٥	٣,٦٧
اجمالى محافظات الوجه القبلي	١٦,٣٧	٥,٨٧	٤٠,٨٥	١,٨٦	٢٨,٦٢	١٥,٨٢	١٨,٨٩	١٦,١٩
البحر الأحمر	١٣,٢٤	٠,٦٧	٠	٠	٠	٠	٠,١١	١٤,١٧
الوادي الجديد	٣٨,٣٥	٠,٢٢	٠	٥,٦٧	١,٠	٠	١,٧٢	٤٠,٩٣
مطروح	٢١,٦١	٠,٤٠	١٣,٥٠	١٠,١٢	٣,٥٣	٢٥,٢٨	٦,٢٢	٢٢,٦٩
شمال سيناء	٢,٨١	٠,٦٨	٠,٣٥	٠,١٣	٠,١٠	١,٢	٠,٢٨	٢,٩٩
جنوب سيناء	٢,٩٠	٥٧,٦٧	٠	٠	١٦,٦٠	٠	١٨,٢٨	١,٨٢
جملة محافظات الحدود	٧٨,٩١	٥٩,٦٣	١٣,٨٥	١٥,٩٢	٢١,٢٣	٢٦,٤٨	٢٦,٦١	٨٢,٥٩
اجمالى الجمهورية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: المرجع السابق

جدول رقم (٣)
نسبة توزيع استخدامات الأرض حسب المحافظات

المحافظات	المساحة الكلية %	المساحة المأهولة						المساحة غير المأهولة
		سكن ومنشآت	مرافق وجبانات	برك وأراضي بور	أراضي زراعية داخل الزمام	أراضي استزراع خارج الزمام	اجمالى المساحة المأهولة	
القاهرة	١٠٠,٠٠	٣٣,٨٦	١,٩١	-	٤,٥٢	٠,٩٩	٤١,٢٨	٥٨,٨٢
الاسكندرية	١٠٠,٠٠	١٠,٤٠	٠,٢٩	٥,٠٣	٢٥,٧١	-	٤١,٤٣	٥٨,٥٧
بورسعيد	١٠٠,٠٠	١,٦٠	٠,٠٢	٣,٠٤	٠,٦٨	-	٥,٣٤	٩٤,٦٦
السويس	١٠٠,٠٠	١,٣٦	٠,٣٠	٨٨,٨٨	٠,٦٠	٠,٠٦	٩١,٢٠	٨,٨
اجمالي المحافظات الحضرية	١٠٠,٠٠	٤,٤٣	٠,٣٤	٦١,٤٨	٥,٥٣	٠,٠٨	٧١,٨٧	٢٨,١٣
دمياط	١٠٠,٠٠	٤,٠٥	١,٦١	٠,١٧	٤٦,١٦	٥,٢٦	٥٧,٢٦	٤٢,٧٤
الدقهلية	١٠٠,٠٠	٧,٨٢	٥,٧٤	٤,٨١	٨١,٦٣	-	١٠٠,٠٠	-
الشرقية	١٠٠,٠٠	١٢,٢٢	٤,٣٩	٨,٠٢	٧٤,٩٤	٠,٤٣	١٠٠,٠٠	-
القليوبية	١٠٠,٠٠	٢,٧٥	٩,٥٦	٠,٤٨	٧٩,٩١	١,٧٣	٩٤,٤٣	٥,٥٧
كفر الشيخ	١٠٠,٠٠	٢,٠٦	٦,٢٠	٢٦,٨٣	٦٤,٩١	-	١٠٠,٠٠	-
الغربية	١٠٠,٠٠	١٠,٤١	٣,٢٤	٠,٣٩	٨٥,٩٦	-	١٠٠,٠٠	-
المنوفية	١٠٠,٠٠	٣٠,٣٠	١,٥٣	٠,٠٣	٥٣,٥٩	١٤,٥٥	١٠٠,٠٠	٠,٠٠
البحيره	١٠٠,٠٠	١١,٢٠	٠,٠٣	٠,١٧	٣٥,٤٩	١٥,٧٧	٦٢,٦٦	٣٧,٣٤
الاسماعيلية	١٠٠,٠٠	٢,٠٥	٠,٦٩	٣,٩٤	٨,٨٠	١٦,٦٧	٣٢,١٦	٦٧,٨٤
اجمالي محافظات الوجه البحرى	١٠٠,٠٠	٦,٥٧	٢,٧٤	٥,٤٤	٥١,٨٣	٨,٣٩	٧٧,٩٧	٢٢,٠٣
اجمالي المحافظات الحضرية والوجه البحرى	١٠٠,٠٠	٧,٩٢	١,٩٧	٢٣,٣٨	٣٧,٠٢	٥,٧٣	٧٦,٠٢	٢٣,٩٨
الجيزة	١٠٠,٠٠	٠,٦٢	٠,٩١	٠,٠٦	٥,٨٦	١,٣٢	٨,٧٧	٩١,٢٣
بنى سويف	١٠٠,٠٠	٠,٦٤	١,٧٠	٠,٤١	١٣,٨٤	٠,٢٣	١٦,٨٢	٨٣,١٨
الفيوم	١٠٠,٠٠	١,١٤	١,٢٩	٠,٣٠	٢٣,٦٧	١,١٤	٢٧,٥٤	٧٢,٤٦
المنيا	١٠٠,٠٠	٠,١٥	٠,٣٠	٠,٠٥	٣,٤٩	٠,١٦	٤,١٥	٩٥,٨٥
أسيوط	١٠٠,٠٠	٠,٣٠	٠,٤٣	٠,١١	٥,٠٧	٠,١٠	٦,٠١	٩٣,٩٩
سوهاج	١٠٠,٠٠	١,٣٤	٠,٥٥	٠,٩٥	١٩,٢٠	١,١٤	٢٣,١٨	٧٦,٨٢
قنا	١٠٠,٠٠	٠,٨٩	١,١٠	٠,٢٢	١٢,٧٨	٠,٦٩	١٥,٦٨	٨٤,٣٢
مدينة الأقصر	١٠٠,٠٠	٢,٣٨	٥,٧٠	٠,٢٤	٤١,٨٨	-	٥٠,٢٠	٤٩,٨٠
أسوان	١٠٠,٠٠	٠,٢٣	٠,١٥	٠,١٣	١,٦١	٠,٥٩	٢,٧١	٩٧,٢٩
اجمالى محافظات الوجه القبلي	١٠٠,٠٠	٠,٣٩	٠,٥١	٠,١٥	٦,٠٩	٠,٤٥	٧,٦٠	٩٢,٤٠
البحر الأحمر	١٠٠,٠٠	٠,١	-	-	-	-	٠,٠٥	٩٩,٩٥
الوادي الجديد	١٠٠,٠٠	٠,٠١	-	٠,٢٠	٠,٠٩	-	٠,٣٠	٩٩,٧٠
مطروح	١٠٠,٠٠	٠,٠٢	٠,١٣	٠,٦٣	٠,٥٧	٠,٥٥	١,٩٠	٩٨,١٠
شمال سيناء	١٠٠,٠٠	٠,٢٦	٠,٠٣	٠,٠٦	٠,١٢	٠,٢٠	٠,٦٧	٩٩,٣٣
جنوب سيناء	١٠٠,٠٠	٢١,٥٩	-	-	١٩,٩٨	-	٤١,٥٧	٥٨,٤٣
جملة محافظات الحدود	١٠٠,٠٠	٠,٨٢	٠,٠٣	٠,٢٧	٠,٩٤	٠,١٦	٢,٢٢	٩٧,٧٨
اجمالي الجمهورية	١٠٠,٠٠	١,٠٨	٠,٢١	١,٣٤	٣,٤٩	٠,٤٧	٦,٥٩	٩٣,٤١

المصدر : المرجع السابق .

الفصل الثامـــن

خريطة النقل في مصر ودور قطاع النقـــل في تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية

الفصل الثامـــن

خريطة النقل في مصر ودور قطاع النقـــل

في تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية

يعتبر قطاع النقل من العوامل الحاكمة عند إعادة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطيـــــة، فهو أحد العوامل الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي ، حيث يمثل الشرايين التى تنقل عوامل النمو إلى الأقاليم والمـــدن والقـــرى وتدعـــم نموهـــا الاقتصادي والعمراني وتساعد على توطن الأنشطة واستقرار السكان. كما تساعد على تحقيـــق الترابط بين مراكز العمران، بالإضافة إلى دور شبكات النقل في خدمة الأنشـــطة التعليميـــة والصحية والإعلامية والاجتماعية التى تستهدف تنمية السكان والارتقاء بمستواهم الاقتصـــادي والاجتماعي بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى المكاني.

ويعتبر النقل أحد العوامل الهامة في خلق المنفعة المكانية لكل مـــن الســـلع والأيـــدي العاملة باعتباره حلقة الوصل بين الإنتاج والاستهلاك من جهـــة، وعمليـــة متممـــة للإنتـــاج وضرورية للاستهلاك من جهة ثانية، كما أنه يساهم في نقل هذه السلع من مكان الفائض إلـــى مناطق العجز مما يزيد من قيمتها الاقتصادية. وبدون النقـــل لا يمكـــن اســـتغلال المـــوارد الطبيعية، لأنه يهيئ سبل الاتصال بين المناطق التى تتوافر بها المـــوارد الأوليـــة وأمـــاكن التصنيع، وبين الأقاليم الزراعية ومناطق الاستهلاك ، وبالتالي فـــإن كفـــاءة شـــبكات النقـــل وتوافرها يساهم في خروج اقتصاديات أي إقليم من دائرة إنتاج الإعاشة إلى دائـــرة الإنتـــاج التجاري.

وقد اهتم المصريون منذ القدم بمد الطرق البرية وتمهيدها، وكانوا من أسبق شـــعوب العالم معرفة للملاحة، وبناء السفن، واستخدامها بين مراكز العمران في الداخل وبين مصـــر وجهات العالم المعروف آنذاك في الخارج.
وتعد مصر ثاني دولة في العالم بعد انجلترا استخداماً للسكك الحديدية حيث مد خط حديدي بها بين القاهرة والإسكندرية عام ١٨٥١م.(*)

(*) تم هذا الخط عام ١٨٥٦م. أي بعد ٣١ عاماً من دخول السكك الحديدية في مناطق درم بإنجلترا باعتبارها أول دولة أدخلت السكك الحديدية في العالم.

كذلك تعتبر مصر أيضا من أوائل الدول التى استخدمت الطيران في النقل، فقد تأسست بها أول شركة للطيران عام ١٩٣٢.

وتتنوع وسائل النقل المستخدمة في مصر ما بين (النقل البرى " الطرق "، السكك الحديدية) والنقل البحري والنهري ، بالإضافة إلى خطوط الأنابيب والنقل الجوى ، وتتطلب التنمية ضرورة تكامل هذه الوسائل مما يساهم في توفير خدمات النقل بالحجم والتكلفة الملائمة لاحتياجات برامج التنمية على المستوى الإقليمي والقومى.

وفيما يلى عرض مختصر لهذه الأنواع المختلفة:

أولاً - النقل البرى:

يعتبر النقل على الطرق والسكك الحديدية من أهم عناصر النقل البري. وكان النقل البرى في مصر القديمة قاصراً على جسور النيل وفروعه وقنواته بامتداد الوادي والدلتا ، خاصة وأن غالبية المراكز العمرانية كانت تقع على جوانب هذا المجرى ، كذلك كان النقل البرى يشمل بعض الطرق الصحراوية التى مهدت إلى الواحات في الصحراء الغربية وإلى المناجم والمحاجر والموانى القديمة على ساحل البحر الأحمر.

وقد بدأت الحكومة منذ ١٨٨١ في تحويل تلك الجسور إلى طرق زراعية ممهدة وإنشاء عدد من الطرق المحلية في كل مديرية. وفي عام ١٨٩٠ صدر قانون بفرض ضريبة على الأهالي الذين ينتفعون من تلك الطرق، والاستفادة من هذه الضريبة في تمهيد وشق طرق جديدة. وفي عام ١٩١٠ بلغ طول هذه الطرق نحو ٢٨١٣,٥كم لكنها لم تكن صالحة لسير السيارات التى بدأ دخولها إلى مصر عام ١٩٠٧، حيث كانت معظمها ترابية كثيرة التعاريج تتعطل في موسم سقوط الأمطار. وفي عام ١٩١٢ تم إنشاء مصلحة الطرق التى أخذت على عاتقها إصلاح الطرق الزراعية ، حيث لم يكن مرصوفاً منها سوى ٣٥كم فقط. وقد أسهمت الحرب العالمية الأولي في زيادة استخدام السيارات في النقل البرى ، ولكن هذه الزيادة لم يواكبها زيادة مناسبة في أطوال الطرق المرصوفة التى لم تتعد أربعمائة كيلو متراً حتى عام ١٩٣٩، وقد يرجع ذلك إلى زيادة المنقولات على شبكة السكك الحديدية ، غير أن استهلاك شبكة السكك الحديدية في الحرب العالمية الثانية قد أضعفها بدرجة كبيرة مما أسهم في إعطاء الفرصة للنقل البرى لكي يتقدم، خاصة بعد زيادة أطوال الطرق المرصوفة تنفيذاً لمعاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وإنجلترا.

وقد زادت أطوال الطرق المرصوفة من ٣٨٨٧ كم سنة ١٩٥٢ إلى ٦٥٠٠كم سنة ١٩٦٠. وقد يرجع ذلك إلى اهتمام الحكومة في تلك الفتره بمختلف أنواع النقل الأساسي لتنمية البلاد اقتصادياً . وقد أصدرت الدولة عام ١٩٦١ قراراً جمهورياً بإنشاء مؤسسة النقل والمواصلات التى أخضعت كافة وسائل النقل في مصر لأشراف الدولة ، مما أسهم في فرض رسم على شركات نقل الركاب مقداره ١٥% يخصص لصيانة الطرق العامة وتحديث النظم المستخدمة في الرصف.

١- **شبكة الطـرق البرية في مصر:**

يقدر طول شبكة الطرق البرية في مصر عام ١٩٩٩ بنحو ٦٣٢٥٦كم، عدا الطرق الموجودة داخل المدن، وتشير بيانات الجدول رقم (١) إلى أن إجمالي الطرق المرصوفة يصل إلى نحو ٤٨٥٨٩كم تمثل ٧٦,٨% من إجمالي أطوال شبكة الطرق، والباقي يصل إلى نحو ١٤٦٦٧ كم طرق ترابية ممهدة تمثل نحو ٢٣,٢% من إجمالي أطوال الشبكة. وبنظرة عامة إلى خريطة شبكة الطرق في مصر رقم (١) يتضح منها أن هناك ٥ محاور لهذه الشبكة على النحو التالي:

أ- **سيناء**

حيث تتمتع سيناء بشبكة جيدة من الطرق نتيجة لظروف الأمن القومي، تشمل:

ثلاث طرق ساحلية، في الشمال من القنطرة شرق إلى رفح ، وفي الجنوب على امتداد ساحل خليج السويس الشرقي من نفق أحمد حمدى إلي رأس محمد، وعلى ساحل خليج العقبة من طابا إلى شرم الشيخ، ثم يلتحم بالطريق السابق عند رأس محمد.

أربعة محاور عرضية أساسية ، تشمل المحور الشمالي السالف ذكره، والمحور الأوسط يضم جفجافة - الحسنة - القصيمة ، والمحور الجنوبي بداية من نفق أحمد حمدى - نخل - رأس النقب ، وأخيراً محور يصل بين خليجي السويس والعقبة عبر وادي فيران مروراً بدير سانت كاترين ثم إلى دهب أو نويبع.

تبلغ **مجموع أطوال شبكة الطرق** في سيناء نحو ٨٠٨٦كم ، منها ٧٣% طرق مرصوفة.

جدول رقم (١)
كثافة شبكة الطرق فى المحافظات المصرية عام ١٩٩٩

المحافظة	عدد السكان بالألف	%	المساحة الكلية كم	%	المساحة المأهولة كم	%	نسبة المساحة المأهولة الى المساحة الكلية %	اطوال شبكة الطرق بالكيلو متر						كثافة الطرق بالنسبة للسكان			كثافة الطرق بالنسبة للمساحة المأهولة			كثافة الطرق بالنسبة للمساحة الكلية
								طرق مرصوفة	%	طرق ترابية	%	جملة الطرق	%	طرق مرصوفة	طرق ترابية	جملة الطرق	طرق مرصوفة	طرق ترابية	جملة الطرق	كم / ١٠٠ كم
القاهرة	٦٩٤٠	١١,١	١٤٩٢	٠,١٥	٣١٢	٠,٦٤	٢٠,٩	١٤٤٠	٣	٢٥٠	١,٧	١٦٩٠	٢,٧	٢٠	٣	٢٤	٤٦١	٨٠	٥٤١,٧	١١٣
الاسكندرية	٣٤٥٠	٥,٥	٢٨١٩	٠,٢٩	١٠٥٤	٢,١٥	٣٧,٤	١١٢٠	٢,٣			١١٢٠	١,٨	٣٢		٣٢	١٠٦		١٠٦	٣٩
بورسعيد	٤٨٥	٠,٨	١٣٥١	٠,١٤	١٣٥١	٢,٧٥	١٠٠	٢٩٣	٠,٦	١٣٥	٠,٩	٤٢٨	٠,٧	٦٠	٢٨	٨٨	٢١٠٧	٩	١,٧	٣١,٧
السويس	٤٣٩	٠,٧	١٠٠٥٦	١	٩١٩	١,٩٤	٩,١	٨٤٠	١,٧	٣٠١	٢,١	١١٤١	١,٨	١٩٠	٦٨	٢٦٠	٩١	٣٣	١٢٤	١٠٨
الاسماعيلية	٧٨٠	١,٢	٤٤٨٣	٠,٤٦	١٤٤٢	٢,٩٤	٣٢,٢	١٥٢٥	٣,١	١١٠	٠,٧٥	١٦٣٥	٢,٦	١٩٥	١٤	٢١٠	١٠٥	٧	١١٣	٣٦
البحيرة	٤١٥٠	٦,٦٥	٩١٢١	٠,٩٣	٥٧٢١	١١,٦٥	٦٢,٧	٣٢٨٥	٦,٧	٢٣٠٨	١٥,٧	٥٥٩٣	٨,٨	٧٩	٥٥	١٣٠	٥٧	٤٠	٩٨	٦١
الدقهلية	٤٨١٠	٧,٧	٣٤٧٠	٠,٣٥	٣٤٧٠	٧,١	١٠٠	٢٩٤٥	٦,١	٤٠١	٢,٧	٣٣٤٦	٥,٣	٦١	٨	٦٩	٨٤	١١	٩٦	٩٦
الشرقية	٤٤٨٠	٧,٢	٤١٩٠	٠,٤٣	٤١٩٠	٨,٥٣	١٠٠	٢٥٩١	٥,٣	١٧٢٥	١١,٨	٤٣١٦	٦,٨	٥٨	٣٨	٩٦	٦١	٤١	١٠٣	١٠٣
الغربية	٣٥٣٠	٥,٦٥	١٩٤٣	٠,٢	١٩٤٣	٣,٩٥	١٠٠	١٢٥٧	٢,٦	٤١٦	٢,٨	١٦٧٣	٢,٦	٣٥	١١	٤٧	٦٤	٢١	٨٦	٨٦
كفر الشيخ	٢٣٢٠	٣,٧	٣٧٤٨	٠,٣٨	٣٧٤٨	٧,٦٣	١٠٠	٢٩٠٩	٦	٧٣٥	٥	٣٦٤٤	٥,٧	١٢٥	٣١	١٥٧	٧٧	١٩	٩٧	٩٧
القليوبية	٣٤٨٠	٥,٦	١٠٠١	٠,١	٩٧٥	٢	٩٧,٤	١٦٧٥	٣,٤	٦٢٣	٤,٢	٢٢٩٨	٣,٦	٤٨	١٨	٦٦	١٧١	٦٣	٢٣٥	٢٢٩
المنوفية	٢٩٢٠	٤,٧	٢٥٤٤	٠,٢٦	٢٥٤٤	٥,٢	١٠٠	١٢٠٠	٢,٥	٤١٠	٢,٨	١٦١٠	٢,٥	٤١	١٤	٥٥	٤٧	١٦	٦٣	٦٣
دمياط	٩٥٠	١,٥	١٠٢٩	٠,١	٥٨٩	١,٢	٥٧,٢	٨٣٢	١,٧	١٢٦	٠,٩	٩٥٨	١,٥	٨٧	١٣	١٠٠	١٤١	٢١	١٦٢	٩٣
الجيزة	٥٠٤٠	٨,١	١٣١٨٩	١,٣٤	١١٥٦	٢,٣٥	٨,٨	٢٠٧٩	٤,٣	٨٨٨	٦,١	٢٩٦٧	٤,٧	٤١	١٧	٥٩	١٨٠	٧٧	٢٥٧	٢٢
الفيوم	٢١٠٠	٣,٣	٦٠٦٩	٠,٦	١٨٥٠	٣,٨	٣٠,٥	١١٩٩	٢,٥	٣٩٨	٢,٧	١٥٩٧	٢,٥	٥٧	١٩	١٦	٦٥	٢١	٨٦	٢٦
بني سويف	٢٠٠٠	٣,٢	٧١٦٩	٠,٧٣	١٣٢٠	٢,٧	١٨,٤	١٦١٦	٣,٣	٢٧٥	١,٩	١٨٩١	٣	٨١	١٤	٩٥	١٢٢	٢٠	١٤٣	٢٦
المنيا	٣٥٠٠	٥,٦	٥٦٥٨٧	٥,٧٥	٢١١٨	٤,٣	٣,٧	١٥٠٧	٣,١	٥١١	٣,٥	٢٠١٨	٣,٢	٤٣	١٤	٥٨	٧١	٢٤	٩٥	٣
اسيوط	٢٩٣٩	٤,٧	٢٥٩٣١	٢,٦٤	١٥٦٣	٣,٢	٦	٢٠٣٩	٤,٢	٣٢٧	٢,٢	٢٣٦٦	٣,٧	٦٩	١١	٨٠	١٣٠	٢١	١٥١	٩
سوهاج	٣٢٨٧	٥,٣	٦٥٤٦	٠,٧	١٥٥٧	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٢١٧	٤,٦	٩٦٧	٦,٦	٣١٨٤	٥	٦٧	٢٩	٩٧	١٤٢	٦٢	٢٠٤	٤٨
قنا	٤,١	٢٥٤٥	١٠٢٦٦	١	١٦١٠	٣,٣	١٥,٧	١٧٠٧	٣,٥	١١٦	٠,٨	١٨٣٦	٣	٦٧	٥	٧٠	١٠٦	٧	١١٣	١٧
اسوان	١٣٨٧	٢,٢	٣٥٠٢٤	٣,٥٦	١١٤٩	٢,٣٤	٣,٣	٢١٣٢	٤,٤	٤١٥	٢,٨	٢٥٤٧	٤	١٥٤	٢٩	١٨٤	١٨٥	٣٦	٢٢٢	٧
البحر الأحمر	١٦٥	٠,٣	١٣٠٠٠٠	١٣,٢	٧١	٠,١	٠,٠٥	١٩٣١	٤	٢٢١	١,٥	٢١٥٢	٣,٤	١١٧٠	١٣٣	١٣٠٠	٢٧١٩	٣١١	٣٠٢٦	١,٦
الوادى الجديد	١٤٨	٠,٢	٣٧٦٥٠٥	٣٨,٣	١١١٦	٢,٣	٠,٣	٢٣٦٤	٤,٩	٣٩٥	٢,٧	٢٧٥٩	٤,٤	١٥٩٧	٢٦٧	١٨٦٤	٢١٢	٣٥	٢٤٧	٠,٧
مطروح	٢٢٨	٠,٤	٢١٢١١٢	٢١,٦	٤٠٦٦	٨,٣٥	١,٩	١٨٨٤	٣,٩	٥٢٧	٣,٦	٢٤١١	٣,٨	٨٣٠	٢٣١	١٠٥٧	٤٦	١٣	٥٩	١,١
شمال سيناء	٢٧٣	٠,٤	٢٧٥٦٤	٢,٨	١٣٩٦	٢,٨	٥,٠٥	٣٩٧١	٨,٢	١٨٤٥	١٢,٦	٥٨١٦	٩,٢	١٤٥٠	٦٧٥	٢١٣٠	٢٨٤	١٣٢	٤١٧	٢,٥
جنوب سيناء	٦٧	٠,٢	٢٨٤٣٨	٢,٩	١٨٧٢	٣,٨	٤١,٧	٢٠٣١	٤,٢	٢٣٩	١,٦	٢٢٧٠	٣,٦	٣٠٣٠	٣٥٦	٣٣٩٠	١٠٨	١٢	١٢١	٧,٩
جملة	٦٢٤١٣	١٠٠	٩٨٢٦٤٧	١٠٠	٤٩١٠٢	١٠٠		٤٨٥٨٩	١٠٠	١٤٦٦٧	١٠٠	٦٣٢٥٦	١٠٠	٧٧,٩	٢٣,٥	٧١,٤	٩٩	٢٩,٩	١٢٨,٨	٤,٩

المصدر : مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات ، سبتمبر ١٩٩٩ .

كثافة الطرق بالنسبة للمساحة = اجمالى أطوال الطرق × ١٠٠ = كم / ١٠٠ كم
اجمالى المساحة

كثافة الطرق بالنسبة للسكان = اجمالى أطوال الطرق × ١٠٠ = كم / ١٠٠٠ نسمة .
اجمالى عدد السكان

شكل (١)

شبكة النقل فى مصر

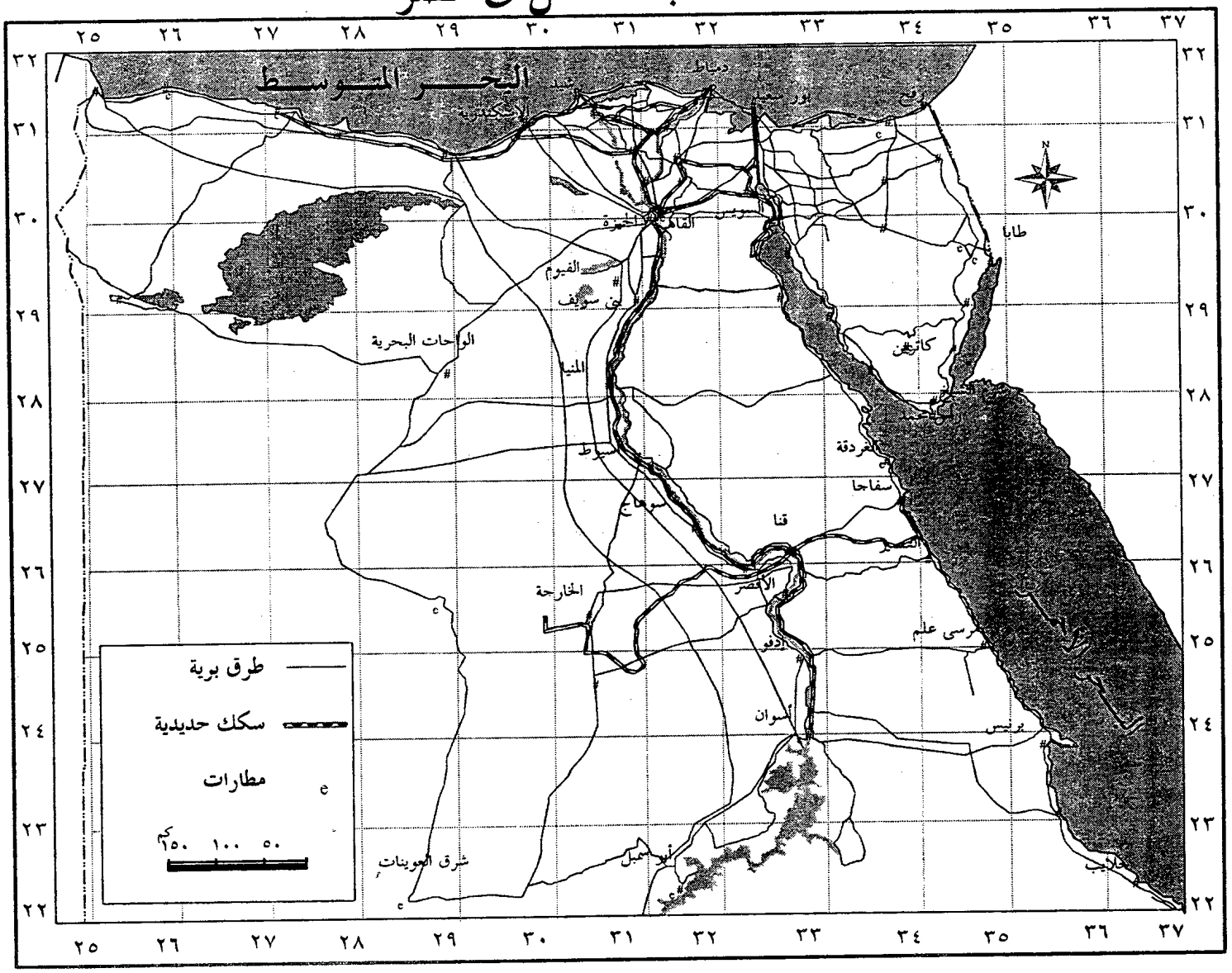

شكل رقم (٤)

- يوجد **ثلاث معابر** على قناة السويس ، حيث يوجد معبر نفق أحمد حمدى، ثم معـبرين آخرين هما كوبري سكة حديد الفردان وكوبرى السلام للسيارات عند القنطرة.(*)

ب- منطقة الصحراء الشرقية:

تتمتع الصحراء الشرقية بشبكة جيدة من الطرق المرصوفة ، التى تتخذ الشكل الخطى في مساراتها، حيث تمتد على محورين :

المحور الأول طولي: حيث يوجد طريق يربط مدن المنطقة من السويس حتى حلايب علـى الحدود المصرية السودانية ، وهو طريق طولي يمتد بمحاذاة ساحل البحر الأحمر بطول يصل إلى ١٠٣٠كم، كما يوجد طريق آخر يمتد بمحاذاة الوادي ويبدأ من أسوان جنوباً إلى القـاهرة شمالاً، ويتصل بمحاور الطرق العرضية لربط ساحل البحر الأحمر بوادي النيل.

المحور الثاني عرضي: وهو عبارة عن مجموعة من الطرق تربط مدن الإقليم بوادي النيـل من الشرق إلى الغرب ، ويشمل الطرق التالية:

- طريق القاهرة - السويس بطول ١٣٤كم
- طريق الزعفرانة - الكريمات بطول ٢٥٣كم
- طريق سفاجا - قنـا بطول ١٦٥كم
- طريق القصير - قفط بطول ١٨٣كم
- طريق مرسى علم - إدفو بطول ٢٢٠كم
- طريق المعادي - القطامية - العين السخنة بطول ٢٥٣كم.
- طريق برنيس - أسوان بطول ٢٨٠كم، ويمتد إلى حلايب وشلاتين.

ج- الصحراء الغربية وغرب الدلـتا

تغطى الصحراء الغربية وغرب الدلتا شبكة متميزة من الطرق، خاصة فـي الجـزء الشرقي منها، تمتد من وادي النطرون إلى الفرافرة وقنا، وكذلك في أقصى الشـمال الغربـي منها، وتشمل هذه الشبكة ما يلى:

- طريق ساحلي من القاهرة - الإسكندرية - مطروح - السلوم ، وطرق رأسـيه مـن مرسى مطروح - سيوه - الواحات البحرية - الفرافرة ثم إلى شرق العوينات ، وهـو

(*) تم افتتاح كوبري سكة حديد الفردان ، وكوبري السلام للسيارات عند القنطرة في احتفالات الدولة بانتصارات أكتوبر لعام ٢٠٠١.

ما يشكل شبه إطار في الشمال والغرب. وتبلغ أطوال هذه الشبكة نحو ٢٢٤٥كم موزعة على النحو التالي:

- القاهرة - وادي النطرون - العلمين بطول ٢٤٠كم.
- القاهرة - الاسكندرية بطول ٢١٠كم.
- العلمين - السلوم بطول ٥٢٨كم.
- مطروح - سيوه بطول ٣٠٠كم.
- الواحات البحرية - سيوه بطول ٣٨٧كم.
- البويطى بالواحات البحرية - موط (الداخله) بطول ٤٦٠كم.
- الداخلة - بئر طرفاوى (شرق العوينات) بطول ٣١٠كم.

وتتصل هذه الشبكة بأسوان من جهة الجنوب من خلال وصلتي شرق العوينات - أبو سمبل بطول ٣٦٥كم، وأبو سمبل - أسوان بطول ٢٦٠كم ، ثم تلتحم من جهة الشرق بطريق - أسوان - القاهرة بطول ٩٠٤كم ، كما تتصل بعدة محاور عرضية تصلها بمدن الوادي ، أهمها محور موط - الخارجة - أسيوط بطول ٤٢٥كم، محور الخارجة الأقصر بطول ٢٣٠كم، ويمتد إلى قفط - القصير بطول ١٨٠كم.

د- جنوب مصر:

تشمل شبكة الطرق في جنوب مصر علي ثلاث محاور هي:

الأول يضم : أبو سمبل ، توشكى ، قناة الشيخ زايد، والثاني يشمل شرق العوينات والثالث يشمل درب الأربعين ، بالإضافة إلى محور في الشرق يتمثل في طريق أسوان - برنيس - حلايب وشلاتين ، وتبلغ أطوال هذه الشبكة نحو ١٤٣٠كم موزعة على النحو التالي:

- طريق الواحات - قنا - سفاجا بطول ٦٠٠كم.
- طريق واحة باريس - أرمنت بطول ٢١٠كم.
- طريق توشكى - شرق العوينات بطول ٢٢٠كم.
- طريق ادفو - مرسى علم بطول ٢٢٠كم.
- طريق أسوان - برنيس بطول ٣٨٠كم.

هـ- الدلتا

تغطى منطقة الدلتا شبكة متميزة من الطرق ، التى تربطها بالمحاور السابقة من الشرق والغرب والجنوب.

وتبلغ إجمالي أطوال شبكة الطرق التى تغطي مدن الدلتا نحو ٢٥٠٧٣كم تمثل ٣٩,٦% من جملة شبكة الطرق في مصر، ٢٧,٣% منها طرق ترابية. وتستأثر ثلاث محافظات هي البحيرة والدقهلية والشرقية بنحو ٥٢,٩% من إجمالي هذه الشبكة ويعكس ذلك المساحة المترامية لهذه المحافظات الثلاث.

٢- كثافة الطرق في المحافظات عام ١٩٩٩

تختلف كثافة الطرق في محافظات مصر تبعاً لاختلاف مساحتها، كما تختلف بين الوجهين البحري والقبلي . وكذلك بين المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود .

وقد أوضحت بيانات الجدول رقم (٢) السابق إلى ارتفاع مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للمساحة الكلية في محافظة القليوبية حيث يصل هذا المؤشر إلى نحو ٢٢٩كم/١٠٠كم٢ ، وقد يرجع ذلك لزيادة عدد الطرق المرصوفة داخل هذه المحافظة لـ ٣,٤% من جملة أطوال الطرق المرصوفة في مصر، بالإضافة إلى زيادة أطوال الطرق الترابية (٤,٢% من أطوال الطرق الترابية في مصر) وذلك قياساً بمساحة المحافظة التى تمثل ٠,١% من المساحة الكلية لمصر (نحو ١٠٠١كم٢)، ويليها محافظتي القاهرة (١١٣كم/ ١٠٠كم٢) والشرقية (١٠٣كم/١٠٠كم٢) وينخفض هذا المؤشر ليصل إلى أدناه في الوادي الجديد (٠,٧كم/١٠٠كم٢) ومطروح (١,١كم/١٠٠كم٢) وشمال سيناء (٢,٥كم/١٠٠كم٢) وقد يرجع ذلك إلي انخفاض حجم الحركة على هذه المحاور.

يتضح من دراسة كثافة الطرق ارتفاع حجم الحركة على طرق الدلتا والقاهرة والإسكندرية ، يليها مدن شمال ووسط الصعيد، وتنخفض في مدن الحدود والمنيا وسوهاج وأسوان.

ويختلف هذا المؤشر بالنسبة للمساحة المأهولة، حيث يصل لأقصاه في البحر الأحمر (٣٠٢٦كم/١٠٠كم٢) ، يليه القاهرة (٥٤١,٧كم/١٠٠كم٢) وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الحركة العمرانية في الآونة الأخيرة على هذه المحاور، كذلك يرتفع هذا المؤشر في معظم المناطق الحدودية نتيجة لزيادة حركة العمران بهذه المناطق.

٣- درجة ترابط شبكة الطرق المصرية لتحقيق أهداف التنمية

تعبر درجة الترابط عن العلاقة بين عدد العقد (المدن) وعدد الوحدات ، وكلما ازدادت الوصلات ازدادت درجة الترابط ، وهناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس درجة

جدول رقم (٢)

مصفوفة امكانية الوصول حسب المسافة بين عقد شبكة الطرق بمصر عام ٢٠٠٠

م	من / الى	القاهرة	اسكندرية	بورسعيد	السويس	الاسماعيلية	دمنهور	المنصورة	الزقازيق	طنطا	كفر الشيخ	بنها	شبين الكوم	دمياط	الجيزة	الفيوم	بنى سويف	المنيا	اسيوط	سوهاج	قنا	اسوان	الغردقة	الخارجة	مطروح	العريش	الطور	مجموع	الرتبة
١	القاهرة	-	٢٢٨	٢٢٤	١٣٤	١٢٩	١٦٠	١٢٤	٨٥	٩٤	١٣٤	٤٨	٦٧	١٩١	٨	١٠٥	١٢٣	٢٤٨	٣٨٠	٤٧٩	٦٢٢	٩٠٤	٤٥٢	٦٠٦	٥١٢	٣٧٣	٣٧٦	٦٨٠٦	١
٢	اسكندرية	٢٢٨	-	٢٥٧	٣٦٤	٢٧٢	٩٤	١٨٣	١٩١	١٣٠	١٣١	١٧٦	١٥٧	٢٢٩	٢٢٢	٣٢٩	٣٤٧	٤٧٢	٦٠٤	٧٠٢	٨٤٦	١١٢٨	٦٩٣	٨٢٠	٢٨٨	٥٠٦	٦٠٥	٩٩٧٤	١٧
٣	بورسعيد	٢٢٤	٢٥٧	-	١٧٤	٨٥	٢١٥	١١٦	١٧٢	١٧٥	٢٥٨	١٩٢	١٩٧	٥٠	٣٣٢	٣٢٩	٣٤٧	٤٧٢	٦٠٤	٧٠٣	٨٤٦	١١٢٨	٥٠٣	٨٣٠	٦٤٥	٣٢٠	٥١٦	٩٦٩٠	١٦
٤	السويس	١٣٤	٣٦٤	١٧٤	-	٨٩	٣١٠	٢١٧	١٧٠	٢٣١	٢٧١	١٨٨	٢٠٧	٢٧٤	١٤٨	٢٤٥	٢٦٢	٣٨٨	٥٢٠	٦١٩	٧٦٢	١٠٤٤	٣٢٩	٧٤٦	٦٥٢	٢٢٣	٢٤٣	٨٨١٠	١٢
٥	الاسماعيلية	١٢٩	٢٧٢	٨٥	٨٩	-	٢٠٨	١٣٦	٨١	١٤٢	١٨٢	١١٨	١٤٥	١٣٥	١٤٧	٢٤٤	٢٨٢	٣٨٧	٥١٩	٦١٨	٧٦١	١٠٤٣	٤١٨	٧٣٥	٥٦٠	٢٣٥	٣٣١	٧٩٨٢	١٠
٦	دمنهور	١٦٠	٩٤	٢١٥	٣١٠	٢٠٨	-	١١٩	١٢٧	٦٦	٥٧	١١٢	٩٣	١٦٥	١٦٨	٢٦٥	٢٤٧	٤٠٨	٥٤٠	٦٣٩	٧٨٢	١٠٦٤	٦٣٩	٧٦٦	٣٥٢	٤٥٥	٥٤٢	٨٦٢٨	١٣
٧	المنصورة	١٢٤	١٨٣	١١٦	٢١٧	١٣٦	١١٩	-	٥٥	٥٨	٦٢	٧٦	٨٥	٦٦	١٣٢	٢٢٩	٢٠٣	٣٧٢	٥٠٤	٦٠٣	٧٤٦	١٠٢٨	٥٤٦	٧٣٠	٤٧١	٣٧٠	٤٥٩	٧٧٣٥	٧
٨	الزقازيق	٨٥	١٩١	١٧٢	١٧٠	٨١	١٢٧	٥٥	-	٦١	١٠١	٣٧	٦٤	١٢٢	٩٣	١٩٠	٢١٧	٣٣٣	٤٦٥	٥٦٤	٧٠٧	٩٨٩	٤٩٩	٦٩١	٤٧٩	٣١٥	٤١٢	٧٢٠٦	٥
٩	طنطا	٩٤	١٣٠	١٧٥	٢٣١	١٤٢	٦٦	٥٨	٦١	-	٤٠	٤٦	٢٧	١٢٠	١٠٢	١٩٩	٢٥٧	٣٤٢	٤٧٤	٥٧٣	٧١٦	٩٩٨	٥٤٦	٧٠٠	٤١٨	٣٧٦	٤٧٢	٧٣٢٣	٦
١٠	كفر الشيخ	١٣٤	١٣١	١٥٨	٢٧١	١٨٢	٥٧	٦٢	١٠١	٤٠	-	٨٦	٦٧	١٠٨	١٤٢	٢٣٩	١٧١	٣٨٢	٥١٤	٥٧٦	٧٥٦	١٠٣٨	٥٨٦	٧٤٠	٤٠٩	٤١٦	٥١٣	٨٠٠٢	١١
١١	بنها	٤٨	١٧٦	١٩٢	١٨٨	١١٨	١١٢	٧٦	٣٧	٤٦	٨٦	-	٣٧	١٤٣	٥٦	١٥٣	١٩٠	٢٩٦	٤٢٨	٥٢٧	٦٧٠	٩٥٢	٥٠٠	٦٥٤	٤٦٤	٣٥٢	٤٣٠	٦٩١٢	٢
١٢	شبين الكوم	٦٧	١٥٧	١٩٧	٢٠٧	١٤٥	٩٣	٨٥	٦٤	٢٧	٦٧	٣٧	-	١٤٧	٨٠	١٧٢	٣٠٤	٣١٥	٤٤٧	٥٤٦	٦٨٩	٩٧١	٥١٩	٦٧٣	٤٤٥	٣٧٩	٤٤٩	٧١٦٩	٤
١٣	دمياط	١٩١	٢٢٩	٥٠	٢٧٤	١٣٥	١٦٥	٦٦	١٢٢	١٢٠	١٠٨	١٤٣	١٤٧	-	١٩٩	٢٩٦	١١٥	٤٣٩	٥٩١	٦٧٠	٨١٣	١٠٩٥	٥٥٣	٧٩٧	٥١٧	٣٧٠	٤٥٦	٨٨٦٠	١٤
١٤	الجيزة	٨	٢٢٢	٣٣٢	١٤٨	١٤٧	١٦٨	١٣٢	٩٣	١٠٢	١٤٢	٥٦	٨٠	١٩٩	-	٩٧	١١٥	٢٤٠	٣٧٢	٤٧١	٦١٤	٨٩٦	٤٦٠	٥٩٨	٥٠٤	٣٨١	٣٩٠	٦٩٦٧	٣
١٥	الفيوم	١٠٥	٣٢٩	٣٢٩	٢٤٥	٢٤٤	٢٦٥	٢٢٩	١٩٠	١٩٩	٢٣٩	١٥٣	١٧٢	٢٩٦	٩٧	-	٤٥	١٧٠	٣٠٢	٤٠١	٥٤٢	٨٢٦	٤٦٥	٥٢٨	٦١٧	٤٧٨	٤٨٧	٧٩٥٥	٩
١٦	بنى سويف	١٢٣	٣٤٧	٣٤٧	٢٦٢	٢٦٢	٢٨٢	٢٤٧	٢٠٣	٢١٧	٢٥٧	١٧١	١٩٠	٣١٤	١١٥	٤٥	١٢٥	١٢٥	٢٥٧	٣٥٧	٤٩٩	٧٨١	٤٢٠	٤٨٣	٦٢٥	٤٩٦	٥٠٥	٧٩٣٠	٨
١٧	المنيا	٢٤٨	٤٧٢	٤٧٢	٣٨٨	٣٨٧	٤٠٨	٣٧٢	٣٣٣	٣٤٢	٣٨٢	٢٩٦	٣١٥	٤٣٩	٢٤٠	١٧٠	١٢٥	-	١٣٢	٢٣١	٣٧٤	٥٢٤	٣٩٠	٣٥٨	٧٦٠	٦٢١	٦٣٠	٩٥٤١	١٥
١٨	اسيوط	٣٨٠	٦٠٤	٦٠٤	٥٢٠	٥١٩	٥٤٠	٥٠٤	٤٦٥	٤٧٤	٥١٤	٤٢٨	٤٤٧	٥٩١	٣٧٢	٣٠٢	١٣٢	٢٥٧	-	٩٩	٢٤٢	٥٢٤	٤٦٢	٣٢٥	٨٩٢	٧٥٢	٧٦٢	١١٦١٢	١٨
١٩	سوهاج	٤٧٩	٧٠٢	٧٠٣	٦١٩	٦١٨	٦٣٩	٦٠٣	٥٦٤	٥٧٣	٦١٣	٥٢٧	٥٤٦	٦٧٠	٤٧١	٤٠١	٣٥٧	٢٣١	٩٩	-	١٤٣	٤٢٥	٣٦٣	٤٦٨	٩٩١	٨٥٢	٨٥١	١٣٣٦٥	٢١
٢٠	قنا	٩٢٢	٨٤٦	٨٤٦	٧٦٢	٧٦١	٧٨٢	٧٤٦	٧٠٧	٧١٦	٧٥٦	٦٧٠	٦٨٩	٨١٣	٦١٤	٥٤٤	٤٩٩	٣٧٤	٢٤٢	١٤٣	-	٢٨٢	٢٢٠	٤٦٨	١١٣٤	٩٩٥	١٠٠٤	١٦٢٣٥	٢٣
٢١	اسوان	٩٠٤	١١٢٨	١١٢٨	١٠٤٤	١٠٤٣	١٠٦٤	١٠٢٨	٩٨٩	٩٩٨	١٠٣٨	٩٥٢	٩٧١	١٠٩٥	٨٩٦	٨٢٦	٧٨١	٦٥٦	٥٢٤	٤٢٥	٢٨٢	-	٥٠٢	٤٥٥	١٤١٦	١٢٧٧	١٢٨٦	٢٢٧٠٨	٢٦
٢٢	الغردقة	٤٥٢	٦٩٣	٥٠٣	٣٢٩	٤١٨	٦٣٩	٥٤٦	٤٩٩	٥٤٦	٥٨٦	٥٠٠	٥١٩	٥٥٣	٤٦٠	٤٦٥	٤٢٠	٣٩٠	٤٦٢	٣٦٣	٢٢٠	٥٠٢	-	٦٨٨	٩٨١	٥٥٢	١٩	١٢٨٥٨	١٩
٢٣	الخارجة	٦٠٦	٨٢٠	٨٣٠	٧٤٦	٧٣٥	٧٦٦	٧٣٠	٦٩١	٧٠٠	٧٤٠	٦٥٤	٦٧٣	٧٩٧	٥٩٨	٥٢٨	٤٨٣	٣٥٨	٢٢٦	٣٢٥	٤٦٨	٤٥٥	٦٨٨	-	١١٨٨	٩٧٩	٩٨٢	١٦٧٦٦	٢٤
٢٤	مطروح	٥١٢	٢٨٨	٦٤٥	٦٥٢	٥٦٠	٣٥٢	٤٧١	٤٧٩	٤١٨	٤٠٩	٤٦٤	٤٤٥	٥١٧	٥٠٤	٦١٧	٦٢٥	٧٦٠	٨٩٢	٩٩١	١١٣٤	١٤١٦	٩٨١	٦٨٨	-	٧٩٤	٨٩٣	١٦٩٣٧	٢٥
٢٥	العريش	٣٧٣	٥٠٦	٣٢٠	٢٢٣	٢٣٥	٤٥٥	٣٧٠	٣١٥	٣٧٦	٤١٦	٣٥٢	٣٧٩	٣٧٠	٣٨١	٤٧٨	٤٩٦	٦٢١	٧٥٢	٨٥٢	٩٩٥	١٢٧٧	٩٨٢	٩٧٩	٧٩٤	-	٤٧٦	١٣٣٤٤	٢٠
٢٦	الطور	٣٧٦	٦٠٥	٥١٦	٢٤٣	٣٣١	٥٤٢	٤٥٩	٤١٢	٤٧٢	٥١٣	٤٦٠	٤٤٩	٤٥٦	٣٩٠	٤٨٧	٥٠٥	٦٣٠	٧٦٢	٨٥١	١٠٠٤	١٢٨٦	٥٧٢	٩٨٢	٨٩٣	٤٧٦	-	١٤٦٤٢	٢٢

- وزارة النقل والمواصلات.

المصدر: يتم وقوع هذه المسافات من على خريطة لشبكة مواصلات مصر ٢٠٠٠ .

الترابط في الشبكات ، ويكتفي باستخدام مؤشر بيتا(*) في التحليل لنشاط شبكة الطرق في مصر.

ووفقاً لهذا المؤشر، فإن درجة ترابط شبكة الطرق البرية في مصر تصل إلى نحو ١,٥، ويعنى ذلك وجود أكثر من ٤٠ عقدة مركزية، مثل مدن القاهرة، طنطا، السويس ، أسوان ، الغردقة ،والإسكندرية ، كما يعكس وجود أكثر من ٤٠ وصلة رئيسية لربط محاور الحركة بين كافة المدن المصرية، مما يدل على وجود أكثر من شبكة كاملة ومتطورة للطرق المصرية في الآونة الأخيرة، ويعكس هذا الاهتمام المتزايد من قبل الحكومات المصرية في تنمية محاور الحركة على الطرق المصرية والعمل على تحقيق معامل الربط بين السكان والمياه - والأرض والمتثمل في ربط منطقة الدلتا والوادي بالمناطق الصحراوية من خلال شبكة مترابطة من الطرق المصرية تساعد على تسهيل حركة مرور الركاب والبضائع والخدمات فيما بينها.

وقد أوضحت بيانات الجدول السابق إمكانية الوصول بين محاور هذه الشبكة، ومنها يتضح أن مدينة القاهرة باعتبارها العقدة المركزية الأولي في حركة الطرق تأتى في الترتيب الأول من حيث إمكانية الوصول ، يليها مدن بنها والجيزة وشبين الكوم، وقد جاءت المدن الحدودية في الترتيب الأخير من حيث إمكانية الوصول نتيجة لزيادة أطوال الشبكة داخل هذه المحافظات وكذلك لأتساع مساحتها . ويعكس ذلك إمكانية الوصول إلى أي من المدن المرتبطة بشبكة الطرق المصرية من خلال شبكة مترابطة وحديثة من الطرق.

ثانيا- النقل بالسكك الحديدية :

تعتبر مصر من أسبق دول العالم استخداماً للسكك الحديدية ، فقد تم العمل في أول خط حديدي يربط القاهرة بالإسكندرية في عهد الخديوي عباس الأول عام ١٨٥١، وتم الجزء الأول منه بين الإسكندرية - كفر الزيات عام ١٨٥٣، أما الجزء الآخر بين كفر الزيات - القاهرة فقد تم على مراحل انتهت عام ١٨٥٦ في عهد الخديوي سعيد. وكان الاتصال بين الجزءين يتم بواسطة معدية إلى أن تم إنشاء كوبري كفر الزيات عام ١٨٥٩. وفي عام ١٨٥٨ تم إنشاء خط بين القاهرة - السويس ، تم رفعه عام ١٨٧٨ بسبب ضعف حركة النقل

(*) يتم حساب درجة الترابط حسب مؤشر بيتا كما يلي:

درجة الترابط = عدد الوصلات ÷ عدد العقد

وتتراوح قيمة المؤشر بين (صفر، وواحد) وإذ زادت القيمة عن الواحد الصحيح، فهذا يدل على وجود أكثر من شبكة كاملة ومتطورة.

عليه، ثم أعيد مده عام ١٩٣٤. كما تم إنشاء خط طنطا - دمياط عام ١٨٥٩، وخط بنها - الزقازيق عام ١٨٦٠، ثم أكمل امتداده إلى الإسماعيلية عام ١٨٦٨.

وقد بلغت جملة أطوال السكك الحديدية في مصر في نهاية عهد الخديوي سعيد ٤٩٠كم، ازدادت إلى نحو ١٨٨١كم في عهد إسماعيل.

وفي عام ١٨٩٧ بدأ العمل في إنشاء سكة حديد الوجه القبلي ما بين القاهرة وأسوان حتى قنا. أما المسافة بين قنا - أسوان فقد تم إنشائها بموجب امتياز لشركة حديد قنا أسوان وأفتتح هذا الخط عام ١٨٩٨ ثم آلت ملكيته للحكومة عام ١٩٢٦ ومد حتى الشلال.

وهناك بعض الخطوط التى تم إنشائها بموجب امتياز من الحكومة المصرية إلى بعض الشركات لمد خطوط ضيقة إلى عدة جهات في مصر وهي:

أ- امتياز لشركة سكك حديد الوجه البحري لمد خطوط في الدقهلية والشرقية عام ١٨٩٥.

ب- امتياز لشركة حديد الدلتا لمد خطوط في جميع مديريات الدلتا ما عدا المنوفية عام ١٨٩٧.

ج- امتياز لشركة حديد الفيوم الزراعية لمد خطوط من مدينة الفيوم عام ١٨٩٨ إلى بلقى مدن المحافظة.

د- امتياز لشركة استغلال واحات مصر الغربية لمد خط حديدي يربط الواحات بوادي النيل عام ١٩٠٠، ولكن الشركة أفلست فاستولت الحكومة على الخط عام ١٩٠٩.

هـ- إنشاء خط يربط بين الإسماعيلية وبور سعيد لحساب شركة قناة السويس خلال الفترة (١٨٩١-١٩٠٢) وتسلمته الحكومة وقامت بتحويله إلى الأتساع المقنن عام ١٩٠٤.

أما الخط بين الإسكندرية - مطروح فقد تم على دفعات بين عامي ١٨٦٠، ١٩٣٦، وفي عام ١٩٤١ مد خط إلي الأراضي الليبية لخدمة الأغراض العسكرية، وقد عدل إلى السلوم عام ١٩٥٢.

١- شكل شبكة السكك الحديدية في مصر:

يبلغ طول شبكة السكك الحديدية في مصر نحو ٤٨٨٢كم، وتتوزع هذه الشبكة على ثلاث أنماط :

النمط الأول عبارة عن شبكة تمتد في الوجه البحري، حيث تربط مدن الدلتا بشـــبكة مترامية الأطراف تمتد من القاهرة وتتصل بمدن الدلتا حتى ساحل البحر المتوسط، كما تتصل بمدن القناة والإسكندرية.

والنمط **الثاني** شريطي (طولي) في الوجه القبلي، حيث تمتد شبكة الســكك الحديديــة بمحاذاة الوادي ما بين القاهرة - أسوان بطول نحو ٩٠٤كم.

أما **النمط الثالث** فهو نمط إشعاعي في منخفض الفيوم، حيث يمتد على شكل شـــعاع يخرج من مدينة الفيوم، ويتصل بأبشواي في الشمال الغربي وسنورس في الشمال والواسـطي في الشرق.

٢- أهم محاور شبكة السكك الحديدية في مصر لخدمة التنمية الإقليمية

وبالنسبة لمحاور شبكة السكك الحديدية في المناطق الصحراوية ، يتضح أنها تشـــمل المحاور التالية:

محـــور الصحراء الشرقية:

يتصل هذا المحور بخطان للسكك الحديدية هما:

أ- خط القاهرة - السويس بطول ١٣٠كم.

ب- خط قنا - سفاجا بطول ٢٣٠كم.

محـــور الصحراء الغربية وشرق الدلتـــا:

يتصل هذا المحور بخطان هما:

أ- خط القبارى - السلوم بطول ٥٦٠كم.

ب- خط القاهرة - الواحات البحرية بطول ٣٥٠كم.

محـــور جنـــوب مصر:

يتصل هذا المحور بخط أساسي هو خط أبو طرطور - الواحات الخارجـــة - قنا - سفاجا بطول ٦٠٠كم، وجارى تنفيذ وصلة إلى واحة باريس جنوباً بطول ٤٦كم.

محـــور ســيناء :

جارى حاليا إعادة مد خط حديدي بين كوبري الفردان والعريـــش - ينتـــهي مبدئيا عند رفح، ويشمل هذا الخط قطاعين:

<u>الأول</u>- ما بين الفردان - بير لحفن في مسار جنوب الساحل بنحو ٣٠كم لخدمة حركة التعمير في وسط سيناء .

<u>الثاني</u>- من بير لحفن إلى العريش - رفـــح.

يتضح مما سبق وجود شبكة جيدة من السكك الحديدية، وهى شبكة يجـــرى تحديثـــها لمواكبة احتياجات المجتمع، خاصة في مجال نقل السلع والبضائع ، بالإضافة إلى نقل الركاب، حيث لا تزال السكك الحديدية من أرخص وسائل النقل في مصر وأكثرها اســـتخداماً ، فـــهي تسهم في نقل حوالي ٦٤% من حركة الركاب ونحو ٤٩% من حركة البضائع سنوياً ، فقـــد أظهرت البيانات ارتفاع ركاب السكك الحديدية خلال الفترة من عـــام ١٩٩٣/٩٢ إلـــى عـــام ١٩٩٨/٩٧ بنحو ٢١,٣% ، حيث ارتفع عدد الركاب من ٤٤,٧ مليـــون راكـــب/كـــم عـــام ١٩٩٣/٩٢ إلى نحو ٥٦,٧ مليون راكب/كم عام ١٩٩٨/٩٧ ، ويعنى ذلك زيادة كفاءة هـــذا المرفق، بالإضافة إلى انخفاض تكلفته، كما يعد وسيلة النقل الوحيدة المتاحة في بعض قـــرى الدلتا.

ثالثا- النقـــل البحـــري

يسهم النقل البحري مساهمة فعالة في عملية التنمية، فالميناء هو همزة الوصـــل بيـــن اليابس والماء، ومن خلاله تتحول محاور الحركة ما بين البر والبحر أو العكس.

وتتوقف كفاءة الموانى البحرية على عدة عوامل أهمها سرعة وسهولة انسياب حركـــة التجارة الخارجية عبر هذه الموانى سواء من ناحية استقبال السفن القادمة إلى الميناء وتفريـــغ البضائع منها وتصريفها إلى داخل البلاد عن طريق وسائل النقل الداخلية المختلفـــة، أو مـــن ناحية نقل البضائع من داخل البلاد إلى تلك الموانى وشحنها على السفن المغادرة لها بـــأعلى كفاءة وبأقل تكلفة ممكنة وبما يتماشى مع التطور التقنى في مجال النقل البحري وذلك كله في ظل الزيادة المستمرة في حجم التجارة الخارجية للبلاد.

أ- الموانى البحـــرية:

بالرغم من امتداد السواحل المصرية على البحر المتوسط بين رفح والســـلوم بطـــول ٩٦٥كم، وعلى ساحل البحر الأحمر بين طابا والحدود المصرية السودانية بطول ١٩٣١كـــم، بالإضافة إلى امتداد قناة السويس بين بورسعيد والسويس بطول ١٦٢.٥كم إلا أن مصر تعـــد من الدول القليلة في موانيها ، وقد يرجع ذلك إلى استقامة السواحل المصريـــة فـــي معظـــم أجزائها خاصة الممتدة بطول ساحل البحر الأحمر ، بالإضافة إلى صعوبة إقامة موانى فـــي بعض المناطق الممتدة بطول ساحل البحر المتوسط، خاصة الجبهة المطلة على الدلتا نتيجـــة البحيرات والمستنقعات الممتدة بطول هذه الجبهة، بالإضافة إلى عمليات النحر والتآكل التـــى تتعرض لها بعد إنشاء السد العالي وتوقف وصول الطمى مع مياه الفيضان . ولهذا كله كـــان عدد موانى الجمهورية محدوداً بالنسبة لمساحتها وطول سواحلها.

التصنيف الوظيفـــي للموانى المصرية:

ويمكن تصنيف الموانى المصرية حسب الوظيفة إلى:

أ- **موانى تجارية رئيسية** وتشمل:

الإسكندرية - الدخيله - دمياط - بورسعيد - السويس - الأدبية - سفاجا

ب- **موانى تجارية فرعية وتضم** : نويبع - أبو قير - مرسى مطروح - الطور - العريش - شرم الشيخ

ج- **موانى ومراسي للتعدين وتضم** : غارب - بكـــر - شـــقير - الحمراويـــن - القصير - أبو غصون - عجلة - برنيس - أبو رديس - أبو زنيمه)،

د- **موانى سياحية وتشمل** (الغردقة - شرم الشيخ - دهب - طابا....)

هـ- **هناك بعض الموانى** التى تجمع بين الوظيفة التجارية والتعدينية والسياحية مثل سفاجا - السويس - بورسعيد.

٢- الطـــاقة الاستيعابية للموانى المصرية

يوضح الجدول رقم (٣) تطور الطاقة الاستيعابية للموانى المصرية الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٣/٩٢- ١٩٩٨/٩٧).

جدول رقم (٣)

الطاقة الاستيعابية للموانى المصرية خلال الفترة (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٨/٩٧)[١]

الوحدة (مليون طن)

الميناء/العام	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧
الإسكندرية والدخيلة	٢٨,٤	٢٨,٩	٢٨,٩	٢٨,٩	٣٠,٤	٣٠,٩
بورسعيد	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,٧
دميـــاط	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦
موانـــي البحـــــر الأحمر[٢]	١١,٣	١١,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣
الجملـــة	٤٩,٢	٤٩,٧	٥٠,٧	٥٠,٧	٥٢,٢	٥٣,٥

[٢] تشمل موانى السويس وسفاجا ونويبع.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢-١٩٩٨، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠.

يتبين من الجدول حدوث تطور في الطاقة الاستيعابية للموانى المصرية التجارية خلال الفترة (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٨/٩٧) ، أدي ذلك إلى حدوث زيادة في الطاقة التصميمية لهذه الموانى بنحو ٧,٦%، ويرجع ذلك إلى تزايد قدرات موانى الإسكندرية والدخيلة بنحو ٦,٩%، وموانى البحر الأحمر بنحو ٨,٨% نتيجة لإنشاء محطات متخصصة في نقل الحاويات، خاصة في موانى الإسكندرية والدخيلة ودمياط وبورسعيد والسويس، بالإضافة إلى أن الخطط

الحالية تتضمن إنشاء مينائين جديدين وهما ميناء شرق بورسعيد ، وميناء شمال العين السخنه لخدمة المناطق الصناعية والتجارية الجاري إنشاؤها في إطار تنمية هذه المواقع لجذب التجارة العابرة.

رابعاً- النقـــل النهـــري:

تعتبر الأنهار من أهم دعائم الاقتصاد القومي للبلدان التى تمر بها ، وعلاوة على أنها توفر لها أهم مقومات الحياة من مياه وخصوبة ، نجد أيضا أنها تساعد على ازدهـــار نشـــاط النقل وخاصة النقل النهري الذى يعد من أرخص وسائل النقل الداخلي مـــن حيـــث تكـــاليف الإنشاء ونفقات الصيانة والتشغيل.

وقد قام نهر النيل منذ القدم بوظيفة الشريان الحيوي للنقل المائي الداخلي، فـــالانحدار العام يتجه من الجنوب إلى الشمال، والرياح السائدة في مصر كانت تدفع أشرع الســـفن مـــن الشمال إلى الجنوب وبذلك ارتبطت محافظات الوادي بالدلتا بأيسر السبل.

ورغم أن نشاط النقل النهري لا يتعدى حالياً ٢% من إجمالي أنشطة النقل عامة في مصـــر ، إلا أنه يخدم قاعدة عريضة من الاقتصاد القومي، وهى قاعدة الصناعات الثقيلـــة وصناعـــة الكيماويات والأسمدة والحراريات والإنشاءات والطاقة والقوى الكهربائية بما يقوم به من تغذية هذه الصناعات بكافة احتياجاتها من الخامات والمواد الأولية، بالإضافة إلى دوره في تنشـــيط السياحة الداخلية ، خاصة في المناطق السياحية بالوجه القبلي والقاهرة.

مزايـــا وعيوب النقـــل النهـــري

١- انخفاض تكلفة التشغيل حيث إن الوحدة النهرية (دافع ومدفوع) والتى تصل حمولتـــها إلى ٩٠٠ طن يسيرها محركان قوتهما ٤٦٠ حصان وهذه الحمولة تحتاج إلى قطـــار مكون من ٢٣ عربة حمولة كل منها ٤٠ طن تسيره قاطرة قوة ١٦٠٠ حصان، كمـــا أن هذه الحمولة تحتاج إلى ٣٠ سيارة حمولة كل منها ٣٠ طن وتحتـــاج إلـــى قـــوة محركة مقدارها ٧٢٠٠ حصان (قوة محرك السيارة الوحدات ٢٤٠ حصان).

٢- النقل النهرى له قدرة على نقل الأوزان والأطوال والمعدات غير النمطية التى تتعـــدى أطوالها ثلاثين متراً وتزيد أوزانها على ٤٠٠ طن.

٣- وسيلة جذب سياحي نظراً لأن السائح يستطيع من خلالها مشاهدة حضارة وآثار مصر الفرعونية والقبطية والإسلامية والتى يقع معظمها على جانبي نهر النيل.

٤- توفر إمكانات التصنيع المحلي حيث يصل المكون المحلى بهذا المرفق إلى حوالي ٧٥%.

وبالرغم من المميزات التي يوفرها النقل النهري من حيث الحمولة والتكلفة، إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي تحد من مساهمة هذه الوسيلة في دعم الاقتصاد القومي، وتشمل:

١- قلة عدد الموانى النهرية العامة إذ لا توجد إلا ثلاثة موانى إحداها في أسوان والثانية بأثر النبي بالقاهرة والثالثة على بداية الوصلة الملاحية بين ترعة النوبارية وميناء الإسكندرية.

٢- وجود حوالي سبعة عشر موقعاً تعوق الملاحة في مجري النيل بالوجه القبلي بسبب الاطماء بالقرب من بنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج.

٣- عدم وجود مجرى ملاحي محدد المعالم بشمندورات في نهر النيل من القاهرة إلى أسوان.

٤- عدم توافر التنسيق الكافئ بين كل من وزاراتي الأشغال العامة والموارد المائية والنقل والمواصلات لتوفير الغاطس المناسب.

٥- وجود بعض العوامل التى تؤثر على اقتصاديات تشغيل الوحدات النهرية في مصر نتيجة لقلة الغاطس (يتراوح بين ١,٥-١,٦متر) مما يؤثر على بطء الحركة وارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لانخفاض قوة الجر اللازمة لتحريك طن واحد من الحمولة الصافية إلى نصف النسب السائدة في أوربا، الأمر الذي لا يمكن الوحدات من شحنها بأكثر من ٨٠% من حمولتها.

الموانـــي النهـــرية

تنقسم الموانى النهرية إلى موانى لخدمة نقل البضائع وموانى لخدمة السياحة النيلية.

(أ) تنقسم الموانى المخصصة لخدمة نقل البضائع إلى جهتين موانى نهرية مملوكة لهيئة النقل النهري وتضم ميناء الحديد والصلب بأسوان، ميناء أثر النبي بالقاهرة ، ميناء النهضة على بداية الوصلة الملاحية بين ترعة النوبارية وميناء الإسكندرية.

(ب) موانى نهرية مملوكة للشركات الصناعية ويبلغ عددها ٣٥ ميناء نهرية منها ٣١ ميناء بالوجه القبلي وهي عبارة عن مواقع لشحن وتفريغ أنواع معينة من البضائع تخص شركة السكر ، شركة النصر للفوسفات، مصانع الألومنيوم ، شركة مصر للبترول ، شركات الأسمنت ، شركة الحديد والصلب ، شركة النصر لصناعة الكوك ، الشركة

المالية و الصناعية ، و أربعة موانى نهرية بالوجه البحري مملوكة لشركة الصوامع و أبو زعبل للأسمدة .

المراسي النهرية السياحية:

يوضح الجدول رقم (٤) التوزيع الجغرافي للمراسي النهرية المخصصة لخدمة السياحية النيلية.

جدول رقم (٤)
عدد المراسي والموانى النهرية السياحية في مصر عام ١٩٩٨

البيان	عدد	%	البيان	عدد	%
أسوان	٤٠	٣٥,٤	قنا	١	٠,٩
الأقصر	٤٠	٣٥,٤	البلينا	١	٠,٩
أدفو	٨	٧,١	سوهاج	١	٠,٩
أسنا	٦	٥,٣	أسيوط	١	٠,٩
كوم أمبو	٦	٥,٣	مغاغة	١	٠,٩
القاهرة	٥	٤,٤	ملوى	١	٠,٩
بنى سويف	١	٠,٩	المنيا	١	٠,٩
			الاجمالي	١١٣	١٠٠

المصدر: المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية / دور البنية الأساسية للنقل في دعم المشروع القومي لتعمير الصحراء ، تقرير مقدم إلى السيد رئيس الجمهورية ، يونيو ١٩٩٨.

يتضح من الجدول السابق أن جملة المراسي و الموانى النهرية السياحية في مصر يصل إلى نحو ١١٣ مرسي ، وتستأثر مدينتي أسوان و الأقصر بحوالي ٧٠% من هذه المراسي لما يتوافر بها من المعالم السياحية و الأثرية.

الوضع التنافسي للنقل النهري مع وسائل النقل الأخرى

رغم تميز النقل النهري بالكثير من المميزات التى تتفرد بها عن باقي وسائل النقل الأخرى و التى من أهمها انخفاض حجم الاستثمار في البنية الأساسية (الطرق الملاحية)، و انخفاض تكلفة التشغيل نتيجة انخفاض القوة المحركة المطلوبة لنقل البضائع ، إلا أن نصيب هذا القطاع من النقليات لا يتناسب مع ما يتميز به عن باقي وسائل النقل الأخرى وذلك لوجود كثير من العوائق التى تحول دون الاستفادة من هذه الإمكانيات.

وتشير بعض الدراسات إلى أن حجم المنقول من النقل النهري لا يمثل سوى ١,٨% من جملة المنقول بجميع الوسائل الأخرى ، أما النقل البرى فتبلغ نسبة مساهمته ٩٣,٣%

الأمر الذى يدعوا الاهتمام بتدعيم وتطوير النقل النهري وتحسينه لكي يدخل في المنافسة الحقيقية على بقية وسائل النقل الأخرى[1].

خامساً - النقـــل الجـــوى:

يلعب النقل الجوي دوراً هاماً في التنمية على المستوي القومي والإقليمي ، حيث تساهم في إعادة توطين السكان خاصة في المناطق الصحراوية المتطرفة التى تتوافر بها الموارد القابلة للاستغلال، كما أنها قد تساعد على تجنب الاستثمارات الكبيرة في مجال إنشاء شبكة الطرق والسكك الحديدية اللازمة لربط هذه المحاور العمرانية بالمناطق الآهلة بالسكان، بالإضافة إلى عامل الزمن الذي يلعب دوراً كبيراً عند التخطيط لأي مشروع قومي ضخم يتطلب الوصول إليه بأسرع الطرق لتنفيذ متطلبات عاجلة خاصة لرجال الأعمال والمستثمرين، وهذا ما يلبيه قطاع النقل الجوي.

١- نطاق تغطيـــة النقل الجوي لأرض مصر

تغطى أرض مصر شبكة جيدة من المواني الجوية من الشمال إلـــى الجنـــوب ومـــن الغرب إلى الشرق ، وتشمل هذه المواني المحاور التالية:

أ- **المحور الشرقي:** ويضم

- **٧ مطارات في سيناء** ، تشمل : العريش شمالاً. رأس النقب - طابا - سانت كاترين - شرم الشيخ ، وكلها على خليج العقبة لخدمة حركة السياحة، ثم مطار أبو رديس لخدمة البترول، ومطار الطور.
- **مطار الغردقة** ، وجاري إنشاء مطار مرسي علم لخدمة حركة السياحة وينفذ بنظام B.O.T.
- **مطار القاهرة الدولي.**

ب- المحور الغربي : ويضم

مطارات برج العرب - ومطروح وسيدى براني ، ويتطلب الأمر إنشاء ممر هبـــوط وبرج مراقبة في المنطقة من بقيق - السلوم لجذب حركة الركاب عليه من ليبيا وغرب البلاد.

ج- المحـــور الجنوبي: توجد به ستة مطارات هي:

الأقصر - أسوان - أبو سنبل - الخارجة والداخلة - شرق العوينات ، وتساهم هذه المطارات في حركة التنمية والتعمير في جنوب مصر.

---

[1] المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره.

سادساً: **النقل بخطوط الأنابيب**

مما لا شك فيه أن إنتاج واستهلاك أي سلعة يتوقف على إمكانيات النقل المتاحة لها بين جهات الإنتاج ومناطق الاستهلاك، وهذه النقطة البديهية، تصبح اكثر انطباقاً وأكثر إلزاما في حالة نقل المواد البترولية، حيث يتم نقلها بوسائل عديدة إلا أن النقل بخطوط الأنابيب يمثل المكانة الأولي في نقل هذه المواد البترولية بنصيب ٩٤% من الكميات المنقولة على مستوى جميع وسائل النقل الأخرى، أما الغاز الطبيعي فلا ينقل في مصر إلا بخطوط الأنابيب وهى الوسيلة الوحيدة في مصر لنقل هذه المنتج.

وتتنوع خطوط الأنابيب تنوعاً كبيراً طولاً وقطراً وطريقة تشغيل ومواد منقولة، بالإضافة إلى أن أنبوب واحد لديه القدرة على نقل أكثر من منتج باستخدام تكنولوجيا التحكم والمراقبة ، إلا أنه يوجد اختلافات هامة بين أنابيب نقل الغاز الطبيعي والأنابيب المستخدمة لنقل البترول ومشتقاته حيث أن نقل البترول يحتاج إلى محطات ضخ ، بينما يحتاج أنابيب نقل الغاز إلى محطات ضغط .

مميزات النقل بخطوط الأنابيب

(١) يعد النقل بخطوط الأنابيب أرخص وسائل النقل تكلفة عن باقي وسائل النقل الأخرى المستخدم لهذا الغرض، وهذا هو السبب الذي أدي إلى التوسع في استخدام الأنابيب على المستوى العالمي والوطني.

(٢) أكثر الوسائل أمانا في نقل المشتقات البترولية، خاصة وأن تأثر الأنابيب بظروف الجو وتقلباته يتم في حدود صغيرة جداً مقارنة بباقي الوسائل الأحرى.

(٣) أقل وسائل النقل تعرضاً للحوادث ، حيث أنها توضع تحت سطح الأرض بنحو ٩٠سم ويخصص لها مسارات محددة لعدم العبث به.

(٤) أسرع وسائل النقل في إتمام عملها، حيث لا تتأثر بكثافة الحركة على الطرق ولأسوء الأحوال الجوية والنوات البحرية، ولا يعوقها الظلام ولا تلزمها الإضاءة.

(٥) تحتاج لنفقات صيانة ضئيلة مقارنة بباقي الوسائل الأخرى فمعظم التكاليف هى التكاليف الإنشائية التي تمثل ٧٥%، ونفقات الصيانة تمثل ٢٥% بينما ترتفع في حالة سيارات الفنطاس إلى ٨٥% والسكك الحديدية إلى ٩٥% .

(٦) تحقق أدني فاقد من المنتج المنقول بين وسائل النقل الأخرى سواء أثناء عمليات التجميع أو النقل والتوزيع، حيث يبلغ نسبة فاقد المنقول حوالى ٠,٥% بينما تزيد هذه النسبة في باقي الوسائل النقل الأخرى.

(٧) تختصر هذه الوسيلة المسافات بشكل كبير مقارنة بالوسائل الأخرى حيث أن الأنابيب غير مرتبطة بطرق السيارات أو خطوط السكك الحديدية وتستطيع هذه الوسيلة للف والدوران حول العوائق الطبيعية بل يمكن أن تمر فوقها أو خلالها أو تحتها.

(٨) أنها أقل وسائل النقل تلويثاً للبيئة. فالنقل بالأنابيب لا ينجم عنه أى تلويث في ظل الظروف العادية.

وأخيراً النقل بالأنابيب يكن ملزماً ولا بديل عنه في حالات كثيرة، فكثيراً ما يتعذر استخدام الوسائل الأخرى كما هو حادث في الصحراء الشرقية والصحراء الغربية حيث النقل بخطوط الأنابيب هي الوسيلة الوحيدة الممكنة لنقل البترول ومشتقاته إلى مراسي الشحن ومعامل التكرير.

أما عن **عيوب خطوط الأنابيب**

(١) ضخامة التكاليف المطلوبة لإنشائها.

(٢) لا يمكن لخطوط الأنابيب أن تكون وسيلة نقل اقتصادية إلا إذا عملت بكامل طاقتها، بالإضافة إلى أنها لا تصلح لنقل كافة المنتجات.

كفاءة وسائل النقل المختلفة ودورها في تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية

أتضح من دراسة وسائل النقل في مصر أن لها مسارات محددة ما بين الوادي والدلتا ومنخفض الفيوم في الوسط، وسيناء والصحراء الشرقية في الشرق، والصحراء الغربية في الغرب، وتتباين مساحة هذه الأقاليم ما بين منطقة وأخرى. غير أن دراسة حركة النقل في المناطق العمرانية أوضحت أن هناك ظاهرتين أساسيتين تؤثران مباشرة على حركة التعمير في مصر:

<u>الأولى</u> :امتداد محاور العمران بالمناطق المحيطة بقناة السويس في اتجاه الشرق، وهذه المنطقة تتواصل اقتصادياً وعمرانيا مع الدلتا، وسوف يزداد ذلك التواصل بعد استكمال المشروعات العمرانية والاقتصادية على ترعة السلام، وهذه المنطقة تتواصل تدريجياً مع شرق القاهرة . ومن هنا يبرز دور طريق القاهرة – الاسماعلية – السويس

في انتشار العمران المحورى في المنطقة المحصورة ما بين خليج السويس في الشرق والدلتا في الغرب.

الثانية: أوضحت دراسة محاور الطرق أن المنطقة المحصورة شرق خط طول ٢٨,٥° شرقاً يقسم الصحراء الغربية عمرانياً إلى قسمين : الأول يقع إلى الشرق منه، حيث تنتشر مجموعة من المنخفضات والواحات التي يمكن اعتبارها مراكز عمرانية ، وهناك طريق يمر رأسياً من العلمين إلى وادى النطرون والفيوم والواحات البحرية ثم الواحات الداخلة والخارجة وباريس وصولاً لشرق العوينات. وقد بدأت حركة العمران بوادى النطرون وما يقع شماله من غرب الدلتا، وهى تتحرك تدريجياً لتشمل شرق العوينات وتوشكى. كما توجد عدة طرق عرضية تصل الدلتا ووادي النيل بالمحور السابق، تشمل طرق وادي النطرون – العلمين ، الجيزة – الواحات ، الوادي الجديد – قنا – سفاجا. وكل هذه الطرق يمكن أن تؤدى إلى نشر العمران المحوري الممتد.

بينما المنطقة الغربية لخط طول ٢٨,٥° شرقاً كلها منطقة صحراوية بإستثناء السهل الساحلى (مطروح – السلوم) تنتشر بها الغرود الرملية المتحركة، وبحر الرمال الأعظم، وتشمل منخفض القطارة – سيوه، وتمثل هذه المنطقة تحدياً كبيراً أمام تنميتها في الوقت الحالي، ويتطلب الأمر استخدام تقنيات حديثة، باستثمارات كبيرة قد لا تتوفر في الوقت الحالي، وتترك للأجيال المستقبلية لاستثمارها.

ومن هنا يتضح أن إعادة تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الجيولوجية تلك التي حددت محاور التعمير، وقد أسهمت محاور العمران في تحديد نطاقات التعمير.

مقترحات لتطوير شبكة النقل في مصر

أولاً: في مجال النقل البري :

يتطلب تطوير كفاءة شبكة النقل البري على الطرق والمعابر الاهتمام بالآتي:

- إنشاء وصلة طريق من بير روض سالم إلى الحسنة بطول نحو ٣٠كم، وذلك لاستكمال المحور الأوسط وخدمة مدينة الحسنة كبرى مدن وسط سيناء، وصناعاتها.

- نقل تبعية طريق نخل- رأس النقب من محافظة شمال سيناء إلى محافظة جنوب سيناء، حيث انه المحور الرئيسي لكل نخل - رأس النقب ما بين شمال سيناء وجنوبها، حيث انه المحور الرئيسي لحركة النقل في مدن جنوب سيناء.
- تسليم طريق القاهرة جنيفة العسكري إلى هيئة الطرق والكباري ، حيث يساهم في حركة تعمير منطقة شمال السويس.
- إنشاء طريق يصل إلى الواحات البحرية - الشيخ فضل - لاستكمال المحور الاستراتيجي من سيوه إلى البحرية ثم رأس غارب ما بين الحدود الغربية والشرقية لمصر، بطول نحو ٣٢٠كم.
- تطوير الطريق الذي يصل ما بين أوبرج الفيوم إلى طريق القاهرة الواحات البحرية مروراً بوادي الريان، مما يساهم في تطوير هذا المحور سياحياً واقتصادياً.
- إنشاء محور عرضي ما بين طريق بنى سويف - الكريمات - الزعفرانة، وهو ربط عرضي بين البحر الأحمر ومحافظتي بنى سويف والفيوم والواحة البحرية، ويمكن استغلاله لإنشاء منطقة صناعية ودعم اكتشافات البترول في المحافظتين.
- الإسراع في إنشاء طريق موازي لطريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي ، ويقع غرب منطقة جانكليس وشرق العامرية.
- إنشاء طريق من مدينة ٦ أكتوبر إلى فم منخفض القطارة حيث يلتقي بالطريق الرئيسى ما بين العلمين والساحل الشمالي ، ويكون استكمالا لمحور مدينة ٦ أكتوبر.

ثانياً: السكك الحديدية:

- عمل وصلة سكك حديدية تربط ما بين الفردان إلى بير لحفن، مما يساهم في تطوير وسط سيناء لخدمة نقل الفحم والخامات التعدينية الأخرى إلى العريش للخارج أو إلى الإسماعيلية في الداخل.
- عمل وصلة سكة حديد ما بين مدينة العاشر من رمضان شمالاً، إلى مدينة بدر جنوباً ، مما يساهم في تحسين اقتصاديات الخط والمدينتين.
- إنشاء وصلة سكة حديد من السلوم إلى داخل ليبيا، حيث تنشأ منطقة تجارة حرة وميناء جاف، لتسهيل حركة نقل البضائع ، وبتمويل مشترك مصري ليبي.
- إنشاء وصلة حديدية بين مدينة ٦ أكتوبر وخط الواحات، ووصلة بين مدينتي السادات والخطاطبة ، لتحسين اقتصاديات المدن الجديدة.

ثالثاً: الموانى والمطارات:

- المبادرة بتحسين ميناء العريش وصيانته وتعميقه لخدمة التصدير وتنشيط التعمير.
- استكمال إنشاء وتشغيل ميناء مرسى مطروح لتفعيل الاستثمارات السابقة فيه والمعطلة الآن، وهو ذو أثر بعيد وفعال على اقتصاديات المنطقة.
- إنشاء ممر هبوط بطول ٣كم للطائرات المتوسطة وبرج مراقبة صغير، وذلك في منطقة بقيق - السلوم ، مما يجعله جاذباً للحركة من ليبيا وإليها.

رابعاً: النقل النهري

العمل على تنفيذ مقترحات ربط الموانى البحرية المصرية الواقعة على البحرين الأحمر والمتوسط بشبكة النقل النهري من خلال المشروعات التى تم إدراجها في الخطط الخمسية ١٩٩٧/٩٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦ ، وتشمل :

مشروعات تصل شبكة النقل النهري بالموانى البحرية

١- مشروع تطوير الملاحة بترعة الإسماعيلية لربط ميناءي السويس وبورسعيد بشبكة النقل النهري عبر قناة السويس وترعة الإسماعيلية ثم نهر النيل. ويهدف المشروع إلى نقل حوالي ٨ ملايين طن سنوياً في الاتجاهين وهو ضعف طاقة النقل النهري حالياً.

٢- مشروع ربط ميناء الدخيلة بالخط الملاحي القاهرة والإسكندرية عبر ترعة النوبارية والرياح البحيرى ويهدف المشروع ربط ميناء الدخيله ملاحياً بترعة النوبارية.

٣- تطوير وإعداد ميناء أثر النبي بالقاهرة لاستقبال وتداول الحاويات ليكون أول ميناء نهري للحاويات بمصر بنحو ثلاثة ملايين جنيه بمشاركة القطاع الخاص المحلى والأجنبي.

٤- مشروع إنشاء ميناء نهري على ترعة الإسماعيلية عند بلبيس لخدمة المنطقة الصناعية والمستثمرين بمدينة العاشر من رمضان بتكاليف تقدر بخمسة ملايين جنيه.

٥- مشروع تطوير ميناء النهضة النهري على ترعة النوبارية الملاحية لاستقبال البضائع من وإلى ميناءي الإسكندرية والدخيله، بحيث يكون ميناء نهرياً متكاملاً وتجهيزه بجميع خدمات التوكيلات البحرية وشحن وتفريغ وتخليص جمركي.

مشروعات لرفع كفاءة شبكة الملاحة النهرية

١- مشروع إنشاء وصلة ملاحية بين فرع رشيد وترعة النوبارية لربط مدينة كفر الزيات الصناعية بشبكة النقل النهري الداخلي.

٢- إنشاء ميناء نهري بكل محافظة يسمح بالشحن والتفريغ الآلي، مرتبطاً بالطرق البرية ومزوداً بجميع الخدمات والمرافق بخدمة النقل النهري من الباب إلى الباب تمشياً مع سياسة النقل المتكامل.

٣- تطوير الملاحة ببحر يوسف لربط مدينة الفيوم ملاحياً بشبكة النقل النهري من الخط الملاحي ديروط /الفيوم.

خامساً: توصيات عامة

- تشجير الطرق لكسر الحاجز النفسى والملل عن السائقين والمسافرين.

- من الطبيعي أن شبكة الطرق الممتدة في القطاعات العمرانية تسير غالبا في الصحراء مما يعرضها لرياح محملة بالرمال. ولتحسين المناخ العام من حولها، وأيضا لكسر الحاجز النفسي ولقطع الملل عن السائقين والمسافرين - يجب العمل الجاد على تشجيرها كلها (أو المسارات الرئيسية منها) على مراحل.

- لابد من إصدار خرائط جديدة ، تظهر العلاقات النسبية بين المدن والمواقع، كما تتضمن الشبكة المطورة للطرق والمطارات وغيرها، مع مراعاة أن يحتوى جدول مسافات المدن المرافق للخريطة على مجموعة المدن الجديدة .

- إن اتساع شبكة المطارات وخصخصة شركات الطيران يجب أن يكون حافزا لها على تقديم خدمات جديدة ومتميزة مثل : الرحلات المكوكية والتاكسي الطائر ، وإنشاء شبكة طيران محلية تربط شبكة المطارات ، وبأسعار منافسة . كما ينبغى التحرك نحو نقل البضائع جوا للتصدير باقتصاديات مناسبة. لذلك يمكن السير فى خصخصة خدمات الأمن للركاب والأمتعة ، وتحسين شبكة الحاسبات الآلية فى منافذ الدخول لاختزال وقت انتظار الركاب.

- لابد من زيادة فعاليات تأمين السفن النهرية والفنادق العائمة ، سواء تحديد المسار النهرى ووضع العلامات الإرشادية ، أو الكشف على البواخر دوريا لضمان سلامتها والوقاية ضد الحريق، وذلك ضمانا لأمن الملاحة والركاب ، مع التشديد على عدم تلوث مياه النهر وبحيرة ناصر.

- تحويل بعض الشرائح العمرانية إلى نظام الإدارة المحلية، مما يمكن سلطات النقل من بناء شبكات نقل محلية بها ، والعمل على ربطها بشبكة النقل العامة، وتضم هذه الشرائح:
  - شرق القاهرة (العاشر من رمضان - بدر - الشروق ...الخ).
  - غرب الدلتا (٦ أكتوبر - السادات ...الخ).
  - فصل المنطقة الممتدة من الحوامدية إلى إطفيح في جنوب الجيزة، وإنشاء محافظة جديدة لها.
  - نقل تبعية واحة البويطى إلى محافظة الفيوم.

- تصنيف التعداد السكاني على أساس إقليمي يسهل معه استنباط الصورة الإقليمية للسكان والمرافق والحركة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.

شكل رقم (٣)

طرق النقل فى مصر وفقا لبيانات عام ٢٠٠٠

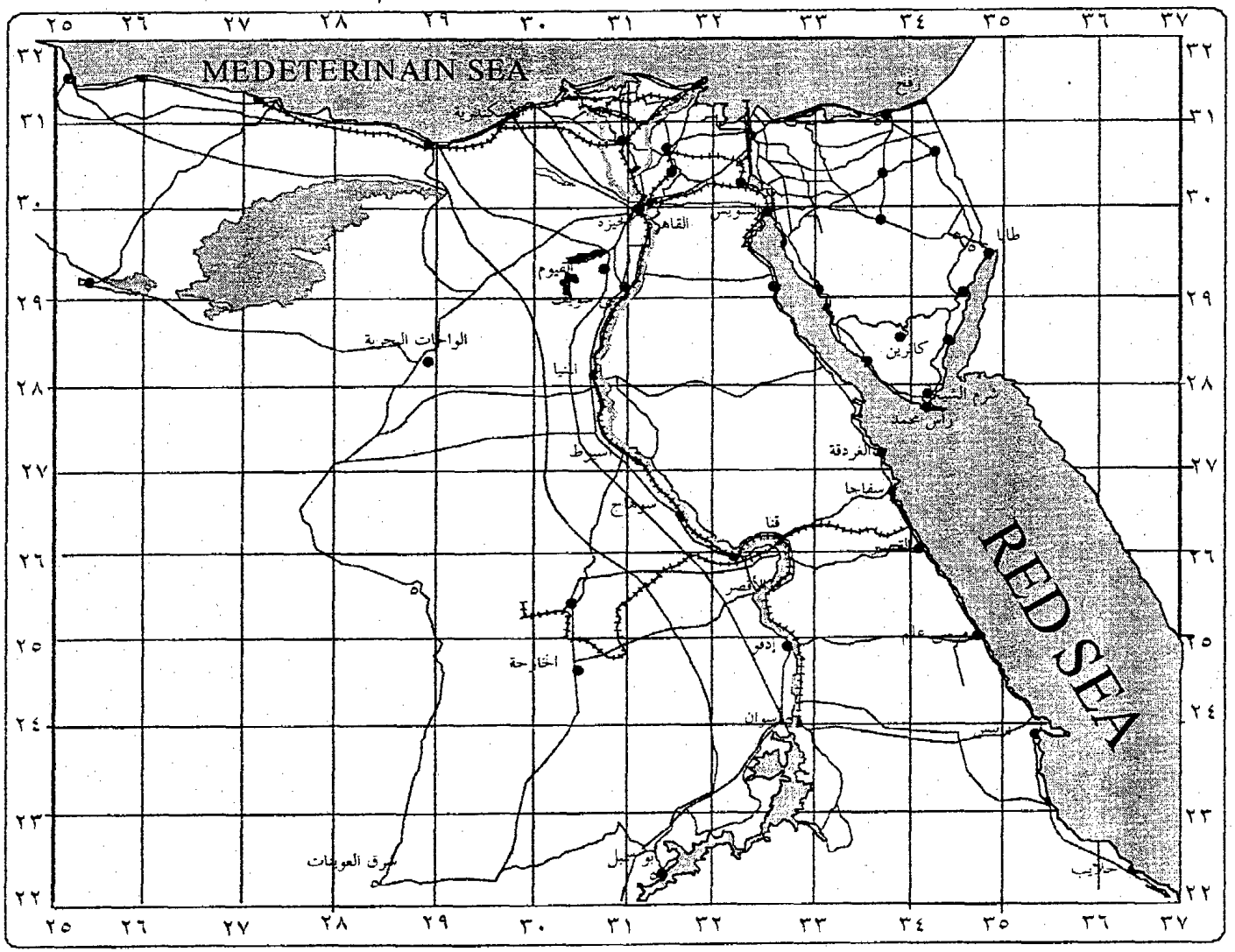

ROAD ——— RAILWAY +++++ AIRPORT ٥

٠ ٧٠٠٠ ١٤٠٠٠ ٢١٠٠٠ Kilometers

N
W E

الفصل التاسع

خريطة توزيع السكان وقوة العمل في مصر

الفصل التاسع

خريطة توزيع السكان وقوة العمل في مصر

أولاً: السـكان

مقـدمة :

تعاني جمهورية مصر العربية ، شأنها شأن بقية مجموعة الدول النامية من المظـاهر الديموجرافية الآتية:-

١- ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد السكان بسرعة بما يؤدى إلى تضاعفهم في مـدي زمني قصير، بينما لا تنمو الموارد بنفس المعدلات.

٢- توزيع السكان لا يشغل سوى جزء محدود من المساحة الإجمالية لمصر.

٣- ضعف بعض الخصائص والمميزات التي يتصف بها السكان مثل كبر حجـم الأسـرة وارتفاع نسبة الأمية بين السكان وانخفاض مستوى الأنتاج والدخل الفردى.[١]

والجزء التالي من هذه الدراسة يحاول تحليل الهيكل المكاني للسكان فـي جمهوريـة مصر العربية حسب البيانات المتاحة خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٩٦.

أولاً: توزيع السكان في مصر

يأخذ التوزيع السكاني في مصر نمطاً فريداً بين معظم دول العالم، وذلك لأن المعمـور لا يغطي سوى مساحة محدودة للغاية تبلغ حوالي ٦,٦% من مساحة مصر البالغة نحو مليـون كيلو متر مربع، على حين أن اللامعمور يشغل باقى مساحة مصر.

ولعل من أبرز الظواهر المتعلقة بتوزيع السكان هو التركيز الشديد للسكان فـي وادي النيل ودلتاه. وعلى النقيض التبعثر الشديد للسكان في الصحاري المصرية. بينما يحتشد نحـو ٥٩ مليون نسمة يمثلـون ٩٨,٦% من جملة سكان مصر فوق ٦,٦% فقط من مساحة مصـر لا يسكن الصحاري التي تغطي ٩٣,٤% من جملة مساحة مصر سـوى ٠,٨ مليـون نسـمة يشكلون ١,٤% فقط من جملة سكان مصر.

والجدول التالى رقم (١) يوضح التوزيع النسبى للمساحة المأهولة والسكان ١٩٩٦.

---

[١] أحمد على اسماعيل ، البيئة المصرية ، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة ١٩٩٥، ص ١٩٧.

جـدول (١)
التوزيع النسبي للمساحة المأهولة والسكان في محافظات* مصر
حسب تعداد ١٩٩٦

المحافظة	% المساحة	تعداد ١٩٩٦	
		% من السكان	المرتبة السكانية
القاهرة	٠,٦١	١١,٦	١
الإسكندرية	٠,٨٩	٥,٧	٧
بورسعيد	٠,٢	٠,٩	٢٠
السويس	٠,٨٧	٠,٧	٢١
دمياط	١,٦٧	١,٦	١٨
الدقهلية	٩,٨٦	٧,٢	٤
الشرقية	١١,٨٨	٧.٢	٣
القليوبية	٢,٨	٥,٧	٩
كفر الشيخ	٩,٧٧	٣,٨	١٤
الغربية	٥,٥٢	٥,٨	٦
المنوفية	٥,٢٦	٤,٧	١٣
البحيرة	١٣,٠٤	٦,٨	٥
الاسماعيلية	٤,١	١,٢	١٩
الجيزة	٣,٠١	٨,٢	٢
بنى سويف	٣,٧٦	٣,٢	١٦
الفيوم	٥,١٩	٣,٤	١٥
المنيا	٦,٤٣	٥,٧	٨
أسيوط	٤,٤١	٤,٨	١١
سوهاج	٤.٤	٥,٣	١٠
قنا	٤,٣٥	٤,٨	١٢
أسوان	١,٩٣	١,٧	١٧

المصدر:

(١) التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٩٦.

(٢) الكتاب الإحصائي السنوي [١٩٥٢-١٩٩٢] القاهرة ١٩٩٣.

* بدون محافظات الحدود.

من الجدول (١) والشكل (١) يتبين أن هناك تباينا واضحاً في توزيع السكان فوق المساحة المعمورة من أرض مصر، فحسب تعداد ١٩٩٦ حوالي ١/٨ سكان مصر [١١,٦%] في محافظة القاهرة وحدها رغم أن مساحتها لا تشكل سوى كسر مئوي من مساحة المعمور

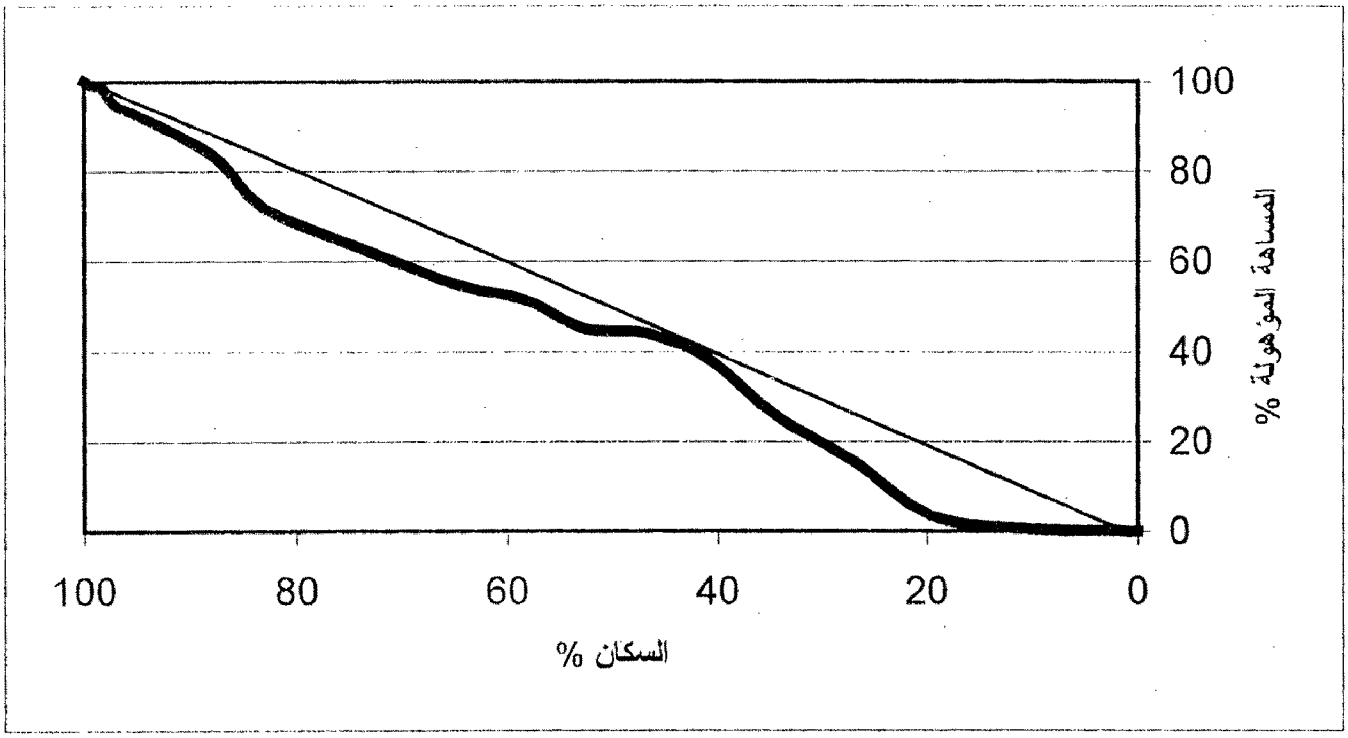
100
80
60
40
20
0
المساهمة المؤهولة %
100
80
60
40
20
0
السكان %

المصري [٠,٦١]،[١] كما يتركز نحو ربع سكان مصر [٢٥,٥%] في ثلاث محافظات فقط هي القاهرة والجيزة والإسكندرية، رغم أن مساحتها لا تشكل سوى ٦,٥% من مساحة المعمور المصري ، كذلك يحتشد أكثر من نصف السكان بقليل [٥١,٦%] في ثمان محافظات لا تشكل مساحتها مجتمعه سوى ربع مساحة المعمور المصري فقط [٢٥,٤٤%] وهذه المحافظات هي القاهرة - الجيزة - الإسكندرية - أسيوط - سوهاج - الغربية - المنوفية - القليوبية ، وعلى العكس يعيش حوالي ٨/١ سكان مصر [١١,٧%] في ثلاث محافظات تشغل مساحتها مجتمعة أكثر من ربع مساحة المعمور المصري [٢٦,٩%] وهي محافظات كفر الشيخ والبحيرة والإسماعيلية ، كما يقيم أكثر من ربع سكان مصر [٢٦%] في خمس محافظات تشغل جملة مساحتها ما يناهز نصف مساحة المعمور المصري [٤٨,٦٥%] وهذه المحافظات هي الدقهلية - الشرقية - البحيرة - كفر الشيخ - الإسماعيلية.

ويوضح جدول (٢) التباين في توزيع السكان بين الحضر والريف، حيث ترتفع نسبة سكان الحضر باطراد بينما تنخفض نسبة سكان الريف انخفاضا موصولاً، وذلك حتى تعداد ١٩٧٦ ثم توقفت هذه الزيادة في تعداد ١٩٨٦ وتناقصت نسبة سكان الحضر في تعداد ١٩٩٦ عما كانت عليه في تعدادى ١٩٧٦،١٩٨٦ وإن كانت الإعداد المطلقة قد تزايدت وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن عامل الجذب إلى سكنى المدن لم يعد كبيراً كما كان عليه الحال في الماضي وحتى تعداد ١٩٧٦.[٢] فهل معني ذلك أن المدن فقدت قدرتها على الجذب كما يظهر لأول وهله وأن الريف يحتفظ بنسبة أكبر من السكان الذين يولدون فيه، الواقع أن هذه البيانات في حاجة إلى قدر من التحليل الذي يتعدى الصورة الظاهرية، فلم تزل المدن تجتذب اعداداً كبيره من السكان الريفيين، غير أن ثبات نسبة سكان المدن، ثم انخفاض هذه النسبة يرجع إلى أن بعض العاملين في المدن قد أصبحوا يسكنون القرى القريبة من المدن ويقومون برحلة العمل اليومية، أو بعبارة أخرى أن رحلة العمل اليومية قد حلت محل الهجرة والانتقال الدائم للسكن في المدن نظراً لارتفاع إيجارات المساكن في المدن بل واختفاء ظاهرة الإيجار أحيانا ليحل محلها تمليك الوحدات السكنية في المدن وهو ما يضع عبئا اقتصاديا ثقيلاً على الراغبين في الهجرة إلى المدن.

---

[١] وسيم عبد الحميد، مشكلة السكان في مصر ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة ١٩٩٤،ص ص ١٠٧-١١١.

[٢] أحمد على اسماعيل ، التنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان في مصر، ندوة نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصري، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ، سنة ١٩٩٩، ص ص ٧٤-٧٥.

جدول (٢)
التوزيع العددي والنسبي لسكان المدن وسكان الريف في مصر
في التعدادات ١٩٤٧-١٩٩٦

سنة التعداد	جملة السكان	سكان المدن		سكان الريف	
		العدد	%	العدد	%
١٩٤٧	١٨,١٠٥,٨٢٦	٦,٢٠٢,٣١٦	٣٣	١٢,٦٠٣,٥١٠	٦٧
١٩٦٠	٢٥,٧٧١,٤٩٥	٩,٦٥١,٠٩٧	٣٧	١٦,١٢٠,٣٦٨	٦٣
١٩٦٦	٢٩,٧٣١,٦٦٠	١٢,٠٤٢,٠٣٠	٤٠	١٧,٦٨٩,٦٣٠	٦٠
١٩٧٦	٣٦,٦٥٦,١٨٠	١٦,٠٩٥,٦١٣	٤٤	٢٠,٥٦٠,٥٦٧	٥٦
١٩٨٦	٤٨,٢٥٤,٢٣٨	٢١,٢١٥,٥٠٤	٤٤	٢٧,٠٣٨,٧٣٤	٥٦
١٩٩٦	٥٩,٢٧٢,٣٨٢	٢٥,٤٧١,١٢٢	٤٣	٣٣,٨٠١,٢٦٠	٥٧

ويوضح الجدول (٢) أنه في منتصف القرن العشرين تقريباً [١٩٤٧ كان حوالي ثلث السكان في مصر يعيشون في المدن بينما كان ثلثا السكان يعيشون في قري ريفية، أما في العقد الأخير من القرن العشرين بلغت نسبة سكان المدن حوالي ٤٣% على حين بلغت نسبة سكان الريف حوالي ٥٧% من جملة السكان. أي تناقصت نسبة سكان الريف عما كانت عليه في منتصف القرن العشرين لصالح سكان المدن. ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى تيارات الهجرة من الريف إلى المدن بما توفره من فرص عمل ومن مستوى أفضل في الخدمات، هذا إلى جانب إن تزايد اعتماد العمل في الريف على الميكنة قد قلل من فرص العمل في الريف، ولما كان دخل عامل الصناعة أكبر كثيراً من دخل عامل الزراعة، فقد تزايد الإقبال على الهجرة إلى المدن، وعوامل أخرى أدت إلى زيادة أعداد سكان المدن، قبل تطبيق نظام الحكم والإدارة المحلية منذ عام ١٩٦٠ وما تبعه من إنشاء وحدات إدارية ووظائف جديدة في مجالس المدن التي تمثل عواصم للمحافظات أو المراكز وأدى ذلك إلى زيادة في عدد سكان تلك المدن بعد أن تحول بعضها من قرى إلى مدن.[١]

وليس هذا فحسب بل أن توزيع السكان في أقاليم مصر يختلف في حجمه ووزنه من تعداد لآخر، حيث يلاحظ من الجدول (٣) ما يلي:-[٢]

١- **محافظات الدلتا** الثمانية تشغل ٣% من مساحة مصر فقط وتستحوذ على النسبة العليا من سكان البلاد خلال أكثر من نصف قرن [١٩٣٧-١٩٩٦].

---

(١) أحمد على اسماعيل ، مرجع سبق ذكره، سنة ١٩٩٥، ص ١٧٨.

(٢) أحمد على اسماعيل ، المرجع السابق، ص ص ١٧٤-١٧٧.

جدول رقم (٣)

نمو حجم السكان في أقاليم مصر في الفترة (١٩٣٧-١٩٩٦)

الإقليم	١٩٣٧		١٩٤٧		١٩٦٠		١٩٦٦		١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦	
	عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%
محافظات الدلتا	٧,٠٩٧٠٨٠٩	٤٤,٦٤	٨١٠٥٣٠٥	٤٢,٦	١٠٩٣٢٥٦١	٤٢,٠	١٢٤٩٣٢١٢	٤١,٥	١٥٤٨٨١٠١	٤٢,١	٢٠٣٣١٤٤١	٤٢,٢	٢٥١٠٤	٤٢,٣
محافظات الصعيد	٦٤٣٤٥٣٠	٤٠,٤	٧٢٢٦٢٤٥	٣٨,٠	٩٢٤٠٨٧٨	٣٥,٤	١٠٣١٨١١٤	٣٤,٣	١٢٦٧٢٨٢٨	٣٤,٥	١٧٠٦٧٠١٦	٣٥,٤	٢١٦٤٦	٣٦,٥
محافظات قناة السويس	٢٥٩٣٥٦	١,٦	٤٤٨٩١٦	٢,٤	٧٣٣٠٤٣	٢,٨	٨٩١٨٦٤	٣,٠	٨١٠٧٠٠	٢,٢	١٢٧١٠٤٠	٢,٦	١٦٠٥	٢,٧
محافظة القاهرة	١٣٠٩٧١٨	٨,٢	٢٠٧٥٩١٤	١٠,٩	٣٣٤٨٧٧٩	١٢,٨	٤٢١٩٨٥٣	١٤,٠	٥٠٧٤٠١٦	١٣,٨	٦٠٥٢٨٣٦	١٢,٦	٦٨٠١	٠
محافظة الإسكندرية	٧٠٩٦٧١	٤.٤	٩٤٩٤٤٦	٥,٠	١٥١٦٢٣٤	٥,٨	١٨٠١٠٥٦	٦,٠	٢٣١٧٧٠٥	٦,٣	٢٩١٧٣٢٧	٦,٠	٣٣٣٩	٠
محافظات الحدود	١٢١٦١٠	٠,٨	٢١٦٠١٤	١.١	٣١٣٨٣١	١,٢	٣٥١٧٥٩	١,٢	٤٠٩٨٥٤	١,١	٥٦٥٣٨٩	١,٢	٨١٨	١,٤
جملة السكان	١٥٩٣٢٦٩٤	٠٠٠	١٩٠٢١٨٤٠	١٠٠	٢٦٠٨٥٣٢٦	١٠٠	٣٠٠٧٥٨٥٨	١٠٠	٣٦٧٧٣٢.٤	١٠٠	٤٨٢٠٥٠٤٩	١٠٠	٥٩٣١٣	١٠٠

المصدر: من حساب الباحث إعتماداً على التعدادات السكانية في السنوات المختلفة.

* يشمل المصريين بالخارج.

والواقع أن الحجم النسبي لسكان الدلتا من جملة سكان مصر قد تناقص باستمرار من ٤٤,٦% عام ١٩٣٧ إلى ٤١,٥% عام ١٩٩٦ ولكنه ما لبث أن أرتفع إلى ٤٢,١% عام ١٩٧٦ ثم إلى ٤٢,٢% عام ١٩٩٦ [٢٥٠٩٦٤٣٢ نسمة].

ويلاحظ أن محافظات الدلتا تضم أرضا زراعية عالية الخصوبة تصل في جملتها إلى ٣٥٤٣٨٢ فداناً وهى بذلك تشكل ما نسبته ٥٥,٥% من جملة مساحة الأراضي الزراعية في مصر عام ١٩٩٠.[١]

٢- **محافظات الوجه القبلي** الثمانية تشغل [٧,٩%] من المساحة الإجمالية المصرية، وتحتل هذه المحافظات المرتبة الثانية بالنسبة لتوزيع السكان، وتشترك محافظات الصعيد مع محافظات الدلتا من حيث التزايد في الحجم المطلق للسكان من تعداد لآخر في الفترة من [١٩٣٧-١٩٩٦] وكذلك تشترك محافظات الصعيد مع محافظات الدلتا في التناقص المستمر للحجم النسبي للسكان خلال الفترة [١٩٣٧-١٩٩٦] ثم الارتفاع ارتفاعا طفيفا منذ عام ١٩٧٦، وتصل مساحة الأراضي الزراعية في الصعيد إلى ٢,٥٣٩,٩٠٩ فدان وهي تشكل ٣٢,٣% من جملة الأراضي الزراعية في مصر ويعنى ذلك أن الوادي والدلتا معاً يشكلان ٨٧,٨% من جملة الزمام الزراعي في مصر ويعيش فيها ٧٨% من جملة سكان مصر تقريبا، ويوضح ذلك ارتباط توزيع السكان في مصر بالأراضي الزراعية.

٣- **محافظات قناة السويس** : تحتضن منطقة قناة السويس ثلاث محافظات هي بورسعيد والإسماعيلية والسويس . ولقد تزايد الحجم المطلق والنسبي لسكان هذه المحافظات في الفترة [١٩٣٧-١٩٩٦] إذ أرتفع الحجم المطلق من نحو ٢٥٩,٤٠٠ نسمة عام ١٩٣٧ إلى حوالي ٨٩٢,٠٠٠ نسمة ١٩٦٦، أما الحجم النسبي من جملة السكان فقد تصاعد من ١,٦% إلى ٣% بين هذين التاريخين. ثم حدث انخفاض في حجم سكان هذه المحافظات في تعداد ١٩٧٦ عما كان عليه في تعداد ١٩٦٦، حيث أن معظم سكان منطقة قناة السويس قد تم تهجيرهم إلى جهات مختلفة من مصر بسبب عدوان ١٩٦٧، ولم تكن الأحوال فيها قد استقرت بعد حين أجرى تعداد نوفمبر ١٩٧٦، أما في تعداد ١٩٨٦ فقد قفز الحجم المطلق لسكان هذه المحافظات إلى نحو ١,٣ مليون نسمة أي ما يماثل ٢,٦% من جملة سكان مصر وفي تعداد ١٩٩٦ بلغت نسبتهم ٢,٧% من جملة

---

[١] وزارة الأشغال والموارد المائية ، الهيئة المصرية العامة للمساحة، المشروع القومي لحصر الأراضي الزراعية، المرحلة التفصيلية، الهيئة العامة للمساحة ، القاهرة ، سنة ١٩٩٠، ص ١ حتى ص ٤٠.

سكان مصر [١٦٠٢١٥٢ نسمه]، وتصل جملة الأراضي الزراعية في محافظات القناة حوالي ١٧٨٦١٢ فداناً تمثل ٢,٣% من الإجمالي.

٤- **سكان القاهرة والإسكندرية** وهما يمثلان الحضر بالمعني الكامل في مصر ويمثلان العاصمة السياسية والاقتصادية والميناء الأول، وفي تعداد ١٩٣٧ لم تكن المدينتان تضمان سوى ١٢,٥% من جملة سكان مصر. ولكن النسبة ارتفعت إلى أكثر من ٢٠% في تعداد ١٩٦٦، ١٩٧٦ ثم انخفضت مرة أخرى إلى ما دون ذلك في تعداد ١٩٨٦، ١٩٩٦. ولكن المدينتان معاً تمثلان أهم مراكز الجذب السكاني والهجرة الداخلية لما يتوافر فيهما من فرص العمل والكسب.
ولما تتمتعان به من خدمات وفيره وذات مستوى أفضل من بقية أجزاء المدن والريف في مصر وتضم المحافظتان أرضا زراعية تبلغ مساحتها ١٥٢٥٢٩ فداناً تمثل ١,٩% من الأراضي الزراعية في عام ١٩٩٠.

٥- **المحافظات الصحراوية** تضم محافظات الحدود خمس محافظات هي البحر الأحمر، الوادي الجديد، مطروح ، شمال سيناء ، جنوب سيناء ورغم أن هذه المحافظات تشغل النسبة العليا من مساحة مصر [٨٥,٤%] من مساحة مصر إلا أنها لا تظفر إلا بنسبة محدودة جداً من سكان مصر [١,٤%] وذلك بسبب طبيعتها الصحراوية.

والواقع أن هذه المحافظات الصحراوية تكاد تكون فراغا عمرانيا وسكانيا إلا على أطرافها وهوامشها الساحلية شرقا وشمالاً ، أما قلب الصحراء فيخلو تماما من الحياة البشرية إلا في الواحات المعدودة والمتباعدة. وما من شك أن الصحراء قد ظلت منطقة طرد بشري تلفظ من السكان إلى الوادي أكثر مما تمتص منه. وإن بدأ الاتجاه ينعكس أخيراً مع مشاريع التعدين والاستصلاح الزراعي والسياحة. ولربما تكون الصحراء ذلك الخواء البشري السالب، هى الرصيد الذي أحتفظ به القدر وأدخره لمصر في المستقبل القريب والبعيد، أنها المجال الحيوى المفتوح أمام الوادي الضيق المحتشد بالسكان. ففي إمكانيات الصحراء يكمن واد جديد بواحاته الزراعية ومياهه الجوفية، أضف إلى هذا الثروة المعدنية المتنامية ، ومن ثم فإن المزيد من الدراسة العلمية والتخطيط الرشيد جدير بأن يمكن الأنسان المصري من غزو الصحراء، واستغلال ثروتها الاقتصادية وتحقيق ثوره حقيقية إنتاجية على الصحراء.

ومن الجدول (٤) وشكل (٢) يبدو بوضوح أن منطقة عدم التوازن في توزيع السكان تشمل حيزاً كبيراً من منحنى لوزنز، وكان من المقصود عدم العدالة في توزيع السكان في

مصر ينسحب أساساً على أن المعمور المصري يمثل نسبة محدودة من المساحة الكلية لمصر، ولكن المفارقة في توزيع السكان تزداد وضوحاً في حالة نسبة السكان إلى الأراضي الزراعية. حيث يعيش حوالي ٢٣% من جملة السكان في مصر فوق ١٥/١ من الرقعة الزراعية [٦,٧٢%] وحوالي نصف جملة السكان ٥٠% حوالي ربع المساحة المزروعة [٢٧,١٢%] على حين يلاحظ أن نحو ثلث السكان [٣١,٣%] يعيشون فوق ١٠% فقط من الرقعة الزراعية والنتيجة الصافية أن توزيع السكان فوق الأراضي المصرية توزيع غير متساو.

جدول (٤)

التوزيع المنوي التراكمي لمساحة الأراضي الزراعية والسكان في المحافظات المصرية لعام ١٩٩٦

المحافظة	مساحة الأراضي الزراعية		السكان	
	% من جملة المساحة	التكرار المتجمع الصاعد	% من جملة المساحة	التكرار المتجمع الصاعد
بورسعيد	٠٠	٠٠	٠,٩	٠,٩
القاهرة	٠,٠٧	٠,٠٧	١١,٦	١٢,٥
السويس	٠,١٣	٠,٢٠	٠,٧	١٣,٢
الإسكندرية	١,٤٧	١,٦٧	٥,٧	١٨,٩
الاسماعيلية	١,٥٥	٣,٢٢	١,٢	٢٠,١
دمياط	١,٧٥	٤,٩٧	١,٦	٢١,٧
أسوان	١,٧٨	٦,٧٥	١,٧	٢٣,٤
الجيزة	٢,٨٥	٩,٦٠	٨,٢	٣١,٦
القليوبية	٣,١٦	١٢,٧٦	٥,٧	٣٧,٣
بني سويف	٤,٤٦	١٧,٢٢	٣,٢	٤٠,٥
سوهاج	٤,٧٨	٢٢,٠	٥,٣	٤٥,٨
المنوفية	٥,٣٥	٢٧,٣٥	٤,٧	٥٠,٥
الفيوم	٥,٤٨	٣٢,٨٣	٣,٤	٥٣,٩
قنا	٥,٤٣	٣٨,٢٦	٤,٨	٥٨,٧
أسيوط	٥,٩٣	٤٤,١٩	٤,٨	٦٣,٥
الغربية	٦,٦٥	٥٠,٨٤	٥,٨	٦٩,٣
كفر الشيخ	٧,٨٢	٥٨,٦٦	٣,٨	٧٣,١
المنيا	٧,٨٤	٦٦,٥٠	٥,٧	٧٨,٨
الدقهلية	٩,٩٥	٧٦,٤٥	٧,٢	٨٦,٠
البحيرة	١١,٣٢	٨٧,٧٧	٦,٨	٩٢,٨
الشرقية	١٢,٢٣	١٠٠	٧,٢	١٠٠

المصدر: ١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ١٩٩٦.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الزمام والمساحات المنزرعة في جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٩، يونيو ١٩٨٩، جدول رقم (٢٤).

* حذفت المساحات والسكان لمحافظات الحدود.

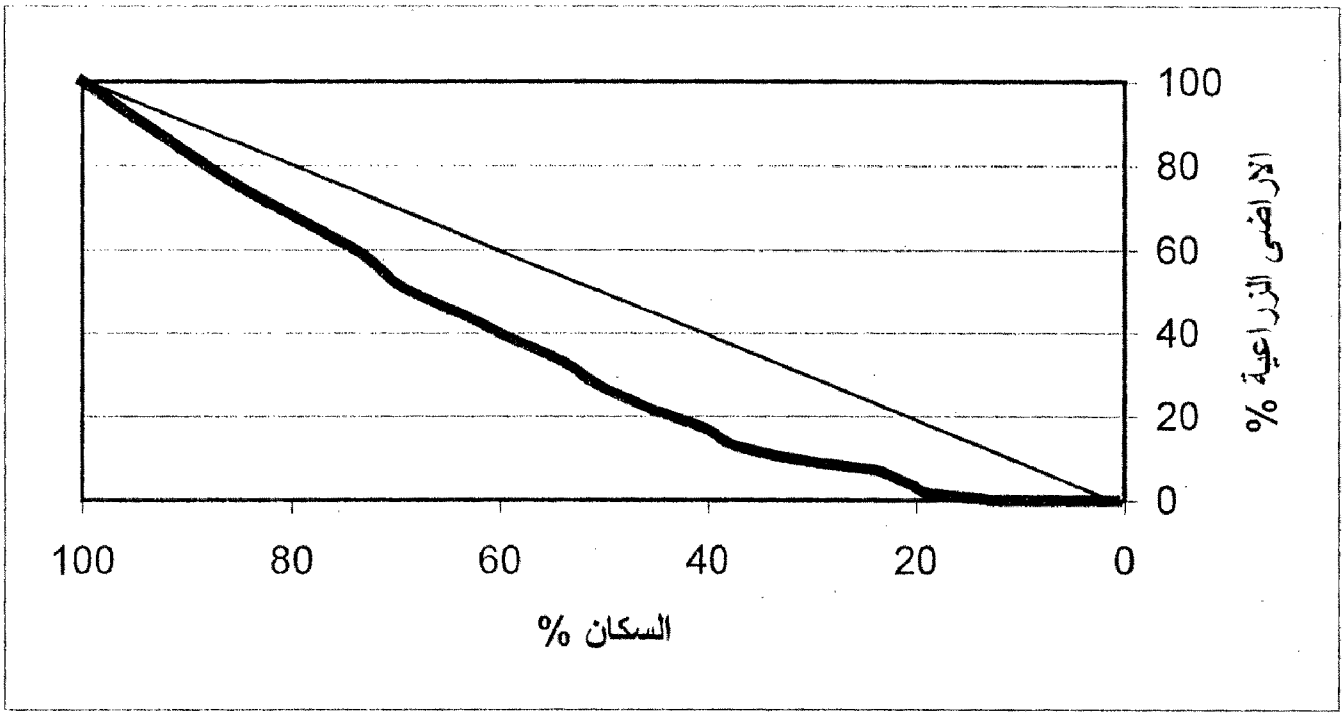
100
80
60
40
20
0
الأراضى الزراعية %
100
80
60
40
20
0
السكان %

ثانيا: كثـــافة السكان

١- لعل من نافلة القول أن كثافة السكان هى إنعكاس لنمو السكان ، فنظراً لأن المعمـــور المصري محدود للغاية فإن التزايد المطرد في حجم السكان يترجم مساحيا إلى تزايـــد مستمر في كثافة السكان حيث ارتفعت من ٣٦ نسمه/كم٢ في تعداد ١٩٧٦ إلى حوالي ٦٠نسمه /كم٢ في تعداد ١٩٩٦ حسب المساحة الإجمالية لمصر، وهذا المستوى مـــن الكثافة لا يمكن النظر إليه على انه مقياس ضغط السكان حيث أنـــــه لا يعـــبر عـــن علاقات وظيفية بين السكان والمساحة التي يستغلونها. ومن ثم فهو لا يفيد في دراســة العلاقة بين السكان والموارد في دولة كمصر حيث لا يشغل المعمـــور منـــها ســـوى ٦.٦% من المساحة الكلية.

٢- تفوق الكثافة الصافية الكثافة العامة للسكان بفروق كبيرة حيث أن الأولي تنسب حجـــم السكان إلى مساحة المعمور فقط أما الثانية فتنسب حجم السكان إلى المساحة الكليـــــة ولقد بلغت الكثافة الصافية عام ١٩٩٦ أكثر من ١٤٠٠ نسمة/كم٢.

ولما كانت أرقام الكثافة الصافية مؤشراً يوضح مدى ضغط حجم السكان على مســاحة المعمور فإن مصر بذلك تفوق أى بلد صناعي في كثافتها السكانية ، مع الفارق الكبير بين من تستطيع أرض زراعية أن تحملهم، وبين من يتكدس فـــي عنـــابر المصـــانع الكبرى أو بين كثافة الريف وكثافة الحضر.

٣- وهناك تباين كبير في كثافة السكان بين الدلتا والصعيد فبينما يرتفع متوسط الكثافة في الصعيد إلى ١٧١٢نسمة/كم٢ يبلغ في الدلتا ١١٥٥ نسمة/كم٢ بما يعنى أن متوســـط الكثافة السكانية في الصعيد تزيد عن مثيلتها في الدلتا والسبب الأساسي وراء هـــذا أن الصعيد الأعلى منسوبا - لا يعرف مشكلة الملوحة التى يعاني منـــــها شـــمال الدلتـــا ويضاف إلى هذا أن الصعيد صارم الحدود.[١]

وليس هذا فحسب بل إن هناك اختلافات كثيرة في كثافة السكان بين محافظات مصر.

ويمكن ترتيبها تنازليا على أساس الكثافة، وتقسيمها إلى فئات متميزه حسب مـــا ورد في تعداد السكان الذي أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بمصر عـــام ١٩٩٦، وذلك على النحو التالي :-

---

[١] محمد صبحى عبد الحكيم ، محمد السيد غلاب، سكان مصر ديموغرافيا – وجغرافيا، القاهرة ، مكتبة الانجلـــو المصريـــة، ســـنة ١٩٩٨، ص ٣٢٦.

١- **محافظات ذات كثافة مرتفعة جداً**، وهى التى تزيد فيها الكثافات السكانية على ٣٠٠٠ نسمة/كم٢، وهى تشمل على الترتيب محافظات القاهرة - بورسعيد - الأسكندرية - الجيزة - السويس - القليوبية.

ففي القاهرة تعلو الكثافة السكانية علواً شاهقا، إذ ترتفع إلى أكثر من ٣٢ ألف نسمه/كم٢ ، أى تفوق الكثافة الصافية في مصر بنحو ١٩ مره والأخطر أن الكثافة السكانية تصل في بعض أقسام مدينة القاهرة إلى ١١٠ ألف نسمه/كم٢.

أما الجيزة والقليوبية فإن قربهما من القاهرة ، بل التحام أجزاء منهما مع القاهرة عمرانيا أدى إلى رفع كثافتهما السكانية - ولا يوجد قطاع ريفي كبير في محافظات هذه الفئة سوى في كل من الجيزة والقليوبية. كما تضم هذه الفئة نهايتى قناة السويس الشمالية والجنوبية. ولابد من الإشارة هنا إلى محافظة السويس لم تكن تظهر في هذه الفئة إذا حسبت كثافة السكان فيها حسب المساحة الإجمالية التى تشكل الصحراء معظمها.

٢- **محافظات مرتفعة الكثافة** وهى التي تتراوح فيها الكثافة الصافية بين ١٧٠٠-٣٠٠٠ نسمة/كم٢ وتضم محافظات الغربية والمنوفية في الدلتا وأسيوط وسوهاج في الصعيد وهى محافظات ريفية في معظمها - وتشغل هذه المحافظات حوالي ١٨,٧ % من مساحة المعمور وتستوعب نحو ٢١% من جملة السكان.

٣- **محافظات كثافتها أقل من المتوسط** وهى التي تتراوح فيها الكثافات بين ١٠٠٠ وأقل من ١٧٠٠ نسمة/كم٢، وهذه المحافظات مرتبة تازليا هى دمياط - قنا- المنيا- أسوان - بنى سويف - الدقهلية - الفيوم - الشرقية وهذه المحافظات تضم حوالي ٤٦% من مساحة المعمور وتظفر بنحو ٣٣,٦% من جملة السكان.

٤- **محافظات منخفضة الكثافة** وهى التي تقل فيها الكثافة الصافية عن ١٠٠٠ نسمة/كم٢. وهذه المحافظات مرتبة تنازليا هى كفر الشيخ - الإسماعيلية - البحيرة، وهذه المحافظات تضم في جزء كبير منها نطاقات صحراوية أو مناطق السبخات ، بما يعنى أن انخفاض الكثافات بها غير حقيقي لأن إدخال مساحات غير مأهوله في حساب الكثافة السكانية يضخم من مساحة المعمور فيها ولكنه يحسب عليها.

ومن دراسة أرقام الجدول (٥) التى يوضحها منحنى لوزنز [شكل ٣] يبدو وضوح أن نحو٢٣% من جملة السكان في مصر - تزيد كثافتهم على ٣٠٠٠ نسمة/كم٢ - يتركزون فوق مساحة محدوده من الأرض لا تزيد على ٧,٨% من جملة مساحة المعمور المصري، كما يتركز حوالي ٤٣,٥% من جملة السكان تزيد كثافتهم عن ١٧٠٠ نسمة/كم٢ فوق ٢٦,٥% فقط من مساحة المعمور المصري بينما يعيش نحو ١١,٧% من جملة السكان - تقل كثافتهم عن ١٠٠٠ نسمه/كم٢ فوق حوالي ٢٦,٩% من مساحة المعمور المصري. معنى هذا بوضوح أن السكان يؤلفون غطاء كثيفا فوق المعمور المصري وعلى العكس فإن الصحاري المصرية تكاد تكون فراغا سكانيا، حيث تنخفض الكثافة السكانية بها إلى حوالي نصف نسمه في الكيلو متر المربع.

ولعل كثافة السكان على أساس نسبة الحجم إلى مساحة الأراضي الزراعية تعطى مؤشراً هاماً يوضح مدى ضغط حجم السكان على المساحة المزروعة. وهذه الكثافة نوع من الكثافة العامة وليست الكثافة الزراعية. ويقصد بها معرفة حصة الفرد من الأرض المزروعة بالفدان في المحافظات غير الصحراوية.[١]

فمن الجدول (٦) يلاحظ أن هذه الكثافة تبدو غير منطقية بالنسبة للمحافظات الحضرية. وهى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس لأن هذه المحافظات تضم أساساً مدنا خالصة الحضرية، وبالتالي فإن تلبية الطلب على الغذاء فيها يعتمد على المحافظات الأخرى- بما يعنى أن العبء على الفدان في المحافظات الحضرية يشاركون في الضغط على الأرض الزراعية في بقية المحافظات وخاصة بالنسبة للمحافظات التي تمثل ظهيراً زراعياً للمدن الكبرى وهى القاهرة والإسكندرية.[٢] أما بقية المحافظات التي تتابين فيها نسبة الريف والحضر فيمكن تصنيفها إلى ما يلي:-

أ- إن أعلى معدلات الكثافة - خارج المحافظات الحضرية - توجد في كل من محافظتى الجيزه والقليوبية ، ويرجع ذلك أن النطاق الإقليمي للقاهرة الكبرى يضم أجزاء واسعة من هاتين المحافظتين هذا إلى جانب أنهما تشكلان منطقة تموين القاهرة بالألبان والخضر والفاكهة. ومن ثم فإن العبء على الفدان في أراضى هاتين المحافظتين أكبر كثيراً مما تظهره الأرقام.

---

(١) أحمد على اسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٨٠، ص ص ٩٧-٩٨.

(٢) أحمد على اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٩٩

جـــدول رقم (٥)
التوزيع المنوي التراكمي للمساحة والسكان في المحافظات المصرية ١٩٩٦

المحافظة	الترتيب حسب الكثافة	الكثافة السكانية	المساحة		السكان	
			% من جملة المساحة	التكرار المتجمع الصاعد	% من جملة السكان	التكرار المتجمع الصاعد
القاهرة	١	٣١٧٥١	٠,٦١	٠٠	١١,٦	٠٠
بورسعيد	٢	٢٣٠٨٥	٠,٢١	٠,٨٢	٠,٩	١٢,٥
الإسكندرية	٣	١٧٣١٤	٠,٨٩	١,٧١	٥,٧	١٨,٢
الجيزة	٤	٤٧٣٩	٣,٠١	٤,٧٢	٨,٢	٢٦,٤
السويس	٥	٥٥٩٣	٠,٨٧	٥,٥٩	٠,٧	٢٧,١
القليوبية	٦	٣٢٩٨	٢,٨	٨,٣٩	٥.٧	٣٢,٨
سوهاج	٧	٢٠١٩	٤,٤١	١٢,٨٠	٥,٣	٣٨,١
أسيوط	٨	١٨٣١	٤,٤٢	١٧,٢٢	٤,٨	٤٢,٩
المنوفية	٩	١٨٠٢	٤,٣٥	٢١,٥٧	٤,٧	٤٧,٦
الغربية	١٠	١٧٥٤	٥,٥٢	٢٧,٠٩	٥,٨	٥٣,٤
دمياط	١١	١٥٥١	١,٦٧	٢٨,٧٦	١,٦	٥٥,٠
قنـــا	١٢	١٥١٥	٥,٢٦	٣٤,٠٢	٤,٨	٥٩,٨
المنيـــا	١٣	١٤٦٤	٦,٤٣	٤٠,٤٥	٥,٧	٦٥,٥
أسوان	١٤	١٤٣٦	١,٩٣	٤٢,٣٨	١,٧	٦٧,٢
بنى سويف	١٥	١٤٠٧	٣,٣٦	٤٦,١٤	٣,٢	٧٠,٤
الدقهلية	١٦	١٢١٧	٩,٨٦	٥٦,٠	٧,٢	٧٧,٦
الفيوم	١٧	١٠٨٩	٥,١٩	٦١,١٩	٣,٤	٨١,٠
الشرقية	١٨	١٠٢٤	١١,٨٨	٧٣,٠٧	٧,٢	٨٨,٢
كفر الشيخ	١٩	٦٤٧	٩,٧٨	٨٢,٨٥	٣,٨	٩٢,٠
الإسماعيلية	٢٠	٤٩٦	٤,١٠	٨٦,٩٥	١,٢	٩٣,٢
البحيرة	٢١	٣٩٤	١٣,٠٥	١٠٠	٦,٨	١٠٠

المصدر: (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، تعداد ١٩٩٦.
(٢) الكتاب الاحصائي السنوى [٥٢-٩٢] جدول رقم (١-٩).
* حذفت المحافظات الصحراوية والمناطق الصحراوية التى ضمت إلى نطاق محافظات الإسكندرية والسويس والبحيرة.

ب- إن الضغط السكاني على الأراضي الزراعية يبدو واضحا في محافظات سوهاج وقنا وأسوان. حيث تصل الكثافة إلى ٩ أفراد للفدان في كل من محافظتي قنا وأسوان وترتفع إلى ١٠,٩ فرداً للفدان في محافظة سوهاج.

جدول (٦)

كثافة السكان على المساحة المنزرعة في محافظات مصر ١٩٩٦

المحافظة	عدد السكان [ألف نسمة]	المساحة المزروعة بالفدان	الكثافة نسمة / فدان
القاهرة	٦,٨٠١	٤,٠٨٤	١,٧
الإسكندرية	٣٣٤٠	٨٨,١٠٥	٣٨
بورسعيد	٤٧٢	٣٢	١٤,٨
السويس	٤١٨	٧,٩٩٤	٥٢,٣
دمياط	٩١٤	١٠٣,٧٤٩	٨,٨
الدقهلية	٤,٢٢٤	٥٩٥,٨٣١	٧,١
الشرقية	٤٢٨١	٦٨١,٤٣٦	٦,٣
القليوبية	٣,٣٠١	١٨٤,٥٠٠	١٧,٩
كفر الشيخ	٢٢٢٤	٤٦٤,٦٥٦	٤,٨
الغربية	٣,٤٠٦	٣٩٧,٥٥٦	٨,٦
المنوفية	٢,٧٦٠	٣١٥,٨٢٩	٨,٧
البحيرة	٣,٩٩٤	٦٨١,٣٦٦	٥,٩
الإسماعيلية	٧١٥	٩٣,٣٥٩	٧,٧
الجيزة	٤,٧٨٤	١٧١,٢٤٣	٢٧,٩
بنى سويف	١,٨٥٩	٢٦٨,٥٩٤	٦,٩
الفيوم	١٩٩٠	٣١٧,٦٨٥	٦,٢
المنيا	٣٣١٠	٤٧٠,٦٦٣	٧,٠
أسيوط	٢,٨٠٢	٣٤٤,٩٣٧	٨,١
سوهاج	٣١٢٣	٢٨٧,٥٢٧	١٠,٩
قنا	٢٨٠٣	٣٢٥,٥٣٧	٨,٦
أسوان	٩٧٤	١٠٧,١٤٦	٩,٠
الجملة	٥٨,٤٩٥	٥,٩١٢,٣٢٩	١٠

المصدر: (١) التعداد النهائى لعام ١٩٩٦.

(٢) الزمام والمساحات المزروعة في جمهورية مصر العربية

* أستبعدت محافظات الحدود.

ج- أقل المحافظات التي تشهد ضغطاً على الأراضي الزراعية هي محافظة كفر الشيخ حيث تبلغ الكثافة ٤,٨ أفراد للفدان.

عـ- إن الكثافة في بقية المحافظات تتراوح بين ٦-٩ أفراد للفدان- والمحصلة أن ما

يخص الفرد من الأراضي الزراعية في مصر بالغ الانخفاض حيث لا يتجـــاوز ٢,٥ قيراط.

ثالثا: إعـــادة توزيع السكان وتخفيف حده التركز السكاني الحالي:-

على ضوء العرض السابق للتوزيع النسبي للسكان والكثافـــة يمكـــن تقســـيم الحـــيز المصري المعمور إلى مناطق محدوده، ومتميزه كالآتي[1]

١- مناطق يمكن القول أنها مغلقة **Closed Area** ولا تتحمل أي زيادة سكانية.

٢- مناطق مختنقة من شدة الازدحام وشديدة التكدس السكاني ولا تتحمل زيادة سكانية بـل يستدعى الأمر إخراج عدد من سكانها إلى مناطق أخرى.

٣- مناطق يمكن القول أنها معتدلة تتحمل نمو طبيعي عادى.

٤- مناطق غير مأهولة ومفتوحة ويمكن أن تشكل مناطق جذب ســـكاني جديـــدة - هـــذا وتشير أحد التقديرات التي أجراها خبراء السكان بالمركز الديموجرافي بالقـــاهرة إن سكان مصر سوف يتراوح ما بين ١٩٩٠، ١٩٩١ مليون نسمة عام ٢٠٢٢.[2] ، وعلى ذلك فسوف يزيد عدد سكان مصر حتى عام ٢٠٢٢ ما يقرب من ٣٠ مليون نســـمة سوف يتكدسون على نفس الحيز المعمور مما يؤدى إلى تزايد الكثافة السكانية علـــى المساحة المعمورة من ١٨٠٠ نسمة للكيلو متر المربع عام ٢٠٠١ إلى ٢٦٠٠ نســـمة عام ٢٠٢٢ لذلك لابد من الخروج من الدلتا والصعيد إلى مناطق جديدة في الصحـــواء أو على السواحل، بهدف نقل الكثافة إليها من الوادي الضيق الكثيف.

إن تخطيط خريطة سكانية جديدة لمصر بهدف إعادة توزيع السكان أصبح ضـــرورة حتمية. وهذه الخريطة الجديدة ينبغي أن تكون اقتصادية في الأساس. وليست عمرانية ســـكانية فحسب ، وذلك بخلق مراكز عمرانية جديده مستقلة في المناطق الصحراوية والســـاحلية ذات قاعدة أو ركيزة اقتصادية يكون لها من قوة الجذب ما يشد إليها مجموعات كبيره من السكان.

---

[1] سيد محمد عبد المقصود ، الهيكل المكاني للسكان والاستثمار في مصر، ١٩٧٥-١٩٨٥/٨٤م، جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية ١٤٥٨ ، مارس ١٩٨٨، ص ١٩.

[2] المركز الديموجرافي ، اسقاطات السكان المستقبلية المحافظات مصر ٢٠٠١-٢٠٢١ ، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ٣٠-٣٢.

وقد وضعت الدولة خطط إستراتيجية للتنمية العمرانية تعتمد على محورين رئيسيين:-

أولهما :بعيد المدى يهدف إلى خلق محاور جديدة للتنمية في المناطق غير المعمورة التي تتمتع بمقومات طبيعية يمكن استغلالها لتعمير هذه المناطق واجتذاب السكان إليها، وهذه المناطق هي شبه جزيرة سيناء وساحل البحر الأحمر والوادي الجديد ومنطقة السد العالي ومنطقة قناة السويس والساحل الشمالي الغربي.

ثانيهما: إنشاء سلسلة من المدن والقرى الجديدة على أطراف الوادي والدلتا من الجانبين لتكوين مراكز للتنمية واجتذاب السكان بهدف خلخلة الكثافة في المدن القائمة.

ثانياً: القـــــوى العاملـــــة

مقدمـــــة

يستهدف هذا الجزء عرض أهم ملامح قوة العمل في مصر وتطورها وتفاوتاتها الإقليمية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦. ويتضمن ذلك حجم قوة العمل ومعدلات النشاط الاقتصادي وهيكلها المهني وتوزيعها حسب الحالة العملية.

ولعل أهم مصادر بيانات القوة العاملة وأكثرها شمولاً يتمثل في التعدادات الســـكانية ولكن دراسة تطور القوي العاملة على أساس من البيانات التعدادية تصطدم بالاختلافات فـــي التصنيفات المتبعة ،[١] " حيث أختلف تبويب تعداد ١٩٩٦، عن تعداد ١٩٨٦، وتعـــداد ١٩٧٦ عن تعداد ١٩٦٠، وكذلك أسلوب حساب قوة العمل مره على أساس ٦ سنوات فأكثر ومـــره أخرى على أساس ١٥ سنة فأكثر ومرة ثالثة على أساس ١٢ سنة فأكثر، واختـــلاف حســـاب قـــوة العمـــل أدي أيضا إلى اختلاف كبير فى حساب المشتغلـــين منهم وبالتالي تقدير الفائض [البطالة].[٢]

هذا ولا تتوفر بيانات سنوية عن قوة العمل والمشتغلين وتقدير البطالة إلا عن طريق مسوح القوى العاملة بالعينة ، وهذه الإحصاءات أيضا يشوبها الكثير من صور القصور حيث تجرى بأسلوب العينة.

ويتحدد حجم قوة العمل ونموها بحجم السكان ونموهم ، وكذلك بمستويات واتجاهـــات معدلات النشاط الخام، ويتأثر الأخير بدوره بالتركيب العمري - النوعي للســـكان والمســـتوى التعليمي، وكذلك بمعدلات النشاط الخاصة بالعمر، وذلك لأن حجم مكونات قوة العمل وأهميتها النسبية تعتبر بالغة الأهمية في التعرف على تطور قوة العمل.[٣]

---

[١] عبد الفتاح ناصف ، التفاوتات الإقليمية وإستراتيجيات التنمية الإقليمية – تطور قوة العمل وتفاوتاتها الإقليمية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مذكرة خارجي رقم ١٤٣٤، يناير ١٩٨٧ ، ص ١.

[٢] سيد محمد عبد المقصود ، الهيكل المكاني لقوة العمل ١٥ سنة فأكثر في مصر خلال الفترة من ٧٦ -١٩٨٥ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مذكرة خارجية رقم ١٤٥٩ ، مارس ١٩٨٨، ص ٩.

[٣] ك .س سيزرام ، الآثار الضمنية للنمو السكاني وتطور التعليم على قوة العمل في مصر – الاتجاهات والتوقعات ، التقرير النهائي ومنظمة العمل الدولية ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٣، ص ص ٦٠ -٦١.

تطور حجم قــوة العمل ونموها على المستوي القومي

يتبين من الجدول [١-أ،ب] حجم قوة العمل والسكان ونموها كما يلي بـــ :

١- زاد حجم قوة العمل في مصر من ١٣,٤مليون فرد في عام ١٩٨٦ " على أساس قــوة العمل ١٥ سنة فأكثر " إلى ١٧,٢ مليون فرد في عام ١٩٩٦، بمعدل نمو سنوي قدره ٢,٨%.

٢- يمثل الذكور الغالبية العظمي من حجم القوه العاملة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ حيث كان حجمها في عام ١٩٨٦ حوالي ١١٩٣٣١١٦ فرد أي نحو ٨٦,٩% من إجمـــالي القوه العاملة وبسبب النمو في السكان زاد حجمهم فـــي عـــام ١٩٩٦ ليصـــل إلـــى ١٤٥٥١١٤٧ فرد.

٣- على الجانب الأخر يلاحظ زيادة حجم قوة العمل من الإناث فيما بين التعداديين إذ بلـغ عددهن نحو ١٤٦٨٢٩٦ وذلك في عام ١٩٨٦ ونحـــو ٢٦٢٤٢٥٢ عـــام ١٩٩٦ أي بزيادة قدرها ١١٥٥٩٥٦.

ويمكن تلخيص هذه التباينات النوعية من خلال معدلات النمو، حيث يلاحظ أن معـدل نمو قوة العمل الإناث أعلي من نمو قوة عمل الذكور [١,٦% سنوياً للذكور مقـــابل ٧,٩% سنوياً للإناث] وترتب على هذا النمو السريع في قوة عمل الإناث ارتفاع نسبتهن من ١٠,٩% عام ١٩٨٦ إلى ١٢,٩% في عام ١٩٩٦. ويتوقع أن يستمر هذا الارتفاع السريع على حساب تناقص نصيب ربات البيوت وارتفاع نسب المشاركة مع ارتفاع نسبة الخريجات من النظـــام التعليمي بمراحله المختلفة.

جدول [١-أ] التوزيع المطلق والنسبي لقوة العمل
في الفترة [١٩٨٦ ـ ١٩٩٦]

السنة	قوة العمل			نسبة قـوة العمـل مـن الذكور إلـى إجمـــالي الذكور فـي مصر	نسبة قـوة العمـل مـن الذكور إلـى إجمالي قوة العمـل فـي مصر	نسبة قـوة العمـل مـن الإنـاث إلـى إجمـــالي الإنـــاث بمصر	نسبة قـوة العمـل مـن الإنـاث إلـى قوة العمـل بمصر	نسبة قـوة العمـل إلـى إجمـــالي السكان
	ذكور	إناث	جملة					
١٩٨٦	١١٩٣٣	١٤٦٨	١٣٤٠٨	٤٨,٣%	٨٩,٠%	٦,٢	١١,٠	٢٧,٨
١٩٩٦	١٤٥٥١	٢٦٢٤	١٧١٧٥	٤٨%	٨٤,٧%	٩,١	١٥,٣	٢٩,٠

جدول [١- ب] حجم ونمو السكان وقـوة العمل حسب الحضر والريف
في مصر [ذكوراً وإناثاً] ١٩٩٦/١٩٨٦ (١٥ سنة فأكثر)

البيان	ذكـــــور			إنـــــاث			إجمالـي
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	
السكان ١٥سنة فأكثر							
١٩٨٦	٦٨١٦٦٢٧	٧٧٢٦٣٤١	١٤٥٤٢٩٦٨	٦٤٤١٤٥٢	٧٦٠٦٣١٣	١٤٠٤٧٧٦٥	٢٨٥٩٠٧٣٣
١٩٩٦	٨٥٧٣٦٣٥	١٠١٩٩١٠٤	١٨٧٧٢٧٣٩	٨١٧٤١٩٢	٩٩٣٠٢٠٨	١٨١٠٤٤٠٠	٣٦٨٧٧١٣٩
معدل النمو السنوى	٢,٦	٣,٢	٢,٩	٢,٧	٣,١	٢,٩	٢,٩
قوة العمر ١٥ سنة فأكثر							
١٩٨٦	٥٤٢٩١٣٦	٦٥٠٣٩٨٠	١١٩٣٣١١٦	١٠٨٣٧١٣	٣٨٤٥٨٣	١٤٦٨٢٩٦	١٣٤٠١٤١٢
١٩٩٦	٦٢٧٩٥٤٠٠	٨٢٧١٦٠٧	١٤٥٥١١٤٧	١٦٥٧٨٤٧	٩٦٦٤٠٥	٢٦٢٤٢٥٢	١٧١٧٥٣٩٩
معدل النمو	١,٦	٢,٧	٢,٢	٥,٣	١٥,١	٧,٩	٢,٨

يوضح الجدول أن معدلات نمو قوة العمل بالمناطق الحضرية أقل من المناطق الريفية إذ بلغ معدل نمو قو العمل للذكور بالمناطق الحضرية ١,٦% بينما كان المعدل المقابل له في المناطق الريفية نحو ٢,٧%، وربما يرجع السبب في ذلك إلى سيادة النشاط الزراعي في الريف، حيث يستحوذ هذا النشاط على أيدي عاملة كبيره بالمقارنة بغيره من الأنشطة الأخرى، كما أن النشاط الزراعي لا يتطلب قدراً من التعليم بالإضافة إلى دخول الأطفال والمسنين سوق العمل الزراعي.

وبالنسبة للإناث بالمناطق الحضرية فقد بلغ معدل نموهم [٥,٣%] بينما في الجهة المقابلة بلغ هذا المعدل [١٥,٧% في الريف] ، ويرجع هذا إلى تزايد تعليم الإناث في الريف، وتلاشي العمل لدي الأسرة بدون أجر في قطاع الزراعة في الريف وتزايد التعامل بالنقود.

تطور ونمو قوة العمل حسب المحافظات ١٩٨٦-١٩٩٦

ولعل من دراسة معدل نمو قوة العمل على مستوى المحافظات ما يعطي صوره أفضل للتوزيع الجغرافي لهذه الظاهرة ويتضح ذلك من الجدول [٢] والذي يتبين منه إن هناك عدة حقائق يمكن ملاحظتها كما يلي:-

- أنخفض معدل النمو السنوي لقوة العمل في المحافظات الحضرية القاهرة [١,٤%] الإسكندرية [١,٧%] بورسعيد [٢,٠%] بينما أرتفع المعدل في السويس إلى [٣,٦%] وربما يرجع السبب في ذلك أن عنصر الجذب إلى سكنى المدن لم يعد كبيراً كما كان عليه الحال في الماضي وخاصة مع ارتفاع إيجارات المساكن في المدينة بل

واختفاء ظاهرة الإيجار أحيانا ليحل محلها تمليك الوحدات السكنية في المدن وهو ما يضع عبئاً اقتصاديا ثقيلاً على الراغبين في الهجرة إلى المدينة.

- أما بالنسبة للمحافظات غير الحضرية فقد أنخفض المعدل إلى أقل من المعدل القومي في محافظة دمياط في حين أرتفع في باقي محافظات الوجه البحري. وفي الوجه القبلي أنخفض المعدل عن المعدل القومي (الذى بلغ ٢,٨%) في كل المحافظات باستثناء الجيزة وبنى سويف وربما يرجع سبب ذلك إلى الهجرة الداخلية.

ومن هنا يمكن تقسيم المحافظات حسب معدلات نموها إلى ثلاث فئات هي:

الفئة الأولي : محافظات ذات معدل نمو مرتفع يفوق المعدل القومي [٢,٨%] ويمثلها في ذلك كل من السويس والدقهلية والشرقية والقليوبية - كفر الشيخ - الغربية - المنوفية - البحيرة - الإسماعيلية - الجيزة - بنى سويف - محافظات الحدود.

ب- **الفئة الثانية :** محافظات ذات معدل نمو سنوى متوسط [٢,٣-٢,٨%] ويمثلها في ذلك دمياط - الفيوم - المنيا- سوهاج.

ج- **الفئة الثالثة :** محافظات ذات معدل نمو سنوى منخفض [أقل من ٢,٣%] ويمثلها في ذلك القاهرة - الإسكندرية - بورسعيد - أسيوط - قنا.

التوزيع المكاني لقوة العمل حسب الأقاليم

أولاً: حسب الأقاليم

يوضح الجدول [٣] إن إقليم الدلتا أحتفظ بأكبر نصيب نسبى من قوة العمل واحتل المركز الأول في تعداد ١٩٨٦،١٩٩٦ فقد بلغ هذا النصيب عام ١٩٨٦ حوالي ٣٢,١% ثم أنخفض في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٣٠,٥% من إجمالي قوة العمل.

ويأتي إقليم القاهرة [القاهرة - الجيزة - القليوبية] في المركز الثاني حيث حصل على ما يقرب من ٢٦,٣% من جملة قوة العمل [١٥ سنة فأكثر] عام ١٩٨٦ وحوالي ٢٦,٨% في عام ١٩٩٦. إما إقليم الإسكندرية المكون من [الإسكندرية والبحيرة] فقد جاء في المرتبة الثالثة حيث حصل على نصيب نسبى قدره ١٣% من جملة قوة العمل [١٥ سنة فأكثر] عام ١٩٨٦ ثم أرتفع إلى ١٣,٥% عام ١٩٩٦.

جـــدول (٢)
التوزيع المطلق والنسبي لقوة العمل [أكثر من ١٥سنة]
ومعدل نموها السنوي حسب المحافظات ١٩٨٦-١٩٩٦

المحافظات	١٩٨٦		١٩٩٦		معدل النمو السنوي
	العدد	%	العدد	%	
القاهرة	١٨٧٣	١٤,٠	٢١٣٣	١٢,٤	١,٤
الإسكندرية	٩٠٢	٦,٧	١٠٥١	٦,٢	١,٧
بورسعيد	١٤٠	١,٠	١٦٨	١,٠	٢,٠
السويس	٩٧	٠,٧	١٣٢	٠,٨	٣,٦
دميـــاط	٢٢٣	١,٧	٢٩٤	١,٧	٢,٣
الدقهلية	٩٧٣	٧,٣	١٣٢٠	٧.٧	٣,٦
الشرقية	٩١٩	٦,٩	١٢٣٧	٧,٤	٣,٥
القليوبية	٦٦٠	٤,٩	٩٧٦	٥,٧	٤,٨
كفر الشيخ	٤٩٨	٣,٧	٦٥٦	٣,٨	٣,١
الغربية	٨٢١	٦,١	١٠٦٦	٦,٤	٣,٠
المنوفية	٥٩٧	٤,٥	٨٥٥	٥,٠	٤,٣
البحيرة	٨٨٢	٦.٦	١١٤٨	٦,٧	٣,٠
الاسماعيلية	١٥١	١.١	٢٢٠	١,٣	٤,٦
الجيزة	١٠٢١	٧,٦	١٣٤٧	٧,٨	٣,١
بنى سويف	٣٨٩	٢,٩	٥١٤	٣,٠	٣,٢
الفيـــوم	٤٣١	٣,٢	٥٣٠	٣,١	٢,٣
المنيـــا	٧١٥	٥,٣	٨٧٧	٥,١	٢,٣
أسيوط	٥٨٧	٤.٤	٦٩٧	٤,١	١,٩
سوهاج	٦٢٢	٤,٦	٧٧٣	٤,٥	٢,٤
قنـــا	٥٥٢	٤,١	٦٥٤	٣,٢	١,٨
أسوان	١٩٥	١,٥	٢٦٥	١,٦	٣,٦
محافظات الحدود	١٥٣	١,٢	٢٦١	١,٥	٧,١
الجمهورية	١٣٤٠١	%١٠٠	١٧١٧٥	%١٠٠	٢,٨

كما يشير الجدول (٣) إلى الاستقرار النسبي في إقليم قناة السويس ونصيبه من قـــوة العمل طوال فترة الدراسة. إما إقليم شمال الصعيد والمكون من محافظات بنى سويف والفيـوم والمنيا فيحتل المرتبة الرابعة ويتراوح نصيبه أيضا من ١١,٤% عام ١٩٨٦ إلـــى (١١,٦%) في عام ١٩٩٦ من جملة قوة العمل - ويتصف بالثبات النسبي، إما إقليم جنوب الصعيد فـــهو يحصل على نصيب نسبي أقل من شمال الصعيد ، وقد احتل المرتبة الخامســـة فـــي الفـــترة ١٩٨٦-١٩٩٦.

جدول (٣)
النصيب النسبي من قوة العمل ١٥ سنة فأكثر
في إقاليم مصر [١٩٨٦ - ١٩٩٦]

السنة / الأقليم *	١٩٨٦			١٩٩٦		
	حجم قوة العمل بالألف نسمة	النصيب النسبي	الترتيب	حجم قوة العمل بالألف نسمة	النصيب النسبي	الترتيب
إقليم القاهرة	٣٥٥٤٠	٢٦,٨	٢	٤٤٥٦	٢٦,٣	٢
إقليم الإسكندرية	١٧٨٤	١٣,٥	٣	٢١٩٩	١٣,٠	٣
إقليم الدلتا	٤٠٣١	٣٠,٥	١	٥٤٢٨	٣٢,١	١
إقليم القناة	٣٨٨	٢,٩	٧	٥٢٠	٣,١	٧
إقليم شمال الصعيد	١٥٣٥	١١,٦	٤	١٩٢١	١١,٤	٤
إقليم أسيوط	٥٨٧	٤.٤	٦	٦٩٧	٤,١	٦
إقليم جنوب الصعيد	١٣٦٩	١٠,٣	٥	١٦٩٢	١٠,٠	٥

* باستبعاد محافظات الحدود [إقليم مطروح محافظة واحدة صحراوية] ، إقليم القناة يستبعد منه محافظتي سيناء، وإقليم أسيوط يستبعد منه محافظة الوادي الجديد - وإقليم جنوب الصعيد يستبعد منه محافظة البحر الأحمر.

ثانياً: حسب المحافظات

دراسة توزيع قو العمل حسب المحافظات أن التوزيع المتناسب للأنشطة الاقتصادية والخدمات والمكاسب المتحققة من خطط التنمية أدي إلى اختلاف نصيب المحافظات في عدد المؤسسات وأحجامها وبالتالي عدد العاملين بها. ومن ثم كانت دراسة التوزيع المكاني لقوة العمل هامة لأنها تكشف لنا عن الصورة الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة من محافظات مصر، كما تعطي لنا صورة واضحة عن مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى يوضح لنا توزيع قوة العمل شكل العلاقة التى تربط المحافظات بعضها ببعض من حيث انتقال القوي العاملة وتركزها في منطقة. وانخفاضها في منطقة أخرى.

ويوضح جدول (٤) دراسة التوزيع النسبي لقوة العمل بالمقارنة بأجمالي السكان بمحافظات مصر ١٩٩٦ ما يلي:

- هناك اختلافات كبيره بين المحافظات ويعزى هذا الاختلاف أساسا لاختلاف حجم السكان حيث هناك ارتباط قوى - إيجابي بين قوة العمل وحجم السكان، ومن هنا يلاحظ إن قوة العمل تزداد في تلك المحافظات ذات الحجم الأكبر سكانا، كما هو واضح من الجدول (٤) والذي يظهر منه الارتباط القوى بين حجم القوى العاملة وإجمالى حجم السكان حيث يتبين أن كل عنصر يبلغ أقصى قيمة له في نفس المحافظة [محافظة القاهرة] في حين يصل أدناه في نفس المحافظة [السويس] . وقد

بلغ معامل الارتباط " سبيرمان " بين التوزيع النسبي للسكان بهذه المحافظات والتوزيع النسبي لقوة العمل نحو ٠,٩ وهو ارتباط موجب قوى ، أي أنه كلما زاد حجم السكان بالمحافظة كلما زاد حجم قوة العمل والعكس صحيح.

جدول (٤)

التوزيع المطلق والنسبي للسكان وقوة العمل

[أكثر من ١٥ سنة] حسب المحافظات ١٩٩٦

الأرقام بالألف نسمه

المحافظة	السكان		قوة العمل	
	حجم السكان	%	حجم قوة العمل	%
القاهرة	٦٨٠١	١١,٥	٢١٣٣	١٢,٤
الإسكندرية	٣٣٣٩	٥,٦	١٠٥١	٦,٢
بورسعيد	٤٧٥	٠,٧	١٦٨	١,٠
السويس	٤١٨	٠,٧	١٣٢	٠,٨
دمياط	٩١٤	١,٥	٢٩٤	١,٧
الدقهلية	٤٢٢٤	٧,١	١٣٢٠	٧.٧
الشرقية	٤٢٨١	٧,٢	١٢٣٧	٧,٤
القليوبية	٣٣٠١	٥,٦	٩٧٦	٥,٧
كفر الشيخ	٢٢٢٤	٣,٧	٦٥٦	٣,٨
الغربية	٣٤٠٦	٥,٧	١٠٦٦	٦,٤
المنوفية	٢٧٦٠	٤,٧	٨٥٥	٥,٠
البحيرة	٣٩٩٤	٦,٧	١١٤٨	٦,٧
الإسماعيلية	٧١٥	١,٢	٢٢٠	١,٣
الجيزة	٤٧٨٤	٨,٤	١٣٤٧	٧,٨
بنى سويف	١٨٥٩	٣,١	٥١٤	٣,٠
الفيوم	١٩٩٠	٣,٤	٥٣٠	٣,١
المنيا	٣٣١٠	٥,٦	٨٧٧	٥,١
أسيوط	٢٨٠٢	٤,٧	٦٩٧	٤,١
سوهاج	٣١٢٣	٥,٢	٧٧٣	٤,٥
قنا	٢٤٤٢	٤,١	٦٥٤	٣,٢
أسوان	٩٧٤	١,٦	٢٦٥	١,٦
محافظات الحدود	١١٢٤	٢,٠	٢٦١	١,٥
الجمهورية	٥٩٢٥٨	١٠٠	١٧١٧٥	١٠٠

كما يلاحظ من الجدول أن نحو ٢٦% من قوة العمل بمصر تتركز في القاهرة والجيزة والقليوبية [٤,٥ مليون عامل] وفي نفس الوقت نجد أن الدقهلية تشغل المركز الثالث بين محافظات مصر بعد القاهرة والجيزة من حيث نسبة السكان ٧,١% أو نسبة قوة العمل ٧.٧% ، أما في الوجه القبلي فنجد محافظة المنيا تحتل المركز الأول في الصعيد من حيث نسبة السكان [٥,٦% من إجمالي الجمهورية] أو نسبة قوة العمل

بمصر.

تطور معدلات النشاط الاقتصادي الخام

إن العامل الرئيسي الثانى المحدد لحجم قوة العمل ونموها، والذي يعكس تأثير العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، يتمثل في درجة المساهمة في قوة العمل والتى تقاس بمعدل النشاط الاقتصادي.[1]

- ويشير جدول (٥) إلى أن معدل النشاط الخام في ١٩٨٦ بلغ ٢٦,٤% أي أن أقل من ثلث السكان كانوا يساهمون في الأنشطة الاقتصادية. كما يؤكد هذا الجدول الاختلافات الشاسعة بين النوعين في درجة المساهمة في القوى العاملة ، حيث بلغ المعدل ٤٦% بين ذكور و٥,٩% فقط بين الإناث في نفس التاريخ.
- ويشير الجدول (٥) أيضا إلى بعض التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في معدلات النشاط فقد كان معدل النشاط بالمناطق الحضرية ٢٩,٢% في عام ١٩٨٦ أعلي من نظيره بالمناطق الريفية ٢٤,٢% ، وكذلك بالنسبة للذكور أو الإناث.
- وقد شهد معدل النشاط الخام على المستوى القومي تغير حيث أرتفع هذا المعدل من ٢٦,٤٥ في ١٩٨٦ إلى ٢٩% في ١٩٩٦. وقد يفسر هذا التغير بالتغير في معدل المشاركة حسب النوع ، حيث حدثت طفرة بالنسبة لمعدل مشاركة الإناث حيث كان المعدل ٥,٩% [عام ١٩٨٦] إلى ٩,١% في عام ١٩٩٦.

جدول (٥)

معدلات النشاط بالمناطق الحضرية والريفية حسب النوع ١٩٨٦- ١٩٩٦

النوع	١٩٨٦	١٩٩٦	التغير
حضر			
ذكور	٤٧,٢	٤٨,٩	+ ١,٧
إناث	١٠,١	١٢,٩	+ ٢,٨
جملة	٢٩,٢	٣١,٤	+ ٢.٢
ريف			
ذكور	٤٥	٤٥,٦	+ ٠,٦
إناث	٢,٦	٦,٢	+ ٣,٦
جملة	٢٤,٤	٢٧,٣	+ ٣,٠
إجمالى			
ذكور	٤٦	٤٧,٩	+ ١,٩
إناث	٥,٩	٩,١	+ ٣,٢
جملة	٢٦,٤	٢٩	+ ٢,٦

[1] عبد الفتاح ناصف، مرجع سبق ذكره، سنة ١٩٨٧، ص ٨.

وبالنسبة للتباين حسب محل الإقامة نجد أن الاتجاه السائد على المستوى العام ينطبق كما هو على المناطق الريفية - حيث أرتفع معدل المشاركة الخام من ٢٤,٢% [عام ١٩٨٦] إلى ٢٧,٣% [في عام ١٩٩٦] وهذا ناتج عن التباين في معدلات المشاركة الخام حسب النوع في هذه المناطق أيضا فبينما واصل معدل مشاركة الإناث ارتفاعه من ٢,٦% في عام ١٩٨٦ إلى ٦,٢% في عام ١٩٩٦ نجد أن معدل مشاركة الذكور في النشاط الخام أرتفع ارتفاعا طفيفا من ٤٥% في عام ١٩٨٦ إلى ٤٥,٦% في عام ١٩٩٦.

وبالنسبة للمناطق الحضرية، واصل معدل المشاركة ارتفاعه من ٢٩,٢% عام ١٩٨٦ إلى ٣١,٤% في ١٩٩٦، وواصل معدل مشاركة الإناث ارتفاعه المضطرد من ١٠,١% عام ١٩٨٦ إلى ١٢,٩% في عام ١٩٩٦.

وعند المقارنة بين المناطق الريفية والحضرية نجد أن معدلات المشاركة آخذه في الارتفاع في الريف بنسبة أكبر منها في الحضر. وقد فسر هذا التباين - بالتباين بين أتجاهات مشاركة الذكور والإناث في الريف والحضر.

وتشير النظرة المتعمقة إلى أن الفجوة بين الذكور والإناث في الريف أكبر منها في الحضر وأن الفرق بين مشاركة الإناث في الريف والحضر كبيره أيضا، حيث بلغ معدل مشاركة الإناث في الحضر ضعف نظيره في الريف ١٢,٩% مقابل ٦,٢% ويرجع هذا إلى طرق تعريف وقياس مشاركة الإناث في القوى العاملة، حيث يقتصر حساب الإناث في القوى العاملة على العمل الأجرى خارج نطاق الأسرة وقطاع الزراعة أيضا.

معدلات النشاط الخام حسب الأقاليم

أحتفظ إقليم القناة بأعلى معدل للنشاط الخام [٣٢,٤%] بسبب الهجرة الداخلية إلى مدن القناة والعمل في الموانى والخدمات المتعلقة بها وخاصة مع زيادة الحركة من صناعة السفن وصيانة وتجارة وسياحة، ومن المتوقع أن يرتفع معدل النشاط الخام وخاص في إعقاب الانتهاء من المشاريع التنموية في خليج السويس وشرق التفريعه والتى ستخلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية جديدة تستوعب المزيد من الأيدي العاملة.

أحتل إقليم الدلتا المرتبة الثانية من حيث معدل النشاط الخام بسبب أتساع مساحة الأراضي المستصلحة في هذا الإقليم وخاصة على هوامش الدلتا مما أتاح فرصة استيعاب الفائض في قوة العمل.[1]

ينخفض معدل النشاط الخام في إقليم الصعيد عن المستوى القومي [٢٩%] ويرجع هذا الانخفاض إلى انتشار التعليم وبالتالي تأخر دخول الأفراد في مجال العمل والإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهجرة من هذا الإقليم إلى محافظات الجذب الحضرية والمتمثلة في القاهرة والإسكندرية ومحافظات القناة.[2]

جدول (٦)
معدلات النشاط الخام في إقليم مصر لعام ١٩٩٦

الأقاليم(*)	السكان بالألف	قوة العمل	معدل النشاط الخام
إقليم القاهرة	١٤٨٨٦	٤٤٥٦	٣٠,٠
إقليم الإسكندرية	٧٣٣٣	٢١٩٩	٣٠,٠
إقليم القناة	١٦٠٥	٥٢٠	٣٢,٤
إقليم الدلتا	١٧٨٠٩	٥٤٢٨	٣٠,٥
إقليم شمال الصعيد	٧١٥٩	١٩٢١	٢٦,٨
إقليم أسيوط	٢٨٠٢	٩٧	٢٤,٩
إقليم جنوب الصعيد	٦٥٣٩	١٦٩٢	٢٥,٩

(*) تم استبعاد المحافظات الحدودية.

معدلات النشاط الخام حسب المحافظات

يوضح الجدول (٧) التفاوتات في معدلات النشاط بين المحافظات المختلفة وتطورها بين عامي ١٩٨٦، ١٩٩٦. حسب النوع ومن هذا الجدول يتضح ما يلي:

- معدلات النشاط أقل ما تكون في محافظات الوجه القبلي وأعلى ما تكون في المحافظات الحضرية ويرجع سبب ذلك إلى توافر العديد من فرص العمل في المحافظات الحضرية حيث يتركز بها معظم الخدمات بالإضافة إلى تركز أنواع مختلف من الصناعات مما أدي إلى أن تكون مراكز جذب للأفراد في سن العمل.

---

[1] محمود أبو سديره ، ملامح التغير في خريطة المعمور المصري في الوادي والدلتا، – ندوة نحو " خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصري " ، الجمعية الجغرافية سنة ١٩٩٩، ص ص ٢٠١-٢٠٩.

[2] محمد صبحي عبد الحكيم، سكان مصر – في موسعة مصر الحديثة ، المجلد الثالث ، البيئة الجغرافية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٦، ص ص ٥٤-٥٥.

ارتفاع معدل النشاط بين الإناث وانخفاضه بين الذكور في محافظات سوهاج وأسيوط والمنيا والفيوم وبنى سويف.

ويشير الجدول (٧) أيضا أن محافظة قنا وأسوان سجلت أقل معدل للنشاط الخام في عام ١٩٨٦ بينما سجلت أسيوط وسوهاج أقل معدلات النشاط الخام على المستوى القومي في عام ١٩٩٦ ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة المهاجرين من السكان خاصة محافظة سوهاج حيث أنه من المعروف أن محافظة سوهاج من أكثر المحافظات في الوجه القبلي طرداً لسكانه يضاف إلى ذلك أتساع فرص التعليم ودخول الأفراد في هذه المحافظات إلى دائرة العمل والإنتاج في سن متأخر.

ومن هنا يمكن تقسيم محافظات مصر إلى ثلاث فئات حسب معدلات النشاط الخام ١٩٩٦ كالآتي:

أ- **الفئة الأولي** : محافظات سجلت معدلاً يقل عن المتوسط العام للجمهورية [٢٩%] وتشمل هذه الفئة كل من محافظات أسوان ، قنا ، سوهاج ، أسيوط ، المنيا ، الفيوم ، بنى سويف ، الجيزة ، البحيره ، الشرقية.

جدول (٧)

معدلات النشاط حسب النوع والمحافظة ١٩٨٦-١٩٩٦(*)

المحافظة	١٩٨٦			١٩٩٦		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
القاهرة	٤٩,١	١١,٦	٣٠,٩	٤٩,١	١٢,٧	٣١,٤
الإسكندرية	٥٠,١	١٠,٥	٣٠,٨	٥٠,٤	١١,٧	٣١,٥
بورسعيد	٥٢,٩	١٥,٦	٣٤,٨	٥٢,١	١٨,٢	٣٥,٦
السويس	٤٩١	٨,٧	٢٩,٧	٥٠,٢	١٢,٢	٣١,٧
دمياط	٥٢٥	٦,٥	٣٠,١	٥٣,٢	١٠,١	٣٢,١
الدقهلية	٤٨,٧	٦,١	٢٧,٩	٥٠,١	١١,٧	٣١,٢
الشرقية	٤٧,٧	٤,٩	٢٦,٩	٤٨,٧	٨,٠	٢٨,٩
القليوبية	٤٥,٩	٥,٢	٢٦,٢	٤٨,٦	٩,٢	٢٩,٦
كفر الشيخ	٤٩,٩	٤,٩	٢٧,٥	٤٩,٣	٩,٥	٢٩,٥
الغربية	٤٨,٦	٧,٨	٢٨,٥	٤٩,١	١٣,١	٣١,٣
المنوفية	٤٦,٥	٦,١	٢٦,٩	٤٩,٠	١١,٩	٣١,٠
البحيرة	٤٩,٢	٤.٤	٢٧,١	٤٩.٩	٦,٧	٢٨,١
الإسماعيلية	٤٧,١	٧,٢	٢٧,٦	٤٩,٧	١٠,٩	٣٠,٧
الجيزة	٤٧,١	٦,٤	٢٧,٤	٤٧,٧	٧,٢	٢٨,٢
بنى سويف	٤٨,٩	٤,٦	٢٦,٩	٤٥,٥	٩,١	٢٧,٧
الفيوم	٥٠,٢	٣,٦	٢٧,٨	٤٦,٢	٥.٥	٢٦,٦
المنيا	٤٩,٥	٣,٦	٢٧,٠	٤٥,٧	٦,٥	٢٦,٥
اسيوط	٤٧,٦	٣,٨	٢٦,٥	٤٢,٨	٦,٠	٢٤,٩
سوهاج	٤٦,٩	٣,٢	٢٥.٤	٤٤,٢	٤,٥	٢٤,٨
قنا	٤٦,٤	٢,٨	٢٤,٥	٤٨,٩	٤.٤	٢٦,٨
أسوان	٤٤,٣	٣,٨	٢٤,١	٤٦,٠	٨,٣	٢٧,٢
الجمهورية	٤٦,٠	٥,٩	٢٦,٤	٤٧,٩	٩,١	٢٩,٠

(*) تم استبعاد المحافظات الحدودية.

ب- **الفئة الثانية** : محافظات سجلت معدلات نشاط يتراوح بين ٢٩- ٣١% وتشمل القليوبية وكفر الشيخ ، المنوفية والإسماعيلية.

ج- **الفئة الثالثة** : محافظات سجلت معدلات نشاط أكثر من ٣١% وتشمل المحافظات الحضرية [القاهرة - الإسكندرية - بورسعيد - السويس] بالإضافة إلى دمياط والدقهلية والغربية.

هيكل الأنشطة الاقتصادية لقوة العمل

أ. حسب القطاع والنوع

عادة ما يمثل هيكل القوي العاملة بثلاث تصنيفات رئيسية ، حسب النشاط الاقتصادي والمهنة والحالة العملية، وتعكس كل من هذه التصنيفات، بطريقة أو بأخرى ، أحد خصائص الهيكل الاقتصادي بالمجتمع كدرجة تقسيم العمل وهيكل المهارات والإطار التنظيمي للأنشطة الاقتصادية ، ونستعرض فيما يلي هيكل الأنشطة الاقتصادية لقوة العمل ، مؤجلين الحديث عن الهيكل المهني وتوزيع الحالة العملية لقوة العمل في القسمين التاليين :

١- يعرض جدول (١١) توزيع قوة العمل حسب النشاط الذى يؤكد عليه النشاط الزراعي والدور القائد الذي يلعبه هذا القطاع في استيعاب قوة العمل وإن كان هذا الدور آخذ في الانكماش فقد انخفضت نسبة العمالة الزراعية من قوة العمل من ٣٨,٢% في عام ١٩٨٦ إلى ٣١% في عام ١٩٩٦، ويمثل ذلك استمرار للاتجاه الذى ظهر بوضوح منذ تعداد ١٩٣٧ على الأقل، حيث كان نصيب الزراعة من إجمالي قوة العمل ٦٩,٢.[١] وقد يعزى إلى إدخال الميكنة الزراعية في الزراعة، والتى تتطلب أعداد أقل من الأفراد بالإضافة إلى زيادة الإقبال على التعليم سواء من الإناث أو الذكور - وزيادة فرص التوظيف بسبب تبنى الدولة تعيين الخريجين ، وكذا تعيين المسرحين من القوات المسلحة في السبعينات.[٢] بالإضافة إلى زيادة أعداد المهاجرين من قطاع الزراعة إلى الأنشطة الأخرى وفي مقدمتها قطاع الخدمات بأنواعها والتشييد والبناء نظراً لارتفاع أجورها بالمقارنة بنظيرتها في الزراعة.

٢- سجل قطاع الصناعات التحويلية زيادة بسيطة في نصيبها من ١٣,١% عام ١٩٨٦ إلى ١٣,٧% عام ١٩٩٦ - وقد يرجع هذا إلى الجمود في نشاط القطاع العام الذى

---

[١] عبد الفتاح ناصف، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٨٧ ، ص ١٧.

[٢] معهد التخطيط القومي ، التنمية الزراعية في مصر – ماضيها وحاضرها، الجزء الأول ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٢٩.

كان يملك الجزء الأكبر من الصناعات التحويلية، إلا أن احتياجات السوق المحلي والتصدير تتطلب توسع القطاع الخاص في هذا المجال في الفترة القادمة.

جدول (١١)
قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي والنوعي ٨٦-١٩٩٦

أوجه النشاط الاقتصادي	١٩٨٦			١٩٩٦		
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
الزراعة والصيد	٤١,٤	٦,٧	٣٨,٢	٣٤,٠	١١,٥	٣١,٠
التعدين	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٤
الصناعات التحويلية	١٣,٤	١٠,٤	١٣,١	١٤,٤	١٠,٠	١٣,٧
الكهرباء والغاز	٠,٨	٠,٨	٠,٨	١.١	٠,٧	١,٠
الإنشاءات	٨,٠	١,٠	٧,٤	٩,٢	١,٠	٨,١
تجارة الجملة	٦.٦	٥,٣	٦,٥	٩,٦	٥,٧	٩,١
الفنادق والمطاعم	١,٠	٠,٦	١,٠	١,٤	٠,٥	١,٢
النقل والتخزين	٦,٠	٣,٢	٥,٧	٦,٤	٢,١	٥,٨
أنشطة مالية وعقارات	١,٨	٣,٩	٢,٠	٣,٥	١٠,٧	٥,١
الاداره والدفاع	٨.٨	٢٠,٣	٩,٨	٨.٨	١٦,٠	٩,٧
التعليم	٥,١	٣٠,٨	٧,٥	٦,٥	٢٩,٦	٩,٤
الصحة والعمل	١.١	٩,٣	١,٩	١.٤	٨.٧	٢,٤
الخدمات بأنواعها	٣,٩	٣,٤	٣,٩	٢.٢	٢,١	٢,١
أنشطة غير كاملة التوصيف	١,٧	٤,٠	١,٨	١.١	١,٣	١,٠
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٣- وأدي رواج حركة التشييد والبناء لتلبية الطلب المتزايد على الإسكان بمختلف مستوياته إلى تزايد النصيب النسبي لهذا القطاع من ٧,٤% إلى ٨,١% في عام ١٩٩٦.

ويتطلب توسيع الأنشطة الاقتصادية توافر خدمات التمويل والتأمين لجميع القطاعات وهو ما أنعكس في زيادة النصيب النسبي من ٢% في عام ١٩٨٦ إلى ٥,١% عام ١٩٩٦، حيث شهدت مصر في هذه الفترة تدفق البنوك الأجنبية والمشتركة لممارسة نشاطها في مصر، بالإضافة إلى ظهور عدد كبير من البنوك الوطنية الخاصة، وفروع البنوك القومية الكبرى في مختلف أنحاء البلاد تلبية لحاجات الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٤- وبالنسبة لعمالة الإناث ، نجد أن قطاع الخدمات بأنواعها هو القطاع المسيطر حيث يستوعب أكثر من ٤٠% عام ١٩٩٦. ويقابل هذا النصيب المرتفع نصيب القطاع

الحكومي من عمالة الإناث ، حيث يزيد على النصف أى أن قطاع الخدمات الحكومية هو أكبر مستودع لعمالة الإناث.[1]

وتمشياً مع الاتجاه العام للأنشطة الاقتصادية وتغيرات الهيكل المهني.

أرتفع نصيب قطاع الزراعة من عمالة الإناث من ٦,٧% في عام ١٩٨٦ إلى ١١,٥% في عام ١٩٩٦.

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم هياكل القوي العاملة تقترب مستويات واتجاهات التطور في هيكل العمالة موزعة حسب الأنشطة الاقتصادية بالنسبة للذكور من هيكل إجمالي العمالة- حيث يسيطر قطاع الزراعة بالرغم من اتجاهه إلى التناقص على هيكل عمالة الذكور [٤١,٤% عام ١٩٨٦ ، ٣٤% عام ١٩٩٦] يليه قطاع الخدمات بأنواعها المختلفة - ويأتي قطاع الصناعة التحويلية في المرتبة الثالثة ١٤,٤%.

ب٠ حسب القطاع والمحافظات

يوضح الجدول (١٢) الاختلافات الضخمة في الهياكل الاقتصادية للمحافظات المختلفة، كما تعكسها التوزيعات النسبية لقوة العمل بها حسب الأنشطة الاقتصادية ، فنسبة العاملين بالزراعة تتفاوت كثيراً بين المحافظات الأمر الذى يؤكد الاختلاف الشديد في الدور الذى يلعبه القطاع الزراعي بين المحافظات المختلفة. ففي عام ١٩٩٦ تفاوتت نسبة العاملين في الزراعة من إجمالي قوة العمل بين ١,٢% [القاهرة] و٥١,٥% [في اسيوط] وكانت هذه النسبة أقل من ٣,١% في المحافظات الحضرية في حين بلغت ٣٣,٦% و٣٧% في المحافظات غير الحضرية في الوجهين البحري والقبلي على الترتيب. ويمثل العاملون في هذا القطاع أقل من الثلث ٢٦,١% قوة العمل في المحافظات الحدودية في نفس الفئه وبصفة عامة، فإن نسب العاملين بالزراعة من القوة العاملة بالمحافظات تتفاوت قليلاً حول النسب المتوسطة لتلك المجموعات من المحافظات، مع وجود بعض الأستثناءات الواضحة ، ومن هذه الأستثناءات النسب المنخفضة بمحافظات أسوان - الجيزة في الوجه القبلي والقليوبية والغربية ودمياط والإسماعيلية في الوجه البحري.

ولاشك أن تأثير القاهرة واضح على انخفاض النسبة في كل من القليوبية والجيزة ، كما أن الأنشطة الخاصة بالسد العالي وما يرتبط به من مشروعات له تأثير على النسبة في أسوان . وقد كانت الإسماعيلية ودمياط محافظتين حضريتين في الماضي الأمر الذى لازال أثره باقيا

---

[1] معهد التخطيط القومي، الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦، يناير ٢٠٠٠ ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ١٣٠، ص ٦٢.

جدول (١٢) هيكل النشاط الاقتصادى حسب المحافظة ١٩٩٦

%

المحافظات	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الكهرباء والغاز	الأنشاءات	تجارة الجملة	الفنادق والمطاعم	النقل والتخزين	أنظمة مالية	الادارة والدفاع	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمات بأنواعها	غير كاملة التوصيف	الجملة
القاهرة	١,٢	٠,٥	٢١,٨	١,٢	١٢,٤	١٦,٠	٢,٤	٨,٧	٧,٦	١٠,٤	٨,٨	٣,٣	٤,١	١,٦	١٠٠
الاسكندرية	٦,٤	٠,٦	٢٥,٤	١,٧	١٢,٣	١٤,٩	١,٩	٩,٤	٥,٣	٧,٤	٨,٢	٣,٣	١,٢	٢,٠	١٠٠
بورسعيد	٩,٠	٠,٤	١٠,٥	٠,٨	٥,٢	١٥,٦	١,٤	١٥,٦	٥,٢	١٨,٣	١٢,٧	٢,٦	١,٩	٠,٩	١٠٠
السويس	٧,٥	١,٩	٢٠,٩	٢,١	١٠,٥	١١,١	١,٧	١٣,٤	٣,٨	١٣,٣	٩,٤	٢,٠	١,٣	٠,٩	١٠٠
دمياط	٢٤,٦	١,١	٢٧,٦	٠,٩	٦,٥	٨,٤	١,٣	٥,٠	٢,٧	٧,٢	١١,١	٢,٢	١,٢	٠,٥	١٠٠
الدقهلية	٣٨,٥	٠,٣	١٠,٢	٠,٩	٦,٦	٧,٢	٠,٧	٤,٤	٣,٧	٩,٩	١٢,٠	٢,٤	١,٦	١,٦	١٠٠
الشرقية	٤١,٣	٠,٢	١٠,٧	٠,٧	٥,٣	٦,٢	٠,٦	٤,٥	٣,٧	١٠,١	١٢,٣	٢,٠	١,٧	٠,٧	١٠٠
القليوبية	١٨,٨	٢,٨	٢١,٢	١,١	١٠,١	١٠,٥	١,٤	٧,٦	٤,١	٨,١	٨,٩	٢,١	٢,٤	٠,٩	١٠٠
كفر الشيخ	٥١,٢	٠,١	٦,٧	٠,٧	٣,٨	٥,٨	٠,٦	٣,٨	٥,٠	٩,٤	٩,٠	١,٧	١,٥	٠,٧	١٠٠
الغربية	٢٧,٨	٠,٢	١٧,٤	٠,٨	٦,٢	٧,٧	٠,٩	٥,٣	٥,٠	١١,٢	١١,٥	٣,٥	٢,٠	٠,٥	١٠٠
المنوفية	٤٠,٣	٠,٢	١٠,٢	١,٠	٥,١	٦,٢	٠,٨	٤,٧	٣,٦	١٢,٣	١٠,٩	٢,٣	١,٨	٠,٦	١٠٠
البحيره	٥,٤	٠,٢	١٠,٨	١,٣	٤,٦	٦,٢	٠,٧	٤,٠	٣,٣	٧,٦	٧,٠	١,٨	١,٤	٠,٧	١٠٠
الإسماعيلية	٢٦,٩	٠,٢	٨,٩	٢,٤	٩,٩	٩,٢	١,٢	٩,٥	٣,٧	١٢,٩	١٠,٧	٢,١	١,٦	٠,٨	١٠٠
الجيزة	١٤,٠	٠,٤	١٨,٩	١,٠	١٢,٦	١٤,٠	٢,٤	٧,٤	٦,٥	٨,٥	٧,٢	٣,٥	٣,٩	٠,٧	١٠٠
بنى سويف	٥٠,٨	٠,٢	٦,٥	٠,٥	٦,٩	٥,٧	٠,٥	٣,٢	٢,٨	١١,١	٧,٧	٢,٠	١,٥	٠,٦	١٠٠
الفيوم	٥٠,٩	٠,٢	٧,٠	٠,٦	٧,٨	٥,٦	٠,٦	٣,٦	٣,١	٩,٦	٧,٤	١,٨	١,٤	٠,٤	١٠٠
المنيا	٤٣,٩	٠,٢	٦,٧	٠,٨	٤,٨	٧,٠	٠,٥	٤,٤	٣,٤	١٠,٩	١٢,٥	٢,٣	١,٨	٠,٨	١٠٠
أسيوط	٥١,٥	٠,٣	٦,٤	٠,٧	٤,٤	٥,١	٠,٦	٣,١	٣,٦	٨,٤	١٠,١	٢,٨	١,٦	١,٦	١٠٠
سوهاج	٤٧,٨	٠,١	٥,٨	٠,٤	٩,٤	٦,٦	٠,٦	٣,٤	٣,٢	٨,٤	١٠,٥	١,٤	٠,٧	٠,٧	١٠٠
قنـــا	٣٩,٨	٠,٧	٨,١	٠,٩	١٢,٠	٤,٩	١,٢	٤,٦	٣,٠	٩,٧	١٠,٠	١,٣	٢,١	٢,١	١٠٠
أسوان	٢٨,٥	١,٢	١١,٠	٣,٧	٧,٧	٦,٩	١,٦	٦,٠	٤,٥	١٢,٠	١١,٥	٢,٢	١,٤	١,٤	١٠٠
محافظات الحضر	٣,١	٠,٦	٢٠,٨	١,٣	١١,٢	١٤,٥	٢,١	٨,٨	٦,٢	٩,٣	٨,٢	٢,٩	٠	٠	١٠٠
محافظات الوجه القبلي	٣٧,٠	٠,٣	٩,٠	٠,٨	٧,٨	٧,١	١,٠	٤,٢	٣,٧	٨,٤	٨,٢	١,٩	٠	٠	١٠٠
محافظات الوجه البحري	٣٣,٦	٠,٢	١٢,٠	٠,٩	٥,٦	٦,٦	٠,٨	٤,٦	٣,٦	٩,٠	٩,٤	٢,١	٠	٠	١٠٠
الجملة	٢٦,١	٤,٤	٣,٦	١,٥	٧,٤	٧,٣	٦,٣	٦,١	٢,٩	١٤,٥	١٠,٤	٢,٢	٠	٠	١٠٠
الجملة	٢٨,٤	٠,٤	١٢,٧	٠,٩	٧,٥	٨,٣	١,٢	٥,٣	٤,١	٨,٩	٨,٨	٢,٢	٠	٠	١٠٠

على الهيكل الاقتصادي بهما. ومن المتوقع أن يصاحب هذا التفاوت الضخم في دور الزراعة اختلافات جوهرية في أنصبة الأنشطة غير الزراعية في القوي العاملة بالمحافظات. وفيما يلى بعض الملاحظات:-

- تمثل العمالة في الصناعات التحويلية ما يقرب من [١/٥] خمس قوة العمل [٢٠,٩%] في المحافظات الحضرية في عام ١٩٩٦ في حين أنها لا تمثل إلا ١٢% ،٩% من القوي العاملة في المحافظات غير الحضرية بالوجهين البحري والقبلي على الترتيب وترتفع نسبة العاملين في هذه الأنشطة في محافظات دمياط والقليوبية والغربية في الوجه البحري والجيزة وأسوان في الوجه القبلي.

- وقد يعزى ارتفاع هذه النسبة إلى هجرة العمالة من القطاع الزراعي إلى قطاع الصناعة، وأيضا زيادة نسبة المقبولين في التعليم الفني بسبب ارتفاع الأجور في هذا النشاط بالمقارنة بالنشاط الزراعي.

وصلت نسبة العاملين في قطاع العقارات والبناء في المحافظات الحضرية حوالي ١١,٢% في حين أنها لا تمثل إلا ٥,٦% و٧,٨% من القوي العاملة في المحافظات غير الحضرية بالوجه البحري والقبلي على الترتيب وإن كانت ترتفع هذه النسبة في محافظات الجيزة والقليوبية والإسماعيلية وقنا بين المحافظات غير الحضرية.

ومع التسليم بأن نسبة قوة العمل في أنشطة التعدين والكهرباء والغاز محدودة للغاية فإن ٥٠% أو أكثر من العاملين في هذه الأنشطة يتركزون في المحافظات الحضرية.

وبالنسبة للأنشطة غير الزراعية الأخرى ، تحظى المحافظات الحضرية بنسبة أعلى جوهرياً عن تلك الخاصة بالمحافظات غير الحضرية.

الهيكل المهني لقوة العمل

أ.حسب النوع والمهنه

يتطور الهيكل المهني للقوة العمل مع التقدم المستمر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك نتيجة للتغيرات في الطلب على السلع والخدمات الاقتصادية وفي العرض من المهارات البشرية اللازمة للمهن المختلفة. ولذلك تحتل البيانات الخاصة بالأنماط المهنية

لقوة العمل وتطورها على مدار الزمن مكانا بارزا في الإطار الإحصائي لعملية تخطيط القوي العاملة كجزء لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية.[1]

ويكتفي هذا الجزء باستعراض أهم خصائص الهيكل المهني وتطوره على المستوى القومي ثم نتناول أبرز التفاوتات في الهياكل المهنية الإقليمية .

ويعرض الجدول (١٣) الهيكل المهني لقوة العمل المصرية وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦ -١٩٩٦ ومن هذا الجدول يتضح ما يلي:-

١- بلغ عدد السكان ذوى المهن في الجمهورية عام ١٩٨٦ حوالي ١٢٩١٨٩٠٨ نسمه منهم ١١٤٨٥١١٥ نسمه من الذكور بنسبة ٨٨,٩% وحوالي ١٤٣٣٧٩٣ نسمه من الإناث بنسبة ١١,١% من إجمالي السكان ذوى المهن. ارتفع العدد في عام ١٩٩٦ إلى ١٧٢٣٠٦٣٤ نسمه منهم حوالي ٢٦٣١٧٢٠ نسمه من الإناث بنسبة ١٥,٣% من إجمالي سكان الجمهورية ذوى المهن ويلاحظ تناقص نسبة الذكور ذوى المهن بالرغم من ارتفاع العدد المطلق لهم في التعداد الأخير، ويعزى ذلك إلى أن نسبة زيادة الإناث ذوات المهن قد ازدادت بين التعدادين بحوالي ١٢٥% بالمقارنة بنظيرتها للذكور. وازدياد نسبة الإناث حسب المهنة بسبب زيادة تعليم الإناث ودخولهم سوق العمل في المهن الفنية والعلمية والأعمال الكتابية.

٢- تحتل نسبة ذوى المهن بمهنة الزراعة المرتبة الأولي بين المهن المختلفة في مصر خلال التعدادين حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٣٣,٥% من إجمالي سكان أصحاب المهن، منهم حوالي ٣٧,٢% من الذكور انخفضت هذه النسبة في التعداد ١٩٩٦ إلى ٢٧,١٧% من إجمالي السكان أصحاب المهن في مصر بالرغم من تزايد العدد المطلق ويعزي ذلك إلى اتجاه الذكور أصحاب المهن إلى مهن غير مهنة الزراعة حيث يتقاضون أجوراً مجزية بالمقارنة بالأجور في مهنة الزراعة.

٣- يشكل عمال الإنتاج أكثر من ١/٥ قوة العمل إذ بلغت عام ١٩٨٦ نحو ٢١,٨% بينما ارتفعت نسبتهم في التعداد الأخير إلى ٢٢,٦% بزيادة قدرها ١.١% ويرجع ذلك إلى النهضة التى شهدتها الجمهورية.

٤- بلغت نسبة العاملين بقطاع الخدمات نحو ١١,٢% عام ١٩٨٦ بينما بلغت نسبتهم في التعداد نحو ٨,٥% ، أما بالنسبة للعاملين بالمهن الفنية والعلمية ومن إليهم فقد بلغت

---

[1] عبد الفتاح ناصف ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٨٧، ص ٢٧.

نسبتهم ١١,٧% عام ١٩٨٦ ثم ارتفعت إلى ٢١,٢% . ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى التوسع في إنشاء المدارس والجامعات وزيادة أعداد المقبولين بها مما ترتب عليه زيادة المشتغلين بالمهن الفنية والعلمية.

جدول (١٣)
قوة العمل [١٥+] حسب المهنة والنوع ١٩٨٦- ١٩٩٦

أقسام المهن	١٩٨٦		١٩٩٦	
	العدد	%	العدد	%
الذكور				
أصحاب المهن العلمية والفنية	١٠٩٠٠١٩	٩,٥	٢٥٦٩١٣٨	١٧,٦
رجال التشريع وكبار المسئولين	٨٥٢٧٧	٠,٧	٦٥٠٦١١	٤,٥
القائمون بالأعمال الكتابية	٦٦٦٦٦٤	٥,٨	٦٨٨٠٨١	٤,٧
العاملون بالخدمات ومحلات بيع	١٣٥٨٧٦٣	١١,٩	١٣٣٨٤٠٨	٩,٢
الزراعون وعمال الزراعة والصيد	٤٢٦٥١٣٤	٣٧,٢	٤٤٧٢٦٦٧	٣٠,٦
عمال الإنتاج ومن إليهم	٢٧٤٨٢٨٨	٢٣,٩	٣٧٧٠٣٥٢	٢٥,٨
أفراد غير مصنفين	١٢٠٧٠٩٧٠	١١,٠	١١٠٩٦٦٦	٧,٦
الجملة	٧٤٨٥١١٥	١٠٠	١٤٥٩٨٩١٤	١٠٠
الإناث				
أصحاب المهن العلمية والفنية	٤٣٠٢٠٥	٣٠,٠	١٠٧٧٨٤٦	٤,١
رجال التشريع وكبار المسئولين	١٥٢٥٤	١.١	٨٨٦٥٩	٣,٤
القائمون بالأعمال الكتابية	٣٤٥٧٢٧	٢٤,١	٤٣٧١٣٣	١٦,٦
العاملون بالخدمات ومحلات البيع	٨٧٧٥٢	٦,١	١٢٢٩٩١	٤,٧
الزراعون وعمال الزراعة	٦٥٥٦٨	٤.٦	٢٠٩٤٤	٨,٠
عمال الإنتاج ومن إليهم	٦٩٠٦٥	٤,٨	١٢٧٤٠٢	٤,٧
أفراد غير مصنفين	٤٢٠٢٢٢	٢٩,٣	٥٦٨٢٤٥	٢١,٦
الجملة	١٤٣٣٧٩٣	١٠٠	٢٦٣١٧٢٠	١٠٠
الإجمالي				
أصحاب المهن العلمية	١٥٢٠٢٢٤	١١,٨	٣٦٤٦٩٨٤	٢١,٢
رجال التشريع وكبار المسئولين	١٠٠٥٣١	٠,٨	٧٣٩٢٧٠	٤,٣
القائمون بالأعمال الكتابية	١٠١٢٣٩١	٧,٨	١١٢٥٢١٤	٦,٥
العاملون بالخدمات ومحلات البيع	١٤٤٦٥١٥	١١,٢	١٤٦١٣٩٩	٨,٥
الزراعون وعمال الزراعة	٤٣٣٠٧٠٢	٣٣,٥	٤٦٨٢١١١	٢٧,٢
عمال الإنتاج ومن إليهم	٢٨١٧٣٥٣	٢١,٨	٣٨٩٧٧٥٤	٢٢,٦
أفراد غير مصنفين	١٦٩١١٩٢	١٣,١	١٦٧٧٩١١	٩.٧
الجملة	١٢٩١٨٩٠٨	١٠٠	١٧٢٣٠٦٣٤	١٠٠

ب٠ حسب المحافظات

وفي ضوء الاختلافات الجوهرية بين هياكل قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي والعلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والمهن توجد تفاوتات كبيره في الهياكل المهنية بين المحافظات ويعطى الجدول (١٤) التوزيعات النسبية لقوة العمل بالمحافظات حسب أقسام المهن المختلفة في عام ١٩٩٦.

%

جدول (١٤) الهيكل المهـنى حسب المحافظـة ١٩٩٦

المحافظات	رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرون	أصحاب المهن العلمية	الفنيون	القانمون بالأعمال الكتابية	العاملون في الخدمات والبيع	المزراعون وعمال الزراعة والصيد	الحرفيون	عمال تشغيل المصانع	عمال المهن العادية	أفراد غير مصنفين	الجملة
القاهرة	٧,٦	٢٠,٣	١١,٤	٧,٦	١١,١	٠,٨	٢١,٦	٧,٦	٣,٣	٨,٧	١٠٠
الاسكندرية	٧,١	١٤,٧	١١,٢	٧,١	١٠,٧	٥,٣	٢٠,٩	١١,٩	٣,٤	٧,٧	١٠٠
بورسعيد	٧,٨	١٥,٥	١٧,٦	٩,٤	٩,٧	٨,٠	٩,٩	٦,٩	٥,٤	٩,٨	١٠٠
السويس	٧,٤	١٢,٧	١٤,٧	٧,٧	١١,٤	٦,٧	١٧,٥	١٠,٢	٢,٥	٩,٢	١٠٠
دمياط	٤,٦	١١,٤	٧,٢	٤,٨	٦,٤	٢٢,٤	٣٠,٣	٤,٥	١,٩	٦,٥	١٠٠
الدقهلية	٣,٦	١١,٣	٨,٢	٧,٢	٦,٢	٣٢,٨	١١,٩	٤,٨	١,٣	١٢,٧	١٠٠
الشرقية	٢,٩	١٢,١	٧,٧	٦,٩	٧,٥	٣٦,٢	٩,٨	٥,٣	١,٦	١٠,٠	١٠٠
القليوبية	٣,٨	١٠,٧	٩,٨	٧,٢	١١,٤	١٦,٦	١٩,٥	١٠,٣	٣,١	٧,٦	١٠٠
كفر الشيخ	٢,٩	٨,٩	٦,٤	٧,٠	٥,٧	٤٣,٠	٧,٢	٣,٦	٢,٠	١٣,٣	١٠٠
الغربية	٣,٩	١١,٩	٩,٨	٨,١	٧,٦	٢٣,٠	١٢,٥	٨,٠	٢,١	١٣,١	١٠٠
المنوفية	٢,٩	١١,١	٩,٨	٦,٦	٩,٢	٣٤,٩	٩,٠	٥,٠	١,٨	٩,٤	١٠٠
البحيره	٢,٩	٧,٤	٧,٥	٥,٣	٦,٠	٤٣,٩	٨,١	٦,٥	٢,٢	١٠,٢	١٠٠
الاسماعيلية	٥,٧	١٢,٢	١١,٦	٧,٣	١٠,١	٢٣,٣	١٣,٨	٧,١	١,٧	٧,٦	١٠٠
الجيزة	٥,٦	١٤,٨	٩,٦	٦,٢	١١,٦	١٣,٠	٢١,٦	٨,٣	٤,٠	٥,٣	١٠٠
بنى سويف	٢,٧	٧,٩	٧,٦	٥,٢	٧,٥	٤٥,٣	٩,٨	٣,١	٢,٤	٨,٤	١٠٠
الفيوم	٢,٥	٧,٦	٦,٧	٤,٩	٧,٤	٤٥,٤	١٢,٢	٣,١	١,٦	٨,٦	١٠٠
المنيا	٢,٦	٨,٦	٦,٤	٤,٧	٦,٤	٥١,٤	٦,٥	٢,٧	١,٦	٩,١	١٠٠
أسيوط	٣,٨	٨,٩	٨,٦	٥,٥	٦,٠	٤٤,٧	٦,٩	٢,٩	١,٦	١١,٩	١٠٠
سوهاج	٢,٨	٩,٩	٦,٥	٤,٨	٥,٦	٤٢,٤	١١,٤	٣,١	٣,٣	١٠,٢	١٠٠
قنـــا	٣,٠	٩,٣	٨,٨	٥,٦	٧,٦	٣٤,١	١٣,٦	٤,٤	١,٤	١٢,٢	١٠٠
أسوان	٣,٩	١١,٢	١٣,٢	٧,٥	٩,٥	٢١,٩	١٠,٤	٥,٢	١,٩	١٥,٣	١٠٠
محافظات الحضر	٧,٤	١٨,١	١١,٨	٧,٦	١٠,٩	٢,٧	٢٠,٦	٩,٠	٣,٤	٨,٥	١٠٠
محافظات الوجه البحري	٣,٤	١٠,٣	٨,٥	٦,٨	٧,٦	٣٢,٠	١٢,١	٦,٢	٢,٠	١٠,٧	١٠٠
محافظات الوجه القبلي	٣,٥	١٠,٧	٨,٢	٥,٥	٨,٠	٣٥,٧	١٢,٦	٤,٥	٢,٥	٩,٢	١٠٠
الحـدود	٦,٠	١٢,٢	١٠,٠	٧,١	١٢,٢	٢٤,١	١٠,٣	٦,٢	١,٨	١٠,١	١٠٠
الجملة											

ويتضح من هذا الجدول أن أصحاب المهن الفنية والعلمية والمديرون والمشتغلون بالأعمال الكتابية والقائمون بالبيع في المحافظات الحضرية ٥٥,٨% تزيد عن ما يناظرها في المحافظات الريفية وكذلك عمال الإنتاج والنقل والمواصلات ومن إليهم يمثلون ٣٣% من قوة العمل بالمحافظات الحضرية، بينما تبلغ نسبتهم ٢٠,٣% و١٩,٦% من القوى العاملة بالوجه البحري والوجه القبلي على الترتيب.

- وتشير الهياكل المهنية للمحافظات أن القاهرة تحظى بأعلى نسبة ٥٨% من أصحاب المهن الفنية والعلمية والمديرون والقائمون بالبيع بينما تحظى الإسكندرية والسويس بنسبة مرتفعة ٣٦,٢% و٣٢% على التوالي من عمال الإنتاج والنقل والمواصلات ومن إليهم.

- ومن ناحية أخرى فإن غلبة المشتغلين بالزراعة لا يسمح بوجود تفاوتات كبيرة في الهياكل المهنية بين المحافظات غير الحضرية ومع ذلك فهناك بعض المحافظات التى تتميز الهياكل المهنية لقوة العمل بها عن الهيكل المهني العام مجموعة المحافظات التى تتبعها مثل دمياط والقليوبية والإسماعيلية.

توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية

يعكس هيكل الحالة العملية لقوة العمل الإطار التنظيمي للأنشطة الاقتصادية بالمجتمع. ويتطور هذا الهيكل نتيجة لعوامل كثيرة من بينها انتشار اقتصاديات السوق والتحسن المستمر في الأساليب الفنية للإنتاج وحركة نقابات العمال وتزايد الأشراف الحكومي على ظروف العمل...الخ ، وفيما يلي نستعرض أهم ملامح هذا الهيكل في مصر وتطوره خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ وأبرز التفاوتات الإقليمية في هذا الشأن .

١- يوضح الجدول (١٥) انخفاض معدل البطالة من ١٢,٠% في عام ١٩٨٦ إلى ٨,٩% ويهمنا في هذا المجال أن معدل البطالة لم يشهد تقلبات شديدة في فترة الدراسة بحيث لا يؤثر بشده على النصيب النسبي لبقية الفئات الأخرى. أي أن التغيرات التى سنلاحظها في الفئات الأخرى ستكون راجعة أساساً إلى تغير فعلى في تصنيف العمالة في هذه الفترة [١٩٨٦-١٩٩٦].

٢- انخفاض نسبة العاملين لحسابهم ولا يستخدمون أحد من ٢٤,١٣% عام ١٩٨٦ إلى ١٨,٦% عام ١٩٩٦ وقد يعزى ذلك إلى أحجام الأفراد عن العمل لحسابهم نظراً لما قد يتعرضون له من المخاطر أو المجازفة، وبالتالي ضياع رؤوس أموالهم في صفقة

من الصفقات التى لم يكتب لها النجاح، وبالتالي تعرضهم للخسارة أو نتيجة انخفاض في أسعار السلع التى يتداولونها.

٣- ارتفاع نسبة العاملين بالأجر من ٥٧,٧% إلى ٦٣,٤% عام ١٩٩٦ ويشير هذا الاتجاه إلى تزايد عدد وحجم المشروعات والأنشطة الاقتصادية واتجاه الدولة نحو تصنيع الزراعة.

٤- ارتفاع نسبة أصحاب الأعمال الذين يستخدمون الآخرين بأجر من ٣,٥٥% في عام ١٩٨٦ إلى ٦,٣٩% في عام ١٩٩٦ وقد يرجع هذا الاتجاه إلى ظهور أو انتشار المشروعات والصناعات الصغيرة في هذه الفترة.

٥- يختلف هيكل الحالة العملية لقوة العمل جوهرياً بين الإناث والذكور فنمط توزيع الحالة العملية لقوة العمل من الإناث يتسم بنسب منخفضة بدرجة كبيره عن الذكور من فئات أصحاب العمل الذين يديرونها ومن يعملون لحسابهم الخاص ومحدودية قدره الإناث على الوصول إلى الموارد وأدارتها بأنفسهن.

جدول (١٥)
الحالة العملية للقوى العاملة حسب النوع في مصر ١٩٨٦، ١٩٩٦

الحالة العملية	١٩٨٦			١٩٩٦		
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
العاملون لحسابهم	٢٦,٧٨	٤,٠٩	٢٤,١٣	٢١,٢٤	٤,١٨	١٨,٦٣
أصحاب العمل	٣,٩٣	٠,٦٥	٣,٥٥	٧,٢٩	١,٤٤	٦,٣٩
العاملون لدى الغير	٥٦,٣٧	٦٧,٧٦	٥٧,٧	٦١,٩٤	٧١,٤٤	٦٣,٤٢
العاملون بدون أجر	٢,٥١	٣,٣٧	٢,٦١	٢,٦٥	٢,٣٥	٢,٦
متعطلون سبق لهم العمل	٣,٠٧	٠,٨	٢,٨١	٠,٤٩	٠,١٨	٠,٤٤
متعطلون جدد	٧,٣٤	٢٣,٣٣	٩,٢١	٦,٤١	٢٠,٢١	٨,٥١
الجملة %	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العدد بالآلاف	١١٨١٧	١٥٦١	١٣٣٧٩	١٤٥٥١	٢٦٢٤	١٧١٧٥

- ومن جانب آخر نجد أن معظم الإناث يفضلن العمل في القطاع الحكومي حتى عن القطاع العام، نظراً للامتيازات التى يتمتعن بها في هذا القطاع.

كما يجدر الإشارة إلى أن عمالة الإناث يمكن أن نواجه أزمة حادة في الحصول على فرص عمل مع تقلص دور الحكومة والقطاع العام في خلق فرص العمل للإناث وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعابهن.

ويوضح الجدول (١٦) الاختلافات الكبيرة في هيكل قوة العمل حسب الحالة العملية بين المحافظات المختلفة في عام ١٩٩٦ وعلى سبيل المثال بلغت نسبة العاملين بأجر حوالي ٧٥,٣% في المائة من قوة العمل في المحافظات الحضرية بينما كانت هذه النسبة

٥٨,٧%،٦٢,٥% من قوة العمل في المحافظات غير الحضرية بالوجه البحري والوجه القبلي على الترتيب، ومن ناحية أخرى كانت نسبة العاملين بدون أجر أقل من ٠,٢% من قوة العمل بالمحافظات الحضرية، في حين بلغت هذه النسبة ٣,٦% في الوجه البحري و٢,٨% في محافظات الوجه القبلي وتشير نسبة من يعملون بدون أجر إلى أصحاب الأعمال الذين يديرونها ومن يعملون لحسابهم الخاص اختلافات واضحة بين المحافظات المختلفة فهذه النسبة منخفضة بالمحافظات الحضرية [١,٢%] بالمقارنة بالمحافظات الأخرى بالوجه البحري [١٣%] ومحفظات الوجه القبلي [١١%] وذلك في عام ١٩٩٦ وهذا يعكس الدور المحدود للمنشآت الأسرية في المحافظات الحضرية بالمقارنة للمحافظات غير الحضرية.

جدول (١٦)

هيكل قوة العمل حسب الحالة العملية بالمحافظات المختلفة ١٩٩٦

المحافظات	أصحاب العمل	العاملون لحسابهم	العاملون بالأجر	العاملون بدون أجر	متعطلون سبق لهم العمل	متعطلون جدد
القاهرة	٥,٤	١٠,٣	٧٧,٠	–	٠,٦	٦,٧
الإسكندرية	٥,٣	١٣,٩	٧٣,١	٠,٤	١.١	٦,٢
بورسعيد	٤,٧	١٧,٣	٦٨,١	٠,٤	٠,٥	٨,٩
السويس	٣,٨	١١,٧	٧٥,١	٠,٥	٠,٨	٦,٨
دمياط	٧,٦	١٩,٤	٦٦,١	٠.٧	٠,٣	٥,٩
الدقهلية	٧,٤	٢١,٤	٥٦,٨	٣,٠	٠,٣	١١,١
الشرقية	٤,٠	٢٥,٣	٥٨,٣	٢,٨	٠,٢	٩,٣
القليوبية	٢,٩	١٧,١	٧٠,٨	١,٨	٠,٦	٦,٧
كفر الشيخ	١٤,٩	٢١,٣	٤٥,٧	٥,٦	٠,١	١٢,٥
الغربية	٩,٠	١٤,٤	٦٠,٨	٣,١	٠,٢	١٢,٥
المنوفية	٣,٩	٢٢,٩	٥٩,٢	٥,٢	٠,٢	٨,٦
البحيرة	١٢,١	٢٠,٦	٥٢,١	٥.٨	٠,٢	٩,٢
الإسماعيلية	٥,٣	١٦,١	٦٩,٨	١,٦	٠,٦	٦.٦
الجيزة	٦,٢	١٦,٦	٧٠,٧	١,٢	٠,٩	٤.٤
بني سويف	٧,١	١٩,٥	٥٩,٤	٦,٠	٠,١	٧,٨
الفيوم	٥,١	٢٣,٣	٥٧,٦	٥,٧	٠,١	٨,٥
المنيا	٩,٢	١٥,٤	٦٢,٩	٣.٣	٠,٦	٨,٤
أسيوط	٣,٤	٢٣,٢	٦٠,٤	٢,٥	٠,٣	١٠,٢
سوهاج	٥.٥	٢٧,٠	٥٥,٠	٣,٠	٠,٢	٩,٢
قنا	٣,٢	٢٢,٠	٦٣,٢	١,٢	٠,٤	١٠,٠
أسوان	٣,٠	١٩,٧	٦١,٤	١.١	٠,٨	١٣,٩
محافظات الحضر	٥,٣	١١,٨	٧٥,٣	٠,٢	٠,٧	٦,٧
محافظات الوجه البحري	٧,٤	٢٠,٣	٥٨,٧	٣,٦	٠,٣	٩,٧
محافظات الوجه القبلي	٥,٧	٢٠,٣	٦٢,٥	٢,٨	٠,٥	٨,١
محافظات الحدود	٥,٦	٢٣,٠	٦٤,٣	١,٥	٠,٤	٥,٢
اجمالي الجمهورية	٦,٤	١٨,٦	٦٣,٤	٢,٦	٠,٤	٨,٦

- وتشـــير هياكل قـــوة العمل حسب الحـــاله العملية بالمحافظات إلى الاختلاف قليلاً حول الهيكل المتوسط لكل مجموعة. وإن كانت هناك بعض الحالات فعلي سبيل المثال نسبة من يعملون بدون أجر إلى كل من أصحاب الأعمال الذين يديرونها ومن يعملون لحسابهم الخاص تقـــل في القاهرة بالمقارنة ببقية المحافظات لحضرية. وبالمثل تقل هذه النسبة في الغربية والقليوبية والإسماعيلية من الوجه البحري والجيزه وأسوان من الوجه القبلي عن النسبتين المتوسطتين للمحافظات غير الحضرية بالوجه البحري والقبلي وعلى العكس من ذلك فإن النسبة تزيد في كفر الشيخ والبحيرة من الوجه البحري وسوهاج من الوجه القبلي عن النسبتين المتوسطتين السابق الإشارة إليهما - والواقع أن هذه الاختلافات ترجع أساساً إلى الاختلافات في هيكل الأنشطة الاقتصادية ودرج التطور التى حققتها.

الباب الرابع : تقسيم مصـــر إلى أقاليـــــم

الفصل العاشـــــر: تقييم تجربة مصر في التقسيم إلى أقاليم

الفصل الحادى عشر: محاولة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية

الفصل العاشر

تقييم تجربة تقسيم الحيز المصري إلى أقاليم

الفصل العاشر

تقييم تجربة تقسيم الحيز المصري إلى أقاليم

١- مقدمـــة

تلجأ كثير من الدول إلى تقسيم الحيز المكاني المتاح لها(مساحتها) إلى أقاليم لأســـباب عديدة أهمها تركيز السكان ، مشاكل الهجرة للمدن الكبرى وتركز الأنشطة وتدهـــور البيئـــة، وكذلك ظهور الضياعـــات الاقتصادية ، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، انتشـــار العشوائيات، عدم واقعية الحدود الإدارية لمراكزها الإدارية، الموارد الطبيعية غير المستغلة... الخ.

والتقسيم يعنى تجزئة أو تقسيم الحيز القومي إلى عدة أجزاء مكانية أو أقاليم ويطلـــق أحيانا عليها عملية رسم الحدود وذلك لقيام الحكومة بعدد من الوظائف مثل حفظ الأمن، تحقيق العدل، وتحصيل الضرائب، وأخيراً تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التخطيط.

هذا ويجدر التنويه أن عملية التقسيم ليست هدفاً في حد ذاتـــها ولكنـــها أداة لتحقيـــق مجموعة من الأهداف المحددة. وهى في نفس الوقت تجيب على سؤال أين تتوطن الأنشـــطة الجديدة وأين يمكن أن يكون الاستثمار أعلى إنتاجيه.

٢- تجربـــة مصر في التقسيم إلى وحدات إدارية

١/٢- التطور التاريخي للتقسيم في مصر

كانت الطبيعة هي المصدر الأساسي في تقسيم مصر إلى وحدات أصغـــر وخاصـــة لتحقيق أهداف الحكم والإدارة ، والتقسيم إلى وحدات أصغر في مصر يرجـــع إلـــى عصـــر الفراعنه وأستمر ذلك في جميع المراحل الزمنية التالية حتى العصر الحديث.

وفيما يلي عرض مبسط للتقسيمات التى حدثت في مصر:

(١) عصر الفراعنـــة :

قسمت مصر إلى قسمين مختلفين عن بعضهما في المظاهر الطبيعية الأساسية وخاصة السطح والمناخ حيث تم تقسيم القطر المصري إلى قسمين :-

- مصر العليا (الوجه القبلي) وقسم إلى ٢٢ مقاطعه.
- مصر السفلي (الوجه البحري) وقسم إلي ٢٠ مقاطعه

وكان المعيار الأساسي في التقسيم إلى قسمين هو الطبيعة الجغرافية، وكـــان معيار التقسيم إلى مقاطعات هو الحاجة إلى الدفاع أو الغزو ، الديانة ، مقار العواصم الإدارية.

(٢) **عصر البطالمة والرومـــان :**

قسمت مصر إلى ثلاثة أقاليم :

- إقليم مصر السفلي
- إقليم مصر الوسطي
- إقليم مصر العليـــا

وقسم الإقليم إلى مراكز وقرى

وكان أساس التقسيم تدعيم السيطرة الإدارية على مصر وتحقيقاً لخدمـــة الأغـــراض الاستعمارية .

(٣) **العصر الإسلامي :**

احدث الولاة في مصر الإسلامية تعديلات في التقسيمات الإداريـــة فقســمت مصر إلى ٨٠ قسماً أو كورة وقسمت الكورة إلى قرى (٢٠٠٠ قرية). وعندما استقلت مصر بعد الدولة العباسية وأصبح يحكمها خليفة مستقل قلل من عدد الكور فأصبح ٢٢ كوره في عهد الفاطميين وذلك رغبة في تجميع السلطة في يد الخليفة . وفي عصـــر المماليك وصل عدد الكور إلى ١٩.

وكان الأساس في التقسيم هو إعمال الشريعة الإسلامية في جمع الخـــراج والجزيـــة مباشرة من أصحابها من أعلى المستويات إلى أدناها.

(٤) **العصر العثماني**

قسمت مصر إلى سنجقيات عددها ١٥، تسعه بالوجه البحري وسته بالوجـــه القبلي وكان أساس التقسيم ولاء السنجقيات للدولة العثمانية وحفـــظ الأمـــن وحســم المنازعات وحماية الفلاحين من سطو البدو وحماية الملتزمين بجباية الضرائب

(٥) **عصر الحملة الفرنسية :**

أبقت الحملة الفرنسية على التقسيم الإداري العثماني مع تغيير أسم سنجقيه إلى مديرية، وعين على المديريات مجالس مديريات تسهر على راحتها إلا أن رأي هـــذه

المجالس كان استشاريا ولما جاء كليبر خفض عدد المديريات إلى سته فقط (٤ بالوجه البحري، ٢ بالوجه القبلي) ومحافظتين هما القاهرة والاسكندرية.

(٦) فترة حكم محمد على :

قسم محمد على مصر إلى مديريات والمديرية إلى مراكز والمراكز إلى اخطاط والأخطاط إلى قرى (٤ مديريات في الوجه البحرى ، و٣ مديريات في الوجه القبلي) و٥ محافظات هي القاهرة ، الإسكندرية ، رشيد، دمياط، والسويس وأطلق أسم محافظ على حكام هذه المحافظات .

(٧) فترة الاحتلال البريطاني :

صدر أول قانون بإنشاء مجالس المديريات عام ١٩٨٣ ومنحت الشخصية الاعتبارية ، وبعض الامتيازات الأخرى وتم إعادة التقسيم إلى ٧ مديريات بالوجه البحري، ٧ مديريات أخرى بالوجه القبلي بالإضافة إلى ٤ محافظات هي القاهرة والإسكندرية ودمياط والقنال واعتبرت الصحراوات المصرية (الشرقية والغربية) مناطق عسكرية.

(٨) العصر الحديث

صدور دستور مصر لسنة ١٩٢٣ ونصت المادة ١٣٢ منه على اعطاء الشخصية الاعتبارية للمديريات والمدن والقرى.

هذا وقد صدر القانون رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم مصر إلى وحدات إدارية ، محافظات - مدن - قرى وتحديد بمكان المحافظات عقب صدور القانون رقم ١٢٤ بشأن نظام الإدارة المحلية واللائحة التنفيذية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ وبلغ عدد المحافظات ٢٦ محافظة وأعطيت للوحدات الإدارية الشخصية الاعتبارية. كما حدد نطاق محافظات مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر بقانون رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١.

٢/٢- تقييم خبرة مصر في التقسيم إلى وحدات إدارية

من العرض التاريخي السابق لتطور التقسيم الإداري في مصر يتضح أن التقسيم الإداري الحالي هو امتداداً لنفس التقسيم منذ عهد الفراعنة ، وقد أستمر هذا التقسيم مع اختلافات بسيطة على مدى ٥٠ قرناً وذلك مع تغيرات في المسميات ومع اختلاف دواعي

التقسيم من عصر لأخر : دواعي الأمن ودواعي الولاء للسلطة المركزية، سهولة تحصيل الضرائب.
وكان هذا يتمشى مع طبيعة الحياة في ذلك الوقت حيث كانت الدولة تنحصر مسئولياتها فقط في حماية الوطن من الغزو الخارجي وتحقيق الأمن الداخلي.

ويلاحظ أن التقسيم في كل الأزمنة السابقة كان ينمو رأسيا بجوار النيل ولم يكن هناك امتدادات للصحراء، غير انه يتضح من هذا التقسيم الإداري عدم عدالته فهناك وحدات شاسعة وكثافتها السكانية ضئيلة، ووحدات أخرى صغيره وكثافتها السكانية عالية جداً . هذا بالإضافة إلى أنه هناك وحدات تتمتع بثروات ومساحات كبيره وغير مسكونه ووحدات أخرى محرومة من كل شئ وبها تكدس سكاني.

ومما سبق يتضح انه يجب إعادة تقسيم مصر على أساس أفقي عرضي بحيث يقسم الحيز إلى أقاليم كبيره تتمتع باكتفاء ذاتي اقتصادياً واجتماعياً.

غير انه يجب الفصل بين مفهوم عملية التقسيم من اجل التنمية ومفهوم التقسيم الإداري ، فهناك اختلافات في المفاهيم العلمية لكل منهما، كما أن لكل منهما دور حسب التعريف . فالتقسيم الإداري يجب أن يخدم العملية الإدارية للمجتمع وهو يخضع لمعايير ولقوى سياسية واجتماعية وأمنيه داخلية وخارجية وقد لا يكون الأنسب لعملية التنمية بل قد يعوقها في بعض الأحيان.

٣/٢- محاولات تقسيم مصر إلى أقاليم :

بعد تطبيق نظام الإدارة المحلية في مصر عام ١٩٦٠ واثناء عمليات التنمية ظهر ان المحافظات بحدودها الإدارية الحالية لا تمثل مجتمعات يسهل تطبيق أسلوب التخطيط عليها من أجل تنميتها. لذلك كان هناك ضرورة لتقسيم مصر إلى وحدات أكبر أي أقاليم يمثل فيها الإقليم وحدة طبيعية اجتماعية اقتصادية . لقد بدأ فكر التقسيم بصدور القرار الجمهوري بإنشاء مشروع التخطيط الإقليمي بأسوان عام ١٩٦٤ لمواكبة مشروع السد العالي وتحقيق تنمية إقليمية حقيقية وقد صدر القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الإدارة المحلية وقد نص على جواز إنشاء وحدات إقليمية تضم عدد من المحافظات ، وتلاه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ليؤكد ذلك بل بدأت فكرة " نحو خريطة جديدة لمصر" هذا ولتحقيق ذلك بذلت محاولات من بعض الأفراد والهيئات لتقسيم الدولة إلى أقاليم منها:-

(١) قام بعض الكتاب أمثال أحمد بهاء الدين وشاركه عدد من الأساتذة والمتخصصين بنشر مجموعة من المقالات ركزت على أهمية اختصار عدد المحافظات من ٢٥ محافظة إلى عشرة محافظات على الأكثر تشكل فيما بينها أقاليم متجانسة . وقد أستند ذلك إلى أن هدف نظام الإدارة المحلية " لا يمكن أن يتحقق في ظل هذا التقسيم المبالغ فيه للحيز إلى وحدات صغيره.

(٢) وقد قام د٠العشرى حسين درويش بتقديم اقتراح للتقسيم يقوم أساساً على عملية الدمج بين المحافظات حيث أن ذلك سيساعد على تحقيق التنمية الإقليمية ويتضمن تقسيم الجمهورية إلى ٦ أقاليم : إقليم القاهرة الكبرى ، الإقليم الشرقي، إقليم الدلتا، الإقليم الغربي، إقليم مصر الوسطي ، إقليم مصر العليا.

(٣) وقد قسمت الجمهورية إلى ستة مناطق إقليمية في مؤتمر المحافظين سنة ١٩٦٨، على أساس أن كل منطقة تضم محافظات متجانسة ومتشابهة وروعي في هذا التقسيم الوحدة الجغرافية وتجانس الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية داخل المحافظات التى تضمها والتكامل الاقتصادي لكل منطقة وأن يضم كل منها على الأقل مركز من مراكز الإشعاع الحضاري (مدينة كبرى أو جامعة).

(٤) والاقتراح المقدم من د٠أحمد خالد علام يقضى بتقسيم مصر إلى ٨ أقاليم: إقليم القاهرة الكبرى، إقليم الإسكندرية ، إقليم قناة السويس ، إقليم الدلتا، إقليم شمال الوجه القبلي، إقليم جنوب الوجه القبلي، إقليم مطروح ، إقليم الوادي الجديد.

(٥) أما الاقتراح المقدم من لجنة تخطيط القاهرة الكبرى د٠طاهر الصادق فهو يدعو أيضا إلى تقسيم مصر إلى ٨ أقاليم : إقليم القاهرة الكبرى ، إقليم الإسكندرية ، إقليم الدلتا ، إقليم الصعيد الأوسط، إقليم الصعيد الأعلى، إقليم سيناء، إقليم الصحراء الغربية.

(٦) والاقتراح المقدم من مشروع تخطيط إقليم أسوان (د٠عبد الرزاق عبد المجيد) قسم مصر إلى ستة مناطق: منطقة القاهرة الكبرى، منطقة الدلتا، المنطقة الشرقية، المنطقة الغربية، المنطقة الوسطى، المنطقة الجنوبية).

(٧) الاقتراح المقدم من وزارة التخطيط (د٠إبراهيم حموده) قسم مصر إلى ستة أقاليم : إقليم القاهرة، إقليم الإسكندرية ، إقليم الدلتا الوسطي، إقليم قناة السويس ، إقليم الصعيد الأوسط، إقليم أسوان.

(٨) الاقتراح المقدم من د٠محمد رياض قسم مصر إلى ٨ أقاليم.

هذا وقد كانت جميع هذه المحاولات العلمية محاولات جيدة من جانب المهتمين بـــهذا التقسيم، ولكن كانت الأهداف مختلفة، وإن إتفقت جميعها على أن الوحدات الإداريـــة الحاليـــة وحدودها لا تساعد على التنمية وتطبيق أسلوب التخطيط الإقليمي ، وجاءت معظمها في شكل تجميع لعدد من المحافظات المتجاورة.

٤/٢- محاولات التقسيم إلى أقاليم تخطيطية للتنميـــة

قامت الأمانة العامة للحكم المحلي في شهر أغسطس عام ١٩٧٤ بعمل دراسات لتقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية كان نتيجتها تقسيم مصر إلى ٦ أقاليم ، وهي: إقليـــم القـــاهرة الكبري، إقليم شرق الدلتا، إقليم الدلتا، إقليم غرب الدلتا، إقليم شمال الوجه القبلي ، إقليم جنوب الوجه القبلي. وقد تم هذا التقسيم على ضوء مجموعة من المعايير.

هذا وفي نهاية عام ١٩٧٤ قدم وزير التخطيط في ذلـــك الوقـــت اقتراحـــاً بتقســـيم الجمهورية إلى ١٠ أقاليم هي : إقليم القاهرة، إقليم جنوب الدلتا، إقليم شمال الدلتا، إقليم القناة ، إقليم سيناء، إقليم الإسكندرية، إقليم شمال الصعيد، إقليم جنوب الصعيـــد ، إقليـــم الصحـــراء الغربية، إقليم الوادي الجديد. وفي هذا التقسيم لم يتم الالتزام ببعض المعايير التى طبقت فـــي المحاولة الأولي رغم أن هذا التقسيم قد بني على أسس هامة وهى مراعاة الحـــدود الإداريـــة بقدر الإمكان ووحدة المهام التخطيطية، والوحدة الطبيعية للإقليم والتجانس الاجتماعي.
ثم قدم وزير التخطيط تقسيماً آخر راعي فيه عدد من الاعتبارات أهمها عدم المساس بـــالحدود الإدارية وإبراز المناطق ذات الطبيعة الخاصة والربط بين السواحل وبين أي من مناطق النمو الجديدة. والأقاليم التسعة المقترحة هي : إقليم القاهرة ، إقليم الإسكندرية ، إقليم وسط الدلتـــا، إقليم قناة السويس، إقليم سيناء، إقليم مطروح ، إقليم الصعيد الأوسط ، إقليم الوادي الجديـــد، إقليم جنوب الصعيد.

وبتحليل المحاولات الثلاثة الأخيرة للتقسيم يتبين وجود اتفاق على أغلب الأقاليم كمـــا نجد أنه يوجد بعض الخلاف. ففي المحاولة الأولي والثالثة هناك الـــتزام بـــالحدود الإداريـــة باستثناء محافظة البحر الأحمر التى اقترح تقسيمها.

أما المحاولة الثانية فلم تلتزم بالحدود الإدارية في كثير من الأقاليم وقامت بضم جزء من محافظات إلى محافظات أخرى، كذلك أقتصر في تشكيل إقليم القاهرة الكبرى على المناطق الحضرية والكتلة العمرانية انعزالاً عن باقي أجزاء محافظتي الجيزة والقليوبية.
كذلك جزأ الاقتراح الثاني والثالث سيناء إلى جزئين أحدهما تابع لمنطقة القناة والآخر تابع لإقليم سيناء.

ومن استعراض المقترحات الخاصة بتقسيم مصر إلى أقاليم يتضح أن هذه الاقتراحات تجمع على رأي موحد بالنسبة للمنطقة الآهلة بالسكان (الدلتا، الوادي) حيث قسمت هذه المناطق إلى أقاليم تكاد تكون متشابهة ولكن التباين ظهر بالنسبة للمناطق الصحراوية (سيناء والبحر الأحمر والصحراء الشرقية والغربية).

ويلاحظ في تقسيم الجمهورية إلى أقاليم، أن الإقليم في معظم الحالات يشمل أكثر من محافظة. وهو بذلك يعتبر مستوى رابع للوحدات الإدارية (محافظة - مدينة - قرية).

كما اختلفت هذه المحاولات في بعض النقاط منها مسميات التقسيمات فالبعض أطلق عليها مناطق أو أقاليم ثانوية، ومناطق ذات اعتبارات خاصة ويلاحظ أن هناك فكر موحد بين الاقتراحات لبعض المدن الكبرى والدلتا والوادي واختلفت لبعض أقاليم الدولة الأخرى.
بالنسبة للقاهرة أجمعت كل الاقتراحات على جعلها إقليم، وبالنسبة للإسكندرية اتفقت بعض الاقتراحات على جعلها إقليم والبعض الآخر ضمها إلى إقليم مطروح.

بالنسبة لمدن القناة البعض اعتبرها إقليم والبعض ضم إليها محافظات سيناء وشمال البحر الأحمر والشرقية.

وبالنسبة لمحافظات الدلتا فقد أجمعت كل الاقتراحات على جعلها إقليم مع فصل البحيرة وضمها لإقليم مطروح.
وبالنسبة لمحافظات الوجه القبلي فإن البعض قسمها إلى اقليمين شمال وجنوب الوجه القبلي والبعض قسمها إلى ٤ أقاليم.

هذا وقد قامت وزارة الحكم المحلي بتكوين لجنه لدراسة وتحليل وتقييم الاقتراحات المتوافرة بتقسيم الجمهورية إلي أقاليم. ولقد تبلورت في تحديد مشروع للتقسيم صدر بمقتضاه قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية وإنشاء لجان وهيئات التخطيط الإقليمي (ملحق) وجاء التقسيم في شكل ٨ أقاليم تم تحديدها

على ضوء مجموعة من المعايير وقد تم تضمين هذا التقسيم في الفصل الثالث ، المادة ٧،٨،٩ قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩. (أنظر الخريطة والملحق) .

٥/٢ تقييم تجـربة التقسيم الصادر بموجب القرار الجمهوري ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧

بدراسة التقسيم الذى صدر بموجب القرار الجمهوري وجاء النص عليه صراحة فـي قانون الإدارة المحلية يتضح الكثير من نقاط النقد التى ترد عليه منها:-

١- الأقاليم الثمانية التى تم التقسيم إليها، لم تأخذ الاهتمام الكافي من الناحيـة التطبيقيـة. حيث كان أهم المعايير التى طبقت في هذا الشأن هو " عدم المساس بالحدود الإداريـة القائمة للمحافظات " وبناء على هذا جاءت محافظة مطروح منفردة في شكل إقليم ثـم تبين عدم ملاءمة ذلك فتم ضمها إلى إقليم الإسكندرية وتم تعديل التقسيم إلى ٧ أقاليم.

٢- اختلفت رؤية أعضاء اللجنة التى شكلتها وزارة الحكم المحلي فـي وقـت دراسـة مقترحات التقسيم المقدمة (عام ١٩٧٧)، فكان الهدف هو التقسيم إلى أقاليم تخطيطيـة وعندما تبين أن التقسيم إلى ٨ أقاليم غير مناسب للتخطيط صدر القرار بأنه يقسم إلـى أقاليم اقتصادية. ورغم ذلك فأنه أيضا يرد نقد كبير على التقسيم الاقتصادي إذ أن إقليم مثل مطروح لا يشكل هيكل اقتصادي مناسب ، وليس له خصائص ادائية اقتصاديـة معينه ، وليس به سوى بعض موارد البترول والغاز الطبيعي وهي مـوارد سـيادية ونشاط استخراجي ضئيل بالنسبة لبقية عوامل النمو الاقتصادي والاجتمـاعي. هـذا بالإضافة إلى ضعف البنيان الاقتصادي أيضا لإقليم أسيوط المكون مـن محـافظتي أسيوط والوادي الجديد.

٣- شاب التقسيم نقد كبير من ناحية المساحات فإقليم مطروح وإقليم أسيوط من الأقـاليم الكبيرة (شاسعة) المساحة ، وإقليم الدلتا وشمال الصعيد أقاليم صغيرة نسـبياً مقارنـة بمطروح وأسيوط.

٤- لم يراعي التقسيم قدر من التنسيق في عدد ومساحة كل وحدة إدارية (محافظة) داخـل كل إقليم ، فهناك إقليم ذو محافظتان وإقليم آخر من ٦ محافظات ، بـل كـان إقليـم مطروح يتكون من محافظة واحدة.

٥- كان من نتيجة التقيد بحدود المحافظات الحالية أن دخلت محافظات في حدود أقاليم أخري مثل امتداد محافظة البحيرة بإقليم الإسكندرية حتى محافظة الجيزة بإقليم القاهرة، وكذلك وجود جزء من محافظة الوادي الجديد (الواحات البحرية) ضمن إقليم القاهرة (محافظة الجيزة).

٦- لم يتم التأكيد على توفير مركز نمو أو قطب نمو في جميع الأقاليم الثمانية وجاء ذلك صارخاً في إقليم مطروح ، وكذلك إقليم أسيوط.

٧- كان من النقاط الجيدة التى تحسب لهذا التقسيم أنه أنشأ لجنة عليا للتخطيط الإقليمي (آلية قرارية) ، وكذلك هيئة للتخطيط الإقليمي تتبع وزير التخطيط. ولكن للأسف الشديد لم تصدر بقية القرارات المنظمة لعمل الهيئة وعلاقتها بوحدات الحكم والإدارة المحلية وتبعية موظفيها وهيكلها التنظيمي ، وتوضيح دورها الأساسي في عملية التخطيط الإقليمي. فعلي سبيل المثال لم يصدر قرار من وزير التخطيط بتطبيق المادة ٩ من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والتعديلات التى تمت عليه.

٨- لم يقم القرار الجمهوري بالتقسيم كذلك بتحديد آلية للمعلومات اللازمة للقيام والمساهمة في عملية التخطيط، وكان رئيس هيئة التخطيط الإقليمي يلجأ إلى وزارة التخطيط لمساعدته في جمع المعلومات المكلف هو بتجميعها من محافظات الإقليم.

٩- لم يقم القرار الجمهوري بإعطاء مهلة (فتره تمهيدية) لتدريب الكوادر الفنية التخطيطية اللازمة وتحديد بعض الامتيازات لها تشجيعاً لقيامها بهذا العمل الجديد .

هذا وقد تنبه السادة المسئولون عن التخطيط والإدارة المحلية بأهمية تقسيم الحيز إلى أقاليم جديدة، فصدرت توصيات مؤتمر الحكم المحلي الثاني بإعادة التقسيم بقرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء سنة ١٩٨٦ وتكوين لجنة لتحقيق هذا التقسيم ، ولكنها للأسف لم تكمل عملها بعد أن وصلت لبعض البدائل الأولية.

إن أحد العقبات الرئيسية التي واجهت الاقتصاد المصري هي افتقار المخطط لوجود أي أساس إقليمي يعمل من خلاله على صياغة الأهداف الإقليمية للخطط القومية المختلفة. إن التقسيم الإداري لمصر إلى محافظات لا يصلح أساساً لتقسيم الجمهورية إلى أقاليم تصلح نواه للتخطيط الإقليمي. إذ أن هذا التقسيم الإداري إنما هو تقسيم تاريخي قام أساساً لحفظ الأمن وجباية الضرائب والأموال الحكومية ولا يحقق الوحدة الإقليمية المثلى من حيث توافر

الكفايات اللازمة للقيام بأعباء التخطيط الفنية المتشابكة ولا التكامل الاقتصادي الذي يوفر قدرا ضرورياً من الموارد اللازمة لإمكان صياغة خطة إقليمية وتنفيذها.

إن قيام مصر بخطوات كبيره وجاده في سبيل الإصلاح الاقتصادي بـــهدف تحقيــق تنمية كبيره لسكان مصر اللذين يزيدون سنوياً بأكثر من مليون نسمه في وجـــود ٩٥% مـــن أرض خالية من أى أنشطة إنتاجية تتطلب جدية العمل في زيادة الحيز المأهول إلى ٢٥% كما جاء بوثيقة مصر والقرن ٢١ وفي ظل التحول إلى اقتصاديات السوق والتخطيط التأشـــيرى وبالمشاركة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وما يحتاجه ذلك من تحديد مواقـــع توطن للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في مناطق محدده في إطار خطة لاستخدامات الأراضي في إطار تخطيط إقليمي شامل يبدأ من المستوى الأدنى، وتكون الأداة الأساسية التي تسهل هذا العمل الكبير بأهدافه النبيلة في تنمية مصر هو تقسيم إقليمي جيد يقوم على أســـس علمية.

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم (٤٩٥) لسنة ١٩٧٧
بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية
وإنشاء هيئات التخطيط العمراني

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها،

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي.

المادة الأولى:

تقسيم جمهورية مصر العربية إلى الأقاليم الاقتصادية الآتية وفقاً للحدود الموضحة بالخريطة المرفقة:

(١) **إقليم القاهرة:** وعاصمته القاهرة ويشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية.

(٢) **إقليم الإسكندرية:** وعاصمته الإسكندرية ويشمل (الإسكندرية - البحيرة - منطقة النوبارية).

(٣) **إقليم الدلتا:** وعاصمته طنطا ويشمل محافظات (المنوفية - الغربية - كفر الشيخ- دمياط - الدقهلية).

(٤) **إقليم قناة السويس:** وعاصمته الإسماعيلية ويشمل محافظات (سيناء - بورسعيد- الإسماعيلية - السويس - الشرقية - الجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس).

(٥) **إقليم مطروح :** وعاصمته مطروح ويشمل محافظة مطروح.

(٦) **إقليم شمال الصعيد:** وعاصمته المنيا ويشمل محافظات (بنى سويف - المنيا - الفيوم- جزء من شمال محافظة البحر الأحمر).

(٧) **إقليم أسيوط:** وعاصمته أسيوط ويشمل محافظتي (أسيوط - الوادي الجديد).

(٨) **إقليم جنوب الصعيد:** وعاصمته أسوان ويشمل محافظات (سوهاج - قنا - أسوان - ال جزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر).

المادة الثانية :

تنشأ بكل إقليم لجنة عليا للتخطيط الإقليمى يشرف عليها الوزير المختص بالحكم المحلي وتشكل كل منها على الوجه الآتى:-

- محافظ عاصمة الإقليم رئيساً
- محافظوا المحافظات المكونة للإقليم.
- رؤساء المجالس المحلية للمحافظات المكونة للإقليم.
- رئيس هيئة التخطيط الإقليمى (أمينا عاما للجنة).
- ممثلوا الوزارات المختصة ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص.

وتختص بما يأتى:-

(١) إقرار الأولويات التى تقترحها هيئة التخطيط الإقليمى والتى تتخذها هذه الهيئة أساسا فى وضع بدائل لخطة الإقليم وذلك على ضوء الموارد المتاحة محليا ومركزيا.

(٢) إقرار أحد بدائل الخطة الإقليمية المقترحة من هيئة التخطيط الإقليمى.

(٣) إقرار التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة.

(٤) استعراض تعديلات تقترحها هيئة التخطيط الإقليمى فى الخطة وفقا للمشكلات التى تواجه تنفيذها مع اتخاذ إجراءات إصدار القرارات اللازمة بشأنها من وزير التخطيط وتبلغ ما تصدره اللجنة من قرارات إلى الوزير المختص بالحكم المحلي لبحثها مع وزير التخطيط تمهيداً لعرضها على اللجنة الوزارية للحكم المحلى واللجنة العليا للتخطيط.

المادة الثالثة:

تنشأ بكل من الأقاليم الاقتصادية هيئة للتخطيط الإقليمى تتبع وزارة التخطيط ويصدر بتنظيمها وتحديد العلاقة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بعد الاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلى وتختص بالآتى:-

١- دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلة للأقليم .

٢- القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد امكانيات وموارد الاقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطويرها واستخداماتها المثلى .

٣- اقتراح اتجاهات التنمية وخطوط التطور الاجتماعى فى الاقليم .

٤- ترجمة هذه الاتجاهات الى مشروعات مدروسة ومحددة .

٥- القيام بإعداد الكوادر الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث واعمال التخطيط على مستوى الاقليم .

٦- الاعداد للتخطيط الاقليمى فى ضوء الاولويات والمعايير التى تحددها اللجنة العليا للتخطيط الاقليمى وذلك بالاضافة الى متابعة تنفيذ الخطة عند إقرارها .

المادة الرابعة :

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٩٧(٢٧ أكتوبر سنة ١٩٧٧) .

وفيما يلى نبذة عن كل إقليم تعطى فكرة سريعه عنه ، كما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار الجمهوري وقت صدوره.

الأقاليم الاقتصادية المصرية

١- إقليم القاهرة الكبرى :

ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية . وتعداد سكانه حوالى ٩,١٥٠ مليون نسمة والأرض المنزرعة به حوالى ٤٩٠ ألف فدان .

والقاهرة اكبر تجمع عمرانى بمصر وهى عاصمة الدولة ومقر الحكومة المركزية وتتركز فيها الخدمات الاجتماعية الكبرى والانشطة الاقتصادية مثل جامعات القاهرة وعين شمس والأزهر والمستشفيات ودور الترفيه والثقافة وبيوت المال والصناعات الثقيلة . ولها مشاكلها الناتجة عن الزيادة السكانية السريعة (بما فيها الهجرة) كمشاكل الإسكان والنقل والمرافق والخدمات العامة .

أما محافظتي الجيزة والقليوبية فهي محافظات ذات بيئة زراعية .

٢- إقليم الإسكندرية :

ويضم محافظات الإسكندرية والبحيرة والمحافظة الجديدة المقترح إنشاؤها فى منطقة النوبارية وتعداد سكانه حوالي ٤,٦٠٠ مليون نسمة والأرض المنزرعة به حوالى ٨٣٥ ألف فدان وتعتبر الإسكندرية ثانى تجمع عمراني بعد القاهرة ولها طبيعتها الخاصة من حيث الصناعة والأعمال البحرية والتجارة العالمية والسياحة الداخلية .

ومشاكلها تكاد تماثل مشاكل القاهرة وان لم تصل إلى حدتها ٠

أما محافظة البحيرة والمحافظة الجديدة فالأولى بيئة زراعية والثانية بيئة صحراوية بها أراضى قابلة للإصلاح ٠

٣- إقليم قناة السويس :

ويضم محافظات مدن القناة الثلاث : (بورسعيد والاسماعيلية والسويس) ومحافظتي الشرقية وسيناء وجزء من محافظة البحر الأحمر (عبارة عن ساحل خليج السويس)٠ وتعداد سكانه حوالي ٣,٧٨٤ مليون نسمة والأرض المنزرعة به حوالي ٧٠٢ ألف فدان٠ وترتبط ترعة الإسماعيلية معظم محافظات هذا الإقليم والتي تشكل وحدة متكاملة من الناحية العسكرية وأغراض الدفاع - وتوجد به جامعة الزقازيق كما تتوافر فيه الثروات الطبيعية المختلفة فتوجد في سيناء الثروات المعدنية والبترولية والسياحية ومناطق استصلاح الأراضي والثروة السمكية ٠

كما تتميز مدن القناة بثرواتها الحضارية والملاحة الدولية - ومحافظة الشرقية ببيئتها الزراعية واحتمال التوسع الزراعى الأفقى عليها ٠

٤- إقليم الدلتا :

ويضم محافظات الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية ٠

ولقد روعي في التقسيم احترام الحدود الإدارية لهذه المحافظات - ويبلغ تعداد سكانه حوالي ٨,٢٤٠ مليون نسمة والأرض المنزرعة به حوالي ١,٩١٤ مليون فدان ٠

ويتميز الإقليم ببيئته الزراعية حيث تتوفر الزراعة التقليدية والخضر والفاكهة والثروة الحيوانية وتكثر به الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي - وتوجد به جامعتان وعدد من المدن الكبرى والمدن الصناعية ٠

ومشاكل الإقليم الأساسية تتمثل في شدة ضغط السكان على الأرض الزراعية وبدائية الطرق الزراعية وانخفاض إنتاجية الزراعة ومستوى المعيشة وسوء حالة التجمعات السكنيه من مدن وقرى ٠

٥- إقليم مطروح :

ويشمل محافظة مطروح بعد استقطاع جزء منها تقام عليه المحافظة الجديدة بمنطقة النوبارية - وتعداد سكانه حوالي ١٣١ ألف نسمه والأرض المنزرعة به حوالي خمسة آلاف فدان ويتميز الإقليم بكثافة سكانية منخفضة بجانب ثرواته الطبيعية المتعددة والممكن تنميتها مثل المناطق السياحية على امتداد شاطئ البحر الأبيض والمواني البحرية وتوليد الطاقة الكهربائية من منخفض القطارة وصناعة الكيماويات البترولية وغيرها من الصناعات الأخرى والأراضي المحتمل إصلاحها وزراعتها ٠

ويمكن لهذا الإقليم بعد تنميته ان يساعد فى تخفيف الضغط السكان عن إقليم الدلتا ٠

٦- إقليم شمال الصعيد :

ويضم محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وجزء من محافظة البحر الأحمر، وتعداد سكانه حوالي ٣,٩٥٧ مليون نسمة والأرض المنزرعة به حوالي ١,٠٣٢ مليون فدان٠ وهو إقليم زراعي تتوفر فيه الزراعة التقليدية والخضر والفاكهة والثروة الحيوانية وتقوم معظم صناعات الإقليم على ما تنتجه البيئة ٠

وتوجد به مجموعة من الكليات كنواة لجامعة وعدد من المدن المتوسطة ٠

ومشاكله تكاد تشابه مشاكل إقليم الدلتا - ويمكن التوسع الأفقي بـــه فـي الزراعة وامتداد العمران على الارض الصحراوية الممتدة على أطراف الوادي ٠

٧- إقليم أسـيوط :

ويضم محافظتي أسيوط والوادي الجديد وتعداد سكانه حوالي ١,٥٩٧ مليون نسمه والأرض المنزرعة به حوالي ٣٤٩ ألف فدان وان كان غالبية السكان والارض المنزرعة بـه تضمها محافظة أسيوط ٠

وتوجد بالإقليم جامعة أسيوط - أما عن مشاكله فبالنسبة لمحافظة أسيوط تكاد تشابه مشاكل إقليم الصعيد ٠ أما الوادي الجديد فهو عبارة عن مساحة هائلة تتكون من سلسلة من الهضاب تتخللها الواحات الخارجة والداخلة والفرافرة ٠ وتكثر بالوادي الجديد الثروات الممكن تنميتها مثل مناجم الفوسفات بأبي طرطور والأراضي الشاسعة الممكن إصلاحها وزراعتها واقامة تجمعات سكنية عليها تساعد على تخفيف ضغط السكان في الوادي ٠

٨- أقليـــم جنـــوب الصـــعيد

ويضم محافظات سوهاج وقنا وأسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحـــر الأحمـــر وتعداد سكانه حوالي ٤,١٥٦ مليون نسمة والأرض المنزرعة به حوالي ٦٦٤ ألف فدان..

يتوفر بهذا الإقليم الثروات الطبيعية المختلفة .. كخام الحديـــد .. الفوســفات ... المنجنـــيز... الكاولينا ... الجرانيت...

كما يوجد به السد العالي وينتج طاقة كهربائية حوالى ١٠ مليون كيلو وات سنويا..

ويمكن أن يصبح هذا الإقليم بعد تنميته من أكبر المراكز الصناعية في الدولة..

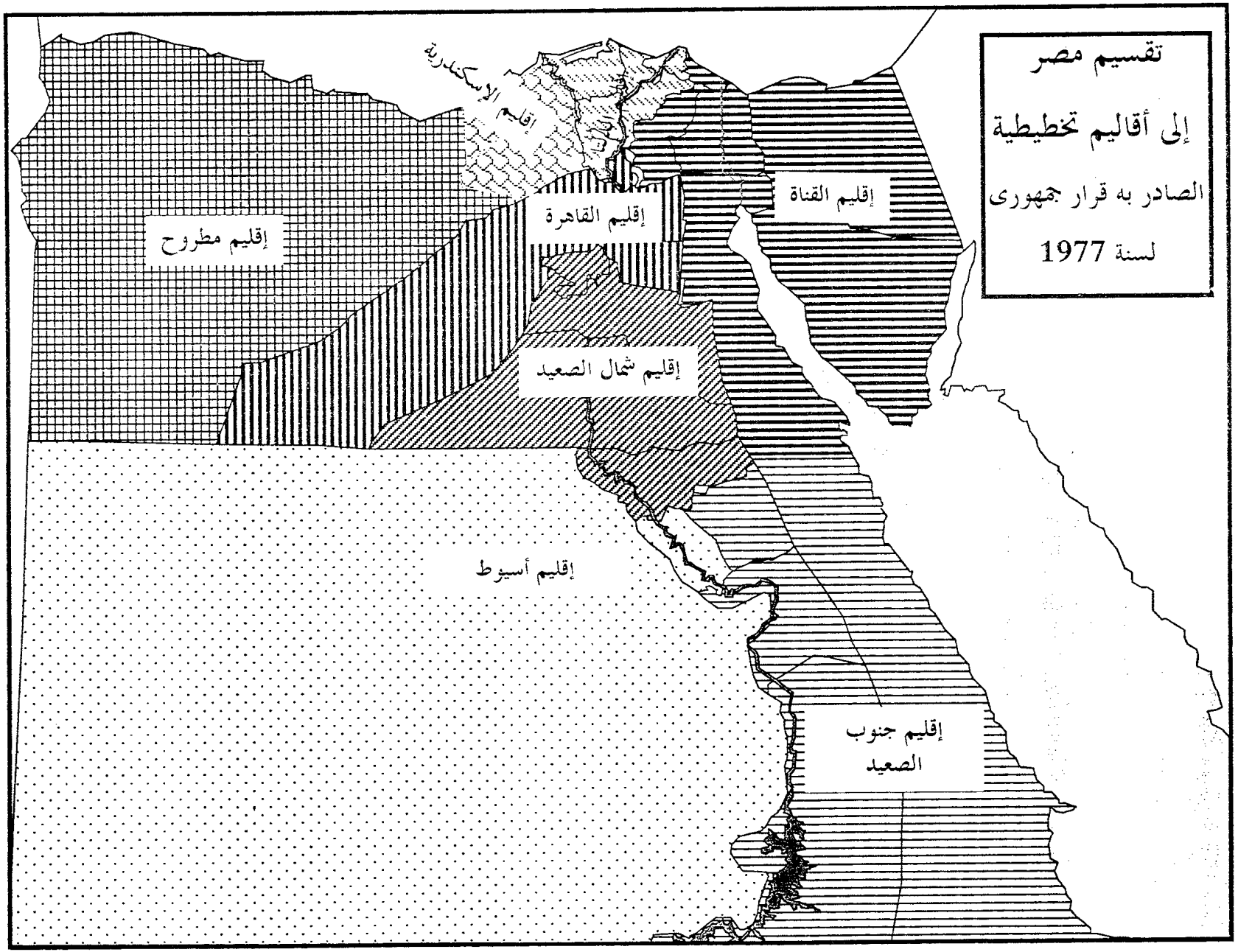
تقسيم مصر
إلى أقاليم تخطيطية
الصادر به قرار جمهورى
لسنة 1977
إقليم الإسكندرية
إقليم القاهرة
إقليم القناة
إقليم مطروح
إقليم شمال الصعيد
إقليم أسيوط
إقليم جنوب
الصعيد

الفصل الحادى عشر

محاولة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية

الفصل الحادي عشر

محاولة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية

١ - مقدمة :

تدخل مصر القرن الحادى والعشرين تحت مظلة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية العالمية الجديدة : حيث ثورة المعلومات والاتصالات والسماوات المفتوحة وسيادة النظام الديمقراطى الحر واقتصاديات السوق والمنافسة فى اطار حزمة من السياسات المالية والنقدية التى تدور فى اطار النظام العالمى الجديد وهذا كله يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لقد أصبح من الضرورى وضع تصور إستراتيجى شامل لعملية التنمية يضمن علاج المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى بالاضافة إلى دفع عملية التنمية إلى الآفاق المرجوة لها وخاصة زيادة مساحة المعمور المصرى وذلك بانتهاج سياسة قومية لتطوير وتنمية البنية الاساسية وخاصة شبكة النقل بمستوياتها المختلفة ونوعياتها بما يمكن من خلق طاقات انتاجية جديدة فى الحيز غير المأهول ، وذلك باستغلال الموارد المتاحة والممكنة وخاصة الاراضى الصالحة للزراعة حسب وفرة المياه ، واستغلال الثروة التعدينية والسياحية، واستغلال المكان الخالى باعماره بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية وحسن استغلالها وتوزيعها . إن هذه الجهود تتطلب وجود اطار عام لتخطيط هذه الجهود حسب أولويات محدده ، ولا يتسنى ذلك الا فى وجود تقسيم إقليمى جديد لتحديد وادارة وتنظيم تنفيذ الجهود التى سوف يتم تخطيطها وبالتالى التأكد من تنفيذها الجيد وتحقيق ثمارها للمواطنين.

٢ - إطار التقسيم أو محدداته

هناك عناصر أساسية تعتبر محددات أو أطار للتقسيم إلى أقاليم ، فالتقسيم ينم لمتغيرات ديناميكية قائمة ومستمرة ، وأهم هذه المتغيرات الآتى:

(١) المساحة والعناصر الطبيعية الاساسية للحيز المصرى

الحيز المصرى يعتبر شاسع المساحة مقارنة بالعديد من الدول، حيث تبلغ المساحة نحو مليون كم٢. وعلى النقيض من ذلك فان المساحة المأهولة والمستغلة تبلغ ٦,٥% فقط والباقى صحراء خالية من أى نشاط إنسانى مؤثر فى عملية التنمية ، وموقع مصر فى شمال

شرق قارة أفريقيا يضفى عليها أهمية موقعية بالغة، حيث تربط بين قارات العالم الثلاث الكبرى أفريقيا وأسيا وأوربا ، ويحيطها من الشرق والشمال البحر الأحمر والمتوسط وزادت أهمية موقع مصر باتصال البحر الأحمر بالبحر المتوسط بإنشاء قناة السويس .

وسطح أرض مصر مستو في معظمه ، وتنقسم مصر إلى أقاليم جغرافية متميزة ،هى: وادى النيل والدلتا والصحراء الشرقية، وشبة جزيرة سيناء والصحراء الغربية والتى بها مجموعة من الواحات (الأراضي المنخفضة). ويمتاز وادى النيل والدلتا بخصوبة التربة والزراعة ، وتمتاز الصحراء بوفرة الموارد الطبيعية ووجود خزان المياه الجوفى بالصحراء الغربية وصلاحية وخصوبة مساحات شاسعة للزراعة، فى حين تمتاز الصحراء الشرقية بانها منجم مصر للموارد الطبيعية من خامات مختلفة تبدأ من الفحم حتى الذهب .

أما العمران المصرى فهو يسير مع مسار النيل العظيم الذى له الفضل الأول والأخير على جميع سكان مصر الذين صانوه وقدروه على طول تاريخ مصر والمصريين ، وقد بدأ العمران يظهر فى الصحراء ولم تصبح الصحراء قيد على إنشاء المجتمعات الجديدة .
ومناخ مصر معتدل طول العام، وهو مناخ متميز إقليميا حيث الساحل الشمالى ، والساحل الشرقى ، ومنطقة سيناء وشمال مصر ووسطها ثم الجنوب مع وجود بعض الفروق الخفيفة. وتمتاز مصر بدرجة كبيرة من سطوع الشمس وامكانية استغلالها اقتصاديا وكذلك عنصر الرياح ، وهى تعانى نسبيا من قلة الأمطار ، ويغنيها عن ذلك كرم النيل العظيم .

(٢) الموارد البشرية المصرية : السكان وقوة العمل

مصر غنية بالبشر ، والانسان المصرى عظيم وذو حضارة فريدة ترجع إلى آلاف السنين وهى أم الحضارات وأغناها آثارا بفضل الانسان المصرى وعمله وفنه . ويعتبر العنصر البشرى أهم عناصر أحداث التنمية . لقد بلغ عدد سكان مصر حوالى ٦٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٢ وينتظر أن يصل عددهم ٩٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ ، ولكن يعانى هؤلاء السكان من عدة مشاكل :

- مشكلة ارتفاع معدلات النمو مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي.
- مشكلة انخفاض الخصائص السكانية وخاصة المستوى التعليمى والصحى والمهنى .
- مشكلة التوزيع حيث يتركز السكان فى نسبة بسيطة من بلادهم وبقية الأراضي خالية (صحراء) .

كما يبلغ حجم قوة العمل المصرية حوالى ٣٠% من سكان مصر، ويعانى قطاع القوى العاملة من ارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض معدل المساهمة فى قوة العمل وخاصة للإناث، وسوء توزيع القوى العاملة بسبب سوء توزيع السكان والأنشطة ، وانخفاض مستوى المهن ، وبدائية بعض الأنشطة الاقتصادية وانخفاض الإنتاجية . وهذه المشاكل تحتاج إلى حلول جذرية أولها فتح أنشطة اقتصادية واجتماعية جديدة لهولاء السكان وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة بجوار فرص العمل ، وثانيها تحريك جزء من هؤلاء السكان وقوة العمل إلى أماكن جديدة يتوفر بها فرص العمل والاقامة فى أقاليم جديدة . ولا يتسنى تحقيق ذلك دون وجود تقسيم إقليمي جيد .

(٣) رتم / معدل أداء التنمية خلال العقود السابقة

تركزت جهود التنمية خلال عقود التنمية السابقة فى منطقة الوادى والدلتا، وكان رتم التنمية أعلى نسبيا فى المناطق الحضرية وخاصة المدن الكبرى ، ولم يحظى الريف بنفس الاهتمام ، بل وكذلك المدن الصغرى ، وقد أدى تركز التنمية فى مركزى النمو الكبيرين القاهرة والاسكندرية إلى استقطابهما لجهود التنمية وزيادة حجمها بشكل كبير أدى إلى تدهور الحياة الحضرية وظهور العشوائيات بهما. لقد كان لتركيز الاستثمارات، وخاصة الاستثمار الصناعى فى القاهرة والاسكندرية وإلى حد ما فى منطقة قناة السويس أن نشأت مشاكل الفوارق والبطالة والهجرة الداخلية ...الخ. إن حل هذه المشاكل الآن لابد أن ينبع من منهجية إقليمية أساسية لا يتسنى تطبيقها بدون تقسيم إقليمى جيد لاغراض التخطيط للتنمية فى بعدها المكانى لخلق طاقة استيعابيه لجهود انمائية مؤثرة تتيح إستخدام الموارد المتاحة وتوظيفها بشكل جيد فى خلق اقاليم ذات طاقات نمو عالية تعظم النمو القومى ، وترفع مستوى دخل ومعيشة المواطن المصرى اينما كان على أرض مصر.

إن النهوض بالمناطق المكانية المميزة جغرافيا أو طبيعيا أو اقتصاديا وتنميتها حاليا ومستقبلا كل حسب موقعة وسماته وميزاته النسبية من خلال الاستغلال الكفء للموارد المتاحة والكامنة ، فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر تقسيم إقليمي مميز يساعد على الإدارة الإقليمية الرشيدة والفعالة فى التخطيط لجهود التنمية بما يحقق الكفاءة والعدالة معا.

٣- إختبار فروض الدراسة

طرحت هذه الدراسة فى مقدمتها ٣ فروض أو تساؤلات أساسية :

الفرض الأول : التقسيم الادارى الحالى لمصر كاف ويمكنه القيام بمهام التخطيط للتنمية فى بعدها المكانى فى المرحلة القادمة .

الفرض الثانى : يمكن تفعيل التقسيم الحالى إلى أقاليم (القرار ٤٩٥) لخدمة أغراض التخطيط فى المرحلة القادمة حسب معطياتها مع بعض التطوير.

الفرض الثالث: تحتاج مصر الى تقسيم الحيز المصرى إلى أقاليم لأغراض التخطيط للتنمية فى بعدها المكانى لتحقيق استغلال أكبر مساحة من الأرض فى التنمية، وتوليد دخول وفرص عمل للموارد البشرية المتزايدة .

وفيما يلى عرض لأسس اختبار تلك الفروض الثلاث:

أولا : إختبـــار الفرض الأول

لقد تباينت عملية رسم الحدود الادارية (التقسيم الإدارى) مع تعاقب النظم السياسية فـى مصر . حيث يهدف كل نظام إلى تحقيق أهداف محددة وان كل نظام له رؤية خاصة به ، بـل وفكر فى التقسيم الادارى ، سواء كان الهدف أو الفكر أو الرؤية تتم مـــن زاويـــة الأمـــن أو العدالة أو جباية الضرائب و تنفيذ مهام إدارية وسياسية محددة .

هذا ومع تزايد انخراط الدولة فى أداء الخدمات والقيام بوظائف جديدة حسب درجـــات التقـدم الاقتصادي والاجتماعي بل والسياسى . وعند قيام الثورة فى مصر عام ١٩٥٢ والتحول إلـــى النظام الجمهورى ، وبدأ تنفيذ أول خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صـــدر أول قـانون للإدارة المحلية (القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠) بهدف تحقيق إدارة محلية فعالة فـــى خدمـــة المواطن المصرى ورفع مستوى معيشته بتقديم الخدمات الأساسية اللازمة . وبموجـــب هـــذا القانون وما تلاه من قوانين على مدى الخمسين عاما الماضية ترسخ التقسيم الادارى المصـوى على الوجه الآتى :-

- تقسم مصر الى ٢٦ محافظة منـــها ٤ حضريـــة ، ١٧ ريفيـــة ، ٥ صحراويـــة وتقســم المحافظات الحضرية إلى أحياء .
- تقسم كل محافظة إلى عدد من المراكز .
- يقسم كل مركز إلى عدد من المدن والوحدات المحلية القروية (الريف)، وقد بلغ اجمـــالى عدد المدن ٢١١ مدينة ، ١١٣٣ وحدة محلية قروية تشرف على اجمالي القرى المصريـــة وعددها ٤٥٣٣[1]. والمستويات الإدارية ذات الشخصية الاعتباريـــة هـــى المحافظـــة ، الحـــى ، المركز، المدينة ، الوحـــدة القـــروية . وكل مســـتوى مـــن هذه المستويـــات له سلطة تنفيذية وأخرى شعبيـــة محليـــة للإشـــراف والمتابعـــة والرقـــابة.

---

[1] وزارة التنمية المحلية، التقسيم الإدارى لمحافظات جمهورية مصر العربية ، القاهرة، ٢٠٠٢.

شكل رقم (١)

التقسيم الإدارى لمحافظات مصر

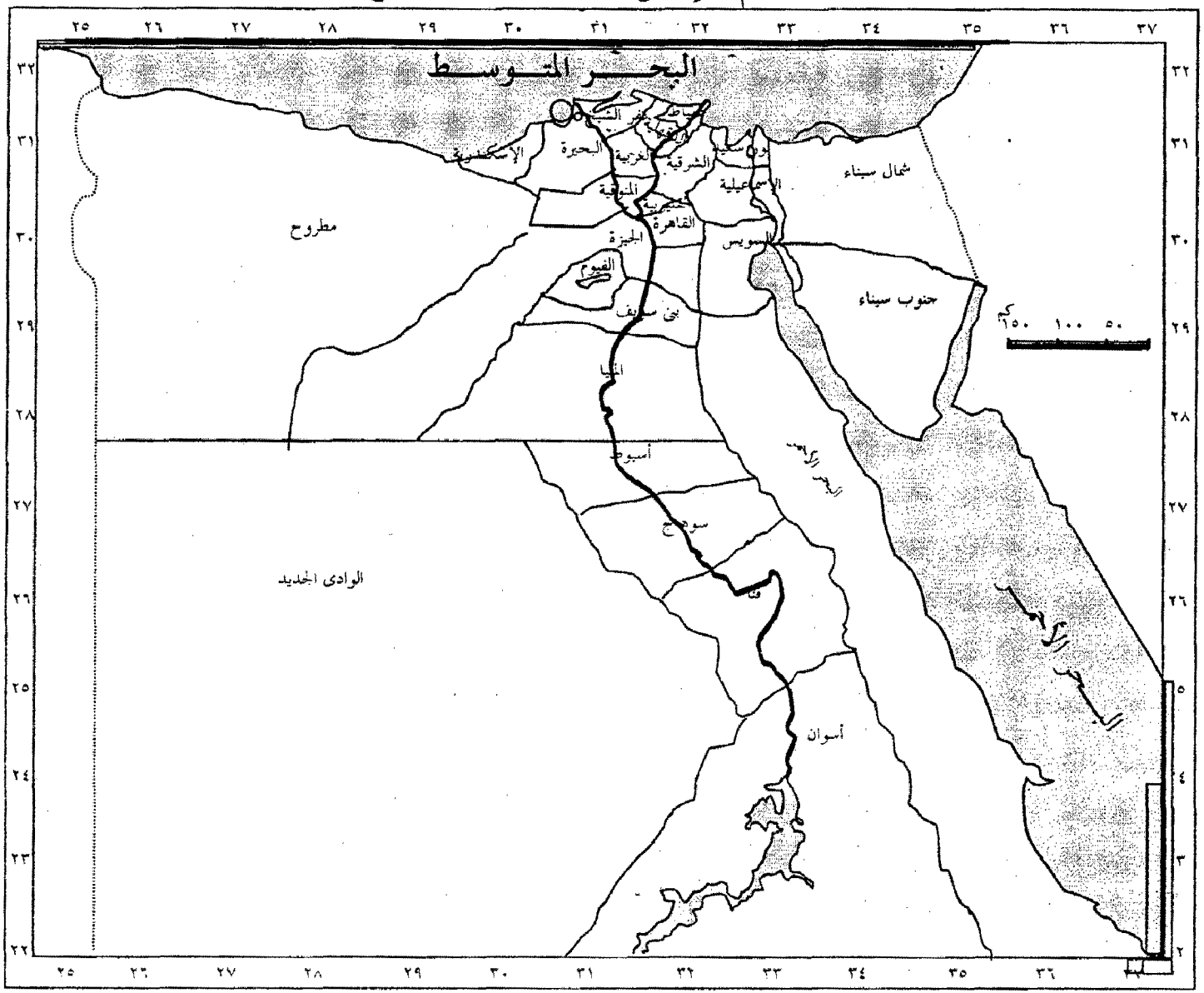

والتقسيم الإداري الحالى يرد عليه الكثير من النقد والذى يفقده القدرة على القيام بوظيفة التنمية وهى كالاتى:-

- التقسيم الرأسى أو الشريطى لمحافظات الوجه القبلى والموروث من العصور القديمة والذى كانت مبرراته الأساسية النشاط الزراعى، وتنظيم مناوبات الرى والأمن والادارة وجمع الضرائب . وترى كثير من الدراسات وآراء المواطنين بل والباحثين ضرورة امتداد هذه المحافظات عرضيا شرقا أو غربا، وضرورة أن تحظى هذه المحافظات بمنفذ بحرى ناحية الشرق بما يمكن من خلق أنشطة جديدة سياحية ، صيد، صناعة استخراجية ..الخ بجانب الزراعة ، وبالتالى إقامة مدن جديدة وموانى ومطارات وكل مايساعد على جذب السكان واعادة توزيعهم .
- محافظة البحر الأحمر والتى يبلغ طولها أكثر من ٨٠٠ كم ويرى الكثيرين تقسيمها إلى عدة محافظات، ويرى أخرين البقاء عليها للحفاظ على الوحدة الطبيعية / الجغرافية والساحل والصحراء والجبل كطابع فريد تختلف عن الطابع التقليدى وله سمات تنموية مختلفة عن محافظات الوجه القبلى الريفية الزراعية .
- بعض المحافظات صغيرة المساحة، والبعض الأخر شاسع المساحة وكلاهما يعانى من صعوبة استخدام الموارد المتاحة وتباين المساحة المأهولة فى كل منهما ويقترح بعض الباحثين ضرورة وجود ظهير صحراوى لبعض المحافظات التى تحتاج لتوسع ، ولذلك يجب تعديل التقسيم الحالى بما يسمح بوجود ظهير للتوسع عليه. ومن هذه الأمثلة :-
- ضم محافظة القليوبية للشرقية مع فصل الأجزاء الجنوبية من القليوبية وضمها للقاهرة
- ضم محافظتى الغربية وكفر الشيخ معا كما كان قبل ١٩٥٢ لوجود امكانية للتوسع شمالا
- ضم محافظتى الدقهلية ودمياط
- تعديل حدود محافظة المنوفية لتمتد فى الصحراء
- يقترح إنشاء محافظة جديدة داخل الصحراء تضم بعض الواحات وكذلك منخفض القطارة
- انشاء محافظة جديدة فى منطقة وادى النطرون
- إنشاء محافظة جديدة شرق القاهرة وتضم العبور والشروق والعاشر من رمضان
- انشاء محافظة جديدة فى القنطرة شرق وتقسيم سيناء إلى عدد محافظات
- انشاء محافظة جديدة فى منطقة توشكى وشرق العوينات
- انشاء محافظات فى المناطق الصحراوية عاصمتها المدن التوائم التى تم انشاءها في الصحراء مثل بنى سويف الجديدة ، المنيا وأسيوط .. الخ

تشير الآراء السابقة أن التقسيم الادارى الحالى ومايطرأ عليه من تغيرات غير جوهرية تخدم أهدافا غير التنمية مثل الانتخابات وقد أصبح قاصرا عن مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعاجزا عن الوفاء بجهود التنمية الحقيقية ، وحاجة السكان المحليين .

يضاف إلى ذلك أن الادارة المحلية (اللامركزية) لم تتمكن حتى الآن بعد ٥٠ سنة من القيام بتحمل تبعات الادارة بشكل جاد والتخطيط للتنمية والمشاركة فى اتخاذ القرار وتحمل المسئولية الكاملة بل تعتمد على الكثير مما تقدمه السلطات المركزية بل وتنتظره وليست لديها القدرة على المبادرة والقيام بوظيفة التنمية والتخطيط لها وتدبير الموارد المالية للاستثمار .
التقسيم الإداري الحالى لا يمكنه القيام بوظيفة التنمية نظرا لصغر مساحة الكثير من المحافظات وقصور الطاقة الاستيعابية لها أو استنفاذها . كما أن القليل من المحافظات ذات المساحة الشاسعة ليس بها سكان أو أنشطة للانتقال إليها. لذلك لابد من تقسيم إدارى جديد يعمل على :

- القيام بوظيفة التخطيط للتنمية بالاضافة الى الوظائف التقليدية.
- وجود مساحة مناسبة لاهى صغيرة ولاهى شاسعة.
- وجود قدر من الموارد الطبيعية والبشرية والضرورية كأساس للتنمية.
- وجود قدر من البنية الاساسية بشقيها الاقتصادى والاجتماعى.
- تحقيق الخروج بالسكان إلى مناطق جديدة بالصحراء وعدم البناء فوق الأرضى الزراعية.
- تحقيق التخلص من مشاكل الحدود بين المحافظات المتجاورة.

العرض السابق يوضح أن التقسيم الإدارى الحالى لا يمكنه القيام بمهام التخطيط لقصور كبير في التقسيم الحالى.

ثانياً: إختبار الفرض الثاني

صدر القرار رقم ٤٩٥ لسنة ٧٧ وضمن فيما بعد قانون الادارة المحلية ، وأصبح بذلك التخطيط للتنمية الاقتصادية أحد وظائف الادارة المحلية ضمنيا . وقد نص القانون على آلية للقيام بمهام التخطيط ، مواكبا بذلك القانون رقم ٧٠ لسنة ٧٣ بشأن إعداد الخطة ومتابعتها وبذلك تحدد للمره الأولى دور للتخطيط الإقليمي، واشارة رسمية لضرورة أخذ البعد المكانى فى الاعتبار ضمن الاطار العام لاعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . وقد قسم القانون مصر إلى ٨ أقاليم كبيرة فى شكل تجميع للمحافظات فى مجموعات وتم المحافظة على حدود المحافظات كما هى كمعيار أساسي، ولعدم نشوء مشاكل ادارية بين المحافظات

على الكيانات الإدارية بل وبين المسئولين عن ادارتها فى جميع المستويات من المحافظة حتى القرية الصغيرة . وقد طرأ تعديلان على التقسيم، الأول ضم إقليم مطروح إلى إقليم الاسكندرية فأصبح عدد الأقاليم ٧ ، ثم الثانى حيث قسمت محافظة سيناء إلى محافظتين فأصبح عدد محافظات إقليم القناة ٦ بدلا من ٥ محافظات . وفيما يلى بعض نقاط النقد التى ترد على التقسيم الحالى :-

(١) ضم اقليم القاهرة كامل محافظتى الجيزة والفليوبية، الأولى من الوجه القبلى والثانية من الوجه البحرى وكلاهما محافظتين ريفيتين، وكان الجدر بالتقسيم ضم الأجزاء الحضرية فقط المجاورة للقاهرة لتكوين اقليم حضرى كامل .

(٢) العاصمة : القاهرة تضخمت كثيرا ، ويقترح الكثيرين تقسيمها إلى مدن ، بل ينادى كثيرين بإنشاء عاصمة جديدة "سياسية" لمصر تنقل اليها جميع الهيئات الدولية ودواوين الحكومة والرئاسة ...الخ .

(٣)محافظة مطروح محافظة شاسعة المساحة تفتقر لوجود مدينة كبيرة، بل أن مرسى مطروح عاصمة المحافظة هى مدينه صيفية فقط .

(٤) يتبع محافظة الجيزة منطقة الواحات البحرية بسبب وجود خط نقل الحديد إلى حلوان . ويرى البعض انشاء محافظة جديدة فى وسط الصحراء تضم الواحات معا .

(٥) محافظة البحر الأحمر هى المحافظة الوحيدة التى تم تقسيمها بين ثلاثة أقاليم فى حين أن جزء كبير منها أيضا يواجه اقليم أسيوط . ويرى البعض تقسيمها إلى ٣ محافظات بينما البعض يرى بقاءها وحدة واحدة متميزة .

(٦) محافظة الوادى الجديد ضمت لاسيوط بسبب الطريق البرى الذى يربطها بأسيوط في حين أنها أقرب إلى اقليم جنوب الصعيد حيث تواجه ثنية قنا مباشرة وكذلك وجود الخط الحديدى الذى يربط أبو طرطور بساحل البحر الأحمر عند سفاجا .

(٧) يرى البعض ضم الواحات البحرية إلى المنيا وليس الجيزة .

(٨) يرد نقد كبير على أقليم القناة من ناحية صغر مساحة بورسعيد . كما تم ضم المحافظات الثلاث بورسعيد والاسماعيلية والسويس جزء من الضفة الشرقية للقناة لتنمية سيناء فلم تستفد سيناء واستفادت المحافظات الثلاث .

(٩) يرى البعض ضم سيناء الجنوبية مرة أخرى إلى سيناء الشمالية وتصبح محافظة واحدة (وحدة واحدة) ويرى البعض تقسيم سيناء إلى ٣ محافظات بعد وصول المياه إلى وسط سيناء لرى الأراضي القابلة للزراعة مع اعتبار إنها إقليم واحد متكامل .

(١٠) محافظات الصعيد تعانى من عدم التكافؤ فى مساحتها وأطوالها والأراضي الزراعية المتاحة بل وعدد السكان.

لقد أصبح التقسيم الحالى غير ذى جدوى أو محتوى بعد ان مر عليه ٢٥ عاما ، ولم تحاول السلطات المحلية فى أى من الأقاليم تفعيل دور هيئة التخطيط الاقليمى أو عقد اجتماعيين متتاليتين للجنه العليا للتخطيط الاقليمى ، هذا بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التى تمت خلال ربع القرن الماضى وغيرت شكل الحيز المصرى، بل وما يتم حاليا من تغيرات فى ظل معطيات النظام العالمى الجديد وخاصة منظمة التجارة والعولمة والمنافسة ومتطلبات تحديث مصر للمشاركة الاوربية والاتفاقيات المتعددة التى ترتبط بها مصر.

والعرض السابق لأوجه القصور المختلفة فى التقسيم الحالى مشيرا الى عدم امكانية تفعيله أو العمل به وبالتالى عدم إمكانية تحقيق الفرض الثانى .

ثالثا :- الفرض الثالث محاولة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية:

أصبح أمام هذه الدراسة بعد رفض الفرض الأول والثانى أن تقوم بمحاولة لتقسيم مصر إلى اقاليم تخطيطية، فالحيز المصرى فى حاجة ماسة إلى جهود تنمية كبيرة وطويلة الأجل لإعمار أكبر قدر من المساحة بالسكان والأنشطة والعمران واستغلال الموارد وليس ذلك بالسهل ، في ظل عدم تطبيق أسلوب التخطيط الاقليمى وآداته الأولى وجود تقسيم إقليمي لأغراض التخطيط، وفيما يلى معايير وأسس التقسيم التى يجب تطبيقها .

٤- المعايير الكمية للتقسيم

(١)**عدد الأقاليم** : تشير معظم الأسس النظرية والعملية التى طبقت فى تجارب التقسيم السابقة: أن عدد الأقاليم لا يزيد عن ١٠-١٢، ولا يقل عن ٤-٥ أقاليم مع إمكانية وجود بعض مناطق خاصة لاسباب معينة .

(٢) **عدد سكان الاقليم** : عدد سكان الاقليم يرتبط أيضا بمعياريين آخرين هى الكثافة السكانية، وبالتالى معيار المساحة ثم الجزء النشط من سكان الإقليم أى قوة العمل المساهمة فى النشاط الاقتصادى الانتاجى .

فى اطار هذه القيود فان عدد سكان اقليم ما يتراوح ما بين ١-٣ مليون نسمة يصبح جيدا حتى لا يتكدس بالسكان فى حالة مساحة صغيرة، وكذلك

توفر قوة عمل في حدود ٣٠% من السكان ليصبح حجم قوة العمل من ٣٥٠ ألف فرد إلى ١ مليون فرد فى حالة الإقليم الكبير. هذا مع بعض الاستثناءات فى حالة وجود إقليم معظم وحداته الداخلية صحراء خالية .

(٣) **مساحة الإقليم** : تبلغ مساحة مصر نحو مليون كم٢، وتحقيق تنمية حقيقية لسكان مصر تحتاج لتغطية اكبر جزء من هذه المساحة بالتخطيط وجهود التنمية ، وبالتالى لابد من أن يدخل النطاق الصحراوى الكبير تحت مظلة الأقاليم . إن مساحة حوالى ١٠٠ ألف كم٢ كحد آدني الى ٣٠٠ الف كم٢ كحد أعلى يعتبر مساحة جيدة لاستغلال الموارد ،وخاصة مورد الأرض الخالية وعلى وجه الخصوص مساحة من الارض الزراعية بمعدل فدان /١٥٠ نسمة من السكان .

(٤) **عدد الوحدات الادارية فى كل اقليم** : الاقليم بمفهومة مساحة من سطح الأرض ذات خصائص إدارية معينة والإقليم التخطيطى هو ما يمكن أن يطبق عليه خطة جيدة خلال فترة معينة لذلك يرتبط عدد الوحدات الإدارية بالمساحة بعدد السكان. وتقترح هذه الدراسة معيار أن لا يقل عدد المحافظات كوحدة إدارية رئيسية عن محافظتين بكل إقليم ولا يزيد العدد عن ٥ محافظات كمتوسط عام . على ان يشمل كل محافظة عدد من المدن (المراكز الحضرية لايقل عن ٢٠ مدينة وعدد من الوحدات القروية لا يقل عن ٢٥ وحدة محلية قروية .

(٥) **وجود منفذ بحرى على الأقل بكل إقليم** : مصر تملك حوالى ٣٠٠٠كم سواحل على البحرين الأبيض والأحمر ، والتقسيم الذى يوفر منفذ على الإقليم يجعل للإقليم رئة يطل منها على العالم الخارجى شرقا أو شمالا بقدر الإمكان .

(٦) **وجود مركز اشعاع حضارى** : وخاصة وجود جامعة علمية حيث تشير المؤشرات العلمية ان كل ٢ -٢،٥ مليون نسمة لابد لهم من جامعة ، وفى بعض الحالات فإن توفر عدد من الكليات المتخصصة حسب طبيعة النشاط الاقتصادى بالأقليم يمكن قبوله لحين إنشاء جامعة متكاملة .

(٧) **قدر من البنية الاساسية الضرورية** : وذلك بوجود الحد الأدنى الضروري من شبكة النقل والمواصلات بأنواعها ومستوياتها المختلفة وكذلك محطات كهرباء ومحطات مياه كبرى.

(٨) **حد أدنى من النشاط الصناعى** : النشاط الصناعى نشاط ديناميكى ويستخدم التكنولوجيا سريعة التغيير والتقدم ووجود نشاط صناعى يخلق فرص عمل جديدة منتجة ذات كفاءة عالية يؤدى لتحقيق التحضر ورفع مستوى المعيشة والتغير الصناعى فعال فى التقدم والتطور الحضارى ، ثقافيا وسياسيا ومهنيا . ويحرر ارادة الفرد وينمى تطلعاته فى التقدم والرقى وتوفر نسبة من ٥-١٠% عمالة صناعية فى الاقليم يعتبر معيار مفيد يجب تحقيقه .

٥- الأسس العامة للتقسيم

- اعتبار النيل وفروعه (خط المياة الرئيسى) خط حدود طبيعى

يعتبر نهر النيل وفرعيه دمياط في الشرق ورشيد في الغرب فاصل بين أجزاء محدده من الحيز المصرى، وهو تقسيم الحيز إلى أقاليم محدده هى : الوادى شرقاً وغرباً والدلتا حيث تقسم إلى شرق فرع دمياط وغرب فرع رشيد والجزء الأوسط بين الفرعين.

- ضرورة تنمية جميع أجزاء المكان الخالى وذلك بتغطية هذه المساحات بخطط مرحلية ، مثال ذلك خطة لاقامة البنية الأساسية لمدة ٣-٥ سنوات، ثم خطة جديدة لاستغلال الموارد في المناطق التى تم تأسيسها بمفردات البنية الأساسية وهكذا حسب ظروف كل إقليم يتم تحديده حسب مكوناته الداخلية ومرحلة التنمية التى يمر بها كل جزء.

- إعادة تقسيم الحيز إلى وحدات إدارية جديدة محافظات يراعى فيها تغطية جميع أجزاء الحيز وأن تكون مساحاتها مناسبة فلا يكون هناك وحدة إدارية شاسعة المساحة وأخرى صغيرة. وأن يتم ذلك في ضوء دراسة شاملة في إطار فكر التقسيم إلى أقاليم واضطلاعها بوظيفة التخطيط في إطار التخطيط للإقليم.

- ضرورة تحقيق المساواة والتكافؤ نسبياً في الموارد الطبيعية والبشرية بكل إقليم لتحقيق التوازن في جهود التنمية وبالتالى ثمارها من دخول وفرص عمل وخدمات اجتماعية لجميع المواطنين مهما كان موقعهم على أرض مصر.

- الماء كان دائما عنصر الحياة والعمران الأساسى في مصر وأساس الاستقرار والاستيطان. لذلك لابد من توفير مصدر مياه دائم لكل إقليم من النيل كما حدث في سيناء أو من الخزان الجوفى - وإن يتم ذلك حسب نظام من الأولويات في إطار التكلفة/ العائد لمشروعات الاستصلاح والاستغلال الزراعى والصناعى والعمرانى.

- ضرورة وجود وصياغة استراتيجية مكانية جيدة ذات أهداف محدده لمدة ٢٠-٣٠ أو حتى ٥٠ عاماً القادمة وتقوم بمجموعة من السيناريوهات التنموية في بعدها الإقليمى/ المكانى كالآتى:-

- سيناريو تنمية حواف الوادى شرقاً وغرباً أولاً ثم الزحف التدريجى داخل الصحراء تحت قيود امتداد البنية الأساسية من طرق وكهرباء ومياه وحركة البشر.
- سيناريو القفز إلى مناطق واعده في عمق الصحراء مثل منطقة موارد طبيعية اقتصادية مثل منجم دهب أو بئر بترول جديد.
- استخدام منهجية إقليمية معينه مثل اقطاب النمو أو الانتشار المركز أو نظام الـ **Nodes** أو ممرات التنمية كل حسب ظروف الإقليم محل التنمية.
- توفير محاور ربط بؤرات أو مواقع التنمية لتسهيل حركة عوامل النمو بين الأقاليم المتجاورة.

- ضرورة أن يغطى الهيكل الإدارى بجميع جوانبه أرض مصر كلها وليس الوادى والدلتا وبعض المدن الصحراوية فقط. إن مسئولى الإدارة المحلية يركزون جهودهم في المناطق المأهولة فقط ويعتبر المناطق الصحراوية ظهير حماية وليس موارد يجب استغلالها وبالتالى تصبح مأوى للخارجين على القانون.

- يجب عند إعادة تقسيم الحيز إلى وحدات إدارية (محافظات) مراعاة أن هذه الحدود تسهيل قيام مسئولى الإدارة المحلية بوظائفهم التنفيذية والرقابية، بل وتسهل مهمة الأقاليم الجديدة في التنمية وتمتاز بالديناميكية في أداء العمل الإدارى. وإن يناط بالمحليات وظيفة التخطيط للتنمية في إطار التخطيط الإقليمى وعدم الاقتصار على وظائف الإدارة المحلية التقليدية من إنارة الشوارع والنظافة والسفلته.

- التقسيم الإقليمى الذى يتم الوصول إليه يجب أن يؤثر بفعالية في القرارات الاقتصادية القومية إيجابا وذلك بالاستفادة منها وتعظيم آثارها وليس سلباً بتحويل آثار هذه القرارات إلى مشاكل تنمية تعطل مسيرة التنمية بدلاً من دفعها للأمام.

هذا ويقدم جدول ٢،١ بعض المعلومات الأساسية التى على ضوئها يتم تطبيق المعايير الكمية السابقة ، حيث :-

- جدول رقم ١ يوضح محافظات مصر الحالية وعدد السكان والمساحة الكلية كم٢ والمساحة المأهولة كم٢ والكثافة حسب المساحة المأهولة والأراضي الزراعية بالفدان.

في ضوء هذه المعلومات الأولية وعلى ضوء المعلومات التى وردت في الفصول السابقة وخاصة العناصر أو العوامل الاقتصادية وخاصة شبكة النقل والتقسيم الإدارى الحالى ومشاكلة ثم عناصر المناخ ، والعمران والحدود الطبيعية مثل خطوط المياه والهضاب ..الخ.

وفيما يلى الخطوط العريضة للتقسيم أو الصورة العامة الأولية للتقسيم.

٦- **الصورة العامة الأولية للتقسيم**

تقترح هذه الدراسة أن يتم تقسيم مصر إلى إقاليم تخطيطية (حسب مفهوم الاقليم التخطيطى فى أول هذه الدراسة)، وأن تتم مجموعة من الدراسات لهذا الغرض ، وتناقش نتائجها وتطرح الأفكار العامة للتقسيم على اكبر حشد من التجمعات العلمية والثقافية والسياسية والمدنية للاتفاق عليه ٠ هذا ويقترح أن يتم تفعيل هذا التقسيم ووضعه حيز التنفيذ اعتبارا من ٢٠٠٧/٧/١ حيث بداية خطة خمسية جديدة ويجب تهيئة البيئة المناسبة خلال الخمس سنوات القادمة لصدور هذا التقسيم فى شكله القانونى واستكمال جميع مراحله ، وخاصة قاعدة معلومات أساسية وخرائط توضيحية لحدود كل إقليم ، وكذلك بعد أن يتم جميع التعديلات اللازمة فى حدود المحافظات الحالية أو إنشاء محافظات جديدة مطلوبة خلال تلك الفترة وفيما يلى الملامح العامة لهذا التقسيم :

أولا : يتم تقسيم الحيز المصرى البالغ مليون كم٢ إلى ١٠ أقاليم تخطيطية بمتوسط مساحة كلية ١٠٠ آلف كم٢ لكل اقليم ٠

ثانيا: يبلغ سكان مصر حوالى ٧٣ - ٧٥ مليون نسمه عام ٢٠٠٧، وبذلك يكون سكان كل أقليم فى المتوسط من ٧ - ٧,٥ مليون نسمه، وتبلغ الكثافة الكلية في كل إقليم ٧٥ شخص/كم٢ ٠

ثالثا: يتم تقسيم الأرض الزراعية المتاحة عام ٢٠٠٧ والتى يبلغ مساحتها الإجمالية حوالى ١٢ مليون فدان بعد استكمال برنامج الاستصلاح فى سيناء وتوشكى وشرق العوينات، وبذلك يكون متوسط مساحة الأرض الزراعية المتاحة لكل اقليم ١,٢ مليون فدان وذلك بمعدل ٠,١٦ فدان لكل مواطن من سكان الإقليم أو حوالى ٦ أفراد على الفدان من الأرض الزراعية ٠

رابعا : يتطلب التقسيم الاقليمى إعادة رسم حدود المحافظات الحالية، وإنشاء ١٠-١٥ محافظة جديدة لتقوية الهيكل الادارى للمساحة التى سوف يغطيها الإقليم وبالتالى وجود سلطة إدارية تقوم بتنفيذ نصيبها فى خطة التنمية بهذا الإقليم ٠

خامسا: يتطلب التقسيم الإداري الجديد وإنشاء سلطات محلية جديدة تتطلب استثمارات طائلة ، يجب أن يتكفل بتدبيرها المجتمع المدنى الموجود فى هذه المناطق وخاصة الشركات العاملة فى الصحراء مثل شركات البترول وشركات المناجم والشركات الزراعية والصناعية ورجال الأعمال والمستثمرين ٠

سادسا: مدة تفعيل هذا التقسيم خطة طويلة الأجل مدتها ١٥ سنه على الأقل لتنفيذ ٣ خطط خمسية على الأقل لتحقيق أهداف استيطان الصحراء، وإنشاء طاقات إنتاجية جديدة وفرص عمل ومجتمعات مستقرة ومستقله منتجه ٠ يتم بعد هذه الخطط وأثناء الخطة الأخيرة الثالثة أو الرابعة النظر فى اعادة التقسيم الاقليمى لأغراض التخطيط من جديد فى بداية عام ٢٠٢٧ إنشاء الله٠

وفيما يلى جدول يوضح الملامح العريضة لكل أقليم وعدد المحافظات وخريطة تقريبية للتقسيم٠

هذا ويوجد بعض المناطق أو المساحات الصحراوية التى تدخل فى إطار هذا التقسيم ولكنها ذات طبيعة خاصة، إما لأنها مناطق بعيدة جدا عن العمران وذات مساحات كبيرة والطرق والمواصلات لها صعبة حاليا وتحتاج لجهود لإنشائها ، بل ولقلة عدد السكان بها فيمكن اعتبارها مناطق ذات طبيعة خاصة تعد لها خطط منفصلة داخل خطة كل اقليم لإنشاء البنية الأساسية (الحد الأدنى) التى يمكن من بدء حركة التنمية واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة حتى يبدأ إنشاء مراكز الاستيطان شيئا فشيئا، وبالتالى العمران ثم الاستقرار والاستيطان والحياة العادية ٠ وهذه المناطق هى :

- منطقة التنمية بمثلث حلايب والشلاتين .
- منطقة التنمية حول شواطئ بحيرة ناصر شرقا وغربا
- منطقة التنمية فى شرق العوينات
- منطقة التنمية بواحة سيوه
- منطقة التنمية بمنخفض القطاره
- منطقة التنمية بوادى النطرون
- منطقة التنمية بالعلمين
- منطقة التنمية بتوشكى

وذلك بمعدل ٠,١٦ فدان لكل مواطن من سكان الإقليم أو حوالى ٦ أفراد على الفدان من الأرض الزراعية ٠

رابعا : يتطلب التقسيم الاقليمى إعادة رسم حدود المحافظات الحالية، وإنشاء ١٠-١٥ محافظة جديدة لتقوية الهيكل الادارى للمساحة التى سوف يغطيها الإقليم وبالتالى وجود سلطة إدارية تقوم بتنفيذ نصيبها فى خطة التنمية بهذا الإقليم ٠

خامسا: يتطلب التقسيم الإداري الجديد وإنشاء سلطات محلية جديدة تتطلب استثمارات طائلة ، يجب أن يتكفل بتدبيرها المجتمع المدنى الموجود فى هذه المناطق وخاصة الشركات العاملة فى الصحراء مثل شركات البترول وشركات المناجم والشركات الزراعية والصناعية ورجال الأعمال والمستثمرين ٠

سادسا: مدة تفعيل هذا التقسيم خطة طويلة الأجل مدتها ١٥ سنه على الأقل لتنفيذ ٣ خطط خمسية على الأقل لتحقيق أهداف استيطان الصحراء، وإنشاء طاقات إنتاجية جديدة وفرص عمل ومجتمعات مستقرة ومستقله منتجه ٠ يتم بعد هذه الخطط وأثناء الخطة الأخيرة الثالثة أو الرابعة النظر فى اعادة التقسيم الاقليمى لأغراض التخطيط من جديد فى بداية عام ٢٠٢٧ إنشاء الله٠

وفيما يلى جدول يوضح الملامح العريضة لكل أقليم وعدد المحافظات وخريطة تقريبية للتقسيم٠

هذا ويوجد بعض المناطق أو المساحات الصحراوية التى تدخل فى إطار هذا التقسيم ولكنها ذات طبيعة خاصة، إما لأنها مناطق بعيدة جدا عن العمران وذات مساحات كبيرة والطرق والمواصلات لها صعبة حاليا وتحتاج لجهود لإنشائها ، بل ولقلة عدد السكان بها فيمكن اعتبارها مناطق ذات طبيعة خاصة تعد لها خطط منفصلة داخل خطة كل اقليم لإنشاء البنية الأساسية (الحد الأدنى) التى يمكن من بدء حركة التنمية واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة حتى يبدأ إنشاء مراكز الاستيطان شيئا فشيئا، وبالتالى العمران ثم الاستقرار والاستيطان والحياة العادية ٠ وهذه المناطق هى :

- منطقة التنمية بمثلث حلايب والشلاتين .
- منطقة التنمية حول شواطئ بحيرة ناصر شرقا وغربا
- منطقة التنمية فى شرق العوينات
- منطقة التنمية بواحة سيوه

منطقة التنمية بمنخفض القطاره

منطقة التنمية بوادى النطرون

منطقة التنمية بالعلمين

منطقة التنمية بتوشكى

جدول رقم ( )

محافظات مصر الحالية حسب عدد السكان والمساحة والكثافة والاراضى الزراعية الفدان ١٩٩٦

رتب	المحافظات	السكان		المساحة الكلية كم٢	المساحة المأهولة كم٢	الكثافة نسمة /كم٢	الأراضى الزراعية	
		عدد	%				عدد	%
١	القاهرة	٦٨٠٠٩٩٢	١١,٤٧	٣٤٥٩	٢٥١	٢٧٠٩٥,٥٩	٥٩٠٨	٠,٠٨
٢	الاسكندرية	٣٣٣٩٠٧٦	٥,٦٣	٤١٩٠	١١٦٨	٢٨٥٨,٨٠	١٧٢٥٨٧	٢,٢٨
٣	بورسعيد	٤٧٢٣٣٥	٠,٨٠	٣٧٤٨	٧٢	٦٥٦٠,٢١	٥٠٦٢	٠,٠٧
٤	السويس	٤١٧٥٢٧	٠,٧٠	١٩٤٣	٩١٧١	٤٥,٥٣	١٢١٩٤	٠,١٦
٥	دمياط	٩١٣٥٥٥	١,٥٤	٢٥٤٤	٥٨٩	١٥٥١,٠٣	١١٢٢٠٨	١,٤٨
٦	الدقهلية	٤٢٢٣٩١٩	٧,١٢	١٠٠١	٣٤٥٩	١٢٢١,١٤	٦٧٢١٩٣	٨,٨٨
٧	الشرقية	٤٢٨١٠٦٨	٧,٢٢	١٠٠٥٦	٤١٩٠	١٠٢١,٧٣	٧٦٢٧٦٨	١٠,٠٨
٨	القليوبية	٣٣٠١٢٤٤	٥,٥٧	٩١٢١	٩٤٥	٣٤٩٣,٣٨	١٩٣٩٩٨	٢,٥٦
٩	كفر الشيخ	٢٢٢٣٦٥٩	٣,٧٥	٢٨١٩	٣٧٤٨	٥٩٣,٢٩	٥٣٠٠٥٤	٧,٠٠
١٠	الغربية	٣٤٠٦٠٢٠	٥,٧٤	٦٠٩	١٩٤٣	١٧٥٢,٩٧	٣٩٧٧١٤	٥,٢٦
١١	المنوفية	٢٧٦٠٤٣١	٤,٦٥	٤٤٨٣	٢٥٤٤	١٠٨٥,٠٨	٣٢٧٤٨٤	٤,٣٣
١٢	البحيرة	٣٩٩٤٢٩٧	٦.٧٣	١٣٥١	٥٧١٥	٦٩٨,٩١	١١٢٨٨١	١٤,٧٠
١٣	الاسماعيلية	٧١٤٨٢٨	١,٢١	١٠٢٩	١٤٤٢	٤٩٥,٧٢	١٨٤٥٨٠	٢.٤٤
١٤	الجيزة	٤٧٨٤٠٩٩	٨,٠٧	٢٨٤٣٨	١١٥٦	٤١٣٨,٤٩	١٩١٤٧٧	٢,٥٣
١٥	بنى سويف	١٨٥٩٢١٤	٣,١٣	٦٠٦٩	١٢٠٦	١٥٤١,٦٤	٢٤٠١٠٧	٣,١٧
١٦	الفيوم	١٩٨٩٧٧٤	٣,٣٥	٦٥٤٦	١٦٧١	١١٩٠,٧٧	٣٤٢٠٥٥	٤,٥٢
١٧	المنيا	٣٣١٠١٢٩	٥,٥٨	١٠٦٨٢	٢٣٤٧	١٤١٠,٣٧	٤٣٧٥١٤	٥,٧٨
١٨	أسيوط	٢٨٠٢٣٣٤	٤,٧٢	٧١٦٩	١٥٥٨	١٧٩٨,٦٧	٣١٤٦٦٥	٤,١٦
١٩	سوهاج	٣١٢٣١١٥	٥,٢٧	١٣١٨٩	١٥١٧	٢٠٥٨,٧٤	٢٩٥٦٠٠	٣,٩١
٢٠	قنا	٢٨٠٣١٥٤	٤,٧٣	٢٥٩٢٦	١٨١٨	١٥٤١,٨٩	٣٣٣٤٨٠	٤,٤١
٢١	أسوان	٩٧٤٠٦٨	١,٦٤	٥٦٥٨٧	٩٤٠	١٠٣٦,٢٤	١٤٦٨٨٦	١,٩٤
٢٢	البحر الاحمر	١٥٧٣١٥	٠,٢٧	٣٤٦٠٨	٧١	٢٢١٥,٧٠	٨٠	٠,٠٠
٢٣	الوادى الجديد	١٤١٧٧٤	٠,٢٤	٢١٢١١٢	١١١٢	١٢٧,٤٩	٦٩٧١٧	٠,٩٢
٢٤	مطروح	٢١٢٠٠١	٠,٣٦	٢٧٥٦٤	٤٠٢٠	٥٢,٧٤	٥٦٤٧١٤	٧,٤٦
٢٥	شمال سيناء	٢٥٢١٦٠	٠,٤٣	٣٧٦٥٠٥	١٨٤	١٣٧٠,٤٣	١٣٦٦٩٧	١,٨١
٢٦	جنوب سيناء	٥٤٨٢٦	٠.٠٩	١٣٠٠٠٠	١١٨٢٢	٤,٦٤	٥٤٣٩	٠,٠٧
جملة مصر		٥٩٣١٢٩١٤			٩٨١٧٤٧	٩١٧,٣٢	٧٥٦٨٠٦٢	١٠٠,٠٠

مقترح التقسيم إلي أقـاليم للتخطيط ٢٠٠٢-٢٠٠٧/٢٠١٢

رقم الإقليم	أسم الإقليـم	عدد المحافظات	مكونات الإقليم التخطيطى من محافظات ومناطق وتعديلات حدود	المساحة كم٢	مساحة الأرض الزراعية فدان	حجم السكان الحالى المتوقع ٢٠٠٢	يوجد منفذ تجارى	مركز اشعاع	
الأول	إقليم القاهرة	٤	• محافظة القاهرة بعد ضم الأجزاء الشمالية من القاهرة الحالية إلى القليوبية. • محافظة شرق القاهرة باستقطاع مدينة نصر، مدينة السلام – مدينة العبور – مدينة الشروق • إنشاء محافظة الأمل عاصمة جديدة سياسية تضم الامتدادت العمرانية على طريق السويس والقطامية. • محافظة الجيزة يفصل منها الواحات البحرية.	٨٩٧١٢,٣ كم٢	٢٠٠ ألف فدان	١٦,٢مليون	مطار القاهرة الجوى	جامعة القاهرة وعين شمس وحلوان	
الثانى	إقليم شرق الدلتا	٤	• محافظة القليوبية تستقطع منها الجزء غرب فرع دمياط والتابع لمركز بنها وتكون حدودها الشرقية النهر (فرع دمياط). • محافظة الشرقية. • محافظة الدقهلية يستقطع منها مراكز شربين وبلقاس وطلخا وكلها غرب فرع دمياط. • محافظة دمياط يستقطع منها الجزء من حدود النيل غربا (مركز كفر سعد) يضم لكفر الشيخ.	١٠٧٨٠كم٢	١,٧ مليون	١٠,٤مليون	ميناء دمياط	جامعة الزقازيق جامعة المنصورة	
الثالث	إقليم الدلتـا	٣	• محافظة شمال الدلتا تضم المنطقة الواقعة بين فرعى النيل (باستقطاع جزء من دمياط والدقهلية) وكفر الشيخ كلها. • محافظة وسط الدلتا تضم محافظة الغربية الحالية والجزء الغربى من محافظة الدقهلية (مركز طلخا). • محافظة جنوب الدلتا تضم محافظة المنوفية الحالية يضم لها جزء صغير من مركز بنها وتحتفظ حاليا بمنطقة السادات.	٨٢٤٥ كم٢	١,٣ مليون فدان	١٠ مليون نسمه	ميناء الاسكندرية مطار الاسكندرية	جامعتى طنطا وكفر الشيخ والمنوفية	
الرابع	إقليم غرب الدلتا	٢	• محافظة البحيرة بعد استقطاع كوم حماده. • انشاء محافظة وادى النطرون تضم كوم حماده ومدينة وادى النطرون والمنطقة الصحراوية.	١٠ألف كم٢	مليون فدان	٩,١ مليون نسمه	ميناء رشيد والمعدية	جامعة الإسكندرية	

الخامس	إقليم الإسكندرية	٣	• محافظة الإسكندرية. • محافظة مطروح بعد رسم الحدود بينها وبين محافظة جديدة للواحات (تحدد حدودها مع كل من الجيزة والوادى الجديد). • محافظة الواحات تضم الواحات والمناطق بين مطروح وحدود محافظة الوادى الجديد والجيزة.	١٦٨,٩ألف كم٢	١٥٠ ألف فدان	٣,٩ مليون	ميناء الاسكندرية مطار الاسكندرية	جامعة الاسكندرية	
السادس	إقليم القنـــاه	٤	• محافظة بورسعيد • محافظة الإسماعيلية • محافظة العاشر من رمضان تنشأ محافظة جديدة تضم العاشر والصالحية والصحراء المجاوره لهما. • محافظة السويس	١٥ ألف كم٢	١١٠ ألف فدان	٩,١ مليون نسمه	ميناء بورسعيد والسويس والسخنه	جامعة القناه	
السابع	البحر الأحمر	٣	• محافظة رأس غارب • محافظة الغردقة • محافظة مرسى علم • منطقة الشلاتين – منطقة ذات طبيعة خاصة	١٣٠ ألف	لا يوجد	١٧٣,٧ ألف نسمه	ميناء سفاجا مطار الغردقة الدولى	لا يوجد	
الثامن	إقليم ســـيناء	٣	• محافظة شمال سيناء تمتد من الساحل شمالا ويحدها خط عرض يربط بين عيون موسى غربا ورأس النقيب شرقا. • محافظة وسط سيناء المنطقة الوسطى من عيون موسى ورأس النقب حتى ابو رديس غربا ونويبع شرق. • محافظة جنوب ميناء الجزء الجنوبى من شبه الجزيرة ويضم شرم الشيخ وسانت كاترين ودهب.	٥٦ ألف كم٢	٢ مليون فدان	٣٤٥,٢ألف نسمه	مطار العريش مطار شرم الشيخ الدولى ميناء نويبع	سانت كاترين	
التاسع	إقليم شمال الصعيد	٥	• محافظة بنى سويف شرق • محافظة بنى سويف غرب • محافظة المنيا شرق • محافظة المنيا غرب • محافظة الفيـــوم	٤٩٣٠١,٧كم٢	١,١مليون فدان	٨ مليون نسمه	لا يوجد	جامعة القاهرة بنى سويف الفيوم جامعة المنيا	

تابع مقترح التقسيم إلى أقاليم للتخطيط

العاشر	إقليم وسط الصعيد	٥	• محافظة أسيوط غرب • محافظة أسيوط شرق • محافظة الخارجة والداخلة • محافظة سوهاج شرق • محافظة سوهاج غرب	٣٧ ألف كم٢	٦٥٠ ألف فدان	٦,٩مليون نسمه	مطار الخارجة مطار أسيوط	جامعة أسيوط	
الحادى عشر	إقليم جنوب الصعيد	٤	• محافظة قنا غرب ويضم لها المنطقة الواقعة بين ثنيه النيل استقطاعا من محافظة الوادى الجديد • محافظة قنا شرق • محافظة أسوان شرق • محافظة أسوان غرب	٧٥,٤ ألف كم٢	٥٠٠ ألف فدان	٤,٢مليون نسمه	مطار الأقصر الدولى	جامعة جنوب الوادى	
الثانى عشر	إقليم بحيرة ناصر ذو طبيعة خاصة	٣	• محافظة توشكى وشرق العوينات • محافظة بحيرة ناصر • محافظة أبو سمبل	٣٠٠ ألف كم٢	٥٤٠ ألف فدان مرحلة أولى	٢٥٠ ألف نسمه	ميناء ابوسمبل النهرى مطار ابو سمبل الدولى	جامعة الأمم المتحدة	

بيانات السكان : تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لعام ٢٠٠٢.

مقترح لإعادة
تقسيم مصر
إلى أقاليم تخطيطية
٢٠٠٢-٢٠٠٧/٢٠١٢
إقليم الإسكندرية
إقليم القاهرة
إقليم سيناء
إقليم شمال الصعيد
إقليم وسط الصعيد
إقليم جنوب الصعيد
إقليم بحيرة ناصر

قائمـــــة المراجـــع

قائمة مراجع الدراسة

أولا: مراجع باللغة العربية

١. أحمد خالد علام وآخرين ، تاريخ تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.

٢. أحمد على إسماعيل ، البيئة المصرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٩٥.

٣. أحمد على إسماعيل، التنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان في مصر، ندوة نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ١٩٩٩.

٤. المركز الديموجغرافي ، أسقاطات السكان المستقبلية بمحافظات مصر ٢٠٠١،٢٠٢١، سبتمبر ٢٠٠٠.

٥. حسن صعب (دكتور) - ثورة الطلاب في العالم - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٦٨.

٦. حسين كفافى - رؤية عصرية لخريطة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، كتاب الساعة، القاهرة - ١٩٧٩.

٧. سيد محمد عبد المقصود ، الإطار النظرى العام للتخطيط الإقليمى ، مذكرة رقم ٦٢٨، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٧٩.

٨. سيد محمد عبد المقصود، الهيكل المكانى لقوة العمل ١٥سنه فأكثر فى مصر خلال الفترة ٧٦-١٩٨٥: مذكرة خارجية رقم ١٤٥٩، معهد التخطيط القومى ، القاهرة، مارس ١٩٨٨.

٩. سيد محمد عبد المقصود، الهيكل المكانى للسكان والاستثمار فى مصر، ١٩٧٥-١٩٨٥/٨٤م،جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومى ،مذكرة خارجية ١٤٥٨، مارس ١٩٨٨.

١٠. عبد الفتاح ناصف ، التفاوتات الإقليمية وإستراتيجيات التنمية الإقليمية، تطور قوة العمل وتفاوتاتها الإقليمية، معهد التخطيط القومى، مذكرة خارجية رقم ١٤٣٤، القاهرة، يناير ١٩٨٧.

١١. عثمان أحمد الخولى وآخرون، السياسة الزراعية ، أستنسل ، المعهد العالى للتعاون الزراعى، وزارة التعليم العالى ، القاهرة، ١٩٨٣.

١٢. فريد أحمد عبد العال، أشراف/ السيد محمد كيلاني، تطور السياسات الاقتصادية في مصر وأثرها على مستويات الخصوبة ، غير منشور ١٩٩٨.
١٣. ك.س سيزرام، الآثار الضمنية للتغير السكاني وتطور التعليم على قوة العمل في مصر، الاتجاهات والتوقعات ، التقرير النهائي ومنظمة العمل الدولية، القاهرة، يونيو ١٩٨٣.
١٤. محمد حسن فج النور، مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية ، مذكرة رقم (١٠٤٠)، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، ١٩٧٣.
١٥. محمد راغب الزناتي، أحمد محمد بدوي، الأراضي الزراعية ، المشاكل والمستقبل، المكتبة الاكاديمية ، الطبعة الأولى، الدقي، ١٩٩٥.
١٦. محمد سعيد زايد وآخر (دكتور) - أدارة الأعمال المزرعية ، الجزء الأول، أستنسلى ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس - القاهرة ، ١٩٨٤.
١٧. محمد صبحي عبد الحكيم، سكان مصر، في موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثالث، البيئة الجغرافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.
١٨. محمد صبحي عبد الحكيم، محمد السيد غلاب، سكان مصر ديموغرافيا وجغرافيا ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.
١٩. محمد عبد الحميد بسيوني ،غزو الصحراء،الهيئة المصرية العامة للكتاب،كتاب الساعة، القاهرة - ١٩٧٩..
٢٠. محمد محمد عبد اللطيف خفاجي (دكتور) ، دراسة تحليل للسياسات التمويلية بالقطاع الزراعي المصرى - رسالة دكتوراة - زراعة عين شمس - القاهرة - ١٩٨٨.
٢١. محمود أبو سديرة، ملامح التغير في خريطة المعمور المصرى في الوادى والدلتا، ندوة نحو" خريطة جغرافية جديده للمعمور المصرى " الجمعية الجغرافية،١٩٩٩.
٢٢. محمود حسنين حسين العدوى ، دراسة تحليلية لأساليب التوقع وتطبيقاتها في البيان الاقتصادى الزراعي المصرى، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه، ١٩٨٠.
٢٣. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، إعداد وصف المحافظات بالمعلومات، ١٩٩٧.
٢٤. مصر تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٤.
٢٥. معهد التخطيط القومي - التنمية الزراعية في مصر" ماضيها وحاضرها "، الجزء الأول، الموارد الزراعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،مجلة رقم ١٤،القاهرة،١٩٨٠.
٢٦. معهد التخطيط القومي، الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، يناير ٢٠٠٠.

٢٧. نادر فرجاني (دكتور) ،هدر الأمكانية ، بحث في مدى تقدم الشعب العربى نحو غايتـه، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، نوفمبر ١٩٨٠.

٢٨. وزارة الأشغال والموارد المائية، الهيئة المصرية العامة للمساحة، المشـروع القومـى لحصر الأراضى الزراعية، المرحلة التفصيلية ، الهيئة العامة للمساحة ، القاهرة ،١٩٩٠.

٢٩. وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الأولى (٨٢/٨٣-٨٦/٨٧) والخطة الخمسية الثانيـة (٨٧/٨٨-٩١/١٩٩٢).

٣٠. وسيم عبد الحميد ، مشكلة السكان في مصر، دار الثقافة للنشـر والتوزيـع، القـاهرة، ١٩٩٤.

ثانيا: مراجع أجنبية

- Friedmann j.Regional planning As Afield of study, in Fridmann and Alonso, eds., Regional, Development Planning A reader, MIT, Press, Comdridge, Mass.,1964.

- Isard walter, ed., Ecologic- Economic Analysis for Regional Development, The Free press New york, 1977.

- Perroux F., Economic space: Theory and practice, in Regional Development and Planning, Areader, by Friedmann J. and Alonso W.eds. The MIT press. Combridge , Mass, 1984,

- Salwa Soliman, Population and Development in Egypt, Research paper for the NGO's forum ICPD, sept.19994.

سلسلة من القضايا صدر منها:

(١) دراسة الهيكل الإقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

(2) Adverse Economic Effects Resuting From Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories (April 1978)

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر (إبريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لآفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥ (إبريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية (أكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (٦٩/ ١٩٧٠-١٩٧٥) (أكتوبر ١٩٧٨)

(8) Improving The Position of The Third World Countries in The International Cotton Economy (June, 1979)

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠-١٩٧٦) (أغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء) (يوليو ١٩٨٠)

(15) A Study on Development of Egyptian National Fleet (June 1980)

(١٦) الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (إبريل ١٩٨١)

(١٧) الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر) (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة أجزاء) (إبريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٢)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثرها على السياسات الزراعية فى مصر (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (أكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الأفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان (نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع. مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين) (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وإمكانيات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وإصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى للقمح (يوليو ١٩٨٦)

(35) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt (September 1986)

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة بإصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠ (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته (أكتوبر ١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء (أكتوبر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى (أكتوبر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة (أكتوبر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبراير ١٩٨٩)

(٤٦) إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر (فبراير ١٩٨٩)

(٤٧) مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر (سبتمبر ١٩٨٩)

(٤٨) دراسة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى (فبراير ١٩٩٠)

(٤٩) الإنتاجية والأجور والأسعار – الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر (مارس ١٩٩٠

(٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية (مارس ١٩٩٠)

(٥١) سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى (مايو ١٩٩٠)

(٥٢) بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر (سبتمبر ١٩٩٠)

(٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبر ١٩٩٠)

(٥٤) التخطيط الاجتماعى والإنتاجية (أكتوبر ١٩٩٠)

(٥٥) مستقبل استصلاح الأراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة (أكتوبر ١٩٩٠)

(٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٩) سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٠)

(٦٠) بحث أثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية (ديسمبر ١٩٩٠)

(٦١) الإمكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع (يناير ١٩٩١)

(٦٢) إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى (يناير ١٩٩١)

(٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى (إبريل ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئة الأساسية (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٥) مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة. (الجزء الأول): الأسس والدراسات النظرية (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة. (الجزء الثانى): الدراسات التطبيقية (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى (ديسمبر ١٩٩١)

(٦٨) ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر (ديسمبر ١٩٩١)

(٦٩) إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا (يناير ١٩٩٢)

(٧٠) واقع وآفاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد (يناير ١٩٩٢)

(٧١) انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى (يناير ١٩٩٢)

(٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى (مايو ١٩٩٢)

(٧٣) خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها فى مصر (يوليو ١٩٩٢)

(٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات المصرية (سبتمبر ١٩٩٢)

(٧٥) تطور مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة (سبتمبر ١٩٩٢)

(٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات "المرحلة الأولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى (سبتمبر ١٩٩٢)

(٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (يناير ١٩٩٣)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى – المرحلة الاولى (يناير ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى (فبراير ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)

(٨١) الاثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى (مايو ١٩٩٣)

(82) The Current development in the methodology and applications of operations reseach obstacles and prospects in developing countries, Nov. 1993

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية (نوفمبر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية (ديسمبر١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة (يناير ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام) (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٩) استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان) (سبتمبر ١٩٩٤)

(٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره (نوفمبر ١٩٩٤)

(٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافاق تطويرها (ديسمبر ١٩٩٤)

(٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى (ديسمبر ١٩٩٤)

(٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى (يناير ١٩٩٥)

(٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية) (فبراير ١٩٩٥)

(٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى (ابريل ١٩٩٥)

(٩٦) الموازنه العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى (يونية١٩٩٥)

(٩٧) المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر) (اغسطس١٩٩٥)

(٩٨) تقييم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام (يناير ١٩٩٦)

(٩٩) أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة (يناير ١٩٩٦)

(١٠٠) مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايو ١٩٩٦)

(١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود (مايو ١٩٩٦)

(١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره (مايو ١٩٩٦)

(١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية:المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)

(١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات (اكتوبر ١٩٩٦)

(١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٦)

(١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات) (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٧) الابعاد البيئية المستدامة فى مصر (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة (مارس ١٩٩٧)

(١٠٩) التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر (اغسطس ١٩٩٧)

(١١٠) ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين (ديسمبر ١٩٩٧)

(١١١) آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر (فبراير ١٩٩٨)

(١١٢) الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة (فبراير ١٩٩٨)

(١١٣) الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين (فبراير ١٩٩٨)

(١١٤) التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مايو ١٩٩٨)

(١١٥) تطوير آساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة) (يونيو ١٩٩٨)

(١١٦) حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١ (يونية ١٩٩٨)

(١١٧) محددات الطاقة الادخارية فى مصردراسة نظرية وتطبيقية (يولية ١٩٩٨)

(١١٨) تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية (يوليو ١٩٩٨)

(١١٩) التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى (سبتمبر ١٩٩٨)

(١٢٠) استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى (ديسمبر ١٩٩٨)

(١٢١) حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)

(122) Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage& River Nile in Toshoku Area (ديسمبر ١٩٩٨)

(١٢٣) بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر (ديسمبر ١٩٩٨)

(١٢٤) اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى (ديسمبر ١٩٩٨)

(١٢٥) تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر (فبراير ١٩٩٩)

(١٢٦) الآفاق والامكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية (سبتمبر ١٩٩٩)

(١٢٧) ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى (سبتمبر ١٩٩٩)

(١٢٨) قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة (سبتمبر ١٩٩٩)

(١٢٩) اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى (يناير ٢٠٠٠)

(١٣٠) دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٦ (يناير ٢٠٠٠)

(١٣١) التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرين (يناير ٢٠٠٠)

(١٣٢) انماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى "توشكى" (يونية ٢٠٠٠)

(١٣٣) فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا (يونية ٢٠٠٠)

(١٣٤) الاعاقة والتنمية فى مصر (يونيه ٢٠٠٠)

(١٣٥) تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى (يناير ٢٠٠١)

(١٣٦) الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية (يناير ٢٠٠١)

(١٣٧) آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية فى المرحلة القادمة (يناير ٢٠٠١)

(١٣٨) تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر (يناير ٢٠٠١)

(١٣٩) منهجية جديده للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى (يناير ٢٠٠١)

(١٤٠) التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكه) (يناير ٢٠٠١)

(١٤١) تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦) (يناير ٢٠٠١)

(١٤٢) الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية (يناير ٢٠٠١)

(١٤٣) سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر (ديسمبر ٢٠٠١)

(١٤٤) تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية (ديسمبر ٢٠٠١)

(١٤٥) التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات . (فبراير ٢٠٠٢)

(١٤٦) اثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية (مارس ٢٠٠٢)

(١٤٧) قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية (مارس ٢٠٠٢)

(١٤٨) تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياة فى مصر (مرحلة ثانية) (مارس ٢٠٠٢)

(١٤٩) رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصري الخارجى " الجزء الأول " خلفية أساسية " (مارس ٢٠٠٢)

(١٥٠) المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية . (أبريل ٢٠٠٢)

(١٥١) تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصري عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (أبريل ٢٠٠٢)

(١٥٢) الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوي القطاع الزراعي (يوليو ٢٠٠٢)

(١٥٣) نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر (يوليو ٢٠٠٢)

(١٥٤) صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل) (يوليو ٢٠٠٢)

(١٥٥) تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد (يوليو ٢٠٠٢)

(١٥٦) الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المصرية وأولوياتها على مستوي المحافظات (يوليو ٢٠٠٢)

(١٥٧) موقف مصر فى التجمعات الإقليمية (يوليو ٢٠٠٢)

(١٥٨) إدارة الدين العام المحلي وتمويل الإستثمارات العامة فى مصر (يوليو ٢٠٠٢)

(١٥٩) التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر (يوليو ٢٠٠٢)

(١٦٠) تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة (يوليو ٢٠٠٢)

(١٦١) الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية (يوليو ٢٠٠٢)